

سلسلة الدراسات الكبرى

محمد العربي الزبيري

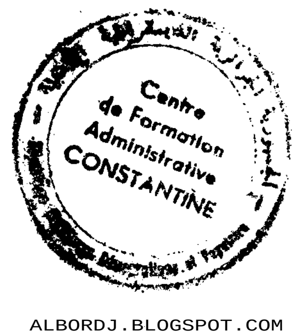
التجارة الخارجية للشرق الجزائري

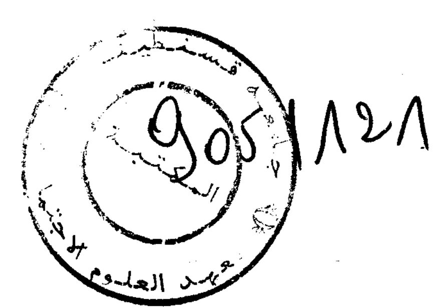


...كة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر

التجارة الخارجية للشرق الجزائري

© الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ــ الجزائر
[illegible] ــ ص . ب 49 الجزائر



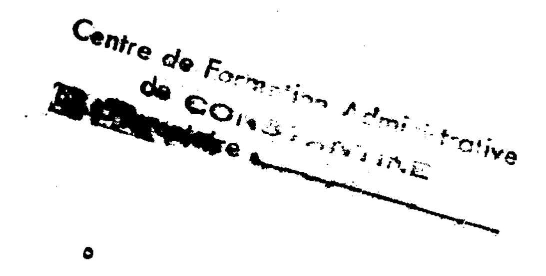


كلمة شكر

اني أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور سعد الله الذي لم يبخل بوقته الثمين للاخذ بيدي وتتبع خطواتي من أولها إلى آخرها في انجاز هذا العمل .

كما انني اشكر قسم التوجيه والأخبار في حزب جبهة التحرير الوطني على كل المساعدات التي قدمها لي باستمرار ، وأشكر كذلك جميع الأصدقاء والزملاء على تشجيعاتهم ومعونتهم الطيبة . ولا يفوتني أن اتوجه بالشكر أيضاً إلى المشرفين على دور المحفوظات والمكتبات ، والعاملين بها ، على كل جهد قاموا به لاعانتي على استثمار المخطوطات والوثائق والكتب .

الجزائر ١٩٧٢



المقدمة

كانت السلطات الفرنسية منذ حصول فرنسا على الامتيازات في الجزائر خلال العهد العثماني ، تعتبر موانئ شرق الايالة من ممتلكاتها الخاصة التي لا يحق لغير الفرنسيين أن يتاجروا فيها ، بل إن الدخول إلى مدينة القالة كان ممنوعاً على الجزائريين إلا نهاراً وبإذن .

ولقد قام بعض المؤرخين بنشر عدد من المقالات والكتب حول الدور الأساسي الذي لعبته الهيئات التجارية الفرنسية في تصدير حبوب قسنطينة إلى ميناء مرسيليا ، خاصة في عهد الثورة الفرنسية ، وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وكذلك حول صيد المرجان من الساحل الممتد ما بين مدينة عنابة والحدود الفاصلة في ذلك الحين ، بين الايالتين التونسية والجزائرية .

ومن جهة أخرى ، عكفت جماعة من ضباط الجيش الاستعماري في العقدين الأولين من الاحتلال على دراسة التجارة بين جنوب الجزائر وبلاد السودان هادفة بذلك إلى ابراز أهمية تلك العلاقات التي تجمدت عندما بدأت عمليات الغزو ، آملة أن تتمكن من اقناع حكومتها بضرورة مواصلة التوغل في الصحراء والاتجاه نحو إفريقيا السمراء .

وما عدا ذلك ، فاننا لا نجد دراسات حول التجارة الخارجية في الشرق الجزائري قبيل الاحتلال . وعليه نستطيع القول بأن الموضوع الذي نقدمه اليوم موضوع لم يعالج من قبل إلا في جزء ضئيل منه . ولقد فضلنا استعمال عبارة الشرق الجزائري شماله وجنوبه لنتخلص من المفهوم القديم الذي كان يجعل الصحراء مستقلة عن الايالة .

أما الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ، وإلى حصره في الفترة الممتدة من سنة ١٧٩٢ إلى ١٨٣٠ فكثيرة وأهمها :

ـ إن الجزائر استكملت استقلالها سنة ١٧٩٢ عندما استرجعت مدينة وهران من الاسبانيين وقد كان للحادث تأثير كبير على اقتصاديات البلاد بما في ذلك تجارتها الداخلية والخارجية .

ـ إن الجزائر فقدت سيادتها واستقلالها عندما نزلت الجيوش الفرنسية في سيدي فرج ، ووقع الداي حسين على وثيقة الاستسلام يوم ٥ جوليت سنة ١٨٣٠ .

ـ إن الفترة التي حددناها لموضوعنا شاهدت ، في بدايتها ، تغييراً جذرياً في نوع العلاقات التي كانت قائمة بين السلطات المحلية في قسنطينية وممثلي التجارة الفرنسية فيما كان يسمى بالمؤسسات الإفريقية .

ـ إن هذه الفترة هي فترة تحالف اوربا ، وخاصة انكلترا وفرنسا ، وهولندة ضد الدولة الجزائرية وهو الأمر الذي أضر بمصالح التجار الجزائريين ومنعهم من تكوين اسطول تجاري ، وأجبرهم على الانسحاب من ميدان التجارة الخارجية وتسليم مقاليدها ، في الشرق الجزائري خاصة إلى المؤسسات الأجنبية التي سخرتها لمصالحها الذاتية ومصالح بلدانها السياسية .

ـ إن هذه الفترة هي التي قويت فيها شوكة بكري وبوجناح ، وصارت شركتهما تلعب دوراً هاماً في التجارة الخارجية التي كانت تتم عن طريق موانىء قسنطينية .

ـ إن المؤرخين الذين كتبوا عن الجزائر ، لم يهتموا كثيراً بالتطور التجاري في الاقليم الشرقي من الايالة .

لذلك صار من المحتوم علينا أن نتناول هذه الدراسة لسد الفراغ . ولقد كان للأستاذ المشرف دور كبير في توجيهنا وتشجيعنا على طرق هذا الموضوع الذي نعتقد أنه يساهم بالاضافة إلى الهدف العلمي الذي هو الأساس ، في حركة التطوير التي تتم حالياً في البلاد .

ولما كنا نعرف أن المصادر هي أساس التاريخ ، بذلنا كل ما في وسعنا للوصول إليها والحصول عليها . ولقد بدأنا عملية التفتيش في الجزائر أولاً حيث زرنا زوايا متعددة وأهم المكتبات العمومية نفتش عن الوثائق التي لها اتصال بموضوعنا وتنقلنا عبر مختلف أنحاء الشرق الجزائري لنتعرف على بعض المراكز الهامة التي تدخل في اطار بحثنا . كما أننا ترددنا مرات كثيرة على محفوظات الولاية في كل من قسنطينة والعاصمة ، واستثمرنا في الغرفة التجارية بالعاصمة ، وفي المكتبة الوطنية عدداً من الوثائق والمخطوطات . ثم سافرنا إلى فرنسا وايطاليا واسطمبول وتونس ، بحثاً عما يمكن أن يكون قد كتب عن علاقات هذه البلدان التجارية بموانئ قسنطينة . فوجدنا عدداً كبيراً من التقارير والرسائل والدراسات في دار المحفوظات الوطنية بباريس ، وفي الغرفة التجارية بمرسيليا ، وفي آكس اون بروفانس ، ومحفوظات ولاية مصب الرون . كما عثرنا على وثائق أخرى في محفوظات رئاسة الحكومة باسطمبول ، ولقد أوردنا كل ما تمكنا من الاطلاع عليه ضمن القائمة الخاصة بالمصادر .

وقد اعترضت سبيلنا كثير من الصعوبات في جميع مراحل البحث . فكان علينا أن نصور المخطوطات ونترجم عدداً من الوثائق التي كتبت بلغات مختلفة ، وأن نتصل ببعض المختصين في تاريخ الجزائر نسترشدهم ونسألهم المعونة .

ولكي لا نثقل البحث بكثرة الأسماء استعملنا مصطلحات لأهم مراكز المحفوظات التي اعتمدنا على وثائقها . وفيما يخص التهميش ، عمدنا إلى اختصار العناوين بالنسبة للمصادر التي يتكرر ذكرها ، وكتبنا بأحرف عربية كل مصدر أو مرجع تكثر الإشارة إليه . لكننا احتفظنا بالأصول كما هي في ببليوغرافية البحث.

ولقد قسمنا عملنا إلى ستة فصول ، خصصنا الأول لدراسة مدخلية للأوضاع

قاموا بمحاربة جميع المحاولات الرامية إلى تكوين اسطول تجاري جزائري ومنعوا تجار الايالة من التمركز في بلدانهم .

ـ إن شركة بكري وبوجناح التي كانت تحظى ، في أغلب الأحيان ، بثقة المسؤولين في الايالة ، وبمساعداتهم في اقامة وتدعيم علاقاتها مع الخارج ، لم تكن تهدف إلا لجمع الأموال . ولم تكن تعتبر نفسها جزائرية إلا بالقدر الذي يسمح لها بحماية مصالحها .

ـ إن التنافس كان شديداً بين الهيئات التجارية الفرنسية وشركة بكري وبوجناح حول احتكار التجارة الخارجية التي كانت تتم عن طريق موانئ الشرق الجزائري ، وبين فرنسا وانكلترا حول التمركز في هذه المنطقة والاستفادة من الامتيازات .

ـ إن الفرنسيين بدأوا يفقدون تدريجياً احتكارهم للتجارة الخارجية في موانئ شرق الايالة مع بداية الفترة التي ندرسها .

ـ إن التجارة الخارجية في الشرق الجزائري كان يمكن أن تكون لها أهمية كبرى وأن تتطور . ولكنها توقفت عندما بدأ الاحتلال .

وأخيراً ، فإن قيامنا بهذا البحث قد جعلنا نتطلع إلى دراسة الأوضاع الاقتصادية عامة في الجزائر قبيل الاحتلال ، لأنه لا يمكن أن نتصور الاحتلال إلا من خلالها .

وعلى الرغم من المجهودات الضخمة التي بذلناها للاحاطة بهذا الموضوع ، فاننا نشعر بأننا لم نستوف كل ما كان يجب أن يكتب عن التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين ١٧٩٢ و ١٨٣٠ وأن باب البحث ما يزال مفتوحاً ، ونرجو أن يوفق غيرنا إلى ما لم نستطع الوصول إليه .

الجزائر ١٩٧٢

قائمة المصطلحات الفرنسية

ANP	:	Archives Nationales de Paris
ACHM	:	Archives de la Chambre de Commerce de Marseille.
AOMA	:	Archives d'Outre-Mer d'Aix en Provence.
ABR	:	Archives des Bouches du Rhône.
PH	:	Provence historique.
CT	:	Cahiers de Tunisie
RA	:	Revue Africaine.
AFM	:	Afrique du Nord.
TR	:	Trimestre.
Cne	:	Constantine.
BGHD	:	Bulletin de Géographie historique et descriptive.
GMP	:	Gazette Médicale de Paris.
AF. Sept.	:	Afrique Septentrionale.
Inf. Hist.	:	Information historique.
ROAC	:	Revue de l'Orient de l'Algérie et des Colonies.
TIRS	:	Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes.
PANAMC	:	Publications de l'Académie Nationale Agricole Manufacturière et Commerciale.
MIHP	:	Mémoires de l'Institut historique de Provence.
Cie	:	Compagnie.
RPC	:	Recueil des notices et mémoires de la Société Archéologique de la Province de Cne.
RASJ	:	Revue Algérienne des Sciences Juridiques.
JA	:	Journal Asiatique.

الفصل المدخلي

الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية

مخطط الفصل :

- الأوضاع السياسية .
- الأوضاع الاجتماعية .
- الأوضاع الاقتصادية .
- الخلاصة .

الأوضاع السياسية

السياسة الداخلية :

لقد استكملت الجزائر استقلالها سنة ١٧٩٢ عندما استرجعت مدينة وهران من الاسبانيين بعد صراع دام حوالي ثلاثة قرون[1] . وإن لهذا الحادث ، في تاريخ البلاد ، لتأثيراً كبيراً على الميادين الاقتصادية ، لأن المستعمرين كانوا يستغلون كل ما تجود به الناحية الغربية من خيرات مختلفة ويصدرون البضائع التي يجلبونها من داخل القطر إلى وطنهم أو إلى موانئ أخرى في سائر أنحاء البحر الأبيض المتوسط . أما وقد عادت وهران إلى حظيرة الأراضي الوطنية ، فإن سيادة البلاد قد تدعمت ، وأصبح من حق الجزائريين أن يتصرفوا ، أحراراً ، في جميع شؤونهم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان السلطات المحلية ستتمكن ،

---

(١) يذكر الأمير محمد أنه « لما علم ملك اسبانيا أن محمد باي قوي العزيمة ، عظيم الرغبة في فتح وهران ، كتب إلى بابا حسن في تسليمها واشترط أن يسلمها على ما كانت عليه حين دخلتها جيوشهم وأن يخربوا جميع ما أحدثوه فيها من الأبراج والقلاع ، فأجابه الوالي إلى ذلك على أن يدفع مصاريف الحرب فقبل الملك وتم الجلاء » ، انظر : **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر** ، شرح وتعليق الدكتور ممدوح حقي ، دار اليقظة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٤ ، ص : ١١٢ .

بعد القضاء على آخر حصن استعماري ، من توحيد مجهوداتها وتكريسها لتنمية البلاد . وتوفير ما كانت تنفقه في حروبها المستمرة ضد المحتلين لملء خزائن الدولة .

وتعتبر الفترة التي نتناولها بالبحث ، فترة استقرار نسبي لم يتعاقب خلالها أكثر من عشرة دايات ، حكم ثلاثة منهم[1] مدة خمس وعشرين سنة . كما أنها تعتبر فترة يقظة بالنسبة للقيادة العمومية التي أدركت أن الهيئات الأجنبية التي كانت تحتكر التجارة الخارجية مع اوربا ، تستغل ثروات البلاد استغلالاً فاحشاً ، الأمر الذي جعل البايات وبعض الأعيان يحاولون الاهتمام بهذا الفرع من فروع الاقتصاد الوطني ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك وفقاً لتخطيط معين ، ولا رغبة في التنمية الهادفة لرفع مستوى معيشة السكان ، بل انهم تفطنوا لمصدر من مصادر الثروة فأراد كل واحد أن يستغله لنفسه . ولذلك لم تستفد الجزائر ، ولم تتمكن من مسايرة الركب الحضاري في هذا الميدان . وبالاضافة إلى ما وصفناه من سوء تدبير الحكام ، كانت اوربا قد تحالفت ضد الايالة وجعلت من أهدافها الرئيسية القضاء ، قضاء

---

(١) هؤلاء الدايات هم :

أ ــ بابا حسن الذي تولى سنة ١٧٩٢ وتوفي نتيجة دملة في رجله سنة ١٧٩٨ . وفي عهده بنى جامع المنصور بنهج الديوان (القصبة) ، وجنان الداي خارج باب الوادي وهو مستشفى مايو في الوقت الحالي .

ب ــ مصطفى باشا ، ابن اخت بابا حسن ، تولى سنة ١٧٩٨ ، واغتيل سنة ١٨٠٥ . وفي عهده تم بناء جنان مصطفى باشا ، كما أن الجراد اجتاح البلاد في كامل أنحائها ، وأصيبت الايالة بمجاعة كبرى وبلغ نفوذ اليهوديين بكري وبوجناح أقصاه .

جـ ــ حسين داي ، وهو آخر الدايات حكم من سنة ١٨١٨ إلى سنة ١٨٣٠ . وفي عهده بنى جامع نهج القصبة ، ووقعت حادثة المروحة ثم الاحتلال الفرنسي .

ANP, F 80, "Chronologie Algérienne sur la domination Turque", P. 11

مبرماً ، وبجميع الوسائل على دار الجهاد[1] .

أما عن نظام الحكم الذي كان سائداً في الايالة آنذاك ، فهناك من يقول إن الجزائر كانت جمهورية عسكرية ، يعين رئيسها بواسطة الانتخاب[2] ، ويذكر آخرون أنها كانت مملكة[3]. والواقع أنها لم تكن هذه ولا تلك ، وإنما كانت تحكم بنظام من نوع خاص ، لم يعرف في أي بلد آخر ، وأهم ميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية[4] ، وأنه كان حكماً جماعياً شورياً في القمة ، وفردياً مطلقاً في القاعدة[5] .

ورئيس الدولة في الفترة الخاصة بنا هو الداي[6] الذي كان عبارة عن منفذ أمين ، مهمته تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وتنظيم الجيوش ، ومراسلة القبائل المختلفة ورؤساء الدول للحفاظ على الأمن في الداخل وفي الخارج . كما أنه كان

(١) Emerit, (M), "Essai d'une Marine Marchande", CT n^{0}.11, 1955, P. 363.
يقول المؤلف : لقد كانت التجارة الخارجية في الجزائر بين أيدي الأجانب وكان الأوروبيون يبذلون كل جهد لكيلا يتمكن الجزائريون من بناء اسطول تجاري قوي . أما التحالف العسكري ضد الايالة فإنه تجلى بعد مؤتمر فيينا وتجسم في حملة اكسماوث سنة ١٨١٦ .

(٢) Pelissier (R.D), Annales Algériennes PARIS 1836, T1, P: 16 et Desjobert, *la question d'Alger.*

(٣) Venture (De Paradis) "Alger au 18^{e} siècle" *RA* 1Er TR. 1897, P: 89.

(٤) تتجلى الصبغة المدنية في أن الداي كان دائماً يلجأ إلى العلماء لحل المشاكل العويصة ، ولا يستطيع مخلفتهم في شيء . أما الصبغة العسكرية فتتمثل في الديوان الذي يعين الداي أو يعزله ، والذي كان يتكون من غالبية عسكرية .

(٥) تبدأ القاعدة ، في نظرنا ، من البايات وتشمل أعوانهم والقواد والمشائخ . لقد كانوا جميعاً مستبدين بالأمر .

(٦) احدث هذا المنصب الرياس المشتغلون بالجهاد البحري بعد أن قضوا على سلطة الاغوات. ويمتد عهد الدايات من سنة ١٦٧١ إلى سنة ١٨٣٠ . وأولهم الحاج محمد باشا وآخرهم حسين .

يشرف على المالية وعلى التنظيمات الإدارية الضرورية لها بالاضافة إلى أنه كان يعين الوزراء[1] وغيرهم من رجال حاشيته[2] . ويستمد الداي سلطاته من الديوان أو مجلس الشورى كما يسميه البعض[3] ويتكون هذا المجلس من حوالي ستين بولكباشي[4] ، يجتمعون صباح كل يوم تحت رئاسة الداي فيتداولون حول القضايا الإدارية والحكومية .. ولا يمكن أن يعين الداي أو ينصب إلا من طرفهم وبحضورهم ،

---

(١) هؤلاء الوزراء هم مساعدوه المقربون ، يختارهم بنفسه من الاتراك وعددهم سبعة :
أ ـ الخزناجي أو الخزندار ، وهو مسؤول المالية ، يساعده أربعة كتاب يسمى رئيسهم باش دفتر .
ب ـ الآغا ، وهو رئيس الجيوش البحرية .
ج ـ وكيل الحرج ، وهو قائد البحرية .
د ـ البيت مالجي ، وهو المكلف بالمواريث .
هـ ـ خوجة الخيل ، وهو الضابط الذي يشرف على الشرطة العامة .
و ـ شيخ الإسلام ، وهو المفتي الحنفي ، وكان أولاً يعين من اسطنبول .
ز ـ المقطاعجي أوالمكتابجي ، وهو كاتب الدولة ، له درجة شيخ الإسلام ومن شروطه أن يكون فقيهاً وعالماً . وقد يعين الكتابجي من الأهالي (يذكر حمدان خوجة أن والده كان يشغل هذا المنصب) .

(٢) المقصود بالحاشية هيئة الموظفين التي تضم عناصر تركية يتقاضون نفس المرتب وأهمهم
أ ـ خوجة الباب ، يفتح أبواب القصر ويغلقها .
ب ـ الآشجي باشي ، وهو رئيس الطباخين .
ج ـ خوجة السر ، وهو الكاتب الخاص الذي يستعين به الداي .
د ـ خوجة الرحبة ، ويشرف إلى أسواق الحبوب .
هـ ـ خوجة الملح ، وهو المسؤول على تنظيم أسواق هذه المادة الحيوية .
و ـ قائد المرسي ، وهو الذي يراقب واردات البلاد وصادراتها على مختلف أنواعها

(٣) **تحفة الزائر** ، ج ١ ، ص : ١٠٩ .

(٤) هو قائد الكتيبة ، ولا يدخل الديوان إلا بعد أن يبرهن على تجاربه ومؤهلاته ، وان في الجيش البري والبحري . ويقول حمدان أن كل المكونين للديوان تقريباً من الأتراك المتقدمين في السن (نفس المصدر ؛ ص ٩٥) .

حتى ولو كان الباب العالي هو الذي أرسل القفطان والفرمان[1] .

وقد كانت البلاد مقسمة إلى أربع ولايات :

١ ـ دار السلطان ، وتتكون من الجزائر العاصمة وضواحيها ، وتخضع مباشرة لحكم الداي .

٢ ـ بايلك الغرب ، وعاصمته وهران (وعندما كانت هذه الأخيرة في حوزة الاسبانيين كانت مزونة ثم معسكر هي العاصمة) .

٣ ـ بايلك التيطري ، وعاصمته لمدية أو المدية .

٤ ـ بايلك الشرق ، وعاصمته قسنطينة .

وينقسم البايلك إلى أوطان على رأس كل واحد منها قائد عربي أو من الأتراك . و « الوطن » نفسه مكون من مشايخ تجمع الواحدة قبيلة أو أكثر ويرأسها شيخ من الأهالي .

وقد كان الحكم المركزي يعتمد على أجناد من الأتراك يسمون اليولداش وعلى قبائل وفية له ، تحظى بامتيازات عديدة وتدعى قبائل المخزن . وكان الأمن ، في البلاد ، من اختصاصات الشرطة العامة التي كانت نشيطة وشديدة ومهابة[2] ، وكان يشرف عليها موظفان : أحدهما ـ الكاهية[3] ـ يشتغل بالنهار ، وقد يعين من بين الأهالي أو من الكراغلة ، وثانيهما ـ آغة الخيل ـ يشتغل بالليل ولا يكون إلا تركياً ، أما العدالة فانها نوعان : نوع تقوم به السلطات نفسها ويشمل الجرائم

---

(١) Hamdan Ben Othman Khoja, *Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger,* intitulé en arabe le mémoire, traduit par H... D..., tom 1, imp. Goetschy fils et Cie, PARIS 1833, P: 104.

(٢) Genty (Debussy), *De l'établissement des Français dans la régence d'Alger* PARIS 1839, P. 404.

(٣) پيليسي ، ص ٧٦ ـ ويقول حمدان (ص ٨٩) أن الكاهية ، بالإضافة إلى ذلك ، هو مساعد الداي وحامل مفاتيح الخزينة .

التي لها مساس بأمن الدولة[1] ، ونوع تقوم به المحاكم بواسطة قاضيين : حنفي ومالكي . وهناك ، أيضاً هيأة أخرى تنظر في المظالم وهي الجماعة التي تتكون عادة من أعيان القرية أو القبيلة .

أما عن أمن الطرقات بمختلف أنواعها ، فإن الأعيان والقادة هم الذين يتكفلون بذلك[2] بايعاز من السلطات لحماية الأهالي وجعلهم يشعرون بالطمأنينة الضرورية للاهتمام بالميادين الحيوية ولرفع الانتاج ومضاعفته .

وفي كل مدينة يوجد ، بالاضافة إلى السلطة الرسمية ، حاكمان ينظمان شؤونها ويحافظان على الأمن ويراقبان المياه والشرطة والمؤسسات العمومية الأول منهما هو شيخ البلد أو رئيس الأمناء[3] الذين ينتخبونه لما له من خصال حميدة . والثاني هو نقيب الأشراف[4]، ويختار من أعيان الأسر الكريمة ذات النفوذ القوي أو من عائلات المرابطين . ويذكر حمدان أن هذا الأخير أعلى درجة وأكثر قيمة « لأنه يجمع في بيته ، كلما وقعت حادثة ، شيخ البلد وسائر الأمناء للبحث عن الحلول الملائمة[5] » .

ولئن كان الداي هو الحاكم نظرياً ، فإن الباي[6] كان ، في الواقع مستقلاً ولا

---

(١) يذكر حمدان ، ص ٩٥ أن الديوان وحده هو المكلف بالعدالة ازاء الأتراك والكراغلة الذين لا يحق لأية هيئة أخرى أن تحاكمهم .
(٢) حمدان خوجة ، ص ٨١ .
(٣) كانت السلطات الجزائرية تبذل كل جهد لتنمية الصناعات المحلية . وكان أصحاب الحرف منظمين في هيئات يشرف على كل واحدة منها أمين . ورئيس الأمناء هو شيخ البلد ، أنظر حمدان ، ص ٩٩ .
(٤) السلطة المحلية هي التي تختار النقيب ويعين على مدى الحياة .
(٥) حمدان خوجة ، ص ٩٩ .
(٦) نفس المصدر ، ص ١١٦ . ويقول المؤلف أن مرتبة الباي تأتي بعد مرتبة الآغا وهو موظف يأتي بنفسه إلى العاصمة ، كل ثلاث سنوات يدفع الدنوش الذي يساوي حوالي ثمن مدخولات البايلك . أما الباقي فينفق لتغطية المصاريف المختلفة .

يخضع له إلا فيما يتعلق بجمع الضرائب ودفع الدنوش أو الغرامة التي تؤدى كل ثلاث سنوات . والباي مسؤول ، أيضاً ، على استتباب الأمن في مقاطعته ، وإبقاء الأهالي في حالة خضوع وطاعة . ولذلك كثيراً ما كان يعمد إلى ترحيل بعض العائلات وتشتيت قبائل بأكملها ، ليضمن الهدوء ويتجنب الثورات . وكان الداي يرسل له ، سنوياً ، حامية من العساكر[1] يسخرها لاخماد الفتن .

هذا وقد كانت السلطات المحلية تعمل دائماً على خلق العداوات بين مختلف العشائر حتى لا تجد من يعارض مشاريعها ، أو يقف في وجهها إذا ما أرادت القيام بأي شيء ، ولكي لا يتحد الأهالي فيشكلوا قوة ضاربة قد تقضي على الحكام أنفسهم . يقول الباي أحمد في هذا الصدد :

« إن الحرب هي عادة الأعراب ، وان الذي يريد حكمهم يتحتم عليه ابقاؤها بينهم ، والتحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس . أما أوضاع السلم ، فانها تقارب بين العرب وتوحدهم حول غرض واحد . وهذه حالة لا ينبغي أن يطمئن إليها من كان يريد السيطرة عليهم ، إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال كالاخوة ويجدون أنفسهم منظمين للقيام بالثورة . وعلى العكس فاذا وجدت الحرب أو العداوات بينهم ، فإن من يريد حكمهم يكون دائماً متأكداً من ايجاد الأنصار[2] » .

---

(١) حمدان خوجة ، ص ١١٧ . يذكر هذا المؤلف أن أهمية الحامية تختلف من بايلك لآخر ، فيقول : ان حامية قسنطينة تتكون من مائة خيمة تؤوي كل واحدة ثلاثين جندياً ، وتبقى في المقاطعة ستة أشهر . وتتكون حامية معسكر من ستين خيمة وتقيم في البايلك مدة اربعة أشهر . أما حامية التيطيري ، فتتكون من أربعين خيمة ولا تبقى في البايلك سوى شهرين .

(٢) أحمد باي ، « مذكرات أحمد باي » ، **المجلة الأفريقية** ، **١٩٤٩** ، ص ٨٨ ، نشرها وعلق عليها مارسيل ايمريت .

وما من شك أن الحروب بين القبائل تساهم في تخريب البلاد وتعطيل النمو الاقتصادي في جميع الميادين . وقد كان الولاة يدركون ذلك تمام الادراك ولكنهم كانوا ، كذلك ، في حاجة إلى تلك المنافسات بين الاعراش وذلك التطاحن المستمر ، فصاروا يؤيدون القوي تارة ويقفون إلى جانب المغلوب أحياناً ، فلا تنطفىء النيران ولا يهتم أحد بما يقوم به الباي أو أعوانه من مظالم .

وإن هذا التخوف من السكان هو الذي حال دون أن يندمج الأتراك في المجتمع الجزائري ، وجعل الشعب يبتعد عنهم ويعتبرهم في درجة الأجانب ويحقد عليهم لما فرضوه عليه من ضرائب وأتاوات .

ولقد كان في امكان السلطات أن تستغل عامل الدين لتحقيق الاندماج في المجتمع والذوبان فيه ، ولكنها انعزلت عن السكان وأقامت بينها وبينهم حاجزاً من الوسطاء جلهم من رجال الدين الذين كان بعضهم يقوم بدور أساسي في ذلك العصر ، ومن رؤساء القبائل وشيوخ الاعراش . ونتج عن تصرفات هؤلاء الوسطاء أن ازداد الحكام طمعاً وارتفعت الغرائم وانتشر السخط في أوساط السكان الذين عجزوا عن دفع الضرائب المختلفة ، فصاروا يلجأون إلى الثورات وصارت السلطات تبيع المناصب الإدارية لتحصل على الأموال ، وتلك هي نهاية التعفن الذي سيقضي على كيان الدولة .

وأثرت هذه الحالة تأثيراً سيئاً في سير الأعمال التجارية حتى ان مندوب الوكالة الفرنسية في القالة كتب في سنة ١٧٩٥ يقول : قبل ١٢ سنة ، كان يسكن نواحي القالة ١٠ آلاف نسمة ، واليوم لم يبق فيها إلا حوالي ١٠٠ أسرة[1] ، الأمر الذي أضر كثيراً بتجارتنا وأنقص من منتوجات الحبوب ، وهذا الوضع ناتج

(١) وإذا قدرنا أن الأسرة تتكون من عشرة أشخاص ، فإن العدد يكون حوالي ١٠٠٠ نسمة وتكون الناحية قد خسرت ٩/١٠ سكانها في ظرف ١٢ سنة وأنها نسبة مهولة .

عن الحروب المترتبة عن استبدال الشيوخ بكثرة ، إذ أنه تم تنصيب أربعة في ظرف عام ونصف[1] .

وكان استبدال الشيوخ ، إلى جانب الغلو في فرض الضرائب ، من الأسباب الرئيسية لقيام التمردات التي أدت إلى انهيار التجارة الخارجية بصفة خاصة ، لأنها كانت تشل السواعد المنتجة أو تقضي عليها كما تقضي على الزرع والضرع في طريقها وتضعف قوة الاستهلاك في البلاد . وعلى سبيل المثال سنذكر بعض الأحداث الهامة التي كان لها أثر كبير في الشرق الجزائري الذي يعنينا بالدرجة الأولى .

حوادث عام ١٧٩٢ :

ورد في احدى مراسلات الشركة الملكية الإفريقية تحمل تاريخ ٢٣ جوان سنة ١٧٩٢ أن الشرق الجزائري كان مسرحاً لأحداث خطيرة لها تأثير كبير على شؤوننا التجارية . والسبب في هذه الأحداث هو أن صالح باي الذي ظل يحكم المقاطعة مدة ٢١ سنة[2] ، تعرض في ذلك العام ، إلى سخط الداي وتم عزله لفائدة ابراهيم قائد زمالته سابقاً .

ولكن الباي الجديد لم يبت في قصره إلا ثلاث ليال ، ولما كانت الليلة الرابعة هجم عليه خواص الباي المعزول فذبحوه وأعادوا صاحبهم إلى منصبه . وقد كان هذا التصرف اللامسؤول بداية لأيام رهيبة مرت بها قسنطينة والاحواز ، إذ أن

---

(١) ANP, AE B3 301, "Mémoires et documents sur les concessions française en ARN", lettre de M. PEIRON Gouverneur de la Calle à M. VALLIERE, le 29 Mai 1795.

(٢) تولى الحكم سنة ١١٨٥ هـ (١٧٧١م) على أثر موت أحمد باي ، وكان رجلاً شهماً ومقداماً فحسنت أيامه وبلغ ما لم يبلغه غيره ، كما قام بإنجازات جبارة ولكن حاسديه تمكنوا من اقناع الداي بأنه يسعى إلى الاستقلال عن الجزائر فعزله سنة ١٧٩٢ .

الداي عين في الحين حسين باي[1] ، وكان صهراً لأولاد مقران[2] ولشيخ العرب[3] . فاجتمعوا حوله وزودوه بجيوش غفيرة سار بها إلى عاصمة الشرق . وهناك وقعت فتنة عظيمة وانحاز الأتراك إلى صالح باي[4] ولم تنته المجازر إلا عندما تحايل الشيخ عبد الرحمن[5] لفقون على صالح وسلمه إلى ديوان القصبة فخنقوه ، ونزل حسين باي إلى المحلة ثم دخل إلى قسنطينة وتم له الأمر .

حوادث شمالي الأوراس :

تسكن هذه المنطقة قبائل ثلاث هي الحنانشة والحراكتة والنمامشة ، وكانت تعيش في صراع دائم ، وكان البايات يبذلون كل ما في وسعهم لاشعال نيران الفتنة بينها . وكلما توصل قادتها إلى التفاهم واتحدوا ، ولو لفترة وجيزة ، تمردوا على الحكام ، ورفضوا دفع الضرائب وتنفيذ الأوامر ، فتنظم ضدهم الحملات ينتصرون عليها أحياناً وينهزمون أمامها تارات . وفي جميع الحالات تراق الدماء وتزهق الأرواح وتنهب الثروات ويقضى على المواشي وتتعرض المحاصيل للفساد والضياع وبالتالي تصاب ميادين الاقتصاد المختلفة بنوع من الشلل يصعب تقويمه فيما بعد ، وإن كتب التاريخ لحافلة بمثل هذه الأحداث المؤسفة فنذكر مثلاً أن النمامشة والحراكتة قد اتحدوا سنة ١٧٩٧ ، وتمردوا على النظام المركزي ، فسار

---

(١) هو ابن عجشي حسن بوحنك كان في قصر صالح باي ثم هرب إلى الجزائر ولما تولى إبراهيم طلب من الداي أن يعينه خليفة له ففعل ، ثم أمره بأن يتخلف بعده ليأتي بالحريم.

(٢) أولاد مقران الذين كانوا يسيطرون على منطقة المجانة .

(٣) الحاج ابن قانة شيخ عرب الجنوب وكان في نفس الوقت صهراً لخزناجي الايالة .

(٤) الحاج أحمد المبارك ، **تاريخ حاضرة قسنطينة** ، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه نور الدين عبد القادر ، الجزائر سنة ١٩٥٢ ص ٢٨ .

(٥) كان إذ ذاك شيخاً للمدينة فوعد صالح باي بأنه سيكاتب الداي في شأنه ثم يذهب معه إلى بيت الله الحرام ، فلما وصل قرب الديوان سلمه إلى جلاديه فخنقوه ، ويذكر الحاج مبارك أن صالح التفت إليه وقال : غدرت فأجابه:الغدر سبق منك (نفس المصدر) .

الوزناجي[1] ضدهم وأحرز عليهم انتصاراً باهراً وأرغمهم على الخضوع ثم رجع إلى قسنطينة بغنائم وفيرة وبعد ذلك بعامين وقعت نفس العملية وتعرضت القبيلتان لنفس المصير[2] ، وان منطقة الشمال هذه شهدت في الفترة ما بين ١٨٠٣ – ١٨٠٥ تمردين : الأول قام به الحنانشة وقضى عليه انكيز باي[3] وقام بالثاني النمامشة وأخمده عثمان باي[4] .

وفي سنة ١٨١٧ نظم شاكر باي حملة ضد النمامشة[5] . وعندما فرت أمامه ، صب غضبه على أولاد سيدي عبيد ، فأخذ كل ما لديهم من أنعام[6] .

ولما كانت سنة ١٨٢٢ ، في عهد الباي ابراهيم بن علي[7] ، تمرد النمامشة ورفضوا دفع الضرائب ، فخرج ضدهم جيش غفير أخذ لهم أربعين ألف رأس من الغنم[8] .

---

(١) هو الباي مصطفى الوزناجي الذي كان حاكماً للتيطري ثم عزل سنة ١٧٩٢ بعد حكم دام عشرين سنة لكنه لم يقتل مثل صالح باي . ولما مات بوحنك ، تدخل اليهوديان بوجناح وبكري لدى الداي فعينه باياً على قسنطينة وذلك سنة ١٧٩٤ .

(٢) Meroier (E), *Histoire de CONSTANTINE*, CONSTANTINE, 1903, P. 303.

(٣) هو مصطفى انكليز الذي عزل سنة ١٨٠٣ نتيجة تصرفات ابنه الطائشة ، وبدلاً من أن يقصد الحجاز كما وعد بذلك استقر في تونس وظل فيها يناور لاسترجاع بايلك الشرق .

(٤) هو ابن محمد الكبير الذي طرد الاسبانيين من وهران ، وقد عين على رأس البايلك بعد مصطفى انكليز .

(٥) Gramont (H. de), *Histoire d'Alger sous la domination Turque*, Le Roux PARIX 1887, P. 363.

(٦) Mercier, *Histoire de CONSTANTINE*, P. 346.

(٧) هو إبراهيم الكربتلي الباي الثامن عشر بعد مقتل صالح باي . تولى الحكم في جويلية سنة ١٨٢٢ ولم يبق فيه سوى خمسة أشهر ، إذ ترك مكانه للباي محمد مناصني في ديسمبر من نفس السنة .

(٨) Vaysottos (E.) "Les derniers Beys de CONSTANTINE", *R.A.*, Janvier-Mars 1863, P. 115.

حوادث مجانة :

لم يحدث في هذه المنطقة سوى تمرد واحد يستحق الذكر ، وقع في نهاية عام ١٨١٣ ، ولم يقض عليه إلا في ربيع ١٨١٤ وتأتي أهميته من كونه تسبب في مقتل الباي نعمان[1] الذي خلفه شاكر باي[2] أثناء المعركة ، ومن كون الباي الجديد ، على الرغم من الجهود الحربية التي بذلها لم يأت عليه عسكرياً وإنما استعمل سياسة التفرقة لاضعاف المتمردين وارغامهم على قبول السلم والامتثال لشرطه ، ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من السكان لقوا حتفهم في هذه الحملة ، وتعرضت مجانة والهضاب العليا إلى قمع رهيب ، وعاشت نتيجة لذلك ، فترة من الزمن تهددها المجاعة والأوبئة[3] .

تمرد الشريف بن الاحرش :

يعتبر هذا التمرد أخطر ما حدث في مقاطعة قسنطينة قبيل الاحتلال الفرنسي لأنه كاد أن يقضي على بايلك الشرق[4] ، ولأنه دام ثلاث سنوات متتالية ، وقتل فيه باي[5] واتهمت فيه دولة أجنبية بالتعاون مع المتمردين[6] .

أما الشريف ، فإنه رجل مغربي يزعم أنه من شرفاء ملوك فاس ، دخل وسط القبائل ووعدهم بأخذ قسنطينة[7] وسبب مجيئه إلى الجزائر أنه كان يقود ركب الحجيج عندما وقعت الحملة الفرنسية ضد مصر ، فتوقف بالقرب من الاسكندرية وشارك في القتال ضد جيوش بونابرت . وقد اشتهر في جميع المعارك التي خاضها بالشجاعة

---

(١) هو محمد نعمان باي ، خلف طوبال باي سنة ١٨١١ .
(٢) هو شاكر باي ، تولى الحكم سنة ١٨١٣ ، وقتل سنقا في القصبة في شهر جانفي سنة ١٨١٨ .
(٣) Mercier, *Histoire de CONSTANTINE*, P. 339 et 485.
(٤) Feraud, *Histoire de Jigelli*, ALGER 1873, P. 184,
(٥) المقتول هو عصمان باي الآنف الذكر .
(٦) Mercier, *Histoire de l'Afrique Septemtrionale*, Tom III, P. 456.
(٧) الحاج أحمد المبارك ص ١٣ .

والأقدام والمقدرة على تسيير المحاربين . وبعد النصر تحالف مع الانكليز فأعاده ومن معه إلى مدينة عنابة ، ثم ذهب إلى قسنطينة ومنها التحق بالجبال واستقر بمدينة جيجل حيث بدأ يجمع الأنصار[1] .

ونحن إذ كنا لا نستبعد أن تكون بريطانيا قد شجعت الشريف على الثورة لأنها كانت تغبط فرنسا على الامتيازات التي تحظى بها في الشرق الجزائري ، فاننا لا نعتقد أنه وقع تحالف حقيقي بين الطرفين وإنما نرجح أن تكون هناك وعود بالمساعدة من بعض الضباط الانكليز الذين لم يوفوا بوعودهم ، لأن أنصار ابن الاحرش انهزموا لعدم توفر الأسلحة لديهم .

وقد استعمل ابن الاحرش جميع الوسائل لاكتساب ثقة القبائل ، فكان يدعي أنه معصوم من الموت ، وعندما تحضر في معركة ، فإن بارود الأعداء ينقلب ماء[2] . ثم اتصل بسي عبد الله الزبوشي مقدم اخوان سيدي عبد الرحمن الذي يتمركز في « رجاس » بناحية ميلة[3] ، وخططا للاستيلاء على مدينة قسنطينة ، وكان عصمان باي حاكمها ، إذ ذاك ، في نواحي جبل البابور . فزحف الشريف على المدينة بجميع القبائل التي انضمت إليه في مرج السكر بين جيجل وسكيكدة ، والتي يبلغ عدد أفرادها مائة ألف أو يزيد[4] .

وعندما وصل المتمردون إلى المدينة ، قاتلهم أهل البلد وألحقوا بهم هزيمة نكراء ، يعزوها مارسي إلى اصابة الشريف بجروح وانفضاض القبائل من حوله[5] .

---

(١) مارسي نفس المصدر ، ص ٤٥٧ .
(٢) الحاج المبارك ص ١٣ .
(٣) Mernier, *Histoire de CONSTANTINE*, P. 310.
(٤) الحاج أحمد المبارك ص ١٣ .
(٥) Mercier E, *Histoire de CONSTANTINE*, P. 459.
وهو افتراض صحيح في نظرنا لأن تلك القبائل لم تنظم إلى الشريف إلا لأنها اعتقدت فعلاً في عصمته وآمنت بـه كولي من أولياء الله الصالحين . غير أن مارسي نسي أن يذكر بأن عدم توفر الأسلحة ، أيضاً كان من الأسباب الرئيسية في وقوع الهزيمة .

ولما علم الداي بهذا الحادث كتب إلى عثمان يقول : « لقد عينتك باياً على المقاطعة التي ظهر فيها الشريف ، فمن الواجب عليك أن تلاحقه بنفسك وتقضي عليه وإني لأضعك أمام أمرين لا ثالث لهما : رأسك أو رأسه[1] .

وفي شهر اوت ١٨٠٤ ، خرج الباي يطلب رأس الشريف في جيش بلغ عدده أربعة آلاف جندي[2] ، ولما وصل إلى ناحية بوغدار ، انهال عليه الزبوشي ، واحتدم القتال بين الطرفين فقتل الباي ولم ينج من جنده إلا من فر راجلاً إلى قسنطينة[3] وبعد هذه الهزيمة أمرت الجزائر الريس حميدو ذا الشهرة العالمية ، بالتوجه إلى جيجل للقضاء على ابن الاحرش ، فحاصر المدينة وأحرق سفنها ولكنه لم يظفر بعدوه .

وفي سنتي ١٨٠٦ ـ ١٨٠٧ تواصلت المعارك ولما هاجم الشريف سهول بجاية تصدت له جيوش الباي واضطرته إلى الفرار والالتحاق بشيخ الدرقاوه في بايلك الغرب حيث « بقي في معيشة إلى أن دس له من قتله من أصحابه[4] وكان ذلك سنة ١٨٠٧ » .

تمرد أحمد الشاوش :

كان من الضباط الأتراك المتقاعدين ، وتزوج بقسنطينة ، وكانت العساكر تحبه وتأتيه إلى داره وعظم ذكره في البلد وشاع أنه يبحث على ولاية قسنطينة ،

---

(١) Ferraud (Charles), *Hist. de Jigelli, P. 199.*

(٢) الحاج أحمد المبارك ص ١٤ .

(٣) Mercier E., *Hist. de l'Afrique Septemtrionale*, P. 460.

ويقول فيرو في كتابه « تاريخ جيجل » ص ٢٥٠ أن الزبوش أرسل رأش عثمان إلى ابن الاحرش بينما دفنت الجثة هناك وكتب على القبر : هذا ضريح المرحوم السيد عثمان باي بن محمد الذي قتل بهاته الأرض المسماة خناق عليهم سنة ١٢٢٩ هـ

(٤) الأمير محمد ص ١١٨ .

فأظهر له علي باي[1] العداوة فهرب إلى القبائل وبقي عندهم مدة[2] ولكن مرسي يتهمه بأنه كان على اتصال بباي تونس[3] ، وأن هذا الأخير أمده بالأموال وحرضه على التمرد وقلب النظام ففعل « واستطاع أن يثير السكان والأجناد ويقتل علياً في شهر سبتمبر ١٨٠٨[4] » ، غير أن السيد مارسي لم يذكر لنا المصادر التي استقى منها هذه المعلومات ، ولذلك يجب أن نأخذها بكل تحفظ خاصة وأننا نرجح بأنها قد تكون من استنتاجاته التي توصل إليها عندما رأى الباي الجديد يبرم الصلح مع تونس ويعلن عن استعداده للسير ضد الجزائر ، كما أننا نرجح بأن السكان إنما ناصروا الشاوش لأنه كان متزوجاً منهم ، ولأن المصاهرة ، في ذلك الحين كانت من أقوى أسباب النجاح .

ولما علم الداي[5] بما حدث لممثله في الشرق ، وخشي أن تقوى شوكة المغتصب بعد أن تصالح مع الايالة المجاورة ، وان ينجح في تنفيذ خطته الرامية إلى الاستيلاء على الحكم في الجزائر ، كتب أمراً إلى أحمد طوبال بالولاية على قسنطينة . وكان أحمد هذا مشهوراً بالتقوى والشجاعة والصلاح . ولذلك مالت إليه قلوب الناس الذين انفضوا من حول الشاوش وتركوه في قبضة الأتراك الذين خنقوه بعد أن حكم خمسة عشر يوماً[6] .

---

(١) تولى الحكم سنة ١٨٠٧ وقتل في شهر سبتمبر ١٨٠٨ ، بأمر من أحمد الشاوش . انظر الحاج أحمد المبارك ص ٣١ .

(٢) نفس المصدر ص : ٣٠ .

(٣) هو حمودة باشا الذي تآمر على ايالة الجزائر سنة ١٨٠٧ بعد أن كان يدين لها بالولاء ثم قام بهجوم على قسنطينة في نفس السنة ، ولكن جيوشه انهزمت يوم ٤ ماي ١٨٠٧ بعد أن اسرجلها . ويقول الحاج أحمد المبارك ص ١٧ ان الأسرى أرسلوا إلى الجزائر ومنها جعلوا في مركب وبعثوا إلى تونس » .

Mercier, *Histoire de CONSTANTINE*, P. 329.

(٥) هو الداي علي خوجة غسول . ولي سنة ١٨٠٨ ، وقتل شنقاً ١٨٠٩ بعد أن رفض السم .

(٦) الحاج أحمد المبارك ص ٣٢ .

وعلى الرغم من أن مدة الحادث كانت قصيرة جداً ، فإن الاضطرابات التي تعرضت لها عاصمة الشرق قد أثرت تأثيراً بالغاً على الحياة الاقتصادية في الناحية ، وعلى التجارة بصفة خاصة ، لأن قسنطينة هي أكبر سوق في المقاطعة ، وما من شك أنها أغلقت أبوابها أثناء المعركة التي دارت في طرقاتها ، وان الأجناد قد اغتنموا فرصة الفوضى للنهب والسرقة .

حوادث الجنوب :

عندما توفي صالح باي سنة ١٧٩٢ ، ترك جنوب الشرق الجزائري في فوضى لا مثيل لها نتيجة تطاحن بين أسرتي ابن قانه وبوعكاز وأنصارهما على الحكم من جهة ، وتصارع أسرتي ابن قانه وابن جلاب على ولاية توقرت من جهة أخرى[١] .

ولما كان خليفة الباي الراحل[٢] صهراً للأسرة الأولى ، فإنه عمل على تدعيمها وتزويدها بالجيوش للقضاء على منافستيها . وقد شهدت بسكرة ونواحيها معارك متعددة بين أنصار كل من عائلتي بوعكاز وابن قانه ، لم تنته إلا عندما جاء الحاج أحمد باي سنة ١٨٢٦[٣] . فدبر مؤامرة ملفقة ضد أولاد زكري الذين كانوا يشكلون قوة « بوعكاز » وقتلهم عن آخرهم في قرية بني زياد (الروفاك سابقاً) ، وبذلك أحدث نوعاً من الهدوء ولكنه هدوء ممزوج بحقد دفين سيستمر إلى سنة ١٨٣٠ .

أما عن ولاية توقرت ، فإن حاكمها إذ ذاك الشيخ ابراهيم بن جلاب قد اضطر إلى الفرار بسبب الضغط المفروض عليه من الخليفة المذكور ، وترك الرئاسة للشيخ إبراهيم بن الحاج بن قانه ، غير أن القبائل الصحراوية لم تكن راضية على هذا التغييروإذ ذاك ، رأيناها تتحد فتطرد المغتصب وتعيد قائدها الأول . الأمر الذي

(١) كان الشرق الجزائري مقسماً بين خمس أسر هي : أسرة أولاد مقران في الغرب ، وأسرة الأحرار في الشرق وأسر ابن قانه وبوعكاز وابن جلاب في الجنوب .

(٢) هو محمد بن أحمد القلي ووالد أحمد باي .

(٣) أمه رقية بنت ابن قانه ولذلك فمن الطبيعي . أن يؤازر أخواله الذين نشأ في أحضانهم .

جعل خليفة الباي يحرض اخوة ابن جلاب على قتل أخيهم واعداً إياهم بجميع أنواع المساعدة ، ولكن السكان افشلوا هذه المؤامرة ، وأرغموا قائدها[1] على التراجع بعد حرب دامت ثمانية أشهر .

وفي سنة ١٨٠٤ ، اشتعلت نيران الفتنة من جديد . وأراد الخازن بن جلاب ، وهو ابن عم المتقاتلين أن يفض الخلاف ، فاستعان بقبيلة الطرود التي كانت من أعظم قبائل واد سوف واستولى على الحكم . ولكن محمداً استطاع أن يحتال عليه ويتولى الرئاسة في نفس السنة بعد أن قتله وقتل إبراهيم معه .

وقد دامت ولاية محمد ١٨ سنة ، عرف كيف يستميل فيها سلطات البايلك بتقديم الخدمات تارة وبالهدايا أحياناً . وحينما توفى سنة ١٨٢٢ ترك الحكم لأكبر أبنائه[2] الذي سيظل فيه إلى غاية سنة ١٨٣٠ .

وهكذا كان الشرق الجزائري ، على غرار سائر أنحاء البلاد ، يعيش في جو من الفوضى والاضطراب نتيجة الصراع على الحكم للتمكن من جمع الأموال وكسب الثروات . وكانت القبائل تتناحر وتتمرد لأتفه الأسباب ، فتعرض ، بتلك التصرفات ، محاصيلها ومواشيها للضياع وتقضي على خيرة أبنائها الذين يشكلون يدها العاملة . وبذلك تعمل عن غير وعي ولا قصد ، على تجميد عمليات الانتاج وتدفع السكان إلى الأخذ باتجاه واحد في الحياة هو الاستعداد للحرب وللموت بكامل معانيه .

ولم يكن هناك اهتمام بالغ بالشؤون الاقتصادية وإنما كانت كثير من الأمور تتم عفواً وبالاعتماد على الغير . فكانت الزراعة تنمو طبيعية دون الاستفادة من

---

(١) هو أخو إبراهيم : محمد بن أحمد بن جلاب .

(٢) هو عمر بن محمد ، وكان سكيراً ، قتل اخوته وتصالح مع شيخ العرب فرحات بن السعيد . توفي سنة ١٨٣٠ نتيجة دملة في رقبته .

التجديد والتطور ، وكانت التجارة الخارجية في الشمال من اختصاص اليهود الاوربيين يعملون فيها مايشاؤون. أما الصناعة فانها كانت تقليدية فقط ، بعيدة عن مظاهر الثورة . ولو أن الأهالي تفطنوا إلى امكانية التساكن الأخوي لاستبدلوا غزواتهم وحروبهم التي لا تحصى بالعمل في المزارع والحقول ولساهموا بذلك ، في تنمية البلاد الاقتصادية .

السياسة الخارجية :

لقد تعوّد المؤرخون الغربيون أن يقولوا عن الجزائر أنها مستعمرة عثمانية ، يريدون بذلك ادانة الأتراك وتبرير الاستعمار الفرنسي الذي ظل يمتص خيرات البلاد أكثر من قرن وربع قرن .

والواقع أن الوجود العثماني في الجزائر لم يكن احتلالاً ، وإنما هو ، في نظرنا ، عملية انقضاض تشبه تلك التي قام بها يوسف بن تاشفين لحماية الأندلس وابقائها في حظيرة الإسلام . والدليل على ما نقول أن الأتراك لم يحاولوا القضاء على الشخصية الوطنية بل حافظوا على مختلف عناصرها : فأبقوا اللغة العربية وتعلموها ثم صاروا يستعملونها في مراسلاتهم حتى مع الباب العالي نفسه . ويقول الباي أحمد : « انني بعثت رسائل إلى الوزير رشيد باشا ، ولا أدري إذا كانت هذه الرسائل عرضت على السلطان أم لا ، ولكنني أجزم بأن سي حمدان[1] الذي كان في القسطنطينية ، آنذاك ، قد كلف بترجمتها إلى التركية[2] » ، ثم انهم لم يهينوا الدين ولا رجاله ، لأنهم كانوا مسلمين ، بل عمل الكثير منهم على تطهيره من الشوائب وبنوا المساجد[3] وحبسوا لها الاحباس . كما أنهم حاولوا منذ البداية أن

---

(١) هو حمدان خوجة صاحب كتاب المرآة وقد ذهب إلى اسطنبول في هذه الفترة لاطلاع السلطان هناك على أحوال الجزائر المحتلة .

(٢) مذكرات أحمد باي ، ص : ٨٩ .

(٣) من جملة هذه المساجد : الجامع الصغير ، بني سنة ٩٤٠ هـ بحي الجبل (القصبة) جامع سيدي محمد الشريف الزهار كذلك بحي الجبل على مقربة من الأول ـ جامع =

يضموا إلى الديوان ـ وهو أعلى هيئة في البلاد ـ عناصر من الأهالي ، ولكن الجزائريين رفضوا ذلك « هروباً من المسؤولية[1] » (وعندما ينتصرون على قبيلة وتسلمهم ، كانوا يستقبلونها استقبالاً حسناً ، ويرجعون لها ما أخذ منها أثناء الحرب[2]، لاشعار السكان بأنهم ليسوا غزاة ولا محتلين) .

ومن جهة أخرى فقد كان الأتراك يحبون الجزائر حب المواطن الصالح فيقول قادة الحاميات الشيوخ لأجنادهم :

« إننا لم نخضع هذا الشعب بحد السيف ولم نمتلك البلاد بالقوة وإنما أصبحنا سادة بالعدل والاحسان . وفي بلداننا لم نكن قادة وإنما حصلنا على مناصبنا في هذا القطر . ولذلك فهو وطننا ، وواجبنا أن نجتهد للمساهمة في اسعاد السكان كما لو كنا نعمل من أجل أنفسنا[3] » .

ويذكر حمدان خوجة دليلاً آخر على ما يكنه بعض الأتراك من حب شديد للايالة فيقول : « ان بعضهم يرفض الزواج لكي تبقى ممتلكاته لبيت المال وتزدهر البلاد[4] » . وإنه لمثال رائع في التضحية والفداء .

ولكن هذا لا يعني أن الأتراك لم يقصروا في واجباتهم ، إذ سبق أن ذكرنا بأنهم ارتكبوا خطأ فادحاً عندما تخلوا عن سعيهم للاندماج ، اندماجاً كلياً ، في السكان ، وانقادوا للترف والملذات على حساب مصالح الشعب ، فأثاروا بذلك سخط السكان وعرضوا سلطانهم للزوال .

= كتشاوة بني في السنين الأولى من القرن ١١ ـ الجامع الجديد بني حوالي ١٠٧٠ هـ . في مكان الزاوية اليوعنانية .

(١) حمدان خوجة ص ١٠٠ .

(٢) حمدان خوجة ص ٨٠ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٠٦ .

(٤) نفس المصدر ، ص ١١٢ .

هذا فيما يتعلق بالاعتبارات الداخلية ، أما عن علاقات الايالة بالقسطنطينية فانها كانت صورية أكثر منها عملية . ولم تكن أبداً ، علاقة مستعمر بمستعمر وإنما علاقة السيد بالسيد لا تربط بينهما سوى روابط الدين والمصالح المشتركة . فكانت الجزائر ، مثلاً ، كلما تعين داي جديد تبعث لاسطنبول رسولاً يأتي بالفرمان ، وتبعث معه هدية تشتمل عادة على بعض جلود الأسود والنمرة ، والأغطية الصوفية التي تصنع في العاصمة[1] . ولا يتجاوز كل ذلك خمسة آلاف من الفرنكات ، أي ما لا يزيد عن قيمة مائتين وخمسين قنطاراً من القمح ، توزع على السلطان ومختلف الحاشية . وبالمقابل يقدم الباب للايالة ، في كل مرة ، مساعدة من العتاد الحربي كالمدافع والبارود والحبال وخشب البناء والمراكب الجاهزة وإلى غير ذلك[2] .

ومن البديهي أن الجزائر هي الرابحة في هذا التبادل ، ولذلك كنا نجدها ، عندما يطول عهد الداي الواحد ، تختلق الأسباب لارسال الهدية قصد تجديد الفرمان وجلب المعونة[3] .

وما عدا هذا النوع من العلاقات ، فإن الايالة تعتبر مستقلة . تعلن الحرب على من تشاء وتسالم من تشاء . وعلى الرغم من أن بعض الدول الأوربية[4] لا ترى

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٠٨ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٠٩ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) Shaler (William), *Esquisse de l'Etat d'Alger*, traduit de l'anglais par M.X. BIANCHI, (Secrétaire interprète du Roi), Librairi Cadvocat, MARSEILLE, 1830, P. 54.

يقول شالار : بينما كانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وصردينيا وهولندة تقيم العلاقات المختلفة مع الايالة كانت روسيا والنمسا تعتبرانها مقاطعة عثمانية وتجبران الباب العالي على التدخل لمنع عدوانها . شالار ، ص ٥٦ .

فيها سوى مقاطعة عثمانية ، فإن حكومة اسطنبول لا تمارس أي سلطان على حكام الجزائر ، ولا تنفذ أوامرها إلا إذا كان لها مساس المجال الديني مثل اعلان الحرب ضد فرنسا سنة ١٧٩٨ عندما قامت هذه الأخيرة بحملتها المسلحة على مصر .

وقد كانت الجزائر تتعامل معاملة الند للند مع جل الدول الاوربية وامريكا ، وكانت هذه الدول تعين قناصل يمثلون مصالحها لدى الداي ، ويقدمون له الهدايا اللائقة بالملوك في جميع المناسبات [١] . أما الايالة ، فإنه لم يكن لها تمثيل ديبلوماسي لأنها تعتبر نفسها في حرب مستمرة مع سائر الدول المسيحية .

وقد كان العالم المسيحي في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر يعيش ، كما سبق أن ذكرنا ، في تطاحن وتنافس مستمرين ، وكان ذلك بالنسبة للايالة فرصة سانحة اغتنمتها لتفرض سلطانها على البحر الأبيض المتوسط . وقد تمكنت من ذلك ، حتى أن الدول العظمى صارت تخطب ودها وتطلب معونتها .

وكانت فرنسا تبذل جميع المساعي للحفاظ على صداقتها مع الجزائر ، تلك الصداقة التي تدعمت في عهد بابا حسن بحيث مكنت سلطات الثورة من الحصول على حمولات من القمح والشعير التي أنقذت مناطق الوسط الفرنسي من المجاعة ، وسمحت لحكومة الإدارة أن تستلف من الداي خمسة ملايين من الفرنكات بدون فائدة [٢] ، كما أن فرنسا لم تكن تدفع للايالة ضريبة سنوية نتيجة هذه الصداقة [٣] .

---

(١) بيليسي ، ص ١٣ .

(٢) Pares (Jacques), *Mémoires sur l'histoire de l'Algérie au 19e.S.* PARIS, S.D., P. 47.

يذكر المؤلف أن حكومة الجمهورية وجدت في هذا الداي صديقاً كريماً وحليفاً وفياً على الرغم من مناورات الدول المعادية .

(٣) Carette (E), *Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1841-42-43,* Imprimerie Royale, PARIS 1842, P. 253 et Schaler P. 141.

ويقول شالار : ولكن فرنسا كانت تقدم للايالة هدايا كثيرة تزيد قيمتها عن الغرائم المفروضة على الدول الأخرى .

وفي عهد نابليون الأول ، تواصلت هذه العلاقات الطيبة ، وعندما وقع احتلال جزيرة مالطة من طرف الجيوش الفرنسية ، اطلق بونابرت سراح الجزائريين الذين كانوا مستعبدين هناك ، وذلك مقابل اطلاق سراح الايطاليين الموجودين في الجزائر [1] . كما أنه أرسل أخاه جيروم سنة ١٨٠٥ إلى سلطات الجزائر ، فاشترى عدداً آخر من الأسرى مقابل أربعين ألف فرنك [2] .

غير أن هذا لا يعني أن الايالة كانت في سلام دائم مع فرنسا ، وقد ورد في رسالة كتبها بونابرت إلى امبراطور روسيا ما يدل على الضغط الذي كانت تمارسه الجزائر ضده . تقول الرسالة : « بعد أن اشترط داي الجزائر مبالغ باهظة على اسبانيا لابرام السلم معها ، أرسل لي كتاباً يهدد فيه بأنه سيعلن الحرب على ان لم أعطه مليونين من الفرنكات . ان وجود هؤلاء القراصنة على شاطىء الأبيض المتوسط ، يعتبر سبة للدول الكبرى . ولذلك ينبغي أن نتفق على تأديبهم [3] » . وعلى الرغم من أن شالار يزعم بأن الجزائريين كانوا يهاجمون نابليون ويضغطون عليه كلما أحسوا أنه في مأزق ، فاننا نرجح بأن تكون هذه الرسالة إنما وجهت للمطالبة باسترجاع الديون فقط ، خاصة وأن مصطفى باشا ، ابن أخت بابا حسن كان على علم بالملايين التي اقترضتها من خاله . وبما أن نابليون كان عاجزاً عن دفع المبلغ المطلوب ، أراد أن يسوي المشكل بواسطة الضغط الدولي ، ولكنه لم ينجح على مايبدو ، لأن اوربا لم توجه ، آنذاك ، أية حملة ضد الجزائر . وسيظل الوضع هكذا في تأرجح بين الجزائر وفرنسا إلى أن تتطور قضية الديون وتسفر عن حادثة المروحة وما يتبعها .

وهناك شيء آخر كانت فرنسا تجتهد كل الاجتهاد للمحافظة عليه ، ويتمثل

---

(١) شالار ، ص ١٤٢ .

(٢) كاريت ، ص ١٤١ .

(٣) Berbrugger (A) "La régence d'Alger sous le Consulat et l'Empire" *R.A.* Tom 19, P. 139.

في الامتيازات التي كانت تحظى بها في الشرق الجزائري منذ أن تنازل لها عنها خير الدين بربروس سنة ١٥٢٠ ، في عهد الملك فرانسوا الأول[١]. وكان الغرض منها في بداية الأمر ، السماح للتجار الفرنسيين باستغلال نقطة واحدة من ساحل البلاد لصيد المرجان. ووقع الاختيار على ما سمي في ذلك الوقت بحصن فرنسا[٢] ، على بعد كيلو مترات فقط من مدينة القالة. ولكن المجهودات الأولى لم تسفر عن نتيجة[٣]. ثم ابرم اتفاق آخر مع الداي سنة ١٦٩٤ ، ارتفع بمقتضاه عدد المؤسسات إلى خمس[٤] ، مقابل أتاوة سنوية قدرها ستون ألف فرنك ، عشرون منها للسلطات المحلية والباقي يذهب إلى الخزينة المركزية.

وعلى مر السنين ، صار الفرنسيون يعتبرون بعض هذه المؤسسات مثل القالة وعنابة كملك لهم لا يحق للجزائريين أن يتدخلوا في شؤونها ولا أن يدخلوها إلا نهاراً وباذن[٥]. وفي سنة ١٧٤١ ، سلمت الحكومة الفرنسية كل الامتيازات إلى هيئة جديدة تدعى الشركة الملكية الافريقية ، وصار نشاط المؤسسات لا يقتصر على صيد المرجان فقط ، وإنما اتسع إلى تجارة الحبوب والجلود والشموع والصوف إلى غير ذلك مما تنتجه الايالة.

---

(١) Fillias (Achilles), *Notices sur les produits maritimes du littoral* Algérien, ALGER 1878, P. 20.

(٢) سمي كذلك لأنه أول حصن يقيمه التجار الفرنسيون على ساحل شمال أفريقيا بموافقة باي البايات خير الدين بربروسه.

(٣) نفس المصدر.

(٤) ANP, AE B3 301, *Mémoires sur la Compagnie d'Afrique, S.D.*,
وهذه المؤسسات هي : القالة ، حصن فرنسا ، عنابة ، رأس الزهور ، القل.

(٥) ANP, F 80, 1670, 1, "Les causes du blocus".
لقد ورد في هذه الوثيقة أن من أسباب الحصار عزم الداي على تجريدنا من المؤسسات التي نمتلكها في سواحل أفريقيا منذ أربعة قرون ». وهذا غلط لأن فرنسا لم تحصل على الامتيازات إلا سنة ١٥٢٠ كما سبق أن ذكرنا.

وقد أسالت هذه الأوضاع الرابحة لعاب انجلترا ، فدخلت في صراع مع فرنسا لابعادها والاحلال محلها واستعملت جميع الوسائل لبلوغ أهدافها[1] . وقد تمكنت من ذلك سنة ١٨٠٦ ، لكنها لم تستغل المؤسسات استغلالاً مباشراً وإنما تركت الحرية فيها لجميع التجار ما عدا الفرنسيين . غير أن حملة اكسماوث سنة ١٨١٦ غيرت الأوضاع لصالح فرنسا ، فاسترجعت امتيازاتها سنة ١٨١٧ . وستظل في حوزتها إلى أن يصدر الداي ، سنة ١٨٢٦ ، بياناً يسمح لجميع الأمم بصيد المرجان الجزائري[2]. ويعتبر هذا الاجراء من الأسباب الرئيسية التي نتج عنها حصار عام ١٨٢٧ .

وإذا كانت الامتيازات قد نفعت فرنسا ، فأنقذت بعض مقاطعاتها من المجاعة المهلكة وشغلت كثيراً من معامليها في الجنوب ، فإنها كانت ، بالنسبة للجزائر ، عقبة كأداء في طريق التنمية والتقدم . وسنتعرض لهذه المسألة بالتفصيل في الفصل الذي خصصناه للمؤسسات الفرنسية والهيئات الأجنبية الأخرى.

أما البلد الثاني الذي كان يسعى لربط علاقات متينة مع الايالة ، فهو انجلترا التي بذلت كل جهد لكي تعامل معاملة فرنسا في أوقات السلم والحرب[3] ، ولكي تفسد الصداقة الفرنسية الجزائرية ، وبذلك تعرقل الاقتصاد الفرنسي . ولقد حققت بريطانيا رغبتها سنة ١٨٠٦ عندما تمكنت من الاستحواذ على المؤسسات التجارية التي كانت تشرف عليها فرنسا في الشرق الجزائري . ثم بدأت تدعم علاقاتها مع الايالة « فأرسلت لها ، سنة ١٨١٠ ، باخرتين مشحونتين بالصواري والحبالة والبارود والمدافع الكور الخ ...[4] » . وفي نفس الوقت توسطت بين الداي والبرتغال « لإبرام

---

(١) نفس المصدر ، ويقول المؤلف : انها ــ انجلترا ــ كانت تهاجم المؤسسات ليلاً ، وتحرض الكورسيكيين على عدم احترام قوانين صيد المرجان .

(٢) نفس المصدر .

(٣) شالار ، صفحة ١٤٤ .

(٤) نفس المصدر .

صلح تم لفائدة الجزائر[1] ».

وفي سنة ١٨١٢ اشترت بريطانيا من الايالة أمن صقلية التي كانت خاضعة لها[2] ، وأرسل وصي العرش الانكليزي رسالة إلى الداي جاء فيها : « نرجوكم ألا تمكنوا أعداءنا من الإساءة إلينا ، وألا تسمعوا لكلامهم العدواني ... إننا نجدد لكم صداقتنا التي ترتكز على المعاهدات[3] ».

غير أن هذه الصداقة لم تدم ، إذ جاء مؤتمر فيينا ، فوحد اوربا ضد بلدان المغرب ، ورأت انجلترا في ذلك فرصة مواتية فتزعمت التكتل العدواني « مقابل اشرافها على الجزر الايونية[4] » ، ونظمت ، بالاشتراك مع هولندة ، حملة اكسماوث الشهيرة سنة ١٨١٦[5] ، التي جعلت السلطات الجزائرية تعيد المؤسسات إلى الفرنسيين وتلقي القبض على جميع الرعايا الانكليز[6] .

وفي سنة ١٨١٨ ، أرسلت الحكومة البريطانية بعثة ديبلوماسية استرضت سلطات الايالة واشترت منها حرية امرأتين انجليزيتين مقابل عشرة آلاف دولار اسباني[7] . كما دفعت ثلاثين ألف دولار عن المركب الشاردي الذي احتجزه الجزائريون في نفس السنة . ولكن التنافس بين بريطانيا وفرنسا سيعكر الجو ، مرة أخرى ، مما سيؤدي إلى حملة ثانية تقوم بها قوات انجليزية ضد الجزائر سنة ١٨٢٤ .

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٤٦ .
(٢) نفس المصدر ص ١٥٠ .
(٣) نفس المصدر ، ص ١٥٢ .
(٤) Mercier E., *Histoire de l'Afrique Septentrionale*, P. 491.
(٥) Ferrud (Charles) "Destruction des Etablissements Français de la Calle en 1827", d'après des documents indigènes, RA, T. 17, 1873, P. 426.
(٦) Bouyac (René), *Histoire de Bône*, Bône 1891, P. 112.
(٧) الدولار الاسباني يساوي حوالي خمس باتاكات جزائرية ، أو ما يعادل حوالي ٤٣ ، ٥ فرنكات فرنسية .

وعندما وقع الحصار الفرنسي على سواحل الايالة سنة ١٨٢٧ ، قامت بريطانيا بمضاعفة جهودها لعرقلة جميع المشاريع الفرنسية الرامية لاستعمار هذا الجزء من شمال افريقيا . وكان سفيرها السيد سان جوهن Saint John يحث الداي على عدم قبول التفاهم مع بعثات باريس ، وإذا كانت انجلترا لم تنجح في ايقاف الحملة الفرنسية ، ولا في تعبئة الرأي العام الاوربي لإدانتها ، فإن حكومتها لم تعترف بشرعية الاحتلال العسكري وظلت ترفضه إلى غاية عام ١٨٥١ [١] .

والدولة الأخرى ، التي كانت لها مع الايالة علاقات متينة وهامة في نفس الوقت هي الولايات المتحدة الامريكية . لقد اعترفت الجزائر باستقلال امريكا مباشرة بعد الاعلان عنه . وفي سنة ١٧٩٣ ، دخل الاسطول الجزائري إلى المحيط الاطلسي وألقى القبض على أحد عشر مركباً امريكياً ، وكانت الولايات عاجزة عن شن حرب ضد الايالة . ولذلك كلفت العقيد هامفري Col. Humphrey وزيرها في لشبونة ، بالتفاوض مع الجزائر . وقد تم ذلك سنة ١٧٩٥ عندما تعهدت امريكا بدفع ٧٢١,٠٠٠ دولار اسباني « مقابل أن يساعدها داي الجزائر على ابرام الصلح مع الايالات العثمانية [٢] » كما أنها وافقت على دفع أتاوة سنوية قدرها ٢٢ ألف دولار تضاعف كلما اتسع نشاط التجارة الامريكية [٣] .

ولكن امريكا تماطلت في تنفيذ المعاهدة واضطر الداي الذي أنجز وعوده كلها إلى أن يرسل مذكرات عديدة لواشنطن يطالبه فيها أن يفي بتعهدات بلاده . وكان رؤساء الولايات ـ كلما وصلتهم احدى هذه المذكرات ـ يعتذرون عن التأخر . ويعدون بالوفاء السريع [٤] .

(١) Darcy (Jean), *FRANCE et ANGLETERRE, Cent. années de Rivalité Coloniale* Perrin et Cie, PARIS, 1904, P. 47.

(٢) شالار ، ص ١٣٨ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٣٩ . ويقول بيلسي (ص ١٤) إن الاتاوة كان قدرها ٢٤ ألف دولار اسباني .

(٤) سعد الله ، أبو القاسم ، « العلاقات الديبلوماسية الجزائرية الأمريكية » ، مجلة المعرفة ، الجزائر ، مجلد عام ١٩٦٤ ، ص ١٦ .

ولما تمادت امريكا في رفضها المقنع ، وجدت الجزائر نفسها مرغمة على أن تسلك معها طريق العنف فأعلنت الحرب ضدها سنة ١٨٠٧ ، وحجزت لها ثلاث سفن مشحونة بالبضائع المختلفة . وعندها استلف القنصل لير Lear المبالغ اللازمة من اليهودي بكري وسدد الديون ، فعادت العلاقات إلى ما كانت عليه من نوع من التوتر . ثم رأى اليهود الجزائريون أن تجارة الامريكيين تنمو بسرعة فائقة ، تهدد مصالحهم في حوض البحر الأبيض المتوسط ، فراحوا يحرضون الداي مؤكدين له ضرورة ايقاف هذا التوسع فأعلن عليها الحرب ، مرة أخرى ، يوم ١٧ جويلية سنة ١٨١٢ .

وفي سنة ١٨١٥ ، أجمع الكونجرس الامريكي على ضرورة عدم تقديم الضريبة السنوية ، وأمر بتوجيه حملة عسكرية ضد الجزائر . ولما كان « رياس الجزائر متغيبين ، قبل عمر باشا الشروط التي جاء بها قائد الاسطول[١] » . ويقول شالار : « لقد أرسلت بنفسي ، في شهر ماي ، إلى الايالة ، لانجاز هذه المهمة فوصلتها يوم ٢٨ . ولما كان بحارة الايالة متغيبين ، قبلت السلطات الجزائرية شروطنا بدون نقاش ، وتم توقيع المعاهدة يوم ٣٠ جوان من نفس السنة . وفي نفس اليوم عينت قنصلاً عاماً لامريكا في الجزائر[٢] » .

أما باقي الدول الاوربية ، فإنها كانت تدفع ضريبة سنوية تضمن بها الأمن لمراكبها . وكلما حاولت احداها أن تتمرد ، قام الرياس بتأديبها . ولا يبرم الصلح ، بعد ذلك ، إلا عندما تدفع غرامة تحددها لها الايالة ، مثل ما وقع للبرتغال سنوات ١٨١٠ و ١٨١٢[٣] . ولكننا نستثني من الدول الاوربية روسيا والنمسا اللتين كانتا

(١) بيليسي ، ص ١٤ .
(٢) شالار ، ص ١٥٩ .
(٣) نفس المصدر ، ص ١٤٦ . ويذكر المؤلف بأن الصلح الأول قد أبرم مقابل ٦٩٨.٣٣٧ دولار اسباني . وأما الصلح الثاني فإنه لم يعقد إلا بعد تدخل السيد كور (   ) الوزير البريطاني في الجزائر ، ومقابل نصف مليون من الدولارات وضريبة سنوية قدرها ٢٤ ألف دولار اسباني ، بقطع النظر عن الهدايا القنصلية .

تعتبران الايالة مقاطعة عثمانية ، وعليه كانتا تجبران الباب العالي على التدخل لمنع البحارة الجزائريين من الاعتداء على أساطيلها .

وزيادة على الضريبة السنوية ، كانت الجزائر تفرض على كل قنصل جديد أتاوة قدرها سبعة عشر ألف دولار اسباني . وبما أن الدول الاوربية لا تغير قناصلها إلا نادراً ، اشترط الدايات أن يكون ذلك في شكل هدية تقدم كل سنتين سواء تجدد القنصل أم لم يجدد[1] .

كان هذا هو نوع العلاقات بين الجزائر والدول المسيحية ، قبل انعقاد مؤتمر فيينا سنتي ١٨١٤ ـ ١٨١٥ . ولكن الأمور تغيرت بعد هذا التاريخ . فتكتلت اوربا ضد المغرب ، تريد أن تجعل منه سوقاً لتجارتها ، ومصدراً لثرواتها ، الأمر الذي سيخلق تنافساً فيما بينها ، وسباقاً تحرز عليه فرنسا سنة ١٨٣٠ عندما أنزلت جيوشها في منطقة سيدي فرج غربي مدينة الجزائر .

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٥٦ .

الأوضاع الاجتماعية

إن البنيات الاجتماعية في الجزائر لا تختلف اختلافاً كبيراً من منطقة لأخرى بل انها تكاد تكون واحدة بالنسبة لجميع السكان . وسواء في الشرق أو في الغرب ، في الشمال أو في الجنوب ، فإن القانون أو الأسرة هو الخلية الحية التي تساهم في تكوين الجماعات وتوسيعها .

وتكون هذه الأسرة تحت اشراف الوالد أو الأخ الأكبر فيما يخص علاقاتها اليومية مع المحيط الخارجي . أما في داخل الديار ، فإن الأم أو الأخت الكبرى هي صاحبة الأمر والنهي . وإذا كان الأمر يتعلق بشؤون بالغة الأهمية مثل الزواج والطلاق أو البيع والشراء ، فإن المسؤول الأول يعقد مجلساً عائلياً يستمع لآراء جميع الأفراد الراشدين . ولذلك كان نظام الأسرة ديموقراطياً على الرغم من مظهره الديكتاتوري أو الأبوي .

أما الوحدة الاجتماعية التي تأتي بعد الأسرة مباشرة فهي الدشرة (العرش في بعض الجهات) التي تشتمل على عدد من « الكوانين » يتراوح ما بين العشرة والثلاثين ، والتي تخضع في شؤونها الخارجية لأكثر أبنائها مالاً وجاهاً وحكمة ، وكثيراً ما لا تتوفر هذه الصفات إلا في أكبرهم سناً .

وكانت الاعراش تجتمع فيما بينها فتكون القبيلة التي تعتبر وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية ، تسير تسييراً جماعياً ، لأن الأعيان هم الذين يختارون القائد

ويقررون معه في جميع المسائل الخطيرة . والنظام الاقتصادي في القبيلة يشبه النظام الاشتراكي في وقتنا الحاضر : فوسائل الانتاج كلها تحت تصرف جميع العاملين . والأراضي ملك مشاع للقادرين على خدمتها . أما العجزة فلهم اعانات مختلفة تساعدهم على العيش بكرامة لأن احتياجهم عار على القبيلة كلها . وعندما تحدد الضرائب ، فان القائد يجمع الأعيان ، وبالاتفاق يوزعونها حسب الطاقة على الاعراش والأسر .

وفي بعض الأحيان تتحالف القبائل فيما بينها ، وتكون ما يسمى بالصف وهو قوة عسكرية ضاربة تقف في وجه كل من اعتدى على أي واحد من الأطراف المشاركة في الحلف . وان هذه الصفوف هي التي يطلق عليها بعض المؤرخين الفرنسيين تسمية « الكنفدراليات » ويعتبرونها دويلات مستقلةفي الجزائر ، وهو خطأ لأن هذه الصفوف تابعة للنظام المركزي ، تلجأ إليه في جميع القضايا التي تصعب عليها تسويتها ، كما انها تدفع ما يترتب عليها من رسوم قانونية ، وإن كانت تتمرد من حين لآخر شأنها في ذلك شأن سائر الجماعات البشرية في كامل أنحاء المعمورة .

وعلى هذا الأساس ، فإن المجتمع الجزائري لم يكن مجتمعاً طبقياً على غرار ما كان شائعاً في أوربا ذلك الحين . وغاية ما هنالك ، أن بعض القبائل تحظى بأنواع من الامتيازات الإدارية كالاعفاء من الضرائب بالنسبة لقبائل المخزن ، والاجتماعية كالاحترام والتبجيل بالنسبة للقبائل التي تشتمل على أسر شريفة . ولكن هذه الامتيازات لم تكن أبدية ، كما أن القبائل التي تتمتع بها قبائل منتجة كغيرها تعيش من عرق جبينها .

وأما التقسيم الوحيد الذي نسلم به ، فهو ذلك الذي جعل الجزائريين نوعين : الحضر وهم سكان المدن الذين يعيشون من صناعاتهم التقليدية ومن الوظيف العمومي ، والبدو ، وهم الرحل الذين يعتمدون في حياتهم على تربية الماشية ، أو الريفيون الذين يعيشون من منتوج الأرض . وقد كان البدو في الجزائر يشكلون حوالي

٩٥ ./من مجموع السكان[1] . ويلاحظ أن سكان المدن في الشرق الجزائري لا يمثلون سوى ٣ ./ ، بينما ترتفع هذه النسبة كلما تقدمنا نحو الغرب حيث تكثر المدن . وأن البدو ، كما يؤكد ذلك حمدان خوجة ، هم الأساس في ثروة البلاد[2] .

أما عدد السكان ، فهناك اختلاف كبير حوله ، لأن السلطات لم تكن تهتم بعمليات الاحصاء . ولكن معظم المؤرخين يرتاحون لثلاثة ملايين نسمة . وهو رقم معقول بالنسبة للفترة الأخيرة من العهد العثماني ، أي بعد أن تعرضت البلاد لكثير من الأوبئة والكوارث الطبيعية مثل المجاعات والجراد . أما إذا أردنا أن نعرف هذا الرقم بالنسبة لنهاية القرن الثامن عشر ، فإننا نؤيد رواية حمدان خوجة التي تذكر عشرة ملايين ، لأن سكان المدن في ذلك الوقت كانوا يزيدون عن الأربعمائة ألف نسمة وهم لا يمثلون سوى ٣ ./من مجموع الجزائريين .

وتحتل المرأة في الايالة مرتبة ثانوية في كثير من الأحيان[3]. فهي لا تستطيع الحصول على قوتها إلا بمساعدة الرجل . ومهمتها الأساسية في البيت انجاب الأطفال وحلب الألبان والاشتغال بصناعة الطرز على الحرير والجلد ، وفي البادية جلب الحطب وتتبع الحصادين لجمع السنابل ، ونسج الأصواف . ولكنها لا تستطيع الذهاب إلى المدارس على الرغم من انتشارها في كامل أنحاء البلاد ، لأن عامة الأهالي يرون من العيب أن تتعلم البنت القراءة والكتابة حتى لا يكون لها اتصال بالخارج . وقد شذت عن هذا الوضع بعض بنات الأغنياء الذين كانوا يحضرون المعلم إلى بيوتهم أو بنات المعلمين أنفسهم . ولذلك نجد ، من حين لآخر ، فتاة متعلمة .

وسواء كانوا يسكنون المدن أو الأرياف ، فإن أغلبية الجزائريين مسلمون

---

(١) Gallissot (René) "Essai de définition du mode de production de l'Algérie précoloniale", *R.A.*-S.J.-, N⁰ 2 Juin 1968, P. 388

(٢) Yver (Georges), "les Mémoires de Hamdan Khodja" *R.A.*, 1913, P. 122.

(٣) حمدان خوجة ، ص ٣٣ .

على المذهب المالكي . والإسلام ، بالنسبة إليهم ، أهم مصدر يأخذون منه تشريعاتهم ويبنون عليه علاقاتهم الاجتماعية . غير أن كثيراً منهم ، في الفترة الأخيرة ، قد انقاد للشعوذة وصار يؤمن بالخرافات التي ينشرها بعض رجال الطرق باسم الدين . ولم تحارب السلطات هذه الأوضاع فاستفحل أمرها وصارت مبعثاً للقلاقل والفوضى التي ساهمت في عرقلة نمو البلاد نمواً طبيعياً[1] .

وكان التعليم منتشراً في كامل أنحاء القطر ، وكان جميع الجزائريين ، قبل الاحتلال ، يحسنون القراءة والكتابة[2] . غير أن طرق التدريس لم تتطور منذ مئات السنين بل ظلت تقليدية لا تعتمد على أية وسيلة تربوية .

والملاحظ أن التعليم ، في ذلك الحين ، كان يشتمل على ثلاث مراحل :

١ ــ المرحلة الابتدائية ، وفيها يدخل التلميذ الذي تتراوح سنه ما بين الرابعة والسادسة إلى الكتاب ، ويحفظ القرآن تحت اشراف معلمين يختارهم سكان القرية أو الحي ، وتدفع أجورهم مما تدره أملاك الاحباس أو من عند الأولياء أنفسهم .

٢ ــ المرحلة الثانوية ، وتتم في المساجد[3] ، وفيها يتلقى الطالب مبادئ الفقه واللغة والنحو والصرف والميراث والحساب .

٣ ــ المرحلة العالية ، وتكون في المدارس المحلية والمساجد الكبيرة والجامعات العربية مثل الأزهر والزيتونة ، ولا يدخلها إلا المتفوقون من الطلبة .

وكانت قسنطينة وتلمسان والعاصمة هي أهم المراكز الثقافية في البلاد . وتذكر المصادر أن قسنطينة وحدها كانت تشتمل على اثنين واربعين مسجداً

---

(١) محمد الصالح بن العنتري ، « **القحط والمسغبة في بلد قسنطينة** » ، مخطوط وضعه صاحبه يوم ١٧ مارس سنة ١٨٧٠ صفحة ٣ .

(٢) HABART (Michel), Histoire d'un parjure, PARIS 1960, P. 138.

(٣) NOUSCHI (André), "Constantine à la veille de la conquête", *cahiers de TUNISIE*, No 11, 3⁰; TR. 1955, P. 386.

للتعليم الثانوي يدرس فيها ما بين ست وسبعمائة تلميذ ، وتسعين مدرسة ابتدائية ، يزاولها حوالي خمسين وثلاثمائة وألف تلميذ تتراوح أعمارهم ما بين ست وعشر سنوات[1] .

ومن المعلوم أن صحة السكان لها تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان وأن الشعب الذي يسلم من الأوبئة والعاهات ، يستطيع أن يأمن الجوع ويطرد أشباح الفقر والفاقة على مدى الأيام . وكما هو الشأن بالنسبة لجميع أنواع النشاط ، فإن ازدهار التجارة الخارجية ، في بلد ما ، يخضع بالدرجة الأولى إلى سلامة السواعد التي تعمل على انتاج مواد التصدير ، واستهلاك ما تجلبه عمليات التوريد ، ولذلك نجد أن المهتمين بهذا الميدان لا يهملون ، في دراساتهم ، الكلام عن الحالة الصحية في المنطقة التي يعنون بها .

وفيما يخص الفترة التي ندرسها ، فإن الجزائر قد تعرضت فيها لأمراض وأوبئة مختلفة أصابت سكانها مرات متعددة ، وأحدثت خسائر تكاد تكون خيالية من كثرة هولها وارتفاع عدد الضحايا[2] . وبما أن العلوم لم تكن قد بلغت درجة فائقة من التطور بحيث تحدد جراثيم الأوبئة تحديداً مضبوطاً ، فان السكان والأطباء كانوا ينسبون كل هذه الظواهر المريعة إلى مرض الطاعون الذي كثيراً ما وقفت السلطات المحلية عاجزة أمامه ، لا تقوى على اتخاذ أية تدابير وقائية لما كان من اختلاف بين رجال الدين فيما يتعلق بمعاملة المصابين ومعالجتهم[3] . فمنهم من يدعو إلى الاحتراز معتمداً على قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ،

---

(١) نفس المصدر .

(٢) Guyon (M), "La peste en Algérie", *Le Moniteur Algérien*, n⁰ 106 - 116, 1834 "Les principales pestes qui ont régné dans le nord de l'Afrique", Gazette médicale de PARIS, 1838, PP. 8-14.

(٣) حمدان خوجة **اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء** ، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٦٨ ، ص ٥٩ . وانظر كذلك : فالانسي ، صفحة ٢٣ .

واحسنوا ، إن الله يحب المحسنين[1] » . وعلى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن هذا الطاعون رجز وبقية عذاب ، عذب بها قوم قبلكم ، فاذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا ، فراراً ، وإذا سمعتم به بأرض قوم ، فلا تدخلوا عليه[2] » . ومنهم من يدعو إلى التوكل على الله وعدم الاحتراز معتمدين في رأيهم على قوله تعالى : « قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا . هو مولانا ، وعلى الله فليتوكل المؤمنون[3] » . وقوله : « ولكل أمة أجل ، فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون[4] » . وعلى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام : « لا يغني حذر من قدر[5] » .

ولقد ظلت الأوبئة تجتاح البلاد طيلة العقد الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر ، وان آخر مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون ، قبل الاحتلال ، هي سنة ١٨١٦ ، ولم يختف إلا سنة ١٨٢٢[6] .

وإذا أردنا أن نعدد المرات التي ظهر فيها الطاعون ، في الفترة التي ندرسها وجدنا أنها لا تزيد عن ثلاث : اثنتان في العقد الأخير من القرن الثامن عشر وواحدة أشرنا إليها في الفقرة السابقة . وسنحاول فيما يلي أن نذكر شيئاً عن كل واحدة مركزين على الشرق الجزائري الذي يهمنا بالدرجة الأولى .

---

(١) الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(٢) محمد أحمد جاد المولى بك ، **المثل الكامل** ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، سنة ١٣٨٠ هـ ص ٢٥٥ .

(٣) الآية ٥١ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٣٤ من سورة الاعراف .

(٥) رواه الحاكم في مستدركه عن عائشة رضي الله عنها .

(٦) Marchika (J.) La peste en Afrique Septentrionale, Alger 1927, P. 151.
وتدعم هذا الرأي رسالة أوردها السيد كيون في العدد ١١١ من جريدة المونيتور الصادر يوم ٩ مارس سنة ١٨٣٤ ، تؤكد بأن الطاعون ظل يحصد الأرواح إلى سنة ١٨٢٢ . غير أن السيدة فالانسي تذكر في كتابها المشار إليه ص ٢٢ : « أن آخر مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون هي سنة ١٨١٧ ، ولقد دام أربع سنوات » .

وباء عام ١٧٩٣ :

وهو طاعون أصاب مدينة الجزائر سنة ١٧٩٣ ، نقله إليها بحارة قدموا من القسطنطينية ، وظل محصوراً فيها إلى منتصف جوليت حيث امتدت براثنه إلى جهات أخرى من جملتها مقاطعة قسنطينة[١] . وقد كتب السيد كيبار ، مندوب الشركة الملكية الإفريقية في عنابة في ذلك الحين أن حوالي مائة شخص كانت تموت في عاصمة الشرق الجزائري ، بينما سلم الساحل بفضل التدابير الوقائية التي اتخذها حاكم القالة الفرنسي بإذن من الباي . وتتلخص هذه التدابير في اغلاق الموانئ ومنع القادمين إليها من الدخول ، وعدم الاتصال بالبواخر الأجنبية المجهولة الأصل[٢] . وهو بالضبط ما أوصى به رسول الله عندما قال : « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه[٣] » .

وبالرغم من جميع المجهودات التي بذلتها السلطات المحلية ، فان الوباء لم ينقطع ، وبقي في تصاعد إلى أن بلغ أوجه سنة ١٧٩٤ ، وفي هذا الصدد توجد ، في محفوظات الوكالة الإفريقية ، رسالة موجهة إلى القنصل الفرنسي فاليار Vallière يقول فيها صاحبها : « إن الطاعون ما زال يقتل ما بين خمسين ومائة وخمسين شخصاً يومياً في قسنطينة ، ولا نعرف مدى الخسائر التي يحدثها في النواحي الأخرى من المقاطعة[٤] » .

وعلى الرغم من كثرة الأرواح المحصودة ، فإن الطاعون لم يؤثر تأثيراً كبيراً

---

(١) مارشيكا ، ص ١٤١ .

(٢) نفس المصدر ص ١٤٢ .

(٣) وراد هذا الحديث في سنن أبي داوود ، ج ٤ ، ص : ١٠٨ . وعن عبد الله بن عباس قال : « عبد الرحمن بن عوف ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا ... الحديث » .

(٤) AOMA, SS 3B, Agence de Bône, Journal de Bône, *lettre de M. GUIBERT à M. VALLIERE*, en date du 19 Août 1794.

في حياة البلاد الاقتصادية ، ولم تنقطع موانئ الشرق الجزائري عن تصدير الحبوب بكميات وفيرة إلى فرنسا . وقد بلغت في سنة ١٧٩٤ ، وهي السنة التي بلغ فيها الطاعون أقصاه وزناً يتراوح ما بين مائة وعشرين ومائة وثلاثين ألف قنطار من المؤسسات وحدها ، وذلك بقطع النظر عما كان يصدره اليهود وغيرهم من التجار الأجانب إلى نفس البلاد[1] . كما أن الوكالة قد صدرت ، في تلك السنة ، إلى مدينة مرسيليا خمسمائة بقرة اشترتها دفعة واحدة من اسطبلات الباي ذاته . وكانت تلك هي أول مرة تخرج فيها أبقار الجزائر إلى اوربا[2] .

وباء سنة تسع وتسعين وسبعمائة وألف (١٧٩٩) :

لقد وردت الإشارة إلى هذا الطاعون بكيفية عابرة في جريدة المونيتور ، فيذكر صاحب المقال : « أنه حل بمقاطعة قسنطينة وانتشر حتى وصل إلى الجنوب حيث صار الموت يحصد ، يومياً ، ما بين مائة ومائة وعشرين شخصاً[3] » .

وقد كانت الجزائر آنذاك ، في حرب مع فرنسا بسبب حملة بونابرت على مصر ، ونتيجة لذلك أغلقت المؤسسات الفرنسية وألقي القبض على جميع الفرنسيين بما في ذلك ممثل الجمهورية . وما من شك أن هذه القطيعة هي التي جعلتنا لا نجد في محفوظات الوكالة الإفريقية كثيراً من المعلومات حول هذه الكارثة .

وباء سنة ست عشرة وثمانمائة وألف (١٨١٦) :

هو أخطر وباء أصاب الايالة في الفترة التي نتناولها بالدرس . وقد اختلف المؤرخون حول مدة بقائه . فهناك من يقول انه دام أربع سنوات[4] ، وهناك من يجعلها ستاً[5] . كما أن الاختلاف كان واضحاً فيما يخص ظهور المرض وأسبابه .

---

(١) Masson (Paul), *MARSEILLE depuis 1789*, PARIS 1903, P. 513.

(٢) ANP, AE B3 287, *lettre l'agent principale à l'agence de MARSEILLE*, La Calle de 20 fructidor An II de la République.

(٣) كيون ، نفس المصدر .

(٤) فالانس ، ص ٢٣ .

(٥) مارشيكا ، نفس المصدر .

أما فالانسي وكيون فيتفقان على أن البداية كانت سنة ١٨١٧ ، وأن العدوى جاءت من الاسكندرية عندما حلت سفينة الحجيج بميناء عنابة في اليوم الثامن من شهر جوان وعلى متنها جماعة من المصابين بهذا الداء العضال[1] . وأما مارشيكا فإنه يجزم بأن الطاعون وصل إلى عنابة يوم ٧ جويلت سنة ١٨١٦ ، وأن سببه يرجع إلى قدوم بارجة أهداها الصدر الأعظم للداي يوم ٨ ماي سنة ١٨١٦[2] . في حين أن دوكرامون يشير إلى أن « الطاعون حل بالبلاد سنة ١٨١٨[3] » .

ونحن نعتقد أن مارشيكا على صواب ، لأن الآراء الخاصة بأسباب العدوى وانتشارها سنة ١٨١٧ كثيرة ومتناقضة . فيقول البعض بأن المرض جاءت به سفينة سويدية قدمت من ازمير – في الأناضول – يوم ١٣ جانفي سنة ١٨١٧ ، بينما تذكر جماعة أخرى أن احدى السفن الجزائرية هي التي نقلت الوباء من المكان المذكور يوم ١٤ من نفس الشهر ، وهناك ، أخيراً ، من يتهم « افريقيا » ، البارجة اليونانية التي خرجت من بيروت يوم ٢٢ جانفي سنة ١٨١٧[4] .

ومهما يكن من أمر ، فإن الطاعون قد أصاب الشرق الجزائري في هذه الفترة وانتشر في كامل انحائه بسبب التنقلات ، وسلبية موقف السلطات تجاه المصابين[5] .

ولئن كان الاختلاف واضحاً حول بداية الوباء ونهايته ، وحول أسباب

---

(١) Guyon, "La peste en Algérie", *Le Moniteur Algérie*, N⁰ 106, P. 1.

(٢) فالانسي ، نفس المصدر ، ص ٢٢ . ومارشيكا ، ص ١٤١ .

(٣) باكراماون ، ص ٢٥٢ .

(٤) مارشيكا ، ص ١٥٢ .

(٥) يذكر مارشيكا أن بجاية أصيب بسبب التنقلات ، عن طريق تجار الزيت الذين رجعوا من مدينة الجزائر بعد بيع محصولهم ، وأن العدوى تسربت إلى جيجل من بجاية ، كما أن البساكرة الذين أرادوا الرجوع إلى مسقط رأسهم قد نقلوا الطاعون إلى بلدتهم وإلى المدن والقرى التي مروا بها .

ظهوره ، فان الجميع متفقون على أن المرض ألحق أضراراً كبيرة بالمنطقة ، حتى أنه « منع الناس ، في نواحي عنابة من العمل وزهدهم في الحياة[1] » . وكان في مدينة قسنطينة ، يحصد يومياً أرواح حوالي ثلاثين شخصاً ، كما أنه جعل سكان بجاية وجيجل « يهربون إلى قمم الجبال[2] » .

وفيما يلي نورد بعض الاحصائيات التي جمعناها من مقالات كيون الآنفة الذكر[3] ، وهي أرقام تقريبية فقط لأن من الصعب جداً أن يقوم الإنسان باحصاء مضبوط نتيجة الفوضى والخوف اللذين يظهران عادة في مثل هذه الأوضاع .

جدول لبعض الاحصائيات التي أوردها السيد كيون

ـ لوحة رقم ١ ـ

اسم البلدة	عدد السكان	عدد الموتى	النسبة المئوية
جيجل	٢٠٠	٦٠٠	٣٠ ٪
بسكرة	٣٠٠٠	٤٥٠	١٥ ٪
سيدي خالد	٣٥	٢٨	٨٠ ٪
أولاد جلال	١٥٠٠	١٨٠	١٢ ٪
طولقة	٧٠٠	١٥٠	٢١،٤ ٪
فرفار	٥٠٠	٦٠	١٢ ٪
ليشانة	٦٠٠	١٣٠	٢١،٦ ٪
بوشقرون	٢٠٠	٣٠	١٥ ٪
الزعاطشة	٢٠٠	٢٥	١٢،٥ ٪

(١) نفس المصدر ، ص ١٦١ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٧٧ .

(٣) GUYON, "La peste en Algérie" Le Moniteur Algérien n⁰ 106 à 116. =

أما الكوارث الطبيعية فتتمثل في المجاعة والجراد . وقد أصابا مقاطعة قسنطينة في الفترة التي ندرسها فألحقا أضراراً كبيرة بسكانها ، وعني ابن العنتري بالكتابة عنهما فقال : « وقعت مجاعة شديدة وقحط مهول سنة ١٢١٩ هـ ، أضرا بأهل بلد قسنطينة ووطنها (كذا) ، ودام الحال كذلك ثلاث سنوات متوالية[1] » .

وسبب هذه المجاعة مرض أصاب الزرع فأفسده ، ثم جاء الجراد فأتم ما بقي ، بالاضافة إلى الاضطرابات الناتجة عن الحروب المتتالية وانعدام الأمن الذي لم يشجع الناس على الحراثة ولا على الاهتمام بالأرض . يقول ابن العنتري : « إن سبب القحط مركب من أمرين : أحدهما نزول الجائحة (كذا) في السنة الأولى ، وبقيت مستمرة في السنين بعدها والثاني وهو أعظمها ، ترادف الافتان (كذا) والأهوال التي لا تطمئن نفوس الناس للحراثة معها[2] » .

واضطر السكان إلى فتح مطاميرهم وتوزيع ما كانوا قد خزنوه من حبوب على اخوانهم الضعفاء الذين اشرفوا على الهلاك . وصار عبد الله باي يكاتب الأعيان ويطلب منهم أن يرسلوا له ما فاض عليهم من قمح أو شعير يتولى هو توزيعه حسب الأولوية أو يكلف من يبيعه للمحتاجين[3] .

وارتفعت الاسعار في كامل أنحاء البلاد حتى بلغ ثمن صاع القمح خمسة عشر فرنكاً بينما كان ، قبل ذلك ، لا يزيد عن الفرنك الواحد ، وارغم كثير من الأهالي على أكل الميتة وغيرها مما حرم الله[4] . وجادت قرائح الشعراء بأبيات تهكمية صار الشعب يتغنى بها ومن جملتها :

= ونشير إلى أن السيد مارشيكا أورد نفس الاحصائيات في الصفحة ١٧٢ من كتابه . كما نلاحظ بأن الجدول من وضعنا ، وكذلك النسب المئوية .

(١) ابن العنتري ، **القحط** ، ص ٢ .

(٢) نفس المصدر ص ١٥ .

(٣) ويقول ابن العنتري ان السكان صاروا يسمون العام الأول من القحط عام الخمسطاعش

(٤) نفس المصدر ص ٧ .

القمـح يا بـاهـي اللـون   مـن شبعتـك لا زيـادة
أنت قـوت كـل مسكين   بـك الصلاة والعبـادة[1]

وهكذا ، فإن الأوبئة والكوارث التي تعرضت لها مقاطعة قسنطينة قد تسببت في خسائر مادية جسيمة ، وبالتالي أدت إلى نقصان في الانتاج وتقهقر بالنسبة لمختلف أنواع النشاط . الأمر الذي من شأنه أن يؤثر تأثيراً سيئاً على سير التجارة الخارجية .

(١) نفس المصدر ص ٩ .

الأوضاع الاقتصادية

الفلاحة :

كانت الجزائر في تلك الفترة بلداً فلاحياً بالدرجة الأولى : مناخها جميل وأرضها طيبة . توجد بها مراعٍ شاسعة ، وسهول فسيحة تكثر فيها « منتوجات امريكا والهند ، بالاضافة إلى ما ينبت في أراضي اوروبا ، كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع . أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والبغال ، والحمير الممتازة[1] » . وتذكر المصادر أن سهول متيجة تعتبر من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم ، وذلك نظراً لمناخها وخصبتها وموقعها ، وهي تمتد على مساحة قدرها بالتقريب ٣٣٠ ميلاً مربعاً[2] .

---

(١) ANP, AE B3 304, *Rapport de M. THEDENAT*, présenté le 19 Août 1802, *Algérie* Didot frères et Cie.

(٢) شالار ، ص : ١٠٨ وكاريت روزي :
يؤكد هذان الكاتبان بأن الفلاحة ، في الايالة ، كانت مزدهرة ، وبأنهما كثيراً ما كانا يمران باجنة الكروم والاشجار المثمرة التي لم يعرفا مثلها في أوربا ، وأن الأراضي كانت مغطاة بأجمل الغابات والبساتين والديار ... أما العيون والسواقي ومجاري المياه في هذه البساتين فقد انتجت الخضر والفواكه بكثرة عجيبة .

أما نواحي جيجل وبجاية ، فانها تنتج الشعير والجوز والتين والزيتون وكثيراً من الجلود والشموع والشحوم[1]. وتمتد سهول عنابة على مساحة طولها أربعون ميلاً وعرضها خمسة وعشرون ، وهي في منتهى الخصوبة وتنتج جميع أنواع الحبوب[2].

وأما الصحراء فهي :

« سهل شاسع من الرمال يرتفع قليلاً عن مستوى البحر ولا تعرف له حدوداً ، فيه رقاع فسيحة مغطاة بالأعشاب تصلح للرعي في زمن الشتاء .. وحيثما وجد ينبوع من الماء أو ساقية ، لاقيت قرية ، وغابة من النخيل تزرع في ظلالها مختلف أنواع الحبوب . وفي الصحراء تنضج السنابل في شهر مارس ، والزيبان فيها هي أخصب الواحات وأكثرها عدداً[3] » .

وكانت الملكيات في الأرض على أنواع :

أ ـ ملكية خاصة وهي قليلة ولا تكاد تكون موجودة إلا في ضواحي المدن ، وهي شبه اقطاعية ، يستأجر المالك فلاحاً يدفع عنه ديونه إن كانت له ديون لكي يصبح من أملاكه ، ثم يسكنه أحد الأكواخ في المزرعة ويكفله بعمل معين ، ويعطيه بقرة أو بقرتين حسب الاتفاق والطاقة ، يعتني بهما وينتفع مقابل كذا من ارطال[4] الزبدة ، تسلم في زمن محدد . وفي آخر السنة عندما تجنى المحاصيل ، يتقاضى الفلاح خمس المحصول بعد أن تخصم منه الديون المترتبة عليه .

---

(١) Dureau (de la Malle), *La province de CONSTANTINE*, PARIS 1837, P. 57 et ANP, AE B3 304, *Rapport Thédenat*.

(٢) نفس المصدر .

(٣) ابن قانه ، ص : ٤٢ .

(٤) يذكر حمدان خة (المرآة ، ص : ٣١) أن الرطل الجزائري أكبر من رطل أوربا ، وهو يساوي حوالي كيلو غرام .

ب ـ ملكية مشاعة ، وهي أراضي العرش التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته ، ولكن الأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلصوا من الفقر والفاقة . وإذا كان أحد أبناء القبيلة قادراً على العمل وهو لا يملك وسائل الانتاج ، فإنه يشترك مع غيره أو يطلب معونة من أقربائه الأغنياء حتى لا يضطر إلى الاشتغال لدى مالك من قبيلة أخرى ، وهو عيب كانت تخشاه القبيلة .

جـ ـ الاحباس وأملاك الدولة ، وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن . وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو لقبائل تستغلها مقابل أجر يتفق عليه . وإذا كانت من الأراضي الخالية من السكان والتي لا ينتفع بها فهي موات . ومن أحياها فهي له . وإن كانت قريبة من العمران افتقر محييها إلى إذن الحاكم بخلاف البعيدة عن العمران .

وعلى الرغم من أن السلطات المحلية لم تكن تعتني عناية كبرى بالشؤون الزراعية، فإن منتوجات الايالة كانت تزيد عن حاجات السكان بالاضافة إلى أنها كانت تحظى بشهرة عالمية في ذلك الحين[1] . ويعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب الكثير الدقيق . كما أن الجزائر كانت تنتج كميات من الأرز الرفيع تباع للأهالي بأثمان معقولة جداً[2] . وتذكر المصادر أن ناحيتي مليانة ومعسكر تنتجان حوالي ستة آلاف صاع في كل سنة[3] .

---

(١) Venture (De Paradi) "Alger au 18⁰ S", *R.A. n⁰ 219*, 4⁰ TR. 1895, P. 286.
نشر المقال السيد فانيان .

(٢) نفس المصدر ، ص : ٢٥٧ : ويقول المؤلف ان الصاع كان يباع بمبلغ ١٠ أو ١١ فرنكاً ومن ثمة يكون سعر القنطار حوالي ٨ فرنكات . وإذا علمنا أن قنطار القمح كان يباع للخارج في تلك الفترة بأثمان تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ فرنكاً ، تبين لنا أن سعر الأرز كان في متناول الجميع .

(٣) نفس المصدر .

ومن جهة أخرى كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان في جهات متعددة وهو من النوع الممتاز حتى أن الديوان كان يرسل منه هدايا إلى القسطنطينية[1] ، وكانت الايالة ، أيضاً ، تزرع مساحات شاسعة من التبغ الذي يعتبر من أرقى الأنواع في العالم ويصدر إلى تونس وغيرها من البلدان المجاورة . وفي الأرياف تغرس نفس الكروم[2] وأشجار الزيتون وما إلى ذلك من الأشجار المثمرة ، كما تزرع الخضروات المختلفة وكل ما يحتاج إليه .

أما عن الثروة الحيوانية ـ الجانب الآخر من الميدان الفلاحي ، فاننا لا نستطيع حصرها لأن السلطات في ذلك الوقت ، لم تكن تهتم بالاحصاءات إلا أنه بامكاننا أن نأخذ صورة عنها من مخطوط ابن العنتري عندما يقول : ان البقرة كانت تباع بريالين ، وصاع القمح بريال ونصف[3]. وبديهي أن ضآلة الفارق بين السعرين دليل قاطع على أن عدد الأبقار كان كثيراً ، خاصة وأننا نشهد اليوم أن سعر البقرة الواحدة يساوي أكثر من عشرين مرة ثمن القنطار من القمح . كما أننا نستطيع الاعتماد على الاحصائيات التي قامت بها الإدارة الفرنسية سنة ١٨٦٣ ، أي بعد ثلاثين سنة من الحروب المدمرة . وتذكر هذه الاحصائيات بأن عدد البقر لا يقل عن مليون رأس ، وعدد الأغنام يزيد عن ثمانية ملايين وهي أرقام ضخمة ، خاصة وأن عدد السكان ، في فترة الاحصاء نفسها ، لم يكن يتجاوز المليونين ونصف المليون نسمة .

ومن جهة أخرى ، تذكر المصادر[4] أن الجزائريين كانوا يصطادون السمك

---

(١) نفس المصدر ، ص : ٢٥٨ .

(٢) روزي وكاريت ، ص : ٤ . يقول كاريت انني رأيت في ناحية وهران دالية حسبت فيها ألف عنقود ويزن الواحد أكثر من رطلين .

(٣) ابن العنتري ، ص ٥ .

(٤) نور الدين عبد القادر ، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر . من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي** ، قسنطينة ، ١٩٦٥ ص ١٤٤ . يقول المؤلف انه اعتمد في كتابته على مخطوط أعاره له أحد أصدقائه .

بالقرب من سواحلهم ، وأن الأسماك بها كثيرة[1] ، ولذيذة الطعم ، لأن ماء البحر الأبيض المتوسط أكثر ملوحة من ماء المحيط الاطلسي . ولكن هذه المصادر لم تتكلم عن وجود مصانع للتصبير أو لغيره .

الصناعة :

المقصود بالصناعة هنا الصناعة التقليدية التي تتمثل في الحرف الممارسة في مختلف مدن الايالة . وقد كان أصحابها ينظمون في هيآت تتولى كل واحدة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاج إليها السكان في حياتهم اليومية .

ومن أشهر الصناعات في الجزائر نسيج الزرابي والأقمشة في تلمسان وقسنطينة وفي العاصمة تطرز الملابس ، ويوجد عدد من المصانع الخاصة بالشواشي الصوفية التي تباع بأثمان زهيدة جداً[2] . وبالمحازم الحريرية المذهبة والمفضضة ، والمصنوعات الجلدية ، مثل الأحذية وغيرها .

وفي العاصمة ، كذلك ، ورشة لسك النقود ، وحظائر لبناء المراكب ، ومحاجر في باب الوادي ، ومصانع للأسلحة والذخائر الحربية[3] .

وفي كبريات المدن توجد المطاحن وجميعها تابع للداي أو للبايات[4] . كما توجد أحياء النجارين والحدادين والصباغين ، والدباغين ، والبلاغجية ، والشواشين ، إلى غير ذلك من الصنائع الشائعة في ذلك الحين . ومن جهة أخرى فان الجزائريين كانت لهم براعة في طرز السروج المذهبة والمفضضة على درجة لا يهتدي إليه غيرهم .

---

(١) يعلل العلماء هذه الكثرة بقولهم : ان التيار الأطلسي الذي يجتاح مضيق جبل طارق ويسير محاذياً للشواطئ الجزائرية في عرض نحو عشرة كيلو مترات يسوق معه الأسماك المتنوعة إلى أن يصل ناحية بجاية ثم يرتفع إلى جهة الشمال .

(٢) فانتور دوبردي ، ص : ٢٨٠ .

(٣) كاليصو ، ص ٢٨٨ .

(٤) نفس المصدر .

وكذلك في صناعة الخزف الملون بالأدهان ، **وفي صناعة البنادق الصغيرة** التي يستعملونها للصيد وللخزف[1] .

وقد كان في الجزائر ، أيضاً ، مناجم متعددة[2] **من الفحم والتورب والرصاص** والرخام والنحاس والفضة . وبما أن الثورة الصناعية **لم تكن قد دخلت الجزائر** ، فإن هذه الخامات كانت تصدر إلى الخارج أو يهمل **استغلالها تماماً** .

وقد كان المسؤولون في الايالة يبذلون كل جهد لتنمية الصناعات المختلفة ، إذ يقول حمدان خوجة انهم كانوا يدفعون لصانع السفن ، عن كل مركب ٩ ريالات وعندما يرمى المركب في البحر يتقاضى مائة ريال من السلطات ، ومثلها من الربان[3] .

هذا وقد كانت قسنطينة هي أهم مدينة صناعية في الجزائر ، تشتمل ، وحدها على ٣٣ معملاً لدباغة الجلود و ٧٥ معملاً للسروج[4] ، و ١٦٧ معملاً للأحذية تستوعب أكثر من ١٥ ٪ من يدها العاملة .

وبالاضافة إلى هذه المعامل لا يخرج نشاطها عن ميدان الجمود ، كان العامل القسنطيني يستطيع الاشتغال في مجالات أخرى مكوناً بذلك عدداً من الهيئات الصناعية التي لا بد منها لتلبية حاجات السكان اليومية . ومن جملة هذه الهيئات التي كانت تنظم حسب الحرف التي تشتمل عليها ، والتي لم يزل معظمها قائماً حتى الآن ، نذكر ما يلي :

---

(١) الأمير محمد ، ص : ٢٦ .

(٢) يقول الأمير محمد : وأما معادنها فالذهب والفضة والماس والحديد والنحاس والرصاص والزرنيخ والخيلدون (وهو نوع من العقيق الجيد ،) وحجر البلور .

(٣) حمدان خوجة ، ص : ١٧٢ .

(٤) Feraud, "Les corporations des métiers à CONSTANTINE avant la conquête Française", *R.A.*, T. 16, 1872, P. 70.

يذكر الكاتب في هذا المقال ص ٤٥١ أن مهنة السراج كانت من أشرف المهن .

- النجارون ، ومهمتهم صناعة الصناديق ، والأبواب والنوافذ وغيرها من المنتوجات الخشبية . أما المواد الأولية فيستوردونها من غابات الأوراس وجبال الادوغ .
- الحدادون ، ويتولون صناعة المحارث والمناجل والقواديم ، والالجمة ، وركاب الخيل ، وما إلى ذلك مما يكثر استعماله في المنطقة .
- الصفارون ، وهم الذين يصنعون الأواني النحاسية ، ويقومون بنقشها واصلاحها .
- الشقماقجية ، ومهمتهم صناعة الأسلحة واصلاحها عند الكسر . ويلحق بهذه الهيئة جمعية السرارين أي الذين ينحتون الأجزاء الخشبية من البنادق والسيوف خاصة .
- الجلابون ، وهم المختصون في تربية المواشي وتسويقها .
- الحواكون ، ويتولون صناعة الملابس الصوفية والقطنية ، وحياكة الزرابي والخيم والأغطية الخ ...
- الفخاريون ، ويقومون بصناعة الأدوات الفخارية ، وهي صناعة بالغة الأهمية ، لأن جميع الأواني المستعملة في ذلك الحين كانت من الفخار أو من الخشب .

وهناك أيضاً ، في قسنطينة جمعيات مهنية أخرى ، ولكنها ثانوية بالنسبة للمذكورة أعلاه ، وأهمها جمعيات : البنائين ، والبياضين ، والزواقين ، والكواشين والجزارين ، والصوابنية ، والدخاخنية ، والقهاوجية ، والدلالين ، والكنافين ، والحفافين ، والصياغين ، والغرابيلية ، والخياطين الخ ...

والجدير بالذكر أن عدداً من هذه الجمعيات الحرفية كانت تستعمل أدوات يستورد معظمها من اوربا ومن نفس البلاد أيضاً ، تجلب بعض المواد المصنوعة ، كقطع الأسلحة ، والمسامير وغيرها من الأشياء اللازمة لممارسة كثير من الحرف[1] .

وعلى هذا الأساس ، نستطيع القول بأن الجزائريين والقسنطينيين منهم على وجه الخصوص ، لم يكادوا يعرفون البطالة قبل الاحتلال ، وأن اليد العاملة المحلية

---

(١) نفس المصدر .

كانت تجد الشغل الذي يناسبها في أحد المجالات المذكورة أو في ميدان الفلاحة الذي يستوعب منها العدد الكثير . ويحق لنا ، والحال هذه ، أن نتساءل عما إذا لم تكن هناك حاجة ماسة إلى يد عاملة أجنبية لتغطية جميع ميادين الانتاج في البلاد . وعلى الرغم من أننا لم نعثر على وثائق في هذا الصدد ، فاننا لا نستبعد هذا الوضع ، ونعتقد أنه كان قائماً في بعض المناطق على الأقل . وقد تكون هذه الحاجة التي ظلت تتزايد ، دون أن تشبع ، هي التي ساهمت في تجميد الأوضاع الصناعية ، لأن الابداع يأتي دائماً نتيجة الكثرة والتنافس ، وأن القلة لا تساعد على التطور ، لأن الأولوية تكون إذ ذاك للكم على حساب الكيف ليكون العرض في مستوى الطلب ، ولاحداث نوع من التوازن بين الانتاج والاستهلاك . ولكن الصناعة في الجزائر ، ظلت بدائية ، لم تعرف التطور ، لأسباب أخرى كذلك أهمها ذلك الانغلاق على النفس الناتج عن العداوات الاوربية المستمرة ، والتعنصر الديني من الطرفين .

التجارة :

ان التجارة في الجزائر ، كما هو الشأن في جميع البلدان ، نوعان : خارجية وداخلية . وتتم الداخلية في الأسواق المحلية أو الجهوية[1] ، وفي الحوانيت والمعارض السنوية وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة ، والتجار الذين يقومون بها في المدن ينظمون ضمن هيئات يشرف

---

(١) تعقد هذه الأسواق اسبوعياً ، في ساحة كبيرة ، من بعض القرى المركزية أو خارج المدن . ويأتيها المنتجون والمستهلكون من المناطق المجاورة . وهي بالإضافة إلى دورها التجاري تلعب دوراً ثقافياً هاماً ، إذ يقصدها المداحون من مختلف أنحاء البلاد ، يقصون على الجماهير أنواعاً من الأقاصيص الدينية والتجارية . وقد كانت أسواق الجهوية هي : سوق أولاد عبد النور ، سوق الحراكتة ، سوق السكنية ، سوق التلاغمة ، أما المعرض السنوي فيقام بوادي العثمانية دائماً تحت إشراف شيخ عرب الصحراء .

على كل واحدة أمين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحد ، ويسلمها للمصالح الإدارية . أما في الأسواق والمعارض ، فإن التاجر يدفع الرسم قبل الدخول إليها . وقد كانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة ، لأن النقود الذهبية لم تكن منتشرة بكثرة ، ولأن المستهلك يفضل الحصول على ما يحتاج إليه مباشرة دون المرور بعملية التحويل المعقدة ، التي لا توفر الضمانات الكافية للأطراف المتبادلة .

أما التجارة الخارجية ، فتتم مع اوربا عن طريق الموانئ ، بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين ، ومع افريقيا ، عن طريق القوافل ، بواسطة الأهالي وحدهم ، يساعدهم ، من حين لآخر جماعة من اليهود[1] . وسنتكلم عن كل ذلك بالتفصيل في الفصول الآتية .

وبما أن المواصلات هي عماد التجارة ، فاننا لا نختم كلامنا دون التعرض إلى مختلف أنواعها في كامل أنحاء الجزائر .

المواصلات البحرية والنهرية :

خلافاً لما كان في اوربا ، فان الأودية في الايالة لم تكن صالحة للملاحة ، ما عدا وادي بجاية في شرق البلاد[2] أما الموانئ فممتازة ومنتشرة على شاطىء طوله حوالي ٢٤٠ ميلاً مقابل لسواحل اسبانيا وفرنسا وايطاليا ، وأهم هذه الموانئ ، ابتداء من الشرق هي :

١ ـ القالة ، وكانت في حوزة الشركة الملكية الإفريقية تصدر منها الحبوب إلى مرسيليا ، تعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل الإفريقي . مرساها واسع ، وتتوفر فيه جميع شروط الملاحة ، ولكن موقعها منقعي ومناخها غير صحي ، ولذلك اخليت لصالح مدينة عنابة .

---

(١) Carette, le Commerce de l'Algérie avec l'Afrique cent ?, P. 20.

(٢) هو وادي الصومام الذي ما يزال جزء منه صالحاً للملاحة حتى الآن .

٢ ــ عنابة ، وفيها ثلاثة مراسي : رأس الحمام ، الخروبة ، حصن الجنويين . وقد تم بناء هذا الحصن الأخير ، وهو أهمها ، في القرن الخامس عشر عندما كانت التجارة مزدهرة بين عنابة وجنوة .

٣ ــ ستورة ، على مقربة من سكيكدة ، وكانت تابعة لميناء عنابة ، لأن سكيكدة حينئذ ، لم تكن ذات أهمية كبرى .

٤ ــ القل وجيجل ، لتصدير المنتوجات المحلية ، ولا يستوردان أي شيء .

٥ ــ بجاية ، ويقول عنها الانجليز : « انها تشكل جبل طارق الثاني ، لأن خليجها جميل ومرتفع جداً[١] » . وبالقرب من بجاية ميناء المنصورة تشرف عليه قبيلة بني عائشة ، وكان قبل الفترة التي ندرسها يستعمل لنقل الأخشاب .

٦ ــ الجزائر ، وهي أهم موانئ الايالة ، لأنها تتكون من عدة جزر ، وتشتمل على مراتع كثيرة بناها الاسبانيون أثناء المحاولات التي قاموا بها لاحتلال المدينة . أعماق المرسى تتراوح ما بين ١٤ و ١٥ قدماً ، ولذلك كان البحارة في مأمن من الغرق . ولكن الخطر ، بالنسبة إليهم ، يكمن في تلك الرياح النتنة الممزوجة بالأمراض والتي تحملها ، صيفاً ، رياح الشرق من وادي الحراس ومن مستنقعات متيجة .

٧ ــ شرشال ، وهو ميناء صغير ، يمتد على هكتارين فقط ، ويستقبل ، في آن واحد ، حوالي أربعين مركباً يتسع الواحد منها لخمسين برميلاً . أما المرسى فحمي بعدة أرصفة ولكن مدخله ضيق وصعب جداً ، ولذلك لم تتمكن السلطات من توسيعه[٢] .

٨ ــ وهران ، يمتد هذا الميناء على ٢٤ هكتاراً ، وتصل أعماق المرسى فيه إلى عشرين متراً . وقد عمل الاسبانيون على توسيعه وتدعيم الرصيف الذي يحميه ،

---

(١) ANP, F 80 1670 ², *Commission d'Afrique,* Rapport n⁰ 2, P. 10.

(٢) فانتور ، ص ٢٦٩ .

والذي يبلغ طوله حوالي كيلو متر . يستطيع هذا الميناء أن يستقبل ، في آن واحد ، أكثر من مائتي مركب يتسع الواحد لأكثر من مائة برميل[١] .

٩ ـ المرسى الكبير ، يقع على بعد ستة كيلو مترات غربي خليج وهران . مرساه ممتاز لأن جبل سنتون يحميه من الرياح الغربية . وقد كان المرسى الكبير قبل استرجاع وهران ، هو الميناء الرسمي في بايلك الغرب[٢] .

المواصلات البرية :

كانت الطرق في الايالة تختلف كل الاختلاف عن مثيلاتها في القارة الاوربية وهي تنقسم إلى سلطانية وجهوية . والسلطانية هي الطرق التجارية الكبرى . ويوجد منها في الجزائر تسع تربط البلاد بكل من تونس والمغرب وليبيا والسودان ونذكرها بايجاز فيما يلي[٣] :

١ ـ الطريق العرضاني الشمالي ، يربط تونس بفاس مروراً بمدن الكاف وقسنطينة ، وسطيف ، وحمزة ، والجزائر ، ووهران ، وتلمسان ، ووجدة .

٢ ـ الطريق العرضاني الأوسط ، يربط قفصة بمدينة فكيك ، مروراً بمدن بسكرة والأغواط والبيض سيدي الشيخ .

٣ ـ الطريق العرضاني الجنوبي ، يربط نفطة بتافيلالت ، مروراً بأهم واحات الجزائر .

٤ ـ الطريق القطري الغربي ، يربط وادي سوف بالعاصمة ، ويمر بمدينتي بسكرة وبوسعادة .

٥ ـ الطريق القطري الشرقي ، يربط وادي ميزاب بتونس ، مروراً بمدن الأغواط ، وبوسعادة ، وقسنطينة والكاف .

---

(١) نفس المصدر ص : ٢٧١ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) توجد هذه الطرق واضحة في الخريطة المرفقة لهذا الفصل .

٦ ـ طريق وادي سوف ـ غدامس ، ويتصل هذا الطريق بالطريق العرضاني الجنوبي في المكان المسمى بئر جديد ، وهو صعب ولا يقطع في أقل من ١٣ يوماً .

٧ ـ طريق ورقلة غدامس ، يقطع في عشرة أيام ، ولكنه محفوف بالمخاطر بسبب ما فيه من كثبان رملية .

٨ ـ طريق غاط ـ عين صالح الجبلي، وهو صعب جداً ولا يقطع في أقل من ٢٠ يوماً .

٩ ـ طريق غاط ـ عين صالح السهلي ، وهو أطول من الأول ولكنه أسهل ، ويقطع في حوالي أربعين يوماً .

أما عن وسائل النقل ، فهي تختلف من مكان لآخر : في التل يستعمل التجار الجمال والبغال للسلع ، والخيل للأشخاص ، وفي الصحراء ، يستعملون الجمال والحمير المصرية لهما معاً .

وهناك طريقتان مشهورتان للقيام بعملية النقل هذه . اولاهما هي القافلة التي قد تضم مجموعات متعددة من التجار الذين لا تربط بينهم سوى مصلحة الطريق ، والتي لا بد لها من دليل أو أكثر للبلوغ إلى غايتها . وثانيتهما هي النجع أو القبيلة السيارة التي تتنقل بكاملها . ولذلك فهي أبطأ من الأولى ولكنها أضمن بالنسبة للتجار.

المالية :

كانت الجزائر في الفترة التي ندرسها قد اشتهرت بكنوزها « المدفونة في الآبار[1] » وبثروة طائلة أسالت لعاب الغرب . وشاع ، كذلك ، أن تراكم هذه

---

(١) ANP, AE B3 304, *Rapport Thédenat*, P. 12.

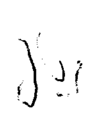
يقول الكاتب : ان كنوز الجزائر تكفي لتغطية مصاريف الحرب التي تعرضت لها أوربا طيلة عشر سنوات .

وتلك ناتج عما كانت تدفعه الدول الاوربية من أتاوات سنوية ، وعن المدخولات الجزائرية المتعددة المصادر .

ولكن القنصل شالار لم ير الأمور على هذا النحو ، وذكر بأنه لم يدخل إلى الخزينة الجزائرية سنة ١٨٢٢ ، سوى ٤٣٤,٨٠٠ د. اسباني ، بينما بلغت مصاريف الدولة ٨٥٩,٠٠٠ د. اسباني موزعة كالآتي[1] :

– عمال مختلف الورشات	٢٤,٠٠٠ د. اسباني
– لوح وحبالة	٦٠,٠٠٠ د. »
– مرتبات الضباط والنوتية	٧٥,٠٠٠ د. »
– مرتبات العساكر	٧٠٠,٠٠٠ د. »

وإذا تأملنا في تفاصيل هذه الأرقام ، وجدنا أن بعضها يحتاج إلى نظر . فشالار يزعم بأن مرتبات العساكر قدرت ، في تلك السنة ، بمبلغ سبعمائة ألف دولار اسباني ، ونحن نعرف من مصادر متعددة[2] ، أن الجندي كان يتقاضى ، شهرياً ، ٢٥ بتاكا ، وأن عدد الانكشاريين لم يتجاوز قط ستة آلاف بالنسبة لكامل أنحاء البلاد . وعليه فلا يمكن أن يتجاوز مرتبهم السنوي ٣٦٠,٠٠٠ دولار اسباني . وحتى إذا سلمنا بصحة المبالغ الباقية ، فان مصاريف هذه السنة تكون ٥١٩,٠٠٠ د. أ . فقط ، بينما تجمع الوثائق التي عثرنا عليها ، على أن المدخولات القارة في الايالة تتجاوز ، سنوياً ، ٦٠٠,٠٠٠ د. أ. ما عدا الأتاوات التي تدفعها مختلف الدول المسيحية ، وبقطع النظر عن الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات البلاد ووارداتها ، وعما تدره أملاك الدولة والمؤسسات التجارية الأجنبية .



---

(١) شالار ، ص ٥٠ .

(٢) آسكار ، ص : ١٤٢ وصلاح العقاد ، **المغرب العربي** ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٣٠ .

et Renaudot (Mougie), *Tableau du Royaume de la Ville d'Alger*, PARIS 1830 P. 153 et autres.

هذا وتتكون مدخولات الايالة من عناصر كثيرة أهمها :

- الدنوش وما يتبعه من رسوم يدفعها البايات الثلاثة ، وتقدر سنوياً ، بحوالي ٧٠٠,٠٠٠ بياستر فضي ، أي حوالي نصف مليون دولار اسباني .
- الرسوم المفروضة على قواد دار السلطان ومشايخ العرب[١] .
- عائدات أملاك الدولة بما في ذلك فدية الأسرى والعبيد .
- عائدات العمليات التجارية التي يقوم بها وكلاء الايالة داخل البلاد أو خارجها .
- الجزية المفروضة على اليهود المقيمين بالعاصمة[٢] ، أما في غيرها فإن الباي هو الذي يتقاضاها .
- الأتاوات التي تدفعها جميع المؤسسات التجارية الأجنبية[٣] .
- الرسوم الجمركية ، وقدرها على الواردات ٥ ./. إذا كان أصحابها من الأهالي أو المسيحيين و١٢ ونصف بالمئة إذا كانوا من اليهود . أما الصادرات ، فإن الايالة لا تفرض عليها سوى ٢ ./. ، وذلك لتشجيع الانتاج وتنشيط التجارة .

وفيما يتعلق بالنقود ، كانت الجزائر تستعمل ، بالاضافة إلى بعض العملات الأجنبية مثل الدولار الاسباني والبياستر التونسي ، والكوري السوداني ، والبياستر القوي ، عملة خاصة تسكها في مصانعها ، وأشهرها السلطاني والريال والبياستر القسنطيني .

وفيما يلي لوحة بجميع العملات الوطنية السائدة في ذلك الحين ، وهي من اجتهادنا الخاص بالاعتماد على الكثير من المصادر والمراجع . وقد عملنا على أن نضع مقابل كل نوع ما يعادله من العملات الأجنبية التي كانت تستعملها الجزائر في ذلك الوقت . ولذلك نبادر إلى الإشارة إلى أن العمليات التي قمنا بها إنما هي تقريبية

---

(١) فانتور ، ص ٩٧ ، ويذكر المؤلف أن هذه الرسوم بلغت ٥٠,٠٠٠ بياستر سنة ١٧٨٨
(٢) آسكار ، ص ١٤١ . يذكر أن هذه الجزية تقدر بمبلغ ١٠٠٠ باتاك اسبوعياً .
(٣) أنظر الفصل الخاص بالمؤسسات الأجنبية .

فقط ، لأن المعلومات التي استقيناها منها في غاية من التضارب ، ولأن القسمة كثيراً ما لا تنتهي فنضطر إلى إتمام العدد .

لوحة شاملة للعملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية

– لوحة رقم ٢ –

اسم العملة	قيمتها بالفرنك الفرنسي	بالدولار الاسباني	بالبياستر القوي	بالتونسية	بالكوري السوداني
السلطاني أو المحبوب	١١	٢،١	٢	١١٠	٢٢٠٠
البياستر الفضي القسنطيني	٣،٨٥	٠،٧٣	٠،٧	٣٨،٥	٧٧٠
الريال بوجه (البوجو)	٣،٣	٠،٦٣	٠،٦	٣٣	٧٢٦
النصف (بوجو)	١،٦٥	٠،٣١٥	٠،٣	١٦،٥	٣٦٣
الثمن (ثمن بوجو)	٠،٤١	٠،٠٧٥	٠،٠٧	٤،١	٩٠،٧
البيتاك شيك	١،١	٠،٢١	٠،٢	١١	٢٢٠
الريال مجبور	١،٥	٠،٢٧	٠،٢٧	١٥	٣٠٠
الموزونة	٠،١٣	٠،٠٢	٠،٠٢	١،٣	٢٦
الصايم	١،٨	٠،٢٨	٠،٢٨	١٨	٣٦٠

وأما الموازين وأدوات الكيل فمحصورة في الرطل بمختلف أنواعه والصاع ومشتقاته والذراع ، وفي وسائل أخرى مصطلح عليها مثل الربع لوزن الزبدة . وفيما يلي لوحة تشتمل على أهم وحدات الوزن والكيل المستعملة في ذلك الحين .

لوحة رقم ٣ ، شاملة لأهم وحدات الوزن والكيل

اسم الوحدة	مقابلها بالكيلو غرام	مقابلها بالغرام
الصاع (للحبوب)	١٣٠	
القلبة (للحبوب)	١٦،٢٥	
الربعي (للحبوب)	٤،٠٦	
الرطل الكبير		٩٢١،٥
الرطل الخضاري		٦١٤،٣
الرطل العطاري		٥٤٦،٠٨
الرطل الفضي		٤٩٧،٤٣
المثقال		٤،٦٧
الربع (للزبدة)	٣،٦٣	
الذراع ـ نصف متر		



الخلاصة

هذا هو الاطار العام الذي سنتتبع فيه تطور التجارة الخارجية في الشرق الجزائري وهو اطار جدير بأن نسلط عليه الأضواء .

فالجزائر كانت ، في هذه الفترة ، قد استكملت استقلالها ، ولكن سياستها الداخلية ظلت لا تعتمد على مقاييس ثابتة تنظم العلاقة بين السلطة والسكان ، ولذلك كان كل حاكم يطبق ما تمليه عليه ارادته . فوقع الظلم وكثر الفساد ، وتولدت عنهما الاضطرابات والتمردات ، وصار البايات يقضون معظم أوقاتهم في محاربة المتمردين والتصالح مع الثائرين . وأهمل الناس كثيراً من واجباتهم ليعتنوا بأمور الحرب . أما السياسة الخارجية فكانت تسيرها الأهواء ، وكان من الممكن التخطيط لها بحيث تساعد على نمو البلاد وازدهارها .

ومن الناحية الاجتماعية ، كانت المرأة عضواً غير فعال في المجتمع ، ورجال الدين لم يستغلوا مكانتهم للقضاء على الشعوذة ولايقاظ السكان . وقد ساعدت هذه الأوضاع على انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة وحلت الكوارث الطبيعية لتفقر الأغنياء وتزيد من عذاب الفقراء .

أما من حيث الاقتصاد ، فالفلاحة كانت مزدهرة ما عدا في سنوات القحط ، وكانت الايالة تنتج جميع أنواع الفواكه والخضر والحبوب بكميات تزيد عن حاجيات السكان . وكانت الصناعة تقليدية يقوم بها أصحاب الحرف الذين كانوا ينظمون في هيئات يشرف على كل واحدة أمين يتولى تنسيق الأعمال ويسأل أمام

السلطات . وكانت هناك ، أيضاً ، مناجم ، ومطاحن ، ومحاجر ، تقوم المصالح الإداريـة باستغلالها . وأخيراً ، فإن التجارة بنوعيها كانت تحتل مكانة مرموقة . وكانت من أهم عناصر الثروة في البلاد ، ولكن جزءاً هاماً منها كان بين أيدي الأجانب يعبثون به كما شاؤوا ويستغلونه لتطوير بلدانهم. كما أن الجزء الآخر لا يحظى بالعناية اللازمة ليزداد نمواً وتطوراً ، وليلعب الدور الملقى على عاتقه فيما يخص بناء الاقتصاد الوطني .

الفصل الثاني

أسس التجارة الخارجية في الشرق الجزائري

مخطط الفصل :

* تعريف التجارة الخارجية وأهميتها
* صادرات الشرق الجزائري ووارداته .
* مكانتها في اقتصاديات البلاد
* الخلاصة .

تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

لقد كانت التجارة في الفترة التي ندرسها من أبرز عناصر الثروة ، وكانت الشعوب تعتمد عليها لترقى إلى مصاف الدول العظمى[1] : وهي في مفهوم الاقتصاديين احدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل[2] . ومنافعها بالنسبة للأمم والأفراد محصورة في كونها توفر لهم ما لا يستطيعون انتاجه أو ما ينتجونه بقلة ، كما أنها تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والثقافية والاجتماعية بفضل ما تتطلبه من احتكاكات مستمرة .

وإذا رجعنا إلى كلمة « تجارة » وجدناها تشتمل على معاني متعددة . فهناك التجارة المبنية على العلاقات الدولية وتقوم بها عادة المؤسسات الكبرى المنتشرة في سائر أنحاء العالم مثل الشركة الهندية[3] والشركة الملكية الإفريقية ، في الفترة

---

(١) Montagne (D.J.), *Avantages pour la France de Coloniser la Régence d'Alger* Delamay, Paris 1831, P. 97.

يذكر المؤلف أن انكلترا لم تكن شيئاً مذكوراً ، وإنما أصبحت دولة عظمى بفضل نشاطها التجاري .

(٢) Société de Savants et de gens de lettres, la Grande Encyclopédie, Paris S.D. T. II. P. 38.

(٣) تكونت سنة ١٧١٩ من الشركة الغربية ، وشركة الهند الشرقية والشركة الصينية ثم ألغتها حكومة الإدارة بمرسوم يوم ٨ أكتوبر سنة ١٧٩٣ ، أنظر :

la grande encyclopédie, T XII, P. 161.

التي ندرسها ، وهناك التجارة المحلية التي تقوم بها في الغالب الهيئات الوطنية ذات نشاط محدود . ويذكر بعضهم[1] أنها صناعة تجعل المنتوجات في متناول المستهلكين . ونحن ، إذا كنا لا نوافق على أنها صناعة لأنها لا تقوم بالتحويل وإنما بالتبديل فقط ، فاننا لا ننكر تقسيمها إلى داخلية يقوم بها عادة أبناء البلد الواحد فيما بينهم ، وتشتمل على المصنوعات والمنتوجات المحلية وعلى ما يستورد من البلدان الأجنبية ، وخارجية يقوم بها الأفراد أو الحكومات والهيئات الممثلة لها لسد حاجات الشعوب المختلفة .

والتجارة الخارجية ثلاثة أنواع : أحدها ، وهو الشائع ، يعتمد على البيع والشراء ، أي على التصدير والتوريد ، ويكون هذا النوع من اختصاص البلدان المنتجة . وثانيها ، وهو نادر ، يعتمد على الحمولة ، أي أن الهيئة فيه تشتري أو تصنع سفناً ومراكب تكتريها للتجار يحملون عليها بضائعهم ، وتقوم بهذا النوع الثاني البلدان الفقيرة التي ليس لها ما تصدره ولكنها تملك الأساطيل كهولندا مثلاً[2] . وثالثها هو القرصنة أو السيطرة على البحار وفرض الضرائب على الأساطيل التي تستعملها ، وتقوم بهذا النوع الثالث للبلدان التي لها قوة بحرية ممتازة ، مدفوعة إلى ذلك بعوامل مختلفة كرد الفعل ، بالنسبة للجزائر ، على التصرفات العدوانية التي يقوم بها التجار الاوربيون لابعاد الجزائريين ، أو كمواصلة الحروب الصليبية بالنسبة لمالطة التي كانت تستهدف جميع المراكب الإسلامية .

وتكون التجارة الخارجية رابحة إذا كانت البلاد تبيع أكثر مما تشتري . ولذلك كنا وما زلنا نرى أن الدول تعمل دائبة على الاستيلاء على غيرها لتجعل منها أسواقاً لبضائعها ومصدراً للمواد الأولية التي تصنعها في معاملها ثم تعيد تصديرها كمواد جاهزة تبيعها بأثمان باهظة ، وتعمل في نفس الوقت على تأمين السيادة

---

(١) La *grande Encyclopédie*, P. 38.

(٢) Primaudaie (Hélé de la), *le Commerce et la navigation de l'Algérie* avant la conquete française, Paris, 1861, P: 18.

البحرية حتى لا ينافسها أحد .

أما ازدهار هذه التجارة فيخضع إلى عوامل أساسية أهمها خمسة :

- الرأسمال : وهو جميع وسائل الانتاج أو المبادلات والمبالغ الجاهزة التي يضعها المالك تحت تصرف العمال ليحقق فائضاً يستثمره في ميادين مختلفة من ميادين الحياة الاقتصادية . وبقدر ما يكون الرأسمال ضخماً ، تكون الفائدة جمة وتزداد الاستثمارات .

- الحرية : وهي امكانية توريد أو تصدير مواد مختلفة من بلد لآخر[١] . ولا يمكن اعتبارها حقاً من حقوق أرباب التجارة ، وإنما هي مجرد تنازل قابل للالغاء في أي وقت . ولكن المصالح المتبادلة هي التي تدفع الأمم إلى فتح موانيها للملاحة في أي وقت . ولكن المصالح المتبادلة هي التي تدفع الأمم إلى فتح موانيها للملاحة التجارية .

- التنظيم الجمركي : ويضم مجموعة الرسوم المفروضة على السلع المصدرة والمستوردة ويعتبر عائقاً بالنسبة لتطور النشاط التجاري . غير أن الاقتصاديين تحايلوا في تطبيقه ليجعلوا منه أداة تخدم الاقتصاد الوطني في بلدانهم : فأعفوا الصادرات ليشجعوا الانتاج القومي . كما أعفوا الواردات التي يعاد تصديرها لتدعيم التجارة الخارجية ، ولكنهم فرضوا رسوماً باهظة على الواردات التي للاستهلاك ، وخاصة إذا كانت من الكماليات ، وذلك لتزويد خزائن الدولة ولتشجيع عمليات الاستثمار .

- الأساطيل التجارية : وهي مجموعة المراكب والسفن التي تستعملها الشركات والتجار الخواص لحمل بضائعهم من مكان لآخر . ووجود الأساطيل التجارية يتطلب قوة بحرية هائلة تحميها من هجومات القراصنة ، أو دفع غرامات

---

(١) BOUTIN (Abel), *Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie, 1515-1830*, A. PADOUE, Paris 1902 Page: 29.

وضرائب لهؤلاء الأخيرين مقابل عدم تعرضهم لها .

– الأسواق الأجنبية : وهي عادة البلدان الضعيفة المتخلفة فتباع فيها المتوجات والمصنوعات وتؤخذ منها المواد الأولية . وقد كانت جميع الدول العظمى تعمل جاهدة على اكتساب مثل هذه الأسواق مما أدى إلى حروب التوسع الاستعماري .

ولقد كانت التجارة الخارجية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من أهم مصادر الثروة في البلدان الاوربية وخاصة في فرنسا وانكلترا اللتين بذلتا جهداً كبيراً لتطوير النشاط التجاري وانعاش الثورة الاقتصادية[1] في حين أن عمليات التصدير والتوريد كانت تفقر البلدان المستغلة في القارتين السمراء والصفراء .

ولأجل ذلك عملت الدول الاوربية الكبرى ، على التوسع ، وعلى احتكار وسائل المواصلات ، الأمر الذي خلق نوعاً من التنافس فيما بينها سرعان ما أدى إلى حروب ضارية وعداوات متكررة . وكانت انكلترا هي صاحبة الانتصار الأخير إذ تضاعف النشاط التجاري في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وفي مستهل القرن التاسع عشر ، حتى أن حوالي ٤٠ ٪ من السلع التي تستوردها بلدان أوربا لا تصل موانيها إلا بعد المرور بالجزيرة العظمى[2] .

وبما أن مثل هذا الازدهار التجاري يتطلب ، حتماً ، ازدهاراً كبيراً في المجال المالي ، شاهدت أوربا ، وخاصة بريطانيا ، تطوراً سريعاً في ميدان النقد ، وتجلى ذلك في تأسيس العديد من البنوك حتى أن انكلترا كانت في سنة ١٨١٠ تملك ٩٠٠ من هذه المؤسسات .

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تبذل فيه كل جهد لتغطي العالم كله بنشاطاتها

---

(١) U.N.E.S.C.O., *Histoire de l'humanité,* Tome V, 19⁰) Siecle, Robert Laffont, Paris 1969, P. 31.

(٢) نفس المصدر ، ص ٤٠ .

الاقتصادية ، والتجارية منها على وجه الخصوص ، كانت فرنسا تعمل على غزو القارة الأوربية[1] . وقد اصطدمت الفكرتان ، وكادت الانتصارات العسكرية التي حققها بونابرت تقضي على التوسع التجاري الانكليزي ، لولا معركة واترلو[2] التي وضعت حداً لمغامرات نابليون وفتحت الطريق واسعاً أمام الرأسمال التجاري الذي كان يشكل خطوة أولى نحو الرأسمال الصناعي .

وإذا كان عهد الثورة الفرنسية والامبراطورية الأولى هو عهد التطاحن الأوربي ، والتقاتل الأخوي ، فان سنوات العودة[3] تعتبر بحق ، فترة التفاوض والمؤتمرات[4] وكذلك ظهرت التكتلات التجارية والمسلحة ضد جميع البلدان غير المسيحية بالدرجة الأولى وغير الاوربية بالدرجة الثانية . وفي هذه الفترة أيضاً وضع مشكل شمال إفريقيا ، بصفة جديدة ، على بساط البحث الاستعماري .

---

(١) المقصود هنا هي حروب الثورة الفرنسية والقنصلية وحروب الأمبراطورية الأولى .

(٢) اسم حوز من أحواز بلجيكة يقع جنوبي بروكسيل على مقربة من جبل القديس يوحنا . ولقد انهزم فيها نابليون أمام انكلترا وحلفائها يوم ١٨ جوان سنة ١٨١٥ .

(٣) تطلق هذه العبارة على الفترة المتراوحة ما بين سنة ١٨١٤ وسنة ١٨٣٠ والمقصود بالعودة عودة البوربون إلى عرشهم .

(٤) من جملة هذه المؤتمرات : مؤتمر آكس لابشال الذي قرر الحلفاء فيه سنة ١٨١٨ لسحب جيوشهم من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا بطلب من لويس الثامن عشر ومؤتمر فيرون سنة ١٨٢٢ ، وفيه سمح للجيوش الفرنسية بالتدخل في أسبانيا لإعادة فاردناد السابع إلى عرشه (تاريخ الإنسانية : ص ٤٧) .

صادرات الشرق الجزائري وارداته

التجارة الخارجية في الشرق الجزائري قبيل الاحتلال نوعان : نوع يقوم به الأجانب ويتم عن طريق البحر بواسطة موانئ عنابة والقالة وستورة[1] ، والقل وجيجل وتشرف عليه مؤسسات من أهمها الشركة الملكية الإفريقية والهيئات التي خلفتها فيما بعد[2] ، وشركة بكري وبوجناح المشهورة التي انتقل نشاطها إلى مقاطعة قسنطينة في أثناء حروب الثورة والامبراطورية الفرنسيتين لتلبية حاجات فرنسا وايطاليا واسبانيا إلى مختلف أنواع الحبوب[3] ، وللقيام بنقل بضائع المؤسسات الفرنسية

---

(١) ميناء صغير يقع على بعد كيلومترات قليلة غربي سكيكدة .

(٢) أنشئت هذه الشركة سنة ١٤٧١ (بأمر ملكي صدر يوم ١٧٤١ - ٨ - ٢٥) وتوقفت عندما خلفتها الوكالة الأفريقية يوم ٧ - ٢ - ١٧٩٤ . واستغلت فرنسا هذه الوكالة من سنة ١٧٩٤ إلى سنة ١٧٩٩ عندما وقعت الحملة على مصر وأعلنت ايالات المغرب الحرب ضدها (AE B3, 301) وبعد وقوع السلم اتخذ قناصلة الجمهورية قراراً يقضي بحل الوكالة وظلت التجارة في فوضى إلى أن أعطيت الامتيازات انكلترا سنة ١٨٠٧ . وفي سنة ١٨١٧ استرجعت فرنسا الامتيازات وأنشأت وكالة مؤقتة تحت إشراف السيد Faurrat عامل عمالة مصب الرون ، دامت من سنة ١٨١٨ إلى سنة ١٨٢٢ بعدها جاءت مؤسسات السيد باري فظلت قائمة رسمياً إلى أن وقع الاحتلال .

(٣) EMERIT (Marcel), "la situation Economique de la régence d'Alger en 1830", *information historique* N⁰ 5, P. 171.

إلى مقاصدها على متن بواخر من بلدان متعددة ، لأن المهاجرين الفرنسيين كانوا قد عطلوا سفنهم قبل مغادرتهم البلاد . وقد حاول الأهالي أن يكونوا اسطولاً تجارياً ليتولوا تسويق منتوجاتهم بأنفسهم ، ولكن الغرفة التجارية في مدينة مرسيليا أقامت في وجههم أنواعاً من العراقيل ، وتشير المصادر إلى أن الأسطول التجاري الجزائري لم يتمكن من الصمود في وجه الأسطول الفرنسي كما أنه عجز عن محاربة اليهود الليفورنيين الذين كانوا ماهرين في تسويق أسوء البضائع ، وفي مخادعة رجال الجمارك الأكثر يقظة . أما التجار المسلمون فانهم كانوا مشهورين بصدقهم وأمونتهم [1] .

وإلى جانب هذه المقاومة الأجنبية كان يهود الجزائر ، بحكم مكانتهم لدى الداي [2] ، يضغطون على هذا الأخير فيطلب من السلطات الفرنسية أن تمنع الجزائريين من أن ينشئوا محلات تجارية في موانيها [3] .

ومثل هذه التصرفات هي التي جعلت الجزائريين يتركون هذا النوع من التجارة الخارجية بين أيدي الأجانب الذين لا تهمهم سوى كثرة الأرباح ، مما أدى إلى انخفاض أسعار المواد المصدرة وارتفاع أسعار المواد المستوردة وترتب عن ذلك انخفاض مستوى الحياة في الجزائر بصفة عامة ، وفي مقاطعة قسنطينة بصفة خاصة .

أما المواد المصدرة في اطار هذا النوع الأول من التجارة الخارجية فتتمثل

---

(١) ورد في مخفوظات ايكس (S/S3Bn⁰ 1044) نوع من التعاقد حول عمليات النقل بين السيدين بكري وكيبار هذا نصه : « يتعهد وكيل بكري في مرسيليا بأن موكله يحمل ٢٢٢ كافي من القمح على متن باخرة سويدية ، وإذا ما حدثت كارثة يسأل عنها وإلا فإنه يحصل على مبلغ الكراء .

(٢) EMERIT (Marcel), "Essai d'une marine, marchande barbaresque", *Cahiers de Tunisie*, N⁰ 11, 1955, P. 369.

(٣) ACHM, *Registres de délibérations de la chambre de commerce* de Marseille, n⁰ 14 du 30 mars 1821,

في المرجان والحبوب من قمح وشعير وفول وحمص ، وفي الصوف والجلود والشموع وزيت الزيتون ، وقد كانت مقاطعة قسنطينة تعتبر مخزناً هاماً ، ومركزاً استراتيجياً للتموين بالنسبة لجنوب أوربا[1] .

وبالفعل ، فإن الشرق الجزائري لا يستورد من البلدان الأوربية سوى الاقمشة الحريرية والقطنية والخردوات وما يسمى بمنتوجات المستعمرات (السكر والقهوة والتوابل) . ويقوم بعمليات الاستيراد هذه جماعة من اليهود الليفورنيين والجزائريين لهم ممثلون ومؤسسات في أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط[2] ويتمتعون عادة بحماية الداي والبايات ، بالاضافة إلى أن معظمهم كان يحسن اللغة العربية ويعرف عادات الأهالي وتقاليدهم[3] ، فلا يخشى اصطحاب القوافل إلى قسنطينة وغيرها من الأسواق الهامة التي تقام في داخل المقاطعة[4] . وفيما يلي سنحاول أن نتعرض بشيء من التفصيل إلى جميع المواد المصدرة ، لأن واردات موانئ قسنطينة لا تستحق الذكر لأنها كانت قليلة جداً ومحصورة في بعض المواد الجاهزة التي تجلب إلى الباي أو إلى أحد أعيان المقاطعة ، ولا تتجاوز أسعارها ، سنوياً ، مائة وخمسين ألف فرنك[5]

المرجان :

يقول القدماء أنه شجرة ذات عروق وأغصان ، ولكن ليس لها أوراق ، وقالوا في العصور الوسطى أنه نبات يشبه الأشجار . ولكن التعريف الحديث يعتبر الغصن

---

(١) Mahlex (J) "le Ravitaillement Maghrebin de Malte", *cahiers de Tunisie* n⁰ 6. 2⁰ Tr. 1954, P. 322.

(٢) Eisenbeth, "les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque 1516. 1830" *R.A* T. 96, P. 374.

(٣) Emerit, "la situation économique. . ., P. 171.

(٤) Raynal (Abbé Guillaume Thomas), *l'Anticolonialisme au 18ème Siècle*, Paris PUF, 1951, TII. P. 92.

(٥) AOMA, S/S 3B N⁰ 951, "compte de Sidi Mustapha".

الحي من المرجان كتجمع لحيوانات « متحدة فيما بينها وملتحمة[1] » .

ويوجد المرجان في أعماق تتراوح ما بين خمس وعشرين ومائتي متر ، ويكبر بسرعة فيبلغ ارتفاعه في بعض الأحيان خمسين سنتيمتراً . وفي الشرق الجزائري ، يصطاد في السواحل الممتدة ما بين عنابة والقالة فقط ، ثم امتد هذا النشاط إلى ناحية بجاية في نهاية القرن الثامن عشر[2] .

ويستعمل صائدو المرجان ، لاستخراجه من قيعان البحار ، آلة عجيبة ، هي عبارة عن صليب خشبي مغطى بالحبالة ، شد إلى وسطه حجر يتراوح وزنه ما بين خمسين وستين رطلاً ، يساعد على انزال الآلة إلى الأعماق . وفي كل جهة من جهات الصليب تثبت شبكة متينة لحمل المرجان[3] . ويركب سفينة الصيد سبعة أشخاص : رئيس ، وربان وخمسة نوتية .

وكانت الشركة الملكية الإفريقية ، الآنفة الذكر ، هي التي تحتكر صَيد المرجان على ساحل الشرق الجزائري . فكانت تستعمل من أربعين إلى خمسين مركباً[4] وتستخرج سنوياً ما بين مائة ومائة وعشرين صندوقاً[5] ، ترسلها إلى معامل

---

(١) Fillias, Notice sur les produits du littoral algérien, Alger, 1878, P. 17 (LACAZE).

يذكر المؤلف أن هذا التعريف الأخير توصل إليه السيد لاكازديتيو الذي كان أستاذاً بالمدرسة العليا في باريس ، والذي كلفه وزير الجزائر والمستعمرات سنة ١٨٦٠ القيام بدراسة حول هذه المادة .

(٢) نفس المصدر ، ص : ١٩ .

(٣) Masson (Paul), *Hist. des Ets. et du commerce français*, Paris, 1909 P. 511 et 512.

يذكر المؤلف أنه نقل وصف الآلة عن عالم الطبيعة السيد ديفانتان . ص ٥١١ – ٥١٢)

(٤) ANP, F80 1670¹? "Renseignements généraux réunis en vue de l'expédition", *rapport sur les concessions d'afrique*, P. 5.

(٥) ABR, C. 2464, *Corail de la Compagnie d'Afrique*, P. 2.

مرسيليا التي كانت تدفع ، في كل عام حوالي مائتي ألف فرنك اجوراً لعمالها[1] وتصنع المرجان الضروري لتجارة فرنسا مع الهند والصين .

وإذا علمنا أن الصندوق الواحد يتراوح وزنه ما بين مائة وخمسين ومائتي رطل[2] حق لنا أن نقول بأن الجزائر كانت تنتج سنوياً معدل خمسة وسبعين قنطاراً من المرجان . أما من حيث الجودة ، فان الشركة نفسها تذكر بأنه « أجمل لوناً من غيره ، وإن لم يكن أكبر حجماً ، وهو مفضل على سائر أنواع المرجان في العالم[3] » .

وعندما يتم الصيد ويسلم المرجان إلى أصحابه ، فانه يقسم إلى أصناف متعددة أهمها :

- المرجان المختار ، وهو الذي يتكون من أكبر الغصون ، ويباع بأثمان تتراوح ما بين أربع وخمسمائة فرنك للكيلو غرام عندما تكون أغصانه قليلة الاعوجاج .
- مرجان الصناديق ، وهو الذي ينظف ، ويشتمل على أغصان مختلفة الأحجام ويباع بسعر يتراوح ما بين خمسة وأربعين وسبعين فرنكاً للكيلو غرام .
- المرجان الأسود ، ويستعمل كحلى للحداد . وإذا كان من النوع الجيد فإن الكلغ منه يساوي ما بين ١٢ و ١٥ فرنكاً . ويزيد عن ذلك في بعض الأحيان
- المرجان الميت أو المتعفن ، وهي الغصون الملتصقة بالصخور والمغطاة بالحجارة وسعر الكيلو منه يتراوح ما بين ٤٥ و ٢٠ فرنكاً .

وكانت الشركة الملكية ، في بداية الأمر ، تعتمد على صيد المرجان الذي كان

---

(١) ANP. AE B3 301, "Memoire sur la Cie Royale d'Afrique", copie N⁰ 4, Marseille le 7 Juillet 1972.

(٢) محفوظات مصب الرون ، نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر.

يسد جميع مصاريفها القارة بما في ذلك مصاريف الاعتناء والأجور والضرائب والهدايا وأرباح المساهمين . وتقدر هذه المصاريف سنوياً بمائة وثمانين ألف فرنك[1] فكانت تكتري إذن الصيد للمراكب الأجنبية وللايطاليين والاسبانيين على وجه الخصوص[2] ، ثم تشتري منهم المنتوج وتوجهه إلى مرسيليا لتشغيل مصانع المرجان هناك

وعندما ألغت الثورة جميع الامتيازات التي كانت تتمتع بها مختلف الشركات ، اغتنم الكورسيكيون الفرصة فراحوا يعملون لحسابهم الخاص ، ثم أبرم نوابهم مع الشركة في سنة ١٧٩١ ، اتفاقاً تقدم لهم بمقتضاه جميع المساعدات ويعطونها بالمقابل ١٣٥ رطل من المرجان على مختلف درجاته عن كل مركب ، ولكنهم لم يوفوا بعهدهم[3] ، وفي سنة ١٧٩٢ أبرم اتفاق آخر ، لكن الحريات التي منحتها الثورة للمواطنين كانت أقوى من بنود المعاهدة فلم يبال الصيادون بالأوامر التي وجهت إليهم لدفع الأتاوات على الرغم من أنها خفضت إلى عشرين رطلاً فقط عن كل مركب ، وفي سنة ١٧٩٣ ، ازدادت الفوضى وعمت الاضطرابات فتخلت الشركة عن صيد المرجان الذي لم تعد تستفيد منه كلياً ، وصار الكورسيكيون والبروفانسيون والايطاليون يبيعون المرجان في مدينة ليفرنة حيث يجدون أسعاراً أغلى ، الأمر الذي أدى إلى تدهور الصناعة المرسيلية في هذا الميدان ، واضطرت مؤسسات السيد ريموزة Remuzat إلى غلق أبوابها[4] .

وحاول عدد من المسؤولين الفرنسيين أن يتداركوا الوضع ، ويعيدوا للشركة امتيازاتها القديمة ، وخاصة وأن المرجان كان يدر على تلك الهيئة ، وبالتالي على

---

(١) ANP, AE B3 313, Memoire sur les concessions d'Afrique, (S.D.).

(٢) EMERIT (M), "La situation économique de la régence d'Alger en 1830", *information historique* NOV. DEC. 1952, P. 170.

(٣) Masson (Paul), *Marseille depuis* 1789, Paris 1903, P. 540.

(٤) Masson, *Marseille depuis 1789,* P. 545.

فرنسا أرباحاً كثيرة[1] . وقد كانوا يعلمون حق العلم بأنهم لو تمكنوا من اجبار الصيادين على عدم بيع المنتوج في عنابة والقالة وسردينيا وكرسكة وليفرنة وجنوة ، لاعادوا للمصانع ، في مرسيليا ، نشاطها وحيويتها .

ولكن الصيادين ظلوا في تمردهم ، وكانوا يتهربون من وكلاء الشركة . ولتزويد أنفسهم بما يحتاجون إليه من المؤن ، وتصليح سفنهم عند العطب ، كانوا يتصلون بالأهالي رغم ما كان في ذلك من أخطار ، إذ كثيراً ما كان يلقى عليهم القبض فيستعبدون أو ينهبون ويقتلون[2] .

ثم الغيت الشركة سنة ١٧٩٤ ، وخلفتها الوكالة الإفريقية ، فلم يكن حظها أحسن من سابقتها ، وبقيت تعاني تمرد الصيادين إلى أن توقف نشاطها عندما أمر السلطان سليمان الثالث ايالة الجزائر باعلان الحرب ضد الجمهورية الفرنسية التي اعتدت على مصر ، وذلك في شهر اكتوبر سنة ١٧٩٨[3] .

وبعد الصلح ، أعادت الجزائر إلى الوكالة جميع الامتيازات[4] . وتركت لها أجر عام تعويضاً للخسائر المادية التي لحقت البنايات خلال المدة التي ظلت فيها مغلقة[5] ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسة لم تستأنـف نشاطها إلا في شهر أوت من عام ١٨٠٢ .

---

(١) ANP, AE B3301, "Memoires sur les concessions d'Afrique", lettre N⁰ 17 écrite par Mr Peiron, agent principal des concessions à l'agence de Marseille, le 18 fructudor An V de la République.

(٢) ANP, AE B3 301, "Memoire sur la Cie Royale d'Afrique", Copie N⁰ 4, Marseille le 6 Juillet 1792.

(٣) Mercier, *Hist de l'Afrique Sept.*, T. III, Paris 1891, P. 473.

(٤) أنظر تفاصيل هذا الصلح في الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية .

(٥) أنظر نص المعاهدة مترجماً في أحد ملاحقنا .

وفي شهر ماي سنة ١٨٠٣ ، قدمت إلى ساحل عنابة والقالة حوالي ثلاثمائة مركب لصيد المرجان ، وأعطيت تعليمات إلى الوكيل المؤقت السيد ليون Leon ليأخذ حصة عن كل صياد ، ولكن الصيادين امتنعوا[1] ، وعاد الصراع إلى ما كان عليه . ثم انتزع الداي من فرنسا صيد المرجان وتجارة الحبوب سنة ١٨٠٧[2] وأعطيت الامتيازات إلى انكلترا فسمحت لجميع الصيادين باستغلال ساحل الشرق الجزائري من عنابة إلى بجاية .

وحينما استرجعت فرنسا امتيازات الصيد والتجارة على أثر معاهدة أبرمت يوم ١٥ مارس سنة ١٨١٧[3] ، استعادت المؤسسات نشاطها ، وقد ورد في محفوظات الوكالة الإفريقية أن هذه الهيئة « حققت في ظرف ثمانية أشهر من العام المذكور ربحاً يزيد عن مائة وخمسين ألف فرنك ، وذلك على الرغم من جميع العراقيل والمصاعب » . وتشير الوثيقة أيضاً إلى الربح كله تقريباً ناتج عن صيد المرجان أي عن الرسوم المفروضة على الصيادين[4] .

غير أن المملكة الفرنسية أرادت أن تتخلص من المشاكل وما تتطلبه حلولها من أموال باهظة ، فعينت لجاناً لدراسة النظام الذي يجب اتباعه في استغلال المؤسسات الإفريقية انتهت سنة ١٨٢٢ إلى التعاقد مع السيد باري Paret ليحظى بجميع الامتيازات ويقوم بالعمليات التجارية لمدة ثماني سنوات[5] .

---

(١) ANP, AE B3 301, *Memoire sur la Cie Royale d'Afrique*, SD.

(٢) ACHM, "FIX, Dossier ALG. Avant 1830", lettre de Mr le Prefet des Bouches du Rhôme à MM. les membres de la Ch. de Commerce, écrite le 29 Mai 1807.

(٣) أنظر تفاصيل المعاهدة في الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية .

(٤) AOMA, S/S 3B N⁰ 1592, (document daté du 19.2.1818).

(٥) Achm, FIX, (Dossier Algérie avant 1830).

تقول الوثيقة أن العقد المذكور أبرم يوم ٣٠ أكتوبر ١٨٢١ ولكن الشركة لم تشرع في العمل إلا في فاتح جانفي ١٨٢٢ .

ولكن تمرد الصيادين ، وحصار فرنسا الذي فرضته عام ١٨٢٧ على الموانئ الجزايرية ، جعلا شركة السيد باري تصاب بخسائر فادحة ، وكتب التاجر إلى وزارتي الداخلية والخارجية يشتكي من هذه التصرفات ويطالب بتعويض ما فقده نتيجة لذلك[١] . وظل يجدد المطالب ويرفع الاحتجاجات إلى أن أجابه السيد دوبرمون كاتب الدولة المكلف بالشؤون الحربية ورئيس الحملة ضد الجزائر ، وأكد له بأنه سيستعمل جميع الوسائل لانصافه واصلاح الأضرار التي لحقته[٢] .

وهكذا نرى أن صيد المرجان كان قد توقف نهائياً قبل وقوع الاحتلال بثلاث سنوات . وقد كان ذا فائدة جمة بالنسبة لجميع الهيئات التي قامت باستغلاله ، وبالنسبة لكل من مرسيليا وليفرنيا اللتين ظلتا تعتمدان عليه في تشغيل مصانعها الخاصة بصقل هذه المادة الثمينة . أما الجزائر فان نصيبها منه لم يكن يتجاوز الصندوقين اللذين يدفعان سنوياً ، إلى الداي[٣] ، وبعض الأغصان التي تقدم كهدايا للباي ولمشايخ وأعيان المنطقة[٤] .

الحبوب :

والمقصود بالحبوب هنا القمح والشعير والفول والحمص ، أي كل المواد الضرورية للغذاء اليومي ، والتي تسعى جميع الدول لتوفيرها في بلدانها لأنها تعتبر عنوان الخير والرفاهية . ويعد الشرق الجزائري قبيل الاحتلال من أكبر المناطق

---

(١) Registres des délibérations de la Chambre de Commerce de Marseille, Document N⁰ 20 P: 14 daté du 3 Juillet 1827.

يذكر السيد باري في هذه الوثيقة أن خسائره بلغت في يوم واحد ٤٠٠,٠٠٠ فرنك .

(٢) Achm, FIX, "Dossier Algérie avant 1830", lettre de Mr. DEBOURMONT en date du 30/4/1830.

(٣) ANP, AE B3 301, (memoire sur la Cie Royale d'Afrique), SD.

(٤) أنظر فصلنا الخاص بالهيئات الأجنبية .

انتاجاً للحبوب[١] ، إذ يصدر منه كميات ضخمة إلى مختلف المقاطعات في جنوب أوربا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي التي لولا تدفق القمح الجزائري عليها ، أثناء حروب الثورة الفرنسية ، لهلكت من المجاعة[٢] .

وإذا كانت حركة البيع والشراء ، في مادة الحبوب ، تخضع إلى وضع المحاصيل المختلفة ، فإن الشركة الملكية الإفريقية هي التي كانت تحظى ، في مقاطعة قسنطينة بجميع الامتيازات في ميدان التسويق ، حتى انها صارت تعتبر تجارة موانئ الشرق الجزائري من اختصاصها وحدها ، ولا يحق لأية هيئة أخرى أن تتعاطى فيها هذا النوع من النشاط[٣] . ولقد سمح لها هذا الوضع الممتاز بأن تتحكم في أسعار الصادرات الجزائرية ، وأن توجه الحبوب إلى الموانئ الأوربية التي تختارها هي وفقاً لمصالحها الخاصة[٤] .

ولكن سلطات الجزائر تفطنت سنة ١٧٩٢ ، وصارت تسمح للتجار الاسبانيين والانكليز واليهود وغيرهم بشراء القمح والشعير من عنابة والقالة ، وفي هذا الصدد تقول احدى الوثائق : « لقد علمنا أن الاسبانيين قدموا إلى عنابة وحصلوا على إذن لشراء الحبوب ، وأنهم يتبايعون مع الباي مباشرة ، وأن بواخرهم لمتعددة تحمل

---

(١) Eisenbeth (M.) “Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l’époque Turque” 1516. 1830”, P: 375.

(٢) ABR, L 50, Lettre d’un commissaire de la Convention à la compagnie royale d’Afrique. (S.D).

(٣) ANP, AE B3 301, “Memoire sur la Cie Royale d’Afrique”, copie N⁰ 4 Marseille le 7 Juillet 1792.

(٤) ANP, F80, 1670¹, renseignements généraux réunis en vue vue de l’expédition.

تقول الوثيقة : « ان كل هذه القموح التي تشتريها الشركة لا ترسل إلى فرنسا وحدها وإنما تزود بها التجار الجنوبيين والكاتالين وجزر الباليار .

ما يباع إليهم ، ونتيجة لذلك لم نحصل على المقدار المنصوص عليه في الاتفاق المبرم في الجزائر[1] » .

وإذا كان الباي قد فضل التعامل مع تجار آخرين بعد أن آلف ممثلي الشركة فلأنه قد لاحظ ، بدون شك ، أن الاسعار تختلف كثيراً ، ولأن مصلحة الأهالي المنتجين تكمن في خلق التنافس بين الشركات التجارية المختلفة . ولذلك ، فعندما احتجت الشركة الملكية الإفريقية وطالبت بابقاء الاحتكار أجاب باي قسنطينة بأن « الحبوب ملك لنا ونحن نبيعها لمن نريد[2] » .

وعندما أيقنت إدارة الشركة بأنها لم تعد قادرة على مواصلة استغلال ثروات المقاطعة أذعنت للأمر الواقع ، وأبرمت في الثامن والعشرين من جوليت سنة ١٧٩٢ معاهدة[3] مع الباي ، تشتري ، سنوياً ، بمقتضاها ٤٠٠٠ كافي[4] من القمح على سعر ٣٢ بياستر[5] للكافي الواحد .

ويعتبر هذا الموقف تنازلاً كبيراً من جانب الشركة إذا علمنا أنها كانت ترسل سنوياً ، إلى مرسيليا وحدها « ما يزيد عن ٨٠ ألف حمولة[6] من القمح ، و ٢٠ ألف حمولة من الشعير[7] » . وإذا قرأنا أن احتكارها للحبوب كان يدر عليها أرباحاً

---

(١) ANP, AE B3 303, "Mémoire sur les concessions d'Afrique", lettre de la Cie Royale au Prefet des bouches du Rhome en date du 3 Janvier 1792.

(٢) ANP, AE B3 287, Entrées des blés a Marseille 1781. 1791, lettre a Mr. PEIRON écrite en 1792.

(٣) Ferraud (Charles), *Histoire de la Calle*, Alger 1874, P. 444.

(٤) الكافي يساوي ٣٥٠ كلغ على حسب ما ذكره السيد كيوال في كتابه : مرسيليا والجزائر .

(٥) البياستر يساوي ٥ فرنكات في ذلك الوقت .

(٦) الحمولة = قنطار و ٢٠ كلغ حسب نفس المصدر .

(٧) ANP, AE B3 301, "Mémoire sur la Cie Royale d'Afrique", copie n⁰ 4, Marseille le 7 Juillet 1792.

طائلة تقدر في بعض الأحيان بثمانية أضعاف ثمن الشراء[1] . وهي الآن مضطرة إلى أن تتفاوض مع باي قسنطينة لتحديد الكمية ، ولضبط الأسعار على أساس ما يدفعه الغير ، وكذلك للتنافس مع الاسبانيين واليهود والايطاليين على الرغم من الهدايا التي تقدم للداي وللباي وغيرهما من الأعيان[2] .

وهكذا صارت الشركة ، ومن بعدها الوكالة الإفريقية ، تتصارع مع الهيئات التجارية الأجنبية الأخرى لتحصل على مقدار معين من الحبوب ترسله إلى مرسيليا توزعه على عمالات الوسط الفرنسي . (ولم يكف هذا الوضع الذي آلت إليه هذه المؤسسات الفرنسية ، وإنما تكاثرت عليها المشاكل : فرفض النوتية المساهمة في الاسفار ، وتماطلت الحكومة في ارسال الأموال الضرورية للقيام بعملياتها التجارية لأن خزينة الدولة لم تعد قادرة على تحمل النفقات ، وانعدم الأمن نتيجة رد فعل المهاجرين الفرنسيين وتحالف الاسبانيين والانكليز ضد فرنسا[3] ، كل ذلك بالاضافة إلى ما تقدم حد من نشاط الوكالة حتى أنها عجزت عن المقاومة ورأيناها سنة ١٧٩٦ تترك عملياً ، مكانها لشركة بكري وبوجناح ترسل الحبوب إلى فرنسا وتمون جيوش بونابرت في ايطاليا[4] .

ولئن كانت الوكالة قد استسلمت رسمياً لليهود ، سنة ١٧٩٦[5] ، وصارت تلجأ إليهم في القيام بسائر أنواع نشاطها ، فيكثرون لها السفن الأجنبية ، ويرافقون الشحنات إلى مقاصدها لكي لا تتعرض لحجز الاسبانيين والانكليز والمهاجرين ، فإن ظهورهم الفعلي على مسرح تجارة الحبوب يرجع إلى سنة ١٧٩٢ ، عندما قرر

---

(١) ANP, AE B3 301, "Lettre N⁰ 17 écrite par Mr. PEIRON à l'agence d'Afrique a Marseille", la Calle le 18 fructudor An 5.

(٢) Masson (Paul) *Marseille depuis 1789*, p. 551.

(٣) نفس المصدر ، ص ٤٩٨ وما بعدها .

(٤) Masson (Paul), *Marseille depuis 1789*, P. 538.

(٥) نفس المصدر ، ص ٥٤١ .

الباي أن يسمح لهم ولغيرهم من التجار بمنافسة المؤسسات الفرنسية كما أشرنا إلى ذلك .

وتذكر بعض المصادر أن بكري وبوجناح قد أرسلا إلى فرنسا ، من سنة ١٧٩٣ إلى سنة ١٧٩٨ ، كمية من الحبوب يقدر ثمنها بحوالي ١٥ مليون فرنك[١] ، وإذا علمنا أن سعر القنطار من القمح كان يتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ فرنكاً[٢] ، عرفنا أن اليهود كانوا يصدرون سنوياً إلى فرنسا ، في هذه الفترة ، كمية تتراوح ما بين ١٠٠ و ١٣٠ ألف قنطار من القمح . هذا بالاضافة إلى ما كان يصدر باسم الوكالة الإفريقية ، وهي كميات كبيرة جداً إذ أن الحبوب التي وصلت إلى مرسيليا من هذه المؤسسات في سنة ١٧٩٤ ، وحدها يتراوح ما بين مائة وعشرين ومائة وثلاثين ألف قنطار .

وهكذا فإن مجرد عملية حسابية تبين لنا أن معدل ما استوردته مرسيليا سنوياً من موانئ الشرق الجزائري ، في الفترة المذكورة ، يتراوح ما بين ٢٣٠ و ٢٦٠ ألف قنطار من القمح . ولكن الممثل الرئيسي للوكالة يذكر في أحد التقارير التي كتبها حول ضرورة استعادة الوكالة بعد أن توقف نشاطها على أثر الحملة الفرنسية ضد مصر ، أن المؤسسات الفرنسية في الشرق الجزائري ترسل إلى فرنسا ، في كل سنة ثلاثمائة ألف قنطار من القمح وأربعين ألف قنطار من الشعير والفول والحمص[٣] وزيادة على ذلك ، فإن الوثائق المعاصرة تثبت أن أربعين في المائة (٤٠ ٪) على الأقل ، من الحبوب التي تدخل إلى مرسيليا في السنوات العادية تستورد من الشرق الجزائري[٤] .

---

(١) Fillias (ACHILLE), l'Algérie ancienne et Moderne, P. 48.

(٢) ANP, AE B3 301, "Mémoire sur la Cie Royale d'Afrique", lettre de Mr Deval consul général de France à Alger, le 29.8.1815.

(٣) Masson, *Marseille depuis 1789*, P. 513.

(٤) ANP, AE B3 301, Rapport de l'Agent principal à Mr Dubois Thainville le 30 fructidor An 8 de la Rep.

ولقد ظلت الوكالة الإفريقية قائمة إلى سنة ١٧٩٩ وهو تاريخ الحملة ضد مصر وبعد الصلح ، أعادت الايالة جميع الامتيازات إلى فرنسا ، واستأنف التجار نشاطهم بين مرسيليا وموانئ قسنطينة . ولكن تماطل السلطات الفرنسية في دفع ما عليها من ديون جعل الجزائر تلغي ، سنة ١٨٠٦ ، جميع المعاهدات التي كانت أبرمتها مع فرنسا فيما يخص شراء الحبوب ، ثم سلمت المؤسسات ، بعد ذلك ببضعة أشهر إلى انكلترا مقابل أحد عشر ألف جنيه استرليني[1] ، وأخصت شركة بكري وبوجناح باستغلال موانئ القل وجيجل وبجاية . وبذلك صارت فرنسا مضطرة إلى شراء قمح قسنطينة ، التي هي في حاجة أكيدة إليها ، عن طريق اليهود الليفورنيين .

وفي سنة ١٨١٧ أعيدت المؤسسات ، مرة أخرى ، إلى فرنسا[2] ، واستأنفت الحبوب طريقها مباشرة إلى مرسيليا ولكن بكل صعوبة نتيجة تكاثر المنافسين وعزم السلطات الجزائرية على منح حق التجارة في موانيها لكل من يريد ذلك من الأجانب ، ثم أصيبت المنطقة بالأوبئة تجتاحها من حين لآخر من سنة ١٨١٧ إلى سنة ١٨٢٢ [3] ، فزهدت السكان في الحياة واضعفت عددهم[4] ، فضعفت الفلاحة من جراء ذلك وانخفض انتاج الحبوب ، وبالتالي قل بيعها إلى الخارج .

ولكي لا تتحمل الحكومة الفرنسية مصاريف الوكالة ، تركت استغلال

---

(١) ANP, AE B3 287, "Entrée des blés à Marseille" SD.

(٢) ACHM, FIX, "Dossier ALG. Avant 1830", Rapport sur les *Concessions* d'Afrique.

(٣) أنظر تفاصيل هذا الحادث في الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية .

(٤) Guyou (M), Histoire de la peste en Algérie, le Moniteur algérien, 1834, N⁰ 106 = 116.

Valensi (Lucette) *Le Maghreb avant la prise d'Alger*, Flamarion, 1969, P. 22.

يذكر المؤلف أن الطاعون اجتاح الجزائر مدة أربع سنوات متتالية ، وأنه لوحظ في مدينة عنابة سنة ١٨١٨ أن ثلثي المنازل صار مغلقاً .

المؤسسات إلى أحد الخواص على أن يدفع للجزائر الأتاوات المتفق عليها[1] ، وستظل تجارة الحبوب مضطربة على هذا النحو إلى أن يقضى عليها نهائياً عندما تعلن فرنسا ، سنة ١٨٢٧ ، حصارها على الموانئ الجزائرية ومن جملتها موانئ قسنطينة .

الجلود :

لقد كان الشرق الجزائري يشتمل على كثير من الأراضي الخصبة الشاسعة والمراعي التي تكثر فيها أنواع المواشي ، وخاصة منها البقر الذي كان يزيد عن الكفاية فيصدر منه إلى الخارج[2] .

وهناك دليل على ازدهار الثروة الحيوانية في هذه الناحية ، نستخرجه من القانون المحلي الذي تخضع إليه القبائل في حياتها اليومية[3] . وينص هذا القانون في كثير من مواده ، على أن الذي يعتدي على جيرانه أو يتشاجر مع غيره ، أو يتعصب لجماعة ظالمة حتى ولو كانت من أقاربه ، أو يتعدى على امرأة آمنة ، تعاقبه القبيلة ، فتذبح عدداً من أبقاره يتناسب مع الجريمة المرتكبة . ومن الواضح أن شعباً يختار البقر كمادة للنقد ، هو شعب تكثر لديه هذه الحيوانات .

وتذبح الأبقار والأغنام ، أيضاً ، في الأعياد والمواسم وفي المناسبات الكبيرة ،

---

(١) Foraud (Charles) "Destructions des Etablissements Français de la Calle en 1827 d'après des documents Indigènes", *Revue Africaine*, Tome XVII, 1873, P. 96.

(٢) ANP; AE B³ 304 "Compagnie et Agence d'Afrique" Rapport de M. Thédenat.

ونجد تأكيداً لهذه المعلومات في مقالة السيد ماتياكس : ص : ٣٢٢ حيث يقول بأن مرسيليا استوردت من موانى الشرق الجزائري ، في سنتي ١٨٠٤ و ١٨٠٥ عدداً من البقر يتراوح ما بين ستمائة وسبعمائة رأس ، وعشرة أضعاف هذا العدد سنة ١٨١١ .

(٣) Feraud, *Histoire de JIGELLI*, PP: 52-53-54 et 58.

وبما أن الجزائر لم تكن لها مدابغ لصنع كل ما لديها من جلود ، فإن سكان شرق الايالة كانوا يبيعونها إلى الأجانب .

ولقد كانت هذه الجلود ، قبل نهاية القرن الثامن عشر ، تشكل عنصراً من أهم عناصر التجارة التي تتعاطاها الشركة الملكية الإفريقية ووريثتها الوكالة من بعدها .

ولقد كانت هذه الجلود ، قبل نهاية القرن الثامن عشر ، تشكل عنصراً من أهم عناصر التجارة التي تتعاطاها الشركة الملكية الإفريقية ووريثتها الوكالة من بعدها .

وتعتبر مدينة القل أكبر الأسواق فيما يخص هذه المادة ، إذ تدفع وحدها إلى مرسيليا ، أكثر من جميع الأسواق الأخرى مجتمعة[1] .

وإذا كانت التقارير[2] تذكر بأن الشركة الملكية الإفريقية كانت قبل الفترة التي ندرسها ، تستخرج سنوياً من مقاطعة قسنطينة ، ستاً وعشرين ألف جلد فقط . فإن الممثل الرئيسي للوكالة يؤكد في تقريره الشهري إلى السيد ديبوا تانفيل بأن هذه الكمية انتقلت ، في نهاية القرن المذكور ، إلى أكثر من ثلاثة أضعاف الأولى ، بحيث أن « المؤسسات الإفريقية صارت تدفع إلى مرسيليا ثمانية ألف جلد في كل سنة تصنع في مدابغها الكثيرة[3] » .

أما عن طريقة البيع والشراء ، فإن أعوان الشركة لا يستطيعون الخروج إلى القبائل وحدهم ، بل أنهم كانوا يلازمون محلاتهم ، وكان بعض الأفراد الجزائريين ممن يحسنون كلمات فرنسية هم الذين يقومون بالعملية ، ويجمعون الجلود التي لا تسلم إلى الشركة إلا عندما تأتي المراكب ويحدد يوم الابحار[4] . ومن الممكن

---

(١) Masson (Paul), Hist. des Ets. et du Cie Français, P. 528.

(٢) ANP, Ae B3 301, "Mémoire sur l'organisation et l'exploitation générales des concessions d'Afrique", écrit par Mr Faurrat le 28/8/1817. P. 20.

(٣) ANP AE B3 301, "Rapport de l'agent principal à Mr Dubois Thainville", la Calle le 30 Fructidor An 8 de la Rép. P. 6.

(٤) Dureau de la Malle, P. 474.

أن هذا السلوك مقصود ، لأنه يشتمل على نوع من الاحتياط ومنع البضائع من التعرض لمختلف الأخطار كالفساد أو الضياع .

غير أن المؤسسات الفرنسية قد فقدت ميزة الاحتكار في هذه المادة ، كذلك سنة ١٧٩٣ عندما قرر بايلك قسنطينة بناء مدابغ في عنابة لتلبية حاجات الأهالي ، ولتزويد تونس بحوالي ١٢ ألف جلد سنوياً[١] .

وكالعادة احتجت الشركة ، وكالعادة أيضاً ، قاومت السلطات المحلية . وفي الفترة ما بين ١٨٠٧ و ١٨١٧ ، وهي الفترة التي سلمت فيها المؤسسات إلى الانكليز ، استحوذ الأهالي واليهود على تجارة الجلود ، يصدرها الأولون إلى تونس ويرسلها الاخيرون إلى ليفورنيا ومرسيليا فتستعمل لتغذية المدابغ الايطالية ومدابغ اللانكدوك والبروفانس في فرنسا ، وهي معامل تشغل عدداً كبيراً من اليد العاملة[٢] .

وفي سنة ١٨١٧ ، عندما أعيدت المؤسسات إلى فرنسا ، وجدت الوكالة المؤقتة أن تجارة الجلود موزعة على هيئات مختلفة ، وأن من الصعب جداً اعادة احتكارها . وهكذا ستظل إلى أن يعلن الحصار الفرنسي على الموانئ الجزائرية ، سنة ١٨٢٧ ، فتموت بالنسبة لهاته الأسواق ، كما ماتت تجارة الحبوب .

الشموع :

في فصل الربيع من كل سنة يقوم أهالي الشرق الجزائري بجني الشموع ثم

---

(١) ANP, AE B3 301, Mémoires et documents sur les concessions françaises en Afrique du Nord, 1793-1830, P. 5.
وقد ورد في هذه الوثيقة : أن الوكالة تشتكي من كون الباي لم يمنع هذه المواد من الانتقال إلى تونس على الرغم من الامتيازات التي تنص عليها الاتفاقات .

(٢) ANP, AE B3 301, "Rapport de l'agent principal de l'agence d'Afrique à Mr. DUBOIS Thainville, La Calle, le 30 fructidor au 8ème de la république, P. 3.

يبيعونها إلى المؤسسات الفرنسية أو يصدرونها إلى تونس . وهنا أيضاً ، تذكر المصادر أن مدينة القل « هي أكبر منتج لهذه المادة ، تبيع وحدها حوالي أربعمائة قنطار سنوياً للفرنسيين فقط[1] » .

ويعتبر التجار الفرنسيون أن « الشموع سهلة الترويج وكثيرة المنافع[2] » ، ولكنهم يشتكون من كون المنتجين يصدرون أجودها إلى الايالة التونسية[3] ، وهي شكاية غير مقبولة لأن الشموع في فرنسا كانت تصنع في الكنائس والأديرة ، وعندما جاءت ثورة ١٧٨٩ خربت المؤسسات الدينية واضطهدت رجالها ، فانخفض استهلاك هذه المادة ، وبالتبعية انخفض استيرادها وتحتم على المنتجين أن يبحثوا عن أسواق أخرى ، فكانت تونس هي أقربها ، خاصة وأن أسعارها كانت أرفع بكثير من الأسعار الفرنسية ، ومن الطبيعي أن المنتج يفضل صاحب الثمن الأغلى ، زد على ذلك أن فرنسا صارت تستعمل المصابيح في ميدان الانارة ، وبذلك مالت إلى اهمال الشموع .

ولكن التجار الفرنسيين كانوا يريدون احتكار تجارة هذه المادة ليصدروها بأنفسهم إلى الأسواق العالمية ، وعندما رفض البايلك هذه الفكرة اغتاظوا وصاروا يشتكون .

ومهما يكن ، فإن الوثائق تثبت بأن المؤسسات الفرنسية ظلت تستورد من الشرق الجزائري سنوياً ، حوالي ٨٨٠ قنطاراً من الشموع ، وأن هذه التجارة لم تتوقف إلا عندما أعلن الحصار على الساحل الجزائري .

---

(١) ANP AE B3 301, "Rapport de l'agent principal à Mr. Dubois Thainville", la calle An 8ème de la Rép.

(٢) ANP AE B3 301, "Mémoire sur l'organisation et l'exploitation générales des concessions d'Afrique", par Mr. Faurrat le 28.9.1817 P. 20.

(٣) نفس المصدر .

الصوف :

كتب الباي أحمد في مذكراته : « إن كل ثروتنا تتمثل في القموح والأصواف التي نبيعها في ميناء عنابة[1] » .

ولقد كان الصوف مصدر ربح كبير[2] بالنسبة للشركة الملكية الإفريقية التي يذكر السيد فورة أنها تساهم في جلب أكثر من ثمن الكمية التي تستوردها مرسيليا من آسيا والمشرق والتي تقدر سنوياً بحوالي أربعين ألف بالة[3] ، وتشغل عدداً كبيراً من المصانع في مختلف أنحاء فرنسا . ثم تطورت صناعة هذه المادة ، فارتفعت كميات الاستهلاك ، وما كاد القرن الثامن عشر ينتهي حتى أصبحت موانئ الشرق الجزائري تصدر إلى مرسيليا ٢٨ ألف قنطار في كل سنة[4] .

لكن الوضع تغير في مستهل القرن التاسع عشر عندما شرعت السلطات الفرنسية في الاعتناء بتربية الماشية وبالأغنام على وجه الخصوص ، وقد وجدت هذه السلطات عاملاً محفزاً في اقدام الجزائر على حرمان الوكالة من الامتيازات التي كانت تحظى بها ، ونقل المؤسسات التجارية إلى الانكليز سنة ١٨٠٧ . وبالفعل ، فإن مجهودات الفرنسيين قد كللت بالنجاح وأصبحت مرسيليا لا تستورد ، سنة ١٨١٧ سوى نصف الكمية التي كانت تصدر إليها في السابق ، وعندما يعلن الحصار على الموانئ الجزائرية تكون هذه التجارة قد صارت من الثانويات .

---

(١) Ahmed Bey, “Mémoires d’Ahmed Bey,” *RA* 1949, P. 85.

(٢) يذكر آمريت في العدد الخامس من مجلة (inf. Hist) ص ١٧١ أن نسبة هذه الأرباح كثيراً ما تزيد عن ٥٠٪ .

(٣) ANP, AE B3 301, “Mémoire sur l’organisation et l’exploitation générales des concessions d’Afrique,par M. Faurrat, le 28.8.1817, P. 21.

زيت الزيتون :

لا تصدر هذه المادة إلى أوربا إلا نادراً ، وبكميات ضئيلة جداً . ولذلك لم يعتنِ بها مؤرخو التجارة الخارجية .

هذا فيما يخص الصادرات ، أما ما يستورده الشرق الجزائري من أوربا ، فهو على ضآلة حجمه ، ثلاثة أصناف :

١ ــ المواد الأولية : وهي الرصاص والحديد اللذان يستعملان في الصناعة المحلية . ولم تبلغ قيمة الواردات من هذا الصنف الأول سوى ثلاثمائة وسبعين بياستر في ظرف عشر سنوات ، أي ما يعادل مائة وخمسة وثمانين فرنكاً عن كل سنة[١] ، وهو مبلغ زهيد جداً ، لا يكاد يذكر ، إذ لا يكفي حتى لشراء طن واحد من القمح .

٢ ــ المواد المصنوعة : وهي الأقمشة والكتان والحلي والخردوات ، والكاغط وان واردات الشرق الجزائري من هذه المواد ، لم تبلغ قيمتها في ظرف عشر سنوات سوى ١٢,٣٠٠ بياستر ، أي ما يعادل ٦١,٥٠٠ فرنك[٢] .

٣ ــ المواد الغذائية : وتشتمل على السكر والقهوة والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية ، وقد استورد الشرق الجزائري من أوربا مباشرة ، في هذا المجال ، وفي نفس المدة ، ما قيمته ٦ ٥٧٠ بياستر ، أو ما يعادل ٣ ٢٨٥ فرنكاً سنوياً[٣] ، وهو ثمن لا يكفي لشراء أكثر من خمسة عشر طناً من القمح .

ومن خلال هذه المعلومات البسيطة ، نتأكد ، كما أشرنا إلى ذلك في السابق

---

(١) نفس المصدر ، ص : ٥٢٨ .
(٢) نفس المصدر .
(٣) نفس المصدر ، ص : ٥٢٣ .

من أن ما تستورده موانئ قسنطينة من أوربا قليل جداً ، ولا يمكن اعتباره ، خاصة وأن الوثائق تثبت بأن التجار الأهالي كانوا يفضلون اللجوء إلى تونس أو المغرب أو مدينة الجزائر ، يشترون منها كل ما يحتاجونه من مواد أوربية لتجارتهم في داخل المنطقة أو لتسويقها في بلاد السودان[1] .

أما النوع الثاني من التجارة الخارجية فهو ذلك الذي يقوم به الأهالي عن طريق البر إلى تونس والمغرب وبلاد السودان ، وايالة طرابلس والحجاز ، ويتم بواسطة قوافل تسيرها وتحميها قبائل مختصة في هذا الميدان أشهرها في جنوب قسنطينة التوارق الشعانبة والخنافسة[2] ، والمواد المتداولة خليط من الضروريات والكماليات . فتصدر الجزائر إلى هذه البلدان الحبوب والأغنام والشحوم والخضر اليابسة والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والمظلات والمرجان وكذلك بعض المواد الأوربية والمشرقية . وبالمقابل تستورد العبيد والتبر والحناء وحجر الشب وملح البارود والبخور الأسود والحمير المصرية والزعفران والكاغط والحرير والعطور وتبغ المشرق وشواشي تونس وجلود المغرب وبعض المواد الأوربية .

ولقد كان تجار قسنطينة يتوجهون إلى تونس حيث يبيعون التمور والصوف والجلود المفتوحة والمدبوغة وريش النعام والتبر ، ويجلبون منها الأقمشة المطرزة ، وتقدر هذه التجارة شهرياً بحوالي خمسمائة ألف فرنك[3] وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن التجارة التونسية الجزائرية تستعمل سنوياً رأسمال يقدر بحوالي ستة ملايين فرنك ، وهو مبلغ لا يقل أهمية عن رأسمال المؤسسات الفرنسية التي

---

(١) Mauroy (M.) Precis de l'histoire et du commerce de l'Afrique Sept. Paris 1858, P. 120 et Carette, Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les Etats barbaresques. Paris 1844, P. 22.

(٢) Carette, *Du commerce* . . . P. 26.

(٣) Mauroy (M.), *Du commerce des peuples de l'Afrique septentionale*, P. 163.

يعتقد مؤرخوها أنها كانت تحتكر جميع أنواع التجارة الخارجية في الجزائر[1].

أما عن العلاقات التجارية مع السودان ، فان أغلبية القوافل التي تأتي من داخل إفريقيا إلى قسنطينة لم تكن فروع عن التي تتوجه إلى تونس وطرابلس[2] ، ولكن موروا Mauroy يؤكد بأن واحة التوات الواقعة في الشرق الجزائري هي أهم مركز تجاري لجميع دول المغرب والسودان[3].

وأخيراً ، وفيما يخص تجارة قسنطينة مع المغرب كان تجار بني مزاب وورقلة وبسكرة وقسنطينة يمدون نشاطهم إلى فاس ومكناس وتطوان وفجيج حيث يحملون الحرير المنسوج والفضة والخردوات وأدوات الزينة . ويجلبون منها ومن سجلماسة القديمة المواد الجلدية والخيل والجلود[4].

أما الطرق التي تتبعها القوافل في نقلها مختلف البضائع من وإلى هذه البلدان الأربعة فكثيرة : بعضها ثابت والبعض الآخر يتغير بتغير الطبيعة ووفقاً لتنقلات القبائل المسيرة . ونحن إذا تأملنا في حركة التجارة الدائبة ، وجدنا أن المسالك

---

(١) Emerit (M.), "La situation économique de la Régence d'Alger en 1830". *information historique*, nov. Déc. 1952. P. 172.

يقول المؤلف : « للجزائر إمكانيات كبيرة ، لكنها لم تستغلها لأنها لم تكن تملك زمام تجارتها الخارجية .

(٢) Emerit (Marcel), "Le trafic saharien dans la Régence d'Alger", *Travaux de l'institut de recherches Sahariennes*, TKI, 1er TR. 1954, P. 38.

(٣) Mauroy, "*Question d'Alger en 1844*", Paris 1844, P. 71.

يقول المؤلف : « التوات هي المركز التجاري لجميع دول المغرب ، يجتمع فيها جميع القادمين من طرابلس وتونس والجزائر والمغرب والمتجهين إلى السودان .

(٤) Carotte (E), *Exploration Scientifique de l'Algérie pendant les années 1840-41-42,* PARIS, Imprimerie Royale, 1842, P. 96.

المتبعة نوعان : أحدهما أفقي من الشرق إلى الغرب والعكس ، والثاني رأسي يأتي من أعماق السودان إلى الشمال ، ومن الأسواق التلية إلى غاط [1] وتومبكنو[2] وأغادس[3] وكانو[4] .

---

(١) مركز تجاري هام ، كانت عاصمة من عواصم التوارق وهي الآن مدينة في صحراء ليبيا .

(٢) كانت مركزاً تجارياً هاماً على نهر النيجر ، وتقع الآن في جمهورية مالي .

(٣) مدينة كبيرة تقع الآن في بلاد النيجر حالياً ، وقد كانت عاصمة أخرى من عواصم التوارق . ويقول كاريت انه لا يمكن للقافلة أن تتوجه إلى كاتو إلا إذا دخلت أغادس تدفع الضريبة للسلطان .

(٤) مدينة كبيرة في بلاد السودان (نيجيريا حالياً) ومركز تجاري هام ، تفصلها عن أغادس مسافة شهر .

مكانتها في اقتصاديات المنطقة

في نهايـة القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ظهـرت المدرسة الكلاسيكية[1] وتدعمت بفضل روادها السيدين فرانسو كيسني[2] وآدم سميث[3] . وترى هذه المدرسة التي تعارض المذهب المركنتلي[4] ، أن العمل هو مصدر الثروة

---

(١) تؤكد هذه المدرسة أن المصلحة الشخصية هي محرك النشاط البشري ، ولذلك فإنها تدعو إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية حتى تحدث المنافسة ويتم التطور .

(٢) ولد يوم ٤ جوان سنة ١٦٩٤ ، وتوفي يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٧٧٤ . كان طبيباً مشرحاً . وفي الخمسينات بدأ يهتم بالأوضاع الاقتصادية ، فأسس المدرسة الفزيوقراطية ، وله مؤلفات كثيرة في الطب والاقتصاد أنظر :

La grande encyclopédie, T 27, P:. 1174.

(٣) رجل اقتصاد انكليزي ، ولد سنة ١٧٢٣ بلندن وتوفي يوم ١٧٩٩/٧/١٧ . له كتاب ثروات الأمم (the weath of nations) صدر يوم ٩ مارس سنة ١٧٧٦ وكان له تأثير كبير على سير السياسة الاقتصادية الانكليزية . ويعتبر سميث هو مؤسس الاقتصاد السياسي (نفس المصدر ، ج : ٣٠ ، ص : ١١٠) .

(٤) هو المذهب الذي يرى أصحابه أن الثروة الحقيقية ، تكمن في تكديس المعادن الثمينة . ولذلك جعلوا هدفهم الأساسي هو الحصول على الذهب والفضة ، وهي المعادن التي يمكن تصريفها . وتعتبر المركنتيلية نظاماً تعتني به الدولة مباشرة ، فتعمل على مضاعفة =

الحقيقية . ولذلك أولت أوربا ، في تلك الفترة ، اهتماماً بالغاً بالزراعة والصناعة اللتين سيزدهران ازدهاراً كبيراً فيما بعد .

وعلى الرغم من أن مقاطعة قسنطينة ، لم تحتك بالبلدان الأوربية احتكاكاً مباشراً ولم تتأثر بتلك الأفكار الاقتصادية ، فانها كانت ، منذ القديم ، تعتمد أساساً على الفلاحة ، أي على العمل بالدرجة الأولى . وكان سكان الأرياف يعيشون من الانتاج الزراعي ، بينما يعتمد سكان المدن على منتوج صناعاتهم التقليدية ، وعلى الوظائف الإدارية[١] . وقد أورد الباي أحمد في مذكراته أن ثروة البايلك كلها تتمثل في القموح والأصواف التي كانت تباع في ميناء عنابة[٢] . وأما التجارة الخارجية فانها لا تحتل سوى درجة ثانوية لأنها لم تساهم اطلاقاً في تطور الأوضاع الاقتصادية وذلك لسببين رئيسيين هما :

– ان المبادلات مع أوربا ، كانت تتم بواسطة الأجانب الذين يستثمرون ما يحصلون عليه من أرباح طائلة ، في بلدانهم أو في بلدان أخرى تشدهم إليها

= تصدير المواد التي من شأنها أن تدخل الذهب والفضة وتقلل من المواد التي تخرجها . وهذا يتطلب مراقبة شديدة للصادرات والواردات ، وتشجيعاً للإنتاج المحلي ليكثر ، وينخفض سعره ، كما أنه يتطلب البحث عن أسواق أجنبية لهذه المنتوجات . ويقسم رجال الاقتصاد المركنتيلية إلى ثلاثة أصناف هي :

— البويونية : وتهدف إلى الحصول على الذهب من المستعمرات والمحافظة عليه .

— الصناعية : انتشرت في فرنسا ، وهي ترمي إلى الحصول على الذهب بواسطة المصنوعات ، الأمر الذي يحتم تنمية الصناعة وتطويرها ، ويدفع إلى البحث عن المستعمرات ، وسياسة بحرية مدعمة لتسويق المصنوعات .

(١) – أحمد باي ، تونس المصدر .

(٢) ANP, AE B³ 304, "Compagnie et Agence d'Afrique", Rapport de M. THEDENAT, P. 5 et ANP, F 80," Mesures Adoptées pour la colonisation "Rapport Politique, Militaire et Administratif sur la Régence d'Alger, 3 et 5 Juin 1831, P. 2.

روابط الدم والعرق . أما المبالغ التي كانت تعود إلى الايالة والأهالي ، فانها ، بالاضافة إلى كونها زهيدة ، لا تستعمل في غير الترف وشراء المناصب بالنسبة للمسؤولين وسد رمق العيش واكتساب القوت بالنسبة للسكان ، وعليه ظل الاقتصاد راكداً ، بعيداً عن كل تجديد ، وفي تخلف مستمر بالنسبة لما يجري في أوربا خاصة . ولقد كان الأوربيون يدركون هذه الحقيقة ، فعملوا كل ما في وسعهم على ابقاء التجار الجزائريين في عزلة للانفراد بهذا النوع من النشاط التجاري ، وهذا الموقف التعصبي من تجار أوربا هو الذي يفسر لنا قوة البحرية الجزائرية في المجال الحربي وضعف الاسطول التجاري أو انعدامه تقريباً على الرغم من أنه لا يتطلب شروطاً كثيرة مثل التي يجب أن تتوفر لقيام اسطول حربي . وعلى سبيل المثال نذكر نوعاً من العراقيل التي كان الفرنسيون وتجار مرسيليا على الخصوص يقيمونها في وجه الجزائريين . ويتمثل ذلك في أن الفرنسيين كانوا يلقون القبض على ربابنة السفن الجزائرية بمجرد وصولهم إلى الميناء ، ثم يحرقونهم أحياء ، أو يسترقونهم بحجة أنهم من المرتدين[1] ، لأنهم كانوا يعتقدون بأن جميع بحارة الايالة من أبناء أوربا المسيحيين الذين أسلموا .

– إن النشاط التجاري الذي يقوم به الأهالي كان يتم مع بلدان متخلفة تقنياً لا يمكن أن يساعد الاحتكاك بها على تطور الاقتصاد ، بالاضافة إلى أن المبادلات كانت تجري بطريقة بدائية قريبة جداً من المقايضة ، ولا تستعمل فيها النقود إلا نادراً . فقد كان الجزائريون يحملون من مراكزهم التجارية مواد غذائية وبعض مواد الزينة ، ثم يعودون ، بعد رحلاتهم المختلفة ، ومعهم منتوجات متعددة جلها من الكماليات ليس لها أية علاقة بوسائل الانتاج . ولقد ورد في احدى الوثائق « أن القوافل التي تأتي مباشرة إلى قسنطينة قليلة في العادة . فتحمل إليها العبيد والعاج ، والبخور الأسود ، والمخدرات ،

(١) Emerit, "Essai d'une marine marchande", *Cahiers de TUNISIE* n⁰ 11, 1955, P. 363.

والتبر ، بكميات قليلة ، وجنث النعام ، وتأخذ منها البرانس ، والشواشي ، وبعض الأقمشة الخفيفة والحبوب والزيوت الخ ..[1] » .

هذا بالنسبة لبلاد السودان ، ويمكن أن نقول مثل ذلك تقريباً فيما يخص تونس والمغرب ما عدا أن المواصلات تكاد تكون معها يومية[2] .

تأثيرها في الصناعة :

لم تكن هناك ، في الشرق الجزائري ، صناعة بأتم معنى الكلمة ، وإنما كانت توجد صناعة تقليدية كما هو الشأن في كثير من كبريات مدن الجزائر . وكان أصحاب الحرف منظمين في هيئات يشرف على كل واحدة أمين ، وتتولى كل هيئة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاج إليها السكان في حياتهم اليومية .

ولتجنب الفوضى ، كان أصحاب الحرفة الواحدة يجمعون في سوق معينة تحمل اسم الصنعة الممارسة . وهكذا كنا نجد في قسنطينة أسواقاً عديدة خاصة بالنجارين والحدادين والصباغين والدباغين والبلاغجية ، والشواشين ، إلى غير

---

(١) ANP, F 80, 1670*B*, *Rapport secret*, écrit à PARIS, le 6 Février 1832.

(٢) Mauroy, *Précis*..., P. 120.

يقول المؤلف : « ان المواصلات مع تونس يومية تقريباً ، فيحمل تجار قسنطينة الى تونس التمور والصوف والجلود ، بمختلف أنواعها ، وريش النعام ، ويجلبون منها الأقمشة المطرزة والشواشي ومواد الزينة .

et Carette, *du Commerce*..., P. 23.

يذكر كاريت أن أهم ما يصل من المغرب الفلالي والبلغة ومواد البزازة والطفل والمشاط بينما تشتمل الصادرات على الحرير المنسوج في تونس والأقمشة الصوفية المصنوعة في الواحات .

ذلك من الصنائع الشائعة في ذلك الوقت .

والكثير من هؤلاء الصناع يحتاجون إلى كميات من المواد الخام والآلات الضرورية لاشغالهم والتي لا تتوفر في عين المكان ، فتستورد من البلاد الأجنبية عن طريق التجارة الخارجية . ونذكر على سبيل المثال أن النجارين كانوا يستعملون آلات تستورد من فرنسا ، وأن مهمة الشقماقجية هي صناعة الأسلحة ، وتركيب المدافع تجلب من ايطاليا واسبانيا ، وانكلترا عن طريق تونس أو مدينة الجزائر ، كما أن السراجين يحتاجون في أعمالهم إلى الفلالي الذي يستورد من تافيلالت بالمملكة المغربية[1] .

ولكن التجارة الخارجية لم تلعب الدور الذي كان عليها أن تقوم به لاحداث نوع من الثورة في هذا المجال ، وذلك لأن الاتصالات مع أوربا المصنعة كانت كلها تتم بواسطة الأجانب الذين لا يهمهم أن تتطور الصناعة في هذه المقاطعة حتى يتمكنوا من مواصلة استنزاف خيراتها . ولذلك ، فبدلاً من أن ينشط هذا النوع من التجارة ويدخل مزايا الثورة الصناعية إلى بعض مناطق الشرق الجزائري ، ظل في نقطة الصفر لا يسمح إلا بجلب بعض المواد الجاهزة التي تزيد الوضع تعفناً ، إذ تعمل على قتل الصناعة المحلية لأنها تستورد بأثمان أرخص نتيجة ظهور الآلات الحديثة[2] . ولو أن زمام التجارة الخارجية مع أوربا كان بأيدي السكان أنفسهم لاستطاعت المقاطعة أن تستغل امكانياتها الكثيرة والمتنوعة للاستفادة من الثورة الصناعية .

---

(١) Feraud, "Les corporations des métiers à CONSTANTINE avant la conquête Française", *R.A.*, Tom XVI, 1872, P. 452.

(٢) Emerit, "La situation économique. . .", P. 170.

يذكر الكاتب أن منتوجات الصناعة التقليدية باهظة الأسعار نتيجة منافسة الوردات الأوربية والتونسية والمغربية .

- علاقاتها بالتجارة الداخلية :

الأسواق في الشرق الجزائري نوعان : أسواق محلية تعقدها مختلف القبائل في أيام معينة من الاسبوع بحيث يتأتى للجميع المجيء إليها والتزود منها ، وأسواق جهوية ، وأشهرها : سوق أولاد عبد النور ، سوق الحراكته ، سوق السكنية ، سوق التلاغمة ، سوق ورقلة ، سوق الوادي ، وسوق توقرت . أما المعرض السنوي ، فانه كان يقام في وادي العثمانية تحت رئاسة شيخ العرب[1] . وتمتلىء هذه الأسواق بالمنتوجات والمصنوعات المحلية المختلفة وببعض المستوردات مثل الأقمشة والشواشي والمحازم والعطريات التي كانت أسواق قسنطينة تجلبها من بلاد الجريد على وجه الخصوص ، كما أنها تستورد الأقمشة القطنية والخيطية والحريرية من أوربا عن طريق تونس ومدينة الجزائر[2] . وكانت القوافل ، أيضاً ، تنطلق من مراكز مختلفة في شرق الايالة وتتجه إلى أعماق افريقيا[3] .

ومن هنا نرى أن تجارة الشرق الجزائري ، مع تونس والمغرب والسودان ، كانت تساهم بقسط وفير في تنشيط التجارة الداخلية على الرغم من أن جل المواد المتداولة في عمليات البيع والشراء تعتبر من الكماليات بالنسبة لأهالي قسنطينة ، وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في الصفحات السابقة .

- تأثيرها على حياة السكان والسلطات :

بقي الآن أن نتكلم عن مكانة التجارة الخارجية في حياة السكان والسلطات ، خاصة وأنها كانت تعتبر مصدراً من أهم مصادر تنمية الخزينة الجزائرية ذات

---

(١) Carette, *Du Commerce*..., P. 20.

(٢) Feraud, "Les corporations des métiers...", P. 452.

ويذكر مورو من جهته أن جميع أسواق الصحراء لا تتزود من مناطق التل ، وانما بواسطة اتصالاتها مع تونس والمغرب ،

(٣) Mauroy, *Du Commerce des peuples de l'Afrique Septemtrionale,* P. 62.

الشهرة العالمية في ذلك الوقت ، والتي كانت قادرة حينذاك على تغطية جميع المصاريف التي تسببت فيها الحرب التي أصابت أوربا في العشر سنوات الأخيرة[1] .

أما الأهالي في شمال المنطقة فإن بعضهم كان يستفيد من العطايا والمنح التي تخصصها لهم الهيئات التجارية لتكتسب ودهم ولتحفظ مصالحها وأرباحها[2] ، بينما يجد الفلاحون في هؤلاء التجار الأجانب منافساً للبايلك يبيعون له بضاعتهم بأسعار أغلى ، وبذلك يتمكنون من دفع الضرائب المفروضة عليهم ومن سد حاجاتهم المختلفة[3] .

وإذا انتقلنا إلى الجنوب وجدنا أن هناك قبائل بأكملها تعيش بما تدره عليها القوافل التجارية التي يقودونها من مكان لآخر ويحمونها من الضياع ومن قطاع الطرق[4] .

---

(١) ANP, AE B3 304, "Compagnie et Agence d'Afrique", Rapport Thédénat, P. 4.

يقول كاتب التقرير : توجد في مدينة الجزائر مبالغ خيالية من الأموال ، والكنوز لا تعد ولا تحصى وآثار كثيرة حوت أشياء ثمينة ، كما أن رئيس الايالة تملك عدة ملايين من الفرنكات وهو غير عجيب .

(٢) Masson (P), *Histoire des Etablissements et du Commerce Français en Afrique du Nord,* P. 455.

يقول المؤلف : عندما يأتي العرب يجب أن يوزع عليهم الخبز والزيت والملح وغير ذلك مما يشترطون تقديمه بكل اعتزاز ، واذا رفض لهم أدنى شيء ، فانهم يهددون وينفذون تهديدهم في غالب الأحيان .

(٣) ABR, C 2460, "Mémoire sur la Compagnie Royale d'Afrique".

تقول هذه الوثيقة أن الأموال التي يحصل عليها العرب من التجارة تسمح لهم بدفع الضرائب المختلفة التي تفرضها عليهم الايالة .

(٤) Mauroy, "*Du Commerce des peuples de l'Afrique Septemtrionale,* P. 163.

يقول مورو : ان رؤساء القوافل يتفاهمون مع قادة القبائل فيعطونهم أدلاء وحراساً مقابل منح تختلف باختلاف أهمية الحمولة .

وفيما يخص السلطات ، فإن الحكام على مختلف درجاتهم ، يجدون في الهيئات التجارية مصدر ثروة يستعملونه في استتاب الأمن وشراء المناصب[1] . وفي هذا الصدد تذكر المصادر أن باي قسنطينة مثلاً ، كان يدفع للداي حوالي ١٥٠ ٠٠٠ بياستر في كل سنة ، وهو مبلغ ضخم يجب أن يتحل لجمعه ، ولذلك وجدناه يتعاطى التجارة فيشتري الأصواف والقموح والجلود ثم يبيعها لسائر المؤسسات الأجنبية بأرباح كبيرة جداً[2] ، كما أنه كان يفرض رسوماً جمركية على مختلف التجار المصدرين والمستوردين[3] .

---

(١) ABR, C 2460, "Mémoires de la Compagnie Royale d'Afrique".

ورد في هذه الوثيقة أن الرسوم التي يتقاضاها أهم القادة تستعمل ، في استتاب الأمن وفي دفع أجور الميليشيا . وهناك وثيقة أخرى رقم ٢٤٥٧ س ، ان الدفوعات التي تقدمها الشركة الافريقية سنوياً ، تتكون كالآتي :

شيخ المعزل ١٨٩١ بياستر أي ٩٤٥٥ فرنكاً

قبيلة النوادي ٢١٦٧ / أي ١٠٨٣٥ / فرنكاً

الحامية التركية ١٣٥ بياستر أي ٦٧٥ فرنكاً

شيخ بني مرداس ١٠٠٠ بياستر أي ٥٠٠٠ فرنكاً

مرابط المعزل ٥ بياستر أي ٢٥ فرنكاً

(٢) Venture (De Paradis), "Alger au 18e Siècle", P. 285.

يذكر الكاتب أن الباي كان يشتري الصوف بسعر ٨ بياستر للقنطار ويبيعه للشركة الفرنسية بـ ١٠ بياستر ، ويشتري القمح بأثمان تتراوح ما بين ٨ و١٢ بياستر ثم يبيعها باسعار تتراوح ما بين ٢٦و ٣٠ بياستر للحمولة .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٩٣ . ورد في هذه الصفحة أن التجار الأوربيين والعرب كانوا يدفعون ٥ ٪ عن بضائعهم المصدرة والمستوردة بينما يدفع اليهود ١٢,٥ ٪ .

الخلاصة

وفي ختام هذا الفصل نستطيع القول بأن الشرق الجزائري كان يقيم علاقات تجارية مع أوربا بواسطة المؤسسات الفرنسية وغيرها من الهيئات الأجنبية الأخرى ومع إفريقيا والحجاز بواسطة الأهالي وعدد قليل من اليهود المستوطنين .

وقد كانت المبادلات تتم بطريقة بدائية لا تخطيط فيها ولا مراقبة للميزان التجاري ، وإنما كان السكان يبيعون كل ما فاض من انتاجهم نقداً إن أمكن ، ومقايضة في غالب الأحيان وخاصة في العلاقات مع افريقيا والمشرق ، ويشترون بالمقابل كميات من البضائع لاستهلاكهم الخاص أو للتجارة فيها مع الشعوب الأخرى .

وأما المواد المتداولة في هذا الميدان فخليط من الكماليات والضروريات : تصدر موانئ قسنطينة إلى أوربا المرجان والحبوب والصوف والشموع والجلود وزيت الزيتون ونستورد منها عدداً من مواد الخام (بكميات ضئيلة جداً) وبعض المصنوعات والمواد الغذائية . أما بالنسبة لافريقيا والمشرق فانها تصدر الحبوب وغيرها من المنتوجات المحلية وبعض الأنعام مثل الابل والأغنام ، وتستورد التبر والعبيد ومواد أخرى من صنف الكماليات مثل البخور والحناء الخ ..

وكانت هذه العلاقات التجارية تتم عن طريقين :

١ ــ طريق البحر وتستعمل فيه الاساطيل الأجنبية لأن التجار الأوربيين كانوا يبذلون جميع المساعي لمنع الجزائريين من تكوين اسطولهم التجاري الخاص فكانوا ، بشهادة المؤرخين الفرنسيين أنفسهم ، يقاطعون البواخر المغربية ويحرضون السكان على تقتيل واسترقاق الربابنة بحجة أنهم من المسيحيين المرتدين .

٢ ــ طريق البر وتستعمل فيها القوافل المختلفة تقودها وتحميها قبائل من جنوب الشرق الجزائري نفسه .

ونحن إذا نظرنا ملياً إلى سائر الميادين الاقتصادية في هذه المنطقة من البلاد وجدنا أن التجارة الخارجية لم تلعب الدور الذي كان عليها أن تقوم به ، فلم تساعد على الاستفادة من الثورة الصناعية في أوربا ، كما أنها لم تعمل على جلب كميات وافرة من التبر والمعادن الثمينة التي تشكل مصدراً هاماً من مصادر الثروة . وإذا بحثنا عن أسباب ذلك وجدناها متعددة يمكن حصرها في فئتين رئيسيتين :

١ ــ أسباب خارجية : وتتمثل في محاربة الأوربيين لكل محاولة تهدف إلى تكوين اسطول تجاري جزائري ، ومنع الأهالي من انشاء محلات تجارية في الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط ، الأمر الذي أدى إلى الانعزال التام وإلى استحواذ الأجانب ، من مسيحيين ويهود ، على هذا النوع من النشاط الاقتصادي .

٢ ــ أسباب داخلية : وتنحصر في عدم مقاومة الأهالي وانسحابهم من ميدان المنافسة تاركين حرية العمل فيه للأجانب ، وفي عجز السلطات عن تعبئة الطاقة البشرية اللازمة لاستغلال الامكانيات الهائلة التي كان الشرق الجزائري يتوفر عليها آنذاك .

الفصل الثالث

العلاقات التجارية مع أوربا

مخطط الفصل :

- تكتل الأوربيين ضد الايالة ، وتأثير ذلك على التجارة الخارجية في الشرق الجزائري .
- العلاقات التجارية مع مرسيليا .
- العلاقات التجارية مع مالطة وماهون .
- العلاقات التجارية مع ليفورنة .
- الخلاصة .

تكتل الأوربيين ضد الايالة وأثره على الشرق الجزائري

لقد كانت معظم الدول الأوربية وأمريكا ، في نهاية القرن الثامن عشر ، تدفع ضريبة سنوية وأخرى دورية إلى ايالة الجزائر مقابل حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط . وكان حكام الجزائر يشترطون أن تكون جل الدفعات في شكل مواد أولية أو مصنوعة مثل اللوح والبارود والأسلحة والحبالة إلى غير ذلك مما تحتاج إليه الدولة في حياتها اليومية[1] ، والتي يتعذر الحصول عليها بالطرق الأخرى ، لأن تجار شمال إفريقيا كانوا ، كما رأينا في الفصل السابق ، لا يقبلون في تلك البلاد ، وإذا دخلوها ، فانهم يعرضون أنفسهم وما يملكون للهلاك والضياع .

والواقع أن الدول الأوربية ، في ذلك الحين ، كانت تعيش في نزاع دائم فيما بينها نتيجة تضارب المصالح واختلاف النظم ، ثم جاءت حروب الثورة الفرنسية

---

(١) ANP, AE B3 304, "Rapport de THEDENAT", présenté le 19 AOUT 1802.

يذكر صاحب التقرير بأن « جميع الدول الأوربية تقريباً ، تخضع طواعية للجزائر . فبعضها يزودها بالسفن والأسلحة ، والبعض الآخر يقدم لها الكور والبارود وجميعها تهدي الدراهم والبضائع وغير ذلك من الأشياء الثمينة . »

فكادت تعمها جميعاً ، وجندت لها كل طاقة حية . ولذلك لم تتمكن هذه البلدان من اتخاذ اجراءات حاسمة تجعلها في مأمن من مدافع بحارة الايالة . بل على العكس ، فإن عدداً من هذه الدول كانت تتقرب للجزائريين وتخطب ودهم ليساعدوها على مجابهة أعدائها ، أو على تحطيمهم كما فعلت انكلترا في عهد الداي بابا حسن[1] ، لعزل فرنسا ، وتجريدها من الامتيازات التي كانت تحظى بها في موانئ الشرق الجزائري[2] ، وكانت السلطات الجزائرية تجد ، في هذه المواقف الأوربية ، خدمة لمصالحها ، فتؤيد هذا مرة ، وتقف إلى جانب ذاك مرة أخرى إلى أن يضاعف الهدايا ، ويزيد في تنويعها .

وإذا تأملنا في تصرف الايالة هذا الذي يعتبر لأول وهلة غير مشرف لأنه لا يلتزم بأي مبدأ ، وجدنا أنه يشكل رد فعل على وقوف أوربا ضد تكوين اسطول تجاري جزائري ، وعلى الاستغلال التجاري الذي يتعرض له الأهالي نتيجة لذلك بالاضافة إلى كونه من متطلبات الجهاد البحري .

وفي مستهل القرن التاسع عشر ، دعمت الجزائر اسطولها الحربي حتى أصبح يحتل مكانة مرموقة ، ويتكون من ثلاثين مركباً ، وبارجتين بأربعة وأربعين مدفعاً تحت قيادة ضباط أكفاء مثل الريس حميدو[3] . ومن ثمة تضاعف النشاط البحري مستهدفاً جميع الأساطيل الأوربية بنوعيها . وكثرت الغنائم ، خاصة وأن أوربا

---

(١) هو الداي الذي عين سنة ١٧٩٢ ، وبنى جامع المصور بنهج الديوان ، وجنان الباشا خارج الباشا بارب الوادي (مستشفى مايو حاليا) . ووقع الصلح مع اسبانيا التي تخلت عن وهران والمرسى الكبير ، وقد مات نتيجة دملة في رجله سنة ١٧٩٨ .

(٢) ANP, F 80, "Chronologie Algérienne", P. 11.
Mercier, *Histoire de l'Afrique Septemtrionale*, Tom III, P. 445.

(٣) هو حميدو بن علي من مواليد مدينة الجزائر . اشتهر بالشجاعة والمهارة الحربية . حقق انتصارات كثيرة للايالة . وعندما تولى عمر باشا طلب منه أن يحضر له سفينة أمريكية فخرج الى المحيط الأطلسي حيث التقى باسطول من الولايات المتحدة يقوده الكومندور ، ديكاتور ، واشتعلت نيران المعركة ولكن « المسعودة » (سفينة الريس) لم تتمكن =

كانت مشغولة بحروب نابليون التي دوختها وأضعفت قواها ، فلم تعد تفكر إلا في الخلاص من براثن الامبراطورية الفرنسية التي كانت تعمل ، جاهدة ، لبسط نفوذها على كامل أنحاء القارة ، وحينما انتصر الحلفاء أعادوا البوربون إلى عرشهم في فرنسا ، وراحوا يبحثون عن كيفية يحافظون بها على الانتصار : فكلفوا امبراطور النمسا[1] بتوجيه دعوات لممثلي سائر الشعوب الأوربية التي شاركت في الحرب لحضور مؤتمر يعقد في فيانة[2] .

ومن جملة القضايا الهامة التي أثيرت في هذا المؤتمر مسألة الجزائر التي ظلت تتابع جهادها البحري مقلقة ، بذلك سائر الدول المسيحية . وبعد مداولات ومناقشات أجمع الحاضرون على ضرورة القيام بعمل مشترك للقضاء على حكومة الدايات وايجاد « حكومة محلية ، تحترم القوانين الدولية[3] » . وبما أن بريطانيا كانت في ذلك الحين ، قد بلغت أوج سلطانها ، كلفها المؤتمر الاتصال بالجزائر واستعمال كل ما لديها من وسائل لارغام الايالات العثمانية على الغاء الرق ، وانهاء ما أسموه بالقرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط .

غير أن الجزائر لم تعط أية أهمية لقرارات هذا المؤتمر ، وضاعفت حملاتها الناجحة في معظم الأحيان ضد الشواطىء والأساطيل الأوربية ، اقتناعاً منها بأن ذلك ضروري لأنه يعوض منافع التجارة التي حرمت منها نتيجة تآمر الأوربيين ،

= من قهر البوارج الأمريكية ، وأصيب حميدو بقنبلة أردته قتيلاً ، والقيت جثته في البحر حسب رغبته وتطبيقاً لشعار البحارة الجزائريين آنذاك . والذي يقول : يابريطة ، ياكريطة ، يا قاع البحر » .

(١) هو فرنسوا الأول ١٧٦٨/١٨٣٥ الذي حارب نابليون ثم زوجه ابنته ماري لويز

(٢) انظر الفصل المدخلي .

(٣) Fillias, *Notices*. . ., P. 14.

يذكر المؤلف أن هذه الفكرة جاء بها السيد كاستلري (Castiereagh) وزير خارجية بريطانيا في ذلك الحين .

واضطرت أن تتركها بين أيدي الأجانب يعيشون فيها وفي غيرها من ثروات البلاد فساداً[1] .

وهكذا ، فإن الجهاد البحري كان يشكل رد فعل على وضع قائم سببت فيه الدول الأوربية بتصرفاتها العدوانية المتعصبة ، ولا يمكن أن يكون التخلي عنه بمحض الإرادة . ولذلك رأينا مجموعة من الدول الأوربية تتحالف ضد الايالة أو تقوم منفردة ، بحملات عسكرية بغية احتلالها أو السيطرة عليها .

ولقد كان لهذه الحملات كلها تأثير كبير على التجارة الخارجية في الشرق الجزائري ، لأن أدنى ما كانت تقوم به هو فرض الحصار على الموانئ وتعطيل حركة الابحار والارساء التي تتوقف عليها عمليات التصدير والتوريد .

وتعتبر حملة اكسماوث[2] أخطر تحالف[3] على مقاطعة قسنطينة قبل الحصار

(١) أنظر أسباب الاضطرار في الفصل الثاني .

(٢) آكسماوث هو اسم الأمرال الانكليزي الذي قاد الحملة . وقد تمت هذه الحملة على مرحلتين : مرحلة أولى في شهر أفريل سنة ١٨١٦ ، أبرمت فيها عدة اتفاقات مع أولي الأمر في الايالة ، وكانت كلها لصالح الجزائريين ، حتى أن البلاطات الأوربية احتجت بشدة ونددت بتصرفات اللورد التي قيل عنها أنها تسمح لقراصنة الجزائر بملاحقة السفن المسيحية التي ترفض تسديد الاتاوات لها ، واتهمته بالضعف والجبن مما دفع حكومته الى تأنيبه ، وأمره باعادة الكرة لتحرير العبيد وارغام الجزائر على ارجاع المبالغ المالية التي كانت قد اتصلت بها كفدية لبعض هؤلاء الأسرى . أما المرحلة الثانية فهي التي انضم فيها ، الى الأسطول الانكليزي ، أسطول هولندي ... بقيادة الأمرال فان كابلان ، وانتصر فيها الحلفاء بعد معركة دامت ثلاثة أيام ابتدأت يوم ٢٧ أوت سنة ١٨١٦ ، أنظر :

Mercier, *Histoire de l'Afrique Septentrionale*, Tom III, P. 493,

(٣) هناك أدلة كثيرة على هذا التحزب نستخلصها من مختلف المصادر التي عثرنا عليها ونوجزها في النقاط التالية ، بالاضافة الى الوحدة بين الأسطولين الهولندي والانكليزي : =

الفرنسي ذلك لأنها جعلت سلطات الجزائر تلين في مفاوضتها مع ممثلي العرش الفرنسي ، وتوافق على اعادة حق استغلال الموانئ الشرقية لأصحاب الامتياز الأولين بعد أن تمتع به الانكليز مدة لا تقل عن عشر سنوات . كما أنها تسببت في تهديم مؤسستي القالة وعنابة ، مما أدى إلى شل جميع أنواع النشاط التجاري ردحاً من الزمن .

وبعد هذه الحملة بثماني سنوات ، قامت بريطانيا وحدها بضرب حصار مضيق آخر[1] على الساحل الجزائري دام حوالي نصف عام ، كان الهدف منه اشعار

= أ – ان ملوك هولندة واسبانيا وصردينيا منحوا رتبة الفروسية الى اللورد أكسماوث .
ب – ان مدينة لندن منحته حق البورجوازية ، وان رئيس البلدية فيها سلمه ، باسم أصحاب الحرف ، سيفاً مرصعاً بالماس .
جـ – ان مدينة أكسفورد البريطانية منحته حق البورجوازية .
د – ان جميعية افتداء العبيد في فرنسا ضربت ميدالية ذهبية تخلد الانتصار ، وتحمل صورة اللورد ، وذلك على الرغم من العداوة التقليدية بين فرنسا وانكلترا وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قد بذلت كل ما في وسعها للقضاء على الامتيازات الفرنسية في شمال افريقيا ، أنظر :

ANP, F 80, 10, et F 80 1670[1] et :
ACHM, F IX, Dossier Algérie avant 1830, "Expédition de 1816", P. 5 et 8.
— Playfair (R.L.) "Episodes de l'Histoire des relations de la Grande Bretagne avec les Etats Barbaresques avant la conquête Française" *R.A.*, T. 24, 1880, PP. 31/34.

(١) تذكر المصادر أن سبب هذا الحصار هو أن سلطات الايالة أرادت النظر في امر جماعة من الجزائريين اتهمتهم بالتجسس لفائدة الأجانب ، ولما كانوا يعملون في بعض القنصليات ، طلبت رؤساء البعثات الدبلوماسية تسليمهم ولكن قنصلي أمريكا وبريطانيا لم يستجيبا للطلب وأصرا على عدم الامتثال لأوامر الداي الذي اعتبر الموقف تدخلاً في شؤونه الخاصة ووجه لهما انذاراً ثم استعمل القوة لفرض ارادته واحترام السيادة الجزائرية . وأمام هذا الموقف الحازم لجأ ماك دونال قنصل انكلترا الى بعض المناورات المناوئة للسياسة الجزائرية ، مما جعل الداي يطلب من حكومته استبداله بشخص آخر . =

سلطات الايالة بالتفوق الانكليزي ، فتستسلم وتساعد على القضاء على نفوذ فرنسا التي كانت تسعى للبقاء في مركزها الممتاز والتسلل إلى القارة السمراء لتوسيع تجارتها ، كما أنه كان يرمي إلى تدعيم نفوذ بريطانيا التي كانت قد فقدت مستعمراتها في القارة الامريكية وصار عليها أن تضع خطة جديدة تمكنها من ايجاد أسواق عديدة تبيع فيها مصنوعاتها ، وتأخذ منها كل ما تحتاج إليه من اليد العاملة والمواد الأولية .

وعلى الرغم من أن الحصار قد تسبب في تعطيل التجارة الخارجية التي كانت تتم عن طريق البر ، وألحق ، بذلك ، أضراراً جسيمة بمصالح التجار الفرنسيين خاصة ، فان انكلترا لم تنجح في خطتها ، إذ أن صمود الجزائريين أرغمها على التقهقر ، وعلى ابرام السلم في يوم ٢٦ جوليت سنة ١٨٢٤ ، بعد أن قبل القائد الأعلى للاسطول المحاصر : السيد هاري نيل ، استبدال القنصل ماك دونال ، ولم يتحقق شرطان من شروطه .

ولكن الذي شل التجارة الخارجية في الشرق الجزائري هو ذلك الحصار الطويل الذي أمر شارل العاشر ، يوم ١٥ جوان سنة ١٨٢٧ ، بأن يضرب على ساحل الايالة ، والذي دام ثلاث سنوات متتالية ، ولم يرفع إلا عندما وقع الاحتلال .

ولقد كانت الديون المترتبة في ذمة فرنسا من جراء تزويد سكان مقاطعاتها الجنوبية ومختلف حملاتها العسكرية بجنوب شرق الايالة خاصة ، هي في نظرنا

= وكرد على هذا الطلب جاء الأمرال هاري نيل في فاتح فبراير سنة ١٨٢٤ على رأس أسطول حربي يقول : « ان بريطانيا تعتبر نفسها في حالة حرب مع الجزائر وان أسطوله سيشدد الحصار على المواني الى أن يستجاب لمطالب العرش الانكليزي » . وأهم ما جاء في هذه المطالب الاعتراف بالقنصل الانكليزي كعميد للقناصلة المسيحيين بدلاً من القنصل الفرنسي ، واعفاء الأهالي الذين يشتغلون عنده من الضرائب وعدم مراقبة الدبلوماسيين البريطانيين . أنظر :

ACHM, Fonds IX, "Dossier Algérie avant 1830", et Schaler, P. 247 et Donell, P. 204.

أهم الأسباب[1] التي دفعت إلى القيام بمثل هذه العملية . ذلك أن شركة بكري

---

(١) أما الأسباب الأخرى فكثيرة ومن جملتها دائما حسب نظرنا :

أ ـ ان الكوارث الطبيعية والأوبئة التي اجتاحت الايالة ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر والتي تضاعفت منذ أن ظهر الطاعون سنة ١٨١٧ ، قد أفقدت الجزائر أكثر من نصف سكانها ، ولقد كانت فرنسا تعلم ذلك من تقارير جواسيسها ، فظنت أن الوقت مناسب ، وأن الجزائريين ، والحال هذه ، سيستسلمون بكل سهولة ، كما أنها كانت تعتقد بأن الحصار سيمكنها من الاستحواذ على ما كان يدعى بالمؤسسات الافريقية .

ب ـ ان الجزائر كانت قد توقفت عن بناء السفن منذ نهاية القرن الثامن عشر ، عندما حصل بكري على امتياز خاصة باستغلال الكارستة في نواحي بجاية والقل ولم يحترم التعاريف الرسمية بحيث أن السكان أهملوا هذا النوع من النشاط . زد على ذلك أن الدولة العثمانية التي كانت في حرب مستمرة منذ ست سنوات ضد الثورة في جزيرة مورة ، قد استنجدت بالايالة مرات عديدة ، وكانت هذه الأخيرة تستجيب لها في كل مرة فترسل لها وحدات حربية بلغت سنة ١٨٢٧ ثلث الأسطول العثماني وحينما وقعت هزيمة نافرين ، تأكد لفرنسا أن البحرية الجزائرية فقدت خيرة ضباطها وجنودها ، ولم يعد في مقدورها أن تدافع عن نفسها .

جـ ـ ان فرنسا كانت ، قبيل الحصار ، تعيش في جو من الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي فظنت أن الحصار سيستغل بال الفرنسيين ، ويحل كثيراً من مشاكلهم ، خاصة اذا تم الانتصار .

د ـ ان فرنسا أرادت أن تضع حداً للنشاط الانكليزي المعادي لمصالحها وأن تدعم مكانتها في الجزائر ذات الموقع الاستراتيجي الذي يسيطر على الملاحة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، كما أنها أرادت أن تسد الطريق في وجه غيرها من الدول الطامعة الى ثروات الايالة وخيراتها ، لكي تحتفظ بها لنفسها فتعوض بذلك بعض ما فقدته من عظمتها في مؤتمر فيانه الآنف الذكر .

هـ ـ ان فرنسا كانت طرفاً في الحلف الذي وقع مع انكلترا وروسيا لارغام الدولة العثمانية على الاعتراف بحقوق الثورة اليونانية ، وعليه أرادت أن تشغل الجزائريين بالحصار وتمنعهم من نجدة الأسطول العثماني .

وبوجناح كانت قد جمعت عدداً كبيراً من السندات الرسمية التي تجعل خزينة باريس مدينة لها بأربعة وعشرين مليوناً من الفرنكات[1] .

وعلى أثر تدخلات الداي المتكررة ، وقعت مفاوضات بين الحكومتين في عاصمة فرنسا ، توجت ، بعد أخذ ورد وكثير من المساومات ، باتفاقية وقع عليها لويس الثامن عشر يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨١٩ .

وتنص هذه الوثيقة على أن فرنسا تعترف للجزائر بدين قدره سبعة ملايين فرنك ، يدفع ، مشاهرة ، في ظرف عام واحد ابتداء من فاتح مارس سنة ١٨٢٠[2] . ويذكرنا تمون أن الداي وافق على ذلك رسمياً يوم ١٢ افريل من نفس السنة[3] ، غير أن الخزينة الملكية لم تكن قادرة على تحمل مثل هذه النفقات ، ولذلك لجأت السلطات التنفيذية ، في فرنسا ، إلى المماطلة وما إليها من الأساليب المعرقلة ، وحينما طالت المدة ، وطالب الداي بالتصفية النهائية ، اغتاظت فرنسا وأرادت أن تطيح بالحكم القائم في الجزائر لتتخلص من جميع الديون ، فأعلنت الحصار وهي تؤمن بأنه سيكون ضربة قاسية بالنسبة لسائر المصالح التجارية في الايالة ، وفي قسنطينة أثرى مقاطعاتها على وجه الخصوص . وبما أن التجارة كانت مصدراً هاماً من مصادر الثروة في الجزائر كما رأينا ، فان العرش الفرنسي كان يظن بأن الأهالي سيثورون على سلطاتهم ويقبلون الحكم بمساعدتها[4] . وما من شك أن الحكومة الجديدة ـ لو نجحت الخطة ـ ستكون مؤلفة من أصدقاء لفرنسا يضربون صفحاً عن الماضي ويبذلون كل ما في وسعهم لخدمة الاقتصاد الفرنسي المنهار .

---

(١) أنظر الفصل الخاص بشركة بكري وبوجناح

(٢) أنظر نص المعاهدة كاملاً في أحد الملاحق .

(٣) تاتمون ، ص ٤٦ نقلاً عن الدكتور سعد الله في تاريخ الجزائر الحديث ص ١٤ :

(٤) ANP, F 80, 1670[1], "Les causes du Blocus", P. 28.

وعلى الرغم من أن الحصار كان قد كلف الحكومة الفرنسية خسائر فادحة تتمثل أهمها في حرمان مقاطعات الجنوب من أكثر من مليون قنطار من الحبوب التي تعودت أن تستوردها من موانئ قسنطينة ، وفي افلاس شركة باري التجارية بالاضافة إلى الأضرار الأخرى التي تسببت فيها سائر الاصطدامات مع الوحدات الجزائرية التي كانت تحاول فك الحصار من حين لآخر ، فإنه أسفر في نهاية الأمر ، عن نتائج أكثر بكثير مما كان يتوقع إذ أنه أوقف جميع العمليات التجارية التي كانت تتم عن طريق الموانئ وبذلك جعل الفلاحين يهملون نشاطهم الزراعي كما أنه أدى إلى إحتلال الايالة وما إلى ذلك من سيطرة استعمارية على خيراتها وقمع ، وتشريد وتقتيل لسكانها . وفي نفس الوقت وضع حداً نهائياً للتنافس الفرنسي البريطاني الذي ظل قائماً منذ زمن طويل حول التمركز في شرق الايالة ، والاستفادة من موقعه الاستراتيجي .

العلاقات التجارية مع مرسيليا

ترجع العلاقات التجارية مع مرسيليا إلى عهد بعيد في التاريخ ، وبالضبط إلى العصور الوسطى عندما كان لهذه المدينة الفرنسية قنصل في عنابة يمثلها ويرعى مصالحها . وعندما دخلت الجزائر في ممتلكات الدولة العثمانية تدعمت هذه الروابط وحصل الفرنسيون على امتياز يسمح لهم بصيد المرجان من سواحل شرق الايالة ، واستعمال الموانئ هناك للتجارة مع السكان .

وقد كان يقوم بهذه التجارة في بداية الأمر ، بعض الأفراد بكيفية عفوية لا تخضع لمعاهدة ولا لقانون[1] . ثم تدخل الباب العالي وأمر الديوان بابرام أول اتفاقية تقنن الامتيازات المذكورة وتحدد الشروط اللازمة للاستفادة منها[2] ، وقد تجددت هذه الاتفاقية مرات عديدة قبل أن تنشأ الشركة الملكية الإفريقية سنة ١٧٤١ ، تحت اشراف الغرفة التجارية في مرسيليا . وكان الغرض منها هو سد الطريق أمام البريطانيين الذين بدأوا يتطلعون للمنطقة نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام .

(١) أنظر الفصل الخاص بالمؤسسات الأجنبية .
(٢) سننشر نص هذه الاتفاقية كاملاً ضمن الملاحق .

ويعتبر النصف الثاني من القرن الثامن عشر عهد ازدهار بالنسبة لهذه العلاقات إذ قفز فيها رأسمال الشركة المذكورة من مليون ومائتي ألف فرنك إلى ثلاثة ملايين من الفرنكات ، بالاضافة إلى الأرباح السنوية الأخرى التي كانت توزع على المساهمين[1] .

ونتيجة لهذا الازدهار تم في مرسيليا انشاء عدد من المعامل لصقل المرجان ، وصناعة الخيط والأقمشة الصوفية ، والجلد والشموع . وكان الهدف منها تشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة وانقاذها من براثن البطالة ، وكذلك تنشيط العلاقات التجارية مع الهند والصين بفضل ما تصقله من مرجان . أجمع الخبراء في ذلك الحين على أنه من أجود الأنواع .

وإلى جانت كل ما تقدم ، كانت مدينة مرسيليا تستورد سنوياً ، من موانئ الشرق الجزائري حوالي ثلاثمائة ألف قنطار من القمح[2] . وتذكر المصادر أن أكثر من أربعين في المائة من الحبوب التي تدخل إلى مرسيليا في السنوات العادية تستورد من شرق ايالة الجزائر[3] .

أما بالنسبة للشرق الجزائري ، فان المؤسسات المرسيلية قد أثرت تأثيراً كبيراً على أوضاعه الاقتصادية ، إذ أنها جعلت القبائل تهتم بزراعة الحبوب ، وتربية المواشي لتتمكن من القيام بالتصدير الذي يدر عليها أرباحاً تسمح لها بسد حاجاتها اليومية ، وتسديد ما يترتب عليها من ضرائب .

ولكن التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الثورة الفرنسية والمتمثلة في القضاء على الاحتكارات ، واباحة التجارة لجميع المواطنين ، ومقاومة أنصار النظام القديم

---

(١) ANP; AE B3 313, "Concessions d'Afrique", P. 13.
(٢) ANP, AE B3 301, "Rapport de l'Agent principal à M. DUBOIS THAINVILLE", 30 Fructudor An 8⁰, P. 5.
(٣) ANP, AE B3 287, "Entrée des Blés à MARSEILLE", S.D., P/1.

من اللاجئين والعجز المالي الذي أصاب الخزينة الفرنسية بسبب الحروب المتتالية كل ذلك حد من عزيمة تجار مرسيليا ، وجعلهم لا يتحمسون للاستمرار في تطوير تلك العلاقات ، أو في المحافظة عليها . كما أن تنظيم الحملة العسكرية ضد مصر العثمانية ، والمماطلة في دفع الديون لأصحابها من الجزائريين ، قد جعلت سلطات الايالة ترفض التعامل مع هؤلاء التجار ، وتعمل على تقليص الامتيازات واغلاق المؤسسات مرات متعددة تمهيداً لالغائها نهائياً .

ولقد حتمت هذه الأوضاع على المرسيليين أن ينسحبوا من الميدان تاركين مكانهم لشركة اليهوديين بكري وبوجناح اللذين عرفا كيف يستميلان بعض المسؤولين الفرنسيين من جملتهم تاليران وزير الخارجية ، وكيف يستغلان نفوذهما في الايالة .

وبما أن الكلام بالتفصيل عن تجارة مرسيليا مع شرق الايالة يجرنا حتماً إلى الحديث عن المؤسسات الأجنبية وعن شركة بكري وبوجناح ، فاننا نرجىء معالجة هذا الموضوع إلى الفصلين الخاصين بالهيئات المذكورة والتي كانت تحتكر جميع العمليات فيما بينها .

العلاقات التجارية مع مالطة وماهون

لقد تعمدنا أن نجمع ، تحت عنوان واحد ، بين مدينة ماهون الواقعة في مينوركة ، ثالثة جزر الباليار الاسبانية ، ومالطة الكائنة على بعد تسعين كيلو متراً جنوب جزيرة صقلية ، وذلك لأنهما كانتا ، في جل الفترة التي ندرسها ، تابعتين لبريطانيا التي اتخذت من كل منهما قاعدة لبسط نفوذها على حوض البحر الأبيض المتوسط ، ولأنهما كانتا ، قبل هذه الفترة من أهم المراكز المعادية للجزائر . أما الأولى ، فقد استعملت لتدعيم الاستعمار الاسباني في مدينة وهران ، وللضغط على الساحل الغربي من الايالة بصفة عامة ، وأما الثانية ، فإنها كانت مقراً لفرسان مالطة الذين يعتبرون من ألد أعداء الإسلام ، وبالتالي من أكبر الحاقدين على دار الجهاد[1] .

والجدير بالذكر ، أنه لم يكن هناك تبادل تجاري ، بما في الكلمة من معنى ، بينهما وبين الايالة ـ حتى في عهد بريطانيا[2] ـ وإنما كانت العلاقات ذات اتجاه

---

(١) كان هذا هو اسم الايالة في العهد العثماني ، وقد كان سكانها يعتزون به أنظر فانتور ، ص : ٨٧ .

(٢) المقصود هنا هي الفترة التي تتراوح ما بين ١٨٠٠ و ١٨٣٠

واحد ، ترمي إلى تصدير الحبوب والمواشي إلى كل من القاعدتين لتموين السكان والحاميات الانكليزية على وجه الخصوص . وفيما يلي سنحاول أن نستعرض هذه العلاقات مع كل واحدة على حدة .

مع مالطة :

كانت مالطة جزيرة جرداء لا تنتج ما يكفي سكانها الذين أخذ عددهم يتضاعف بكيفية مدهشة منذ أن حل بها حواريو القديس يوحنا[١] ، ولذلك كان فرسانها يتعاطون القرصنة ضد السواحل والمراكب الإسلامية لتوفير أسباب العيش . وعندما تعجز أسلحتهم عن تحقيق مرادهم ، يلجأون إلى حجز السفن التي تتوقف عندهم[٢] يفرغون حمولاتها لملء مطاميرهم الخاوية ، لا يفرقون في ذلك ، بين مسلم ومسيحي[٣]. وقد كانت صقلية تشتري منهم أمنها : فتقدم لهم ، في سنوات الخصب ، كميات هامة ، من القمح خاصة . وعندما يحل الجفاف بهذا البلد الأخير ، ولا تمر بشواطئهم سفن مشحونة بالحبوب ، يكون الفرسان مجبرين على شراء مايحتاجون إليه ، ولذلك كانوا دائماً على اتصال بالشركة الملكية الإفريقية الفرنسية ، والوكالة من بعدها[٤] تبيعان لهم ما يريدون بأسعار رمزية[٥] ، كما أنهم كانوا يرسلون البعثات ،

---

(١) لأن هؤلاء الحواريين كانوا يتوافدون اليها متطوعين من مختلف البلدان المسيحية .

(٢) لقد كانت مالطة ذات موقع استراتيجي لا يمكن لأية سفينة أن تنتقل من غربي البحر الأبيض المتوسط الى شرقيه دون أن تتوقف فيها : تتزود أو ترتاح .

(٣) ANP, AE B3 484, "Relations de MALTE avec la Régence d'Alger", P. 1.

(٤) لمعرفة المزيد عن هاتين الهيئتين ، أنظر الفصل الخاص المؤسسات الأجنبية .

(٥) Mathiex, "Le Ravitaillement Maghrebin de Malte", *Les cahiers de TUNISIE*, nº 6, 2º tr. 1954, P. 175.

جاء في هذا المقال : « أن باشا طرابلس الطيب القلب قد وافق على تزويد الرهبانية بما تحتاجه من المواشي » .

من حين لآخر ، إلى باشا طرابلس ، يستعطفونه ، باسم الإنسانية فيرسل لهم ما يطلبون من الأبقار والأغنام والجمال[1] .

وقد ظلت مالطة معادية للإسلام ، تعيش بهذه الكيفية إلى سنة ١٧٩٨ ، حين غزاها نابليون ، واحتلها مقابل منحة سنوية يقدمها لرئيس الرهبانية[2] ، ثم ترك فيها حامية بقيادة فوبوا Vaubois وتوجه إلى مصر . وفي نفس السنة حاصرها الانكليز يريدون افتكاكها من الفرنسيين ، ودام الحصار عامين أصيبت الجزيرة ، أثناءهما ، بمجاعة كبرى . ثم سقطت في قبضة البريطانيين سنة ١٨٠٠ ، فجعلوا منها قاعدة حربية ضد فرنسا ، لا ضد المسلمين كما كان الأمر في السابق .

وابتداء من سنة ١٨٠٠ ، تولت بريطانيا مسؤولية تموين الجزيرة ، فقد ضاعفت عدد الحمولات التي تصلها من الايالات الثلاث ، وخاصة من موانئ الشرق الجزائري التي كانت تزودها بالحبوب والأبقار[3] .

وإذا كانت المصادر لم تذكر شيئاً كثيراً عن كميات الحبوب ، فانها ، على العكس ، قد أوردت كثيراً من الأرقام فيما يخص الأبقار التي صدرت منها الجزائر إلى مالطة حوالي سبعمائة في ظرف سنتين فقط (١٨٠٤/١٨٠٦) . ويذكر السيد ماتياكس أن هذا العدد تضاعف عشر مرات سنة ١٨١١ ، فزاد عن السبعة آلاف

---

(١) *La Grande Encyclopédie*, Tom 12, P. 1076.

(٢) وبمناسبة هذه الغزوة يقول مارسي « ان نابليون قد أطلق سراح حوالي ٢٠٠٠ أسير من شمال افريقيا وأمر سفيره في الجزائر بأن يخبر الداي بذلك ليكسب وده .

Mercier - *Histoire de l'Afrique Septentrionale*, T. III, P. 448,

(٣) يقول ماتياكس ص : ١٩٥ ان النقل كان يتم بواسطة سفن اسلامية تحمل رايات مطبوعة بالهلال « نعتقد أن هذه المراكب من تونس أو من طرابلس ، لأن الجزائر لم يكن لها أسطول تجاري » .

وهو رقم ضخم ما في ذلك شك خاصة إذا علمنا أن عدد سكان الجزيرة لم يكن يتجاوز ١٢٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٨١٩[١] .

وفي سنة ١٨٠٧ عندما تم تحويل المؤسسات التجارية في شرق الايالة إلى بريطانيا ، كلف حاكم مالطة السيد الكسندر بال Alexandre Ball في ذلك الحين بارسال مندوب إلى مدينة قسنطينة يتفاوض مع الباي حول امكانية شراء الحبوب والمواشي اللازمة لسكان مالطة وللحامية الانكليزية المقيمة هناك . وقد كان هذا المندوب يدرك مدى أهمية الحبوب ، ولذلك رأيناه يتحمل الاهانة ويرضى بالهوان والعذاب محافظة على العلاقات بين كل من بريطانيا والجزائر[٢] :

وبمجرد ما اتصل بال بالتقرير الايجابي الذي كتبه المندوب الآنف الذكر ، طلب من التجار المالطيين أن يكونوا هيأة تتولى استغلال المؤسسات من حيث تجارة الحبوب ، وتنظم صيد المرجان على غرار ما كانت تقوم به الفرنسيون : فتكونت شركة مؤلفة من عشرين تاجراً ، ساهم كل منهم بعشرة آلاف دولار اسباني ، ثم استقرت بمدينة عنابة تعمل بالتعاون مع السيد اسكديرو ، نائب القنصل الانكليزي وممثل شركة بكري وبوجناح في عنابة والشرق . وقامت الحكومة البريطانية بتشجيع هذه الهيأة الجديدة ، فقدمت لها جميع المساعدات المعنوية والمادية ، وسخرت أجهزتها الدبلوماسية لخدمتها . غير أن الشركة كانت ضيقة الأفق ، فجعلت كل نشاطها لتلبية حاجة المالطيين فيما يتعلق بالحبوب والمواشي . وبما أن عدد سكان مالطة كان محصوراً جداً ، ولا يمكن أن يستهلكوا أكثر من مائة وعشرين ألف قنطار من القمح[٣] ، فإن الفلاحين الجزائريين الذين تعودوا أن

---

(١) Beloch (Karl Justus) *Révolkerungegeschichte Italirns*, T. 1 p. 165.

(٢) أنظر فصلنا المتعلق بالمؤسسات الأجنبية .

(٣) هذا اذا فرضنا أن الفرد يستطيع أن يأكل قنطاراً وحده ، وأن مالطة لا تستورد الحبوب إلا من الجزائر .

يصدروا حوالي نصف مليون قنطار من الحبوب ، لم يعودوا يجدون مشترياً لمنتوجاتهم ، الأمر الذي جعلهم يسخطون على الوضع ، ويطلبون من الباي[1] أن يرفع شكواهم إلى الداي[2] ليعيد النظر في شؤون المؤسسات التي أصبحت لا تخدم مصالحهم ولا تساعدهم على مضاعفة الانتاج .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد تحمست في البداية ، لمساعدة المالطيين على استغلال التجارة والصيد في موانئ الشرق الجزائري ، فان ذلك كان لأسباب سياسية وعسكرية بحتة ، إذ كانت تهدف ، كما سنرى[3] إلى طـرد الفرنسيين من حوض البحر الأبيض المتوسط ، وانشاء قاعدة حربية في مدينة عنابة أو القالة للتمكن من فرض سيطرة كاملة على حوض البحر المذكور . وعندما وجدت أن سلطات الايالة لا توافق على تنفيذ خطتها هذه ، وتأكدت من أنه لا جدوى من الالحاح بدأت تهمل المؤسسات تاركة إياها بين أيدي من يشاء من التجار الأجانب لا يهمها سوى أن تجمع منهم مقدار الأتاوة السنوية التي تدفعها للايالة[4] .

وبعد أن سحبت المؤسسات من بريطانيا سنة ١٨١٧ ، زالت الشركة المالطية ولكن اسكديرو ظل يتاجر في عنابة ، بصفته وكيلاً لبكري ، ويرسل الحبوب إلى مالطة في سفن ايطالية وهولندية تحمل الراية الجزائرية[5] . غير أن هذا النشاط

---

(١) هو طوبال باي الذي تولى الحكم بعد أن قضى على أحمد الشاوش سنة ١٨٠٨ وقتل شنقاً عندما قدم هذه الشكوى سنة ١٨١١ (مارس ، تاريخ قسنطينة ، ص ٣١٧)

(٢) هو الداي الحاج علي الذي تولى سنة ١٨٠٩ وقتل سنة ١٨١٥ .

ANP, F 80 (Chronologie Algérienne, P. 11).

(٣) أنظر الفصل الخاص بالمؤسسات الأجنبية .

(٤) نفس المصدر .

(٥) AOMA, S/S 3B, "Note sur les Navires chargés à BONE depuis 1795", n⁰ 818.

توقف نهائياً سنة ١٨٢٤ عندما قامت انكلترا بحملتها الثانية على الجزائر . وسيبقى متوقفاً إلى أن يقع الاحتلال سنة ١٨٣٠ .

مع ماهون :

إن ماهون مدينة صغيرة جداً ، لا يزيد عدد سكانها في ذلك الوقت ، عن الخمسة آلاف نسمة ، أي أنها لا يمكن أن تستهلك من الحبوب ما يستحق الذكر ، وإنما أعطيناها هذه الأهمية لأنها كانت تأوي حامية انكليزية ، وتشكل نتيجة لذلك ، مركزاً استراتيجياً هاماً يشرف على قنال مايوركة ، ويدعم قاعدة البريطانيين في جبل طارق ، ويساعد ، إلى جانب مالطة ، على بسط نفوذهم على حوض البحر الأبيض المتوسط .

ولقد كانت ماهون تستورد بكل سهولة ، ما تحتاج إليه من الغرب الجزائري ، وذلك لأنها أقرب إلى تلك المنطقة منها إلى شرق الايالة ، ولأن وهران كانت اسبانية تقدم أبناء شبه جزيرة ايبريا على غيرهم من التجار . وعندما استعادت الجزائر عاصمتها الغربية ، فقد الماهونيون ذلك الامتياز الذي كانوا يحظون به ، وصاروا يبحثون عن الأسواق المناسبة لشراء مؤونتهم السنوية ، فكثيراً ما كانت الاسعار تقودهم إلى موانئ قسنطينة[1] .

وإذا كانت الشركة الملكية الإفريقية لم تر في الماهونيين منافساً خطيراً يستحق المحاربة ، فان الوكالة ـ فيما يخصها ـ قد بذلت كل ما في وسعها لتحد من نشاطهم أو لتمنعهم ، تماماً ، من الدخول إلى موانئ الشرق الجزائري . غير أن تجار ماهون وجدوا في شركة بكري وبوجناح مساعداً ذا أهمية كبرى عبّد لهم الطريق للاتصال بالأهالي وخلق لهم الجو الضروري لشراء ما يرونه من ميناء « ستورة »

(١) ما من شك أن الماهونيين لم يكونوا يذهبون الى الشرق من أجل التجارة فقط . وانما كانوا مدفوعين بعوامل أخرى أهمها التجسس على ما يقوم به الفرنسيون في تلك المنطقة .

خاصة[1] . وبهذه الصفة ، صار الماهنيون يأتون في كل سنة مرة أو مرتين يشحنون ما يباع لهم ، خفية ، ويعودون إلى مدينتهم آمنين[2] . وكان الفرنسيون كثيراً ما يعملون بذلك فيطلبون من السلطات المحلية أن تتخذ الاجراءات اللازمة ضد المهربين ، ولكن بكري يقف لهم بالمرصاد فتذهب طلباتهم أدراج الرياح .

وعندما يتم تحويل المؤسسات إلى بريطانيا سنة ١٨٠٧ ، كما سترى ، يصبح تمويل المدينة وحاميتها من عنابة بصفة رسمية ومنتظمة ، ويدرج الماهونيون ضمن البحارة المكلفين بصيد المرجان . وحينما تسترجع فرنسا امتيازاتها على الساحل القسنطيني يكون تمويل المدينة على يد السيد اسكديرو الآنف الذكر بالتعاون مع اليهودي بكري وشركائه . ويظل الأمر كذلك إلى أن تشن بريطانيا حملتها الثانية على الجزائر ، سنة ١٨٢٤ ، وتقوم الايالة برد الفعل فتمنع جميع المساعدات لكل ما هو انكليزي ، وستبقى الأوضاع كذلك إلى أن يضرب الحصار الفرنسي سنة ١٨٢٧ .

---

(١) من الأكيد أنهم انما اختاروا ميناء ستورة الصغير لخروجه عن رقابة الفرنسيين نتيجة تعصب الأهالي ، ولبعده عن عنابة مقر الوكالة .

(٢) AOMA, S/S 3B "Lettre de GUIBERT au citoyen VALLIERE", Consul Général chargé des Affaires de la République, BONE, le 18 Nivose An 3(1795).

جاء في هذه الرسالة : « علمنا أن الماهونيين بدأوا البارحة يشحنون كميات القمح التي بيعت لهم وهم الآن يعملون على شراء غيرها ، وأن الباي لا يقول شيئاً » .

et ACHM, F IX, "Dossier Algérie avant 1830", *Journal de BONE n⁰ 132* 4 Avril 1797.

جاء في هذه الوثيقة : « لقد غادرت البارحة ميناء ستورة سفينة أنكلو أمريكية يهودية تحمل القمح والشعير الى اسبانيا (ماهون) . »

العلاقات التجارية مع ليفورنة

لم يكن هناك نشاط تجاري بين مقاطعة قسنطينة ودويلات ايطاليا قبل الفترة التي نعالجها في موضوعنا ، وذلك لسببين رئيسيين : أولهما أن الغرفة التجارية في مرسيليا كانت تحتكر جميع عمليات التصدير والتوريد بمقتضى كثير من المعاهدات والاتفاقيات التي سنتعرض لها في فصل لاحق[1] ، وثانيهما أن أبناء تلك الدويلات كانوا يخشون الذهاب إلى سواحل شمال إفريقيا لما كان بين الطرفين من عداوة مستمرة ترجع إلى مستهل القرن السادس عشر عندما تكتلت أوربا المسيحية ضد دولة المسلمين العثمانية[2] .

ولقد بدأ الشرق الجزائري يقيم علاقات تجارية مع ليفورنة عندما أصدرت الثورة الفرنسية تدابيرها الاقتصادية التي تلغي جميع أنواع الاحتكار بما في ذلك صيد المرجان ، عندئذ ، أصيبت الشركة الملكية الإفريقية بعجز مالي ، وأصبحت غير قادرة على مراقبة السوق في موانئ قسنطينة . ولم تكن الوكالة من بعدها ،

---

(١) أنظر الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية .

(٢) بونو (سالفتور) ، « العلاقات بين الجزائر وايطاليا خلال العهد التركي »
الاصالة ، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية في الجزائر ، السنة =

ولا سائر الهيئات التجارية التي خلفتها ، أكثر منها حظاً لتتمكن من استعادة الاحتكار الذي كان يدر على فرنسا ، في « الأيام السعيدة » أرباحاً طائلة .

وكان هذا العجز المالي وغيره من المصاعب التي سنتعرض لها في مكانها[1] سبباً في ظهور جماعة من التجار اليهود الذين كانوا يقيمون في مدينة قسنطينة ، وأهم هؤلاء نفتالي بوجناح وشيافينو Shiaffino اللذان كان لكل منهما محل في عنابة واتصالات وثيقة بحاشية الباي وأعيان المقاطعة[2] ، كما أنهما استطاعا أن يستميلا ممثلي الهيئات التجارية الفرنسية مقابل بعض الخدمات أو المساعدات المالية . وبعبارة أخرى ، فان جميع الظروف كانت مواتية لهما ، فاستغلاها ودخلا إلى ميدان التجارة الخارجية مركزين جهدهما على مرسيليا ، ارضاء للسلطات الفرنسية ، وعملا على كسب ثقتها للحصول على الكثير من الصفقات التجارية ، وعلى ليفرنة لما كان في التعامل معها من فوائد كثيرة[3] ولأنها كانت تعتبر همزة وصل بين الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط وبلدان أوربا الشمالية[4] .

أما المواد المتبادلة بين ليفرنة وشرق الايالة ، فكانت بالنسبة للواردات ، قليلة محصورة في الأجواخ ، والشراشف والأقمشة الحريرية ، والقهوة المجلوبة من أمريكا ، والسكر ، والتوابل ، والخردوات والحلي ، والرخام ، والقرنفل الذي

= الأولى ذو الحجة سنة ١٣٩١ ، جانفي سنة ١٧٩٢ ، ص

(١) أنظر الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية .

(٢) Feraud, *Monographie du Palais du Bey de CONSTANTINE,* CONSTANTINE 1867, P. 6.

(٣) يذكر أمريت أن أرباح الليفورنيين كانت أكثر بكثير من أرباح التجار الأوربيين الآخرين : أنظر ١٧١

Information Historique n⁰ 5, P. 171.

(٤) Aaynal —(Abbé)—*Histoire Philosophique et Politique des Etablissements et du Commerce des Européens en Afrique,* PARIS 1826, T. III, P. 70.

كانت النساء تصنعن منه العقود ، والأشرطة التي تربط بها الشيشان وتصنع بها الألبسة الأخرى وغيرها[1] ... والجدير بالذكر أن الجزائر كانت تصنع كميات كبيرة من المادتين الأخيرتين ، ويقول فانتور دويردي أنها كانت أحسن من التي يستوردها اليهود لوناً ومتانة[2] . ولكن أسعارها كانت أغلى وما من شك أن هذا هو السبب الذي جعل الأهالي يفضلون استعمال أشرطة ليفورنة وأحزمتها .

وبالنسبة للصادرات ، فإن موانئ قسنطينة كانت ترسل إلى ليفونة كميات كبيرة من القمح الصلب الذي لا ينتج مثله في ايطاليا ، والذي يصلح لصناعة المعكرونة والبسكوت الجيد الذي لا تؤثر فيه رطوبة البحر[3]. كما أنها كانت تبعث إليها ريش النعام من نواحي ورقلة وبعض المنتوجات المحلية ولكن بمقدار ضئيل جداً ، وكان البحارة الايطاليون والكورسكيون خاصة يحملون إليها ما يستخرجونه من مرجان من سواحل شرقي الايالة ، لأنهم يجدون فيها الأسعار التي يريدونها ، ولأن الأسفار إليها لم تكن معرضة لأخطار الحصار الانكليزي على فرنسا ولا لهجومات المهاجرين الفرنسيين قبل العودة .

وعلى الرغم من أن ليفورنة كانت تأتي في المرتبة الثانية بعد مرسيليا ، من حيث أهمية علاقاتها التجارية مع موانئ شرقي الايالة ، فإن رأس المال المستعمل للقيام بعمليات التصدير والتوريد لم يكن يتجاوز مليونين من الجنيهات التورية[4] ، وتذكر بعض المصادر أن عدد السفن التي وصلت من الجزائر إلى ليفورنة قد بلغ ٢١٤ في الفترة ما بين ١٧٩٤ و ١٨٢٥[5] ، أي بمعدل حوالي سبع سفن عن كل

---

(١) Venture, P. 293.

(٢) نفس المصدر ص : ٢٧٩ ويذكر صاحب المقال أن الجودة ناتجة عن مياه الجزائر الممتازة

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٨٦

(٤) بيلبي الحوليات .T. 3, P. 62 والجنيه التوري يساوي فرنكاً و ١٠ سنتيماً .

(٥) فالني ، ص : ١٠٣ ورينال ، ص : ١٠٣
et ACHM, F IX, “Dossier Algérie avant 1830”.

سنة فقط . وما من شك أنه عدد تقريبي لأن اليهود الذين كانوا يهملون الكتابة والقيد لتجنب الضرائب المرتفعة التي كانت تفرض على بضائعهم المصدرة والمستوردة لم يتركوا لنا ما نعتمد عليه في وضع احصائيات مضبوطة ودقيقة .

وإذا حاولنا أن نتأمل في مذكرات السيد كيبار[1] التي كتبها في عنابة سنة ١٧٩٧ ، واعتبرنا أن الخمسة مراكب التي خرجت من موانئ قسنطينة إلى ليفورنة في تلك السنة يمكن أن تكون معدلاً هاماً جاز لنا أن نقول بأن الشرق الجزائري كان يقوم وحده بخمسة أسباع (٥/٧) النشاط التجاري مع هذه المدينة الايطالية .

والملاحظ هنا أن شيافينو لم يصمد في وجه نفتالي وشركائه ، خاصة بعد تعيين الوزناجي[2] على رأس بايلك قسنطينة ، واضطر إلى الانسحاب من ميدان التجارة الخارجية ، ولكنه بقي يتاجر محلياً ويتحين الفرص لاعادة الكرة . وقد تم له ذلك في سنة ١٨٢٦ عندما كلفه الباي أحمد[3] بأن يشتري له الرخام وجميع المواد الضرورية لبناء قصره . ويذكر فيرو أن الدفع كان في شكل حبوب أرسلت من عنابة إلى ليفورنة[4] . وإذا علمنا أن الايالة أرسلت إلى ليفورنة في سنة ١٨٢٦ مائة وثلاث وثلاثين سفينة[5] أدركنا ، بالاعتماد على المعدل الذي توصلنا إليه سابقاً ،

---

(١) كان ممثلاً رئيسياً للوكالة في عنابة . أما عن مذكراته فانظر :

ACHM, L IV n⁰ 132, "Journal de BONE".

(٢) أنظر قصة الوزناجي مع بوجناح في الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية وفصل شركة بكري وبوجناح .

(٣) هو الحاج أحمد آخر بايات قسنطينة . ولد سنة ١٧٨٦ وتوفي في مدينة الجزائر سنة ١٨٥٠ بعد أن حارب الفرنسيين مدة تزيد عن ١٨ سنة . وقد كان تعينه على رأس البايلك سنة ١٨٢٦ ويعتبر من المع وجوه المقاومة في الجزائر ومن أكبر القادة الذين دوخوا كبار الضباط الفرنسيين .

(٤) Feraud, *Monographie* . . ., P. 6.

(٥) فالنسي ، : نفس المصدر ، ص : ١٠٣ .

أن شيافينو شحن من قسنطينة في تلك السنة مائة وستاً وعشرين سفينة ، بالاضافة إلى السفن الخمسة التي تعودت شركة بكري وبوجناح ارسالها في كل سنة .

وعلى أية حال ، فمن الأكيد أن العلاقات التجارية بين شرقي الايالة وليفرنة كانت قائمة في الفترة التي ندرسها ، وكانت تتطور بالتدريج ، غير أننا لا نستطيع تقييمها بدقة لعدم وجود الاحصائيات اللازمة لذلك . ولكن هذه العلاقات كغيرها ، قد توقفت نهائياً عندما ضربت فرنسا حصارها على ساحل الجزائر سنة ١٨٢٧ .

الخلاصة

وهكذا ، يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن فرنسا وانكلترا لعبتا الدور الأول في ارغام الايالة على ترك تجارتها الخارجية ، التي كانت تتم عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب . وقد كانت كل واحدة منهما تهدف إلى بسط نفوذها على مقاطعة قسنطينة لما كانت تمتاز به من أراضٍ خصبة تنتج الحبوب بكثرة ، وموقع استراتيجي هائل . وأدى هذا التنافس بين هاتين الدولتين إلى شل مختلف الميادين الاقتصادية ، وعرقلة النشاط التجاري على وجه الخصوص .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن موانئ قسنطينة كانت تقيم علاقات متينة مع مرسيليا التي كانت تستورد من شرق الايالة وحده حوالي ثلاثمائة ألف قنطار من القمح لتموين سكان مناطق الجنوب والوسط في فرنسا ، وكميات كبيرة من المرجان والصوف والشموع والجلود والشحوم التي كانت تستعمل لتشغيل اليد العاملة ، وتنشيط التجارة الفرنسية مع الهند والصين .

كما أن مدينة عنابة كانت على اتصال وثيق بمالطة وماهون ، ترسل إليهما من حين لآخر ، شحنات من الحبوب والمواشي لسد بعض حاجيات الأهالي ولتغذية الحاميات البريطانية هناك .

وكان اليهود يستعملون عنابة وميناء ستورة الصغير ، فيصدرون إلى ليفرنة مقادير من القمح الصلب لا نستطيع حصرها لعدم وجود الاحصائيات ، وكذلك

كميات من المرجان وريش النعام وبعض المنتوجات المحلية الأخرى . وبالمقابل كانوا يستوردون منها بعض المصنوعات والخردوات وكثيراً من الرخام ، وما يسمى بمنتوجات المستعمرات مثل القرنفل والتوابل .

ومما لا شك فيه أن جميع الأرباح الناتجة عن العلاقات التجارية مع أوربا كانت تذهب إلى جيوب الأجانب ولا تفيد الجزائريين إلا بالقدر القليل . ولو كان المشرفون على هذا النوع من التجارة الخارجية من أبناء البلاد الأصليين لعملوا كل ما في وسعهم لتطويره بكيفية أفضل ليجعلوا منه وسيلة تساعد على تنمية مقاطعة قسنطينة وتصنيعها .

الفصل الرابع
العلاقات التجارية مع افريقيا والحجاز

مخطط الفصل :

- العلاقات مع تونس .
- العلاقات مع السودان .
- العلاقات مع المغرب .
- العلاقات مع ليبيا .
- العلاقات مع الحجاز .
- الخلاصة .

العلاقات التجارية مع إفريقيا والمشرق

إذا كان الشرق الجزائري يتاجر مع أوربا عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب الذين كانوا يتصرفون في موارده كيفما شاؤوا ، وحسب ما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية أو الوطنية ، فان التجار من أبنائه هم الذين يقومون ، عن طريق البر ، بعمليات التوريد والتصدير من وإلى الحجاز وإفريقيا ، مستعملين في ذلك وسائلهم الخاصة ، مدفوعين بعوامل الحاجة والمصلحة . وتجنباً للغموض نوضح بأن المقصود من إفريقيا هنا ، هي تونس ، وطرابلس ، ومصر والسودان الغربي . وفيما يلي نستعرض بالتفصيل العلاقات التجارية التي كانت قائمة ، في ذلك الحين مع كل واحدة من هذه البلدان .

مع تونس :

لقد كانت تونس هي أقرب الأسواق الخارجية إلى الشرق الجزائري . ولذلك كان تجار قسنطينة من تليين وصحراويين ، يفضلون التوجه إليها : ينقلون لها منتوجاتهم ويتزودون منها بما يحتاجه السكان من مختلف المواد الكمالية خاصة .

وللقيام بهذه العمليات التجارية التي تعتبر أهم من النشاط الذي كان يتم

عن طريق الموانئ[1] ، هناك مراكز أساسية تنطلق منها القوافل وتعود إليها وأهمها : قسنطينة ، والوادي ، وتوقرت وورقلة . وكانت المواصلات بين هذه الأسواق الرئيسية والأسواق المقابلة لها في تونس منظمة تنظيماً دقيقاً بحيث أن التاجر يجد يومياً ، قافلة يسافر معها ذهاباً واياباً . أما الطرقات الرئيسية المتبعة فأربعة نذكرها مع أسواقها بالتوالي حسب الأهمية :

١ ـ طريق تونس الذي يبدأ من مدينة قسنطينة ، ويسير نحو الجنوب قليلاً ليمر بالخروب ثم يرتفع نحو الشمال الشرقي ويشق كثيراً من القرى أهمها وأدي زناتي ومجاز عمر ، وسوق أهراس قبل أن يصل إلى مدينة الكاف التونسية ومنها إلى عاصمة الايالة . ولقطع هذا الطريق يستغرق السير مدة خمسة وعشرين يوماً عادياً . وعلى الرغم من أن المدة طويلة ، فإن الرحلة إلى تونس ممتعة ، لأن القافلة تجد ، دائماً وبدون عناء كبير ، كل ما تحتاج إليه من مرافق السير . ولذلك كان كراء البغال من قسنطينة إلى تونس معتدلاً للغاية يتراوح ما بين ١٥ و ٢٥ فرنكاً للبغل الواحد في الذهاب ، وما بين ٣٠ و ٤٠ فرنكاً في الاياب . وبديهي أن سعر الاياب أغلى لأن التاجر يجلب معه سلعاً تعود عليه بأرباح أوفر .

ولقد كانت قسنطينة هي عاصمة الشرق الجزائري وأكبر مدنه ، ومقر جميع السلطات التنفيذية فيه . ولذلك كانت تعتبر أكبر أسواق المنطقة في ذلك الحين يؤمها التجار من جميع النواحي يجلبون إليها كثيراً من منتوجاتهم الضرورية

(١) موروا ، ص : ١٦٣ ، يذكر المؤلف أن الرأسمال المستعمل للقيام بهذه العمليات التجارية يزيد عن الخمسمائة ألف فرنك شهرياً « ومعنى ذلك أن التجارة مع تونس كانت تستهلك أكثر من ستة ملايين سنوياً ، بينما كانت الهيئات الأجنبية في الشرق الجزائري لا تستعمل سوى مبلغ لا يزيد عن الثلاثة ملايين الا قليلاً (أنظر الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية) .

لتغذية سكانها ، ويحملون منها مصنوعاتها يبيعونها في مدنهم ، وقراهم أو يصدرونها إلى البلاد المجاورة ليستوردوا مكانها صناعات أخرى تدر عليهم فائدة أكبر وربحاً أوفر . وقد حتم هذا النشاط اليومي المتزايد على تجار المدينة أن يبذلوا قصارى جهدهم لترضية جميع الطلبات .

ولم يكن ذلك بالأمر السهل ، لأنه يتطلب توفير وسائل الانتاج التي يصنع جلها في أوربا . ونحن نعلم أن العلاقات التجارية مع أوربا من اختصاص الأجانب الذين كانوا يفضلون الاهتمام بالتصدير لما فيه من كسب لهم ومصلحة لأوطانهم . وعلى هذا الأساس كانت قسنطينة توجه ، شهرياً ، قافلة من حوالي ثلاثمائة بغل إلى مدينة تونس ، تحمل إليها الصوف والجلود المفتوحة أو المدبوغة[1] والتمور المجلوبة من الواحات ، والشواشي[2] ، وتستورد منها المصنوعات الأوربية ، والعطور ، وبعض المنتوجات المحلية والأجنبية مثل التوابل والقهوة ، والأقمشة الحريرية[3] .

وللقيام بهذه الرحلات المنتظمة ، كان تجار قسنطينة يستعينون بجماعة من المحترفين اليهود لتعيير بعض السلع وتحديد أسعارها في البيع وفي الشراء . وتذكر جميع المصادر أن قافلة قسنطينة هذه تحقق في كل مرة أرباحاً تزيد عن نصف رأس المال الذي يقدر شهرياً بخمسمائة ألف فرنك[4] . وإلى جانب هذه الأرباح ، كانت تعود بالمواد اللازمة لتشغيل سائر الجمعيات المهنية ، وتلبية حاجيات السكان .

---

(١) لقد كان الشرق الجزائري يدفع الى تونس حوالي ٨٢ ألف جلد مدبوغ سنوياً وكانت الشركات الفرنسية تحتج دائماً على ذلك (أنظر الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية)

(٢) شواشي الجزائر كانت أقل جودة من شواشي تونس ولكنها أرخص ثمناً ، ولذلك كانت مطلوبة للاستعمال اليومي خاصة (مذكرة القائد ابراهيم)

(٣) Carette, *Du Commerce de L'ALGERIE*. . ., P. 22.

(٤) Mauroy, P. 63 et Feraud, "Les corporations des métiers à CONSTANTINE avant la conquête", *R.A.*, 1872, P. 452 et ANP, F80 1674, "Rapport WARNIER", le 8 mars 1841.

٢ ـ طريق قفصة[١] ونفطة[٢] الذي يبدأ من مدينة الوادي ثم يسير شمالاً نحو محطة قمار[٣] حيث ينقسم : فيخرج منه فرع يتجه مباشرة إلى مدينة نفطة ويواصل الأصل نحو الشمال الشرقي إلى قرية فرن[٤] حيث ينضم تجار الزيبان إلى القافلة ، وبعد ذلك يميل أكثر إلى الشرق ليقف في مدينة قفصة . وإذا كانت المسافة ما بين الوادي ونفطة لا تتطلب سير أكثر من ثلاثة أيام عادية ، فإن الذهاب إلى قفصة يستلزم أكثر من خمسة أيام . وعلى العموم ، فان الطريق سهل ، فيه كثير من المياه ، ولا تتعرض فيه القوافل إلا لبعض الكمائن التي ينصبها ، من حين لآخر ، سكان واحة غدامس لنهبها تنكيلاً بأبناء سوف الذين كثيراً ما كانوا يغيرون عليهم لنفس الغرض[٥] .

ومدينة الوادي هي عاصمة منطقة سوف[٦] وأكبر مدنها . عرفت في ذلك الحين ، كأكبر سوق يؤمها التجار من مختلف الواحات ، وتشتمل على أكثر من ثلاثمائة حانوت . أهم مواردها من التمور التي تنتج من أنواعها الجيدة كميات هائلة . والتبغ بنوعيه ، الرطب والقوي ، وكذلك صناعة المظلات من سعف النخيل

(١) تقع في أبواب الجنوب التونسي ، وقد كانت مركزاً تجارياً هاماً ، وتوجد بها آثار رومانية كثيرة ومناجم للفوسفات

(٢) هي عاصمة بلاد الجريد التي تشتمل على المدن التالية : توزر (٨ آلاف نسمة) الوديان والحامة (١٠ آلاف نسمة معاً) . عدد سكان نفطة في ذلك الحين ١٢٠٠٠ نسمة جلهم من التجار والفلاحين . نفس المصدر .

(٣) مدينة تقع على بعد حوالي ١٤ كلم من مدينة الوادي .

(٤) مدينة تقع في الطريق الواصل بين الوادي ومدينة تبسة .

(٥) Carette, *Recherches*...,P. 90.

(٦) مجموعة من المدن والقرى تقع وسط كثبان الرمل في الجنوب الشرقي من بايلك قسنطينة أهم موارده من التمور والتبغ والنجارة ، أنظر :

والأقمشة الصوفية العادية . أما سكانها فقد اشتهروا بالمهارة في التجارة وفي تسيير القوافل عبر كثبان الرمل المتنقلة .

وعلى الرغم من أن الوادي كانت تمثل همزة وصل بين الشمال والجنوب ، فإن اتصالاتها بقسنطينة لم تكن متعددة ، وإنما كان تجارها يكتفون بالذهاب إلى بسكرة أو توقرت لاستيراد ما يمكن أن يصدر إلى الخارج من المنتوجات الجزائرية . والسبب في هذا الاحجام عن عاصمة الشرق ليس هو التخوف من الضرائب التي يفرضها عليهم البايلك كما يزعم بعض المؤرخين أمثال رين وماريسي وكاريت ، وإنما كان أبناء سوف يفضلون الذهاب إلى المدن التونسية لأنها أقرب إليهم ، ولأنها تقدم لهم جميع المواد الأوربية بأسعار لا تنافس .

ولئن كانت سلطات السوق وتجارها ، لم يتركوا لنا وثائق واحصائيات نعتمد عليها في تقييمنا للعلاقات التجارية التي كانت تتم مع بلاد الجريد ، فإن استقاء بعض المعلومات من مختلف المصادر يسمح لنا أن نجزم بأن القوافل الرابطة بين جنوبي الايالتين كانت يومية ، وأن تجار سوف كانوا يحملون إلى الأسواق التونسية أقمشتهم الصوفية ، وأنواع التمور الممتازة ، والمظلات ، والفوة والتبغ ، ويستوردون منها مجموعة كبيرة من المصنوعات المحلية والأوربية أهمها : البزازة والمواد العطرية والأقمشة الحريرية ، والأسلحة والكبريت وغيرها . كما أن تجار الوادي كانوا يوجهون مائة وخمسين منهم ، من حين لآخر ، إلى مدينة غدامس[1] يحملون إليها العملة ومختلف أنواع المصنوعات والمنتوجات المحلية والأجنبية ، ويجلبون منها العبيد والتبر والعاج ، وريش النعام والبخور والنترون وغيرها مما تستورده غدامس من السودان .

---

(١) من أكبر الأسواق التجارية في ذلك الحين . سكانها كانوا في تنافس تجاري مستمر مع سكان وادي سوف .

٣ ـ طريق نفطة وغدامس الذي ينطلق من توقرت ثم يتجه نحو الشمال ليمر بمحطة الفيض[1] حيث ينضم تجار بسكرة إلى القافلة . وبعد ذلك يعود نحو الجنوب الشرقي ليصل إلى كوينين[2]، ومنها يأخذ اتجاهين أساسيين أحدهما شمالاً نحو مدينة نفطة مباشرة ، وثانيهما نحو الجنوب إلى سوق غدامس مروراً بمحلة البئر الجديد[3] .

وإذا كان الطريق إلى نفطة يقطع في أقل من خمسة أيام ، لا تتعرض فيها القافلة لأخطار الطبيعة نظراً لانتشار الآبار والعمران ، فان كثبان الرمل المتنقلة لا تساعد اطلاقاً ، على القيام بالرحلة من توقرت إلى غدامس لأنها تذهب المعالم وتطمس الآبار .

وتوقرت هي مدينة الثروة والرخاء ، وأهم عواصم وادي ريغ[4] . يحيط بها سور تتخلله أبواب كثيرة ، وتشتمل دائرتها على ثمان وثلاثين قرية أهمها كوينين التي تلتقي فيها كثير من قوافل الناحية المتوجهة إلى بلاد الجريد . وتعتبر سوق توقرت ثالث أسواق الواحات بعد الوادي وورقلة . وبما أن وادي ريغ ينتج التمور بكثرة ، ويصنع الأقمشة الصوفية العادية ، فان تجار توقرت يحملون إلى الجنوب التونسي بعضاً من هذه المنتوجات والمصنوعات ويجلبون منها كثيراً من الأقمشة القطنية ، والعطريات المستوردة من أوربا فيوزعونها على الأسواق المحلية .

---

(١) مدينة صغيرة وسط سهول خصبة واسعة . تبعد على بسكرة بعشرين ميلاً ويذهب اليها عن طريق سيدي عقبة وعين الناقة .

(٢) قرية صغيرة تبعد عن مدينة الوادي بحوالي ميلين ونصف . تقع في منتصف الطريق بين قمار والوادي .

(٣) قرية صغيرة على الحدود التونسية تلتقي فيها قوافل نفطة وتوفرت المتوجهة الى غدامس .

(٤) مجموعة من الواحات يحدها شمالاً الزاب وعاصمته بسكرة ، وشرقاً سوف وعاصمته الوادي ، وغرباً وادي ميزاب وعاصمته غرداية . يشتمل على توقرت وتماسين نفوسة (أنظر Prax P, 129)

وعلى الرغم من أن القوافل كانت يومية بين توقرت ومدن الجنوب التونسي ، فان المؤرخين لم يهتموا بتنقلاتها ، ولم يتركوا لنا من الوثائق ما يمكن أن نعتمد عليه لتقديم احصاء دقيق . ولكننا نستطيع ، مع ذلك ، أن نؤكد بأن هذه الواحة كانت تقوم مع نفطة ، خاصة ، بنشاط تجاري بالغ الأهمية بدليل أن موروا وكاريت يذكران أنها كانت كغيرها من مدن الصحراء الشرقية ، لا تتزود من التل وإنما بواسطة اتصالاتها مع بلاد الجريد[1] .

٤ ـ طريق غدامس الذي يخرج من ورقلة[2] ويتجه مباشرة نحو الشرق عبر الفيافي إلى أن يصل مدينة غدامس ، وهو طريق صعب للغاية ، مغطى بكثبان الرمل المتنقلة . ويتطلب قطعه عشرة أيام طوال من السير السريع تطوي القافلة أثناءها مائة وستين ميلاً لا تجد فيها المياه سوى مرة واحدة على بعد ثلاثة أيام من المنطلق . ومع ذلك فان تجار ورقلة يسافرون باستمرار إلى هذه السوق التي تلتقي فيها قوافل تونس وطرابلس والسودان والجزائر تتبادل ما عندها من السلع وتعود إلى منطلقاتها .

وقد كان هناك عامل ساعد على تطوير العلاقات بين ورقلة وغدامس يتمثل في التنافس الذي لا ينقطع بين واحة الوادي وسكان غدامس[3] . هذا ، وقد كانت القافلة تخرج من ورقلة محملة بالأقمشة الحريرية والقطنية ، وبالتمور والحبوب والزيت والأسلحة ، ثم تعود وقد استبدلتها بالتبر والعبيد ، وجثث النعام والعاج والبخور وغير ذلك من المنتوجات الإفريقية .

وهنا ، أيضاً نشير إلى أنه من الصعب ضبط الاحصائيات لأن المصادر لم

---

(١) Mauroy, *Précis*. . ., P. 78.

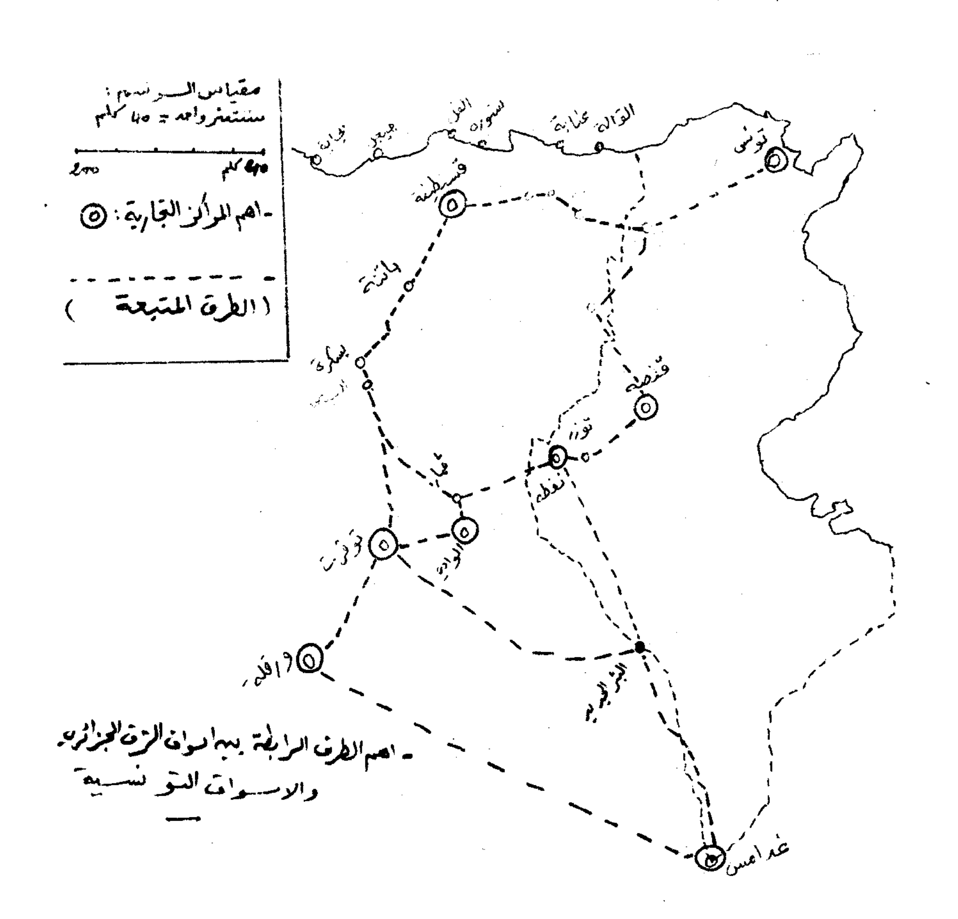
(٢) كانت تحكم سبع قرى ، وأهم مواردها في ذلك الحين ، من التمور والتجارة مع السودان وتصدير الملح الى المغرب .

(٣) Carette; *Recherches*. . .; P. 31.

تكن تهتم بهذا النشاط التجاري إلا من بعيد ، ولأن المقايضة كانت هي الطريقة الغالبة في القيام بعمليات التبادل في تلك الأسواق الصحراوية .

لوحة رقم (٤) جامعة لأهم عمليات التصدير والتوريد التي كانت تتم بين الشرق الجزائري والأسواق التونسية

أهم الأسواق	المقاصد	المواد المصدرة	المواد المستوردة
قسنطينة	تونس	الصوف ، الجلود المدبوغة ، التمور الممتازة ، الشواشي العادية ، ريش النعام	المصنوعات الأوربية ، العطور ، التوابل ، القهوة ، الأقمشة القطنية والحريرية .
الوادي	نفطة نفطة	التبغ ، الفوة والتمور	مواد البزازة ، المواد العطرية ، الأقمشة الحريرية ، الأسلحة ، الكبريت .
توقرت	نفطة غدامس	الأقمشة الصوفية العادية ، التمور والمظلات المواد العطرية ، التمور الحبوب ، الزيوت ، الأقمشة .	الأقمشة القطنية ، العطريات والمصنوعات الأوربية . التبر ، العبيد ، جثث النعام ، البخور السوداني .
ورقلة	غدامس	الأقمشة الحريرية والقطنية ، التمور ، الحبوب ، الزيوت ، الأسلحة وأنواع من العملة	التبر ، العبيد ، العاج البخور السوداني ، وكثير من المنتوجات الإفريقية .



- اهم الطرق الرابطة بين اسواق الشرق الجزائري والاسواق التونسية

مع السودان :

لقد كان الشرق الجزائري يقيم علاقات تجارية هامة مع بلاد السودان[١] ، لم تنقطع إلا عندما وقع الاحتلال الفرنسي وصارت القبائل تتعرض لهجومات الجيوش الغازية ، ولا تستطيع تأمين الطرقات ، وكانت القوافل الجزائرية بقيادة التوارق[٢] والخنافسة[٣] ، كثيراً ما تحط رحالها في أكبر أسواق إفريقية مثل تمبكتو وكانو ونوفي وكاتشنة وأغادس ، تحمل إليها منتوجات الايالة ومصنوعاتها وبعض ما تستورده من الخارج ، وتجلب منها كل ما يعترضها من مواد مفقودة في الشمال . وأهم المراكز التي تنطلق منها هذه القوافل هي قسنطينة والوادي وتوقرت وورقلة .

وإذا كنا في الجزء الأول من هذا الفصل قد تعرفنا على هذه المراكز كأسواق تقوم بنشاط تجاري مع تونس ، فاننا سنحاول ، هنا ، أن نتتبع الطريق الذي يخرج

---

(١) المقصود ببلاد السودان أقطار مالي والنيجر وشمال نيجيريا

(٢) خليط من القبائل الرحل التي تقود القوافل السودانية لهم ذكاء خارق ويتسمون بالحذر الشديد كما أنهم جنود بواسل يعرفون كيف يدافعون عن أنفسهم عند الحاجة وهم زيادة على ذلك أوفياء لا يخونون العهد مخلصون ، أنظر D'ormoy 2:10

(٣) قبيلة جزائرية تسكن مع أولاد ابن ناصر مدينة عين صالح وضواحيها وتعيش في تنافس مستمر مع التوارق .

منها ليقودنا إلى أعماق إفريقيا ، وذلك لكي نأخذ فكرة واضحة عن الأخطار التي يركبها هؤلاء التجار لتحقيق عمليات التبادل ، ونتمكن من تقدير مجهوداتهم حق قدرها .

أما قوافل ورقلة ، فانها تسلك طريقين : أولهما يمر بغاط قبل أن يصل أحير [١] التي تعتبر أول محلة سودانية . ويستغرق السير لقطع هذه المسافة ثلاثة وسبعين يوماً عادياً يتصارع فيها الأدلاء مع كثبان الرمل المتنقلة ، والمهاجمين من توارق وخنافسة . والمحطة الثانية هي أغادس التي تبعد عن أحير سبعة أيام لا يصادف فيها الماء إلا مرة واحدة . وأغادس مدينة كبيرة تشبه مدينة تونس ولا يمكن للقافلة أن تتوغل في إفريقية دون أن تدفع الضرائب لسلطانها [٢] .

والمحطة الثالثة هي دامركو الواقعة في مقاطعة برنو [٣] وفي منتصف الطريق بين أغادس وكاتشنة ، المحطة الرابعة. وتذكر المصادر أن كاتشنة مدينة مبنية بالحجر الأحمر ومحاطة بسور تتخلله أربعة عشر باباً ، فيها مدارس تعلم القرآن الكريم واللغة العربية . والسلطان فيها ، في ذلك الحين ، يحكم بنفسه وفقاً للشريعة الإسلامية [٤] . والمحطة الخامسة هي سقاطو عاصمة بلاد السودان وتدعى كذلك أفنو . أما المحطة الأخيرة في هذا الطريق فهي كانو التي تعد من أكبر المدن السودانية : يبلغ عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة ، ولا تبعد عن العاصمة سوى مسافة تقطعها القافلة في خمسة أيام . وقد كانت مشهورة بصنع الأقمشة القطنية والأحذية والجبائر تبيعها للقرى المجاورة بالعبيد وبالمنتوجات المحلية [٥] .

---

(١) تقع حالياً في جمهورية النيجر .

(٢) Carette, *Recherches*. . ., P. 150.

(٣) تقع في السودان الأوسط (شمال نيجيريا حالياً) كانت تعتبر من أهم المناطق الصناعية في بلاد السودان . سكانها يدينون بالاسلام وفيهم الوثنية .

(٤) Mauroy, *Précis*. . ., P. 311.

(٥) *La Grande Encyclopédie*, Tom XXI, P. 401.

ويمر الثاني بمدينة القليعة التي لا تشتمل على أكثر من مائة كانون ، وتقع وسط غابات النخيل وبساتين الكروم وأشجار التين والرمان : تجري من تحتها الأنهار ، يكفي لتفجيرها أن يحفر المرء دراعاً واحداً[1] . وتقدر المسافة الفاصلة بينها وبين ورقلة بأربعة وثمانين ميلاً تقطع في ظرف سبعة أيام من السير السريع . ثم تنتقل القافلة إلى عين صالح وهي أهم مدينة في واحة التوات[2] ومنها تتفرق ، فيذهب فرع إلى أقبلي التي تبعد عنها بحوالي أربعين ميلاً تقطع في ظرف ثلاثة أيام . وبعدها ترحل القافلة إلى تمبكتور وبذلك تقطع أخطر مرحلة لأنها تشتمل على مسافة تقطع في صحراء قاحلة لا يمكن سيرها في أقل من ثمانية أيام مليئة بالكوارث التي تحدثها رياح الجنوب التي كثيراً ما تقضي على نجوع وقوافل بأكملها[3] . ومن تمبكتو ، كانت القوافل تخرج في غالب الأحيان ، إلى مدينة هاوسة القريبة من آخر أكواع نهر النيجر ، ومنها إلى سقاطو ونوفي . أما الفرع الثاني فيتجه نحو أحير مباشرة ومنها يمر بنفس المحطات الكائنة بين غاط وكانو .

أما طريق توقرت ، فانه يتجه نحو الشمال ليمر بمحطة الفيض ، ثم يعود نحو الجنوب الشرقي ليصل إلى كوينين ومنها إلى البئر الجديد وغدامس ، وهي طريق كنا تعرضنا لها في الجزء الأول من هذا الفصل . ومن غدامس ترحل القافلة

---

(١) Carette, *Exploration*. . ., P. 98.

(٢) واحدة كبيرة تشتمل على عدد من القرى والمدن . تعتبر حداً فاصلاً بين شمال افريقيا وبلاد السودان . وتلعب دوراً حيوياً في الاتصال بأعماق افريقيا ، وتعد أكبر مركز تجتمع فيه القوافل من تونس وطرابلس والمغرب والسودان .

Carette, *Exploration*. . .,P. 104 et Mauroy, *Question d'ALGER*. . ., P. 71.

(٣) يذكر موروا أن رياح الجنوب داهمت احدى القوافل القادمة من تمبكتو سنة ١٨٠٥ وكانت مكونة من ٢٠٠٠ رجل و ١٨٠٠ جمل ، فشربت المياه من طريقها ولم ينج منها أحد .

Mauroy, *Précis*. . ., P. 128.

إلى غاط فتسير مدة عشرين يوماً لا تجد فيها المياه سوى مرتين : في الشقة على بعد ثمانية أيام من غدامس ، وفي بيرين على بعد يومين من غاط . وبعد ذلك تأخذ القافلة طريقين : أحدهما مستقيم يقودها مباشرة إلى تمبكتو بعد مسيرة تدوم خمسة وأربعين يوماً ، ليس فيه من الأخطار غير الكمائن التي تنصبها جماعة من التوارق والخنافسة للاستيلاء على ما في الحمولة من أشياء ثمينة وعلى الأسلحة خاصة . وثانيهما يتجه إلى كانو عبر أحير وهو نفس طريق ورقلة الذي سبقت الإشارة إليه .

وبالنسبة لطريق الوادي ، فانه يتجه مباشرة إلى غاط على الرغم من أن مروره بغدامس يسهل كثيراً مهمة القافلة ، ولكن تجار الواد ، يفضلون عدم الاتصال بالغدامسية لما بينهم من عداوة وتنافس . ومن غاط تسير القافلة إلى تمبكتو أو إلى كانو عبر نفس المحطات التي ذكرناها .

وأخيراً ، فان طريق قسنطينة يمر بعين مليلة ، وباتنة والقنطرة وبسكرة قبل أن يصل إلى محطة الفيض حيث تنقسم القافلة فيذهب الجزء الأول إلى غدامس ويسلك نفس طريقها إلى كانو ، ويتجه الثاني إلى ورقلة عبر تماسبن ثم يأخذ مسلكها إلى تمبكتو أو كانو .

بعد الحديث عن هذه الطرقات التي تسلكها قوافل الشرق الجزائري عندما تتجه إلى أعماق إفريقية ، ننتقل الآن إلى الكلام عن مختلف المواد المتجر فيها . وإذا كانت تونس تزود السودان بمواد الزينة ، ولا يرسل له المغرب إلا بعض الضروريات ، فان نشاط التجار الجزائريين كان يشمل جميع الميادين[1] . وفيما يلي نسرد أهم صادرات الشرق الجزائري ووارداته من أسواق السودان وإليها .

---

(١) Carette, *Du Commerce*, P. 26.

أهم الصادرات :

أ ـ الحبوب ، وكانت القوافل تشحنها من نواحي المسيلة وسهول الفيض الواقعة عند مصب وادي العرب[1] . ويعتبر الشرق الجزائري في الايالة بصفة عامة من أكبر المناطق المنتجة للقمح والشعير والفول والحمص .

ب ـ الزيوت ، وأجودها ما يعصر في نواحي بسكرة وجبال الأوراس (بني أحمد ، أولاد عمران وبني بربر) غير أنها لا تنتج إلا بكميات قليلة ، ولذلك كان تجار سوف يستوردون كميات أخرى من بلاد الجريد يحملونها معهم إلى مختلف الأسواق ، ونظراً لبعد المسافة وما يترتب عن ذلك من مصاريف ، فان زيت الزيتون يباع في إفريقية بأثمان لا تطاق . الأمر الذي جعل النساء السودانيات يستعملنه للمداواة والزينة فقط . أما زيوت منطقة القبائل الكثيرة ، فانها تأخذ طريق الجزائر العاصمة وترسل مباشرة إلى سوق القليعة ، ومنها يقوم التوارق بنقلها إلى تمبكتو .

ج ـ التمور ، وتؤخذ من أسواق الوادي وتوقرت وورقلة ، ثم تحمل بكميات كبيرة إلى بلاد السودان . وقد كان التجار في غالب الأحيان ، رغبة منهم في توفير رؤوس أموالهم واستعمالها في شؤون أخرى ، يتعاقدون مع المالكين فيقدرون أسعار البضاعة دون دفعها ولكنهم يتقاسمون الأرباح معهم بالتساوي .

د ـ الأقمشة الصوفية ، وهي من أهم مصادر الثروة في صحراء الجزائر . تصنع منها البرانس والقنادر والحنابل وغيرها من الألبسة والأغطية التي تباع بكثرة في سائر أسواق السودان . كما أنها تحمل إليها غير مصنوعة . وكان سعرها

---

(١) ينبع في جبال أوراس من قمم شلية ،يسقي بساتين خنقة سيدي ناجي ويمر بمدن ليانة وباوس ، والقصر وزريبة الوادي ثم ينضم الى وادي جدي في سهول الفيض .

Carette, *Recherches*. . ., P. 48.

في ذلك الحين يتراوح ما بين فرنكين وأربعة فرنكات للمتر الواحد[1] .

هـ ـ الأقمشة الحريرية ، وتستورد إلى الشرق الجزائري عن طريق تونس ثم تحملها القوافل إلى مختلف أسواق السودان حيث تحقق لأصحابها أرباحاً تقدر بأضعاف ثمن الشراء .

و ـ المرجان ، وهو مرجان الصناديق[2] الذي يشترى من الغواصين الأجانب أو من الأعيان الذين يتلقون ، سنوياً ، كمية معينة من الشركات المستغلة للصيد في سواحل الشرق الجزائري . ويباع في أعماق إفريقية بأكثر من ٢٨٨ فرنكاً للكلغ الواحد بينما يتراوح سعره في الجزائر ما بين ٤٠ و ٧٠ فرنكاً حسب السنوات والأسواق .

ز ـ الأسلحة ، وتشتمل الأسلحة النارية المستوردة من فرنسا وانكلترا عن طريق السوق الحرة ، أو الأسلحة المصنوعة في توقرت ووادي ميزاب ، وكذلك صفائح السيوف التي تصنع في قسنطينة والواحات . وتباع البندقية في بلاد السودان بواحد وعشرين فرنكاً . أما ثمن الصفائح فيتراوح ما بين ثلاثة وأربعة فرنكات .

ح ـ البارود ، ويوجد في كثير من الأماكن ، وخاصة غربي خنقة سيدي ناجي . وفي الزيبان تقوم قبيلة أولاد نائل[3] باستغلال مناجمه في وادي جدي[4] ،

(١) Prax; (M), *Commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan, Rouvier* PARIS, 1849, P. 27.

(٢) أنظر تصنيفنا للمرجان في الفصل الخاص .

(٣) مجموعة قبائل تابعة لبيت بوعكاز في جنوب الشرق الجزائري .

(٤) هناك أسطورة تقول بأنه سمي كذلك لأن جديا غرق فيه . ولكن الأصح هو أن اجدى معناه الرمل بالبربرية وأن وادي جدى هو الحد الفاصل بين التربة والرمال . يعتبر من أهم روافد بحيرة ملغيغ ، وينبع من سفوح جبال عمور تحت اسم وادي مزى ولا يأخذ اسمه المعروف الا بعد الخروج من نواحي لغواط. Carette, *recherches*, P. 49.

ثم يحمل إلى ورقلة ومنها إلى تمبكتو حيث يباع بأسعار مرتفعة لجودته وقوة مفعوله .

ط ـ ريش النعام ، يوجد النعام في جنوب الجزائر ، وفي نواحي ورقلة على وجه الخصوص يصطاده الأهالي للحصول على جثته وشحومه . والريش الذي يباع منه أبيض وطويل يقع في أقصى الجناحين ، تستعمله القبائل في خيامها للتدليل على شرفها وسمو مكانتها .

وهناك أيضاً ، مواد أخرى تصدر إلى الأسواق السودانية ومن جملتها الأغنام ، وماء الزهر ، والعطور والخردوات والبزازة والتوابل والمصنوعات الأوربية المستوردة عن طريق تونس والشواشي والشيشان وما إلى ذلك من أشياء يجدها التجار في أسواق الايالة .

أهم الواردات :

أ ـ التبر ، ويستخرج من مناجم كثيرة في بلاد السودان ، ترتفع قيمته بقدر الابتعاد عن مواطنه . وأشهر طريقة للبحث عنه هي طريقة الفناجين التي تتمثل في كون الأهالي يخرجون ليلاً وفي أيديهم فناجين سوداء ، وكلما شاهدوا بريقاً سارعوا إليه وغطوه بها . وعندما ينتهون من هذه العملية يذهبون للنوم ، وفي الصباح يؤمون أمكنة الفناجين ويستغلون الخيوط إن كانت صالحة مستعملين أدوات مغنطيسية لتصفية محصولهم [١] ، ويباع التبر إلى التجار الأجانب بالسرة والوزنة والمثقال [٢] . ويتم نقله في الرقبيات [٣] أو في

---

(١) Lanjoulet (Théo), *le Commerce en ALGERIE*, Hachette, PARIS 1851, P. 158.

(٢) الوزنة تساوي ستة مثاقيل وثلثين ، بينما تساوي السرة خمس عشرة وزنة أي مائة مثقال . والمثقال يشتمل على ٢٤ حبة خروب تزن الواحدة أربع حبات من القمح

(٣) هي أكياس تصنع من رقبة البعير ما زالت تستعمل حتى الآن لحفظ الأشياء الثمينة .

المزاود[1] . وفي تمبكتو يرصع السكان كثيراً من الأشياء بالتبر ثم يبيعونها بأسعار أغلى لأن التبر فيها يصان ويحفظ من الضياع .

ب ـ العبيد ، لقد كان أمراء السودان يتحاربون فيما بينهم ، والأسرى من الجانبين هم العبيد يبيعونهم لقوافل شمال إفريقيا مقابل بعض المنتوجات والمصنوعات من جهة، ولاضعاف الخصوم من جهة أخرى ، لأن العبد الذي يباع يفقد بالنسبة لقبيلته . وهناك طريقة أخرى لاصطياد العبيد تقوم بها الجماعات الصغيرة أو الأفراد ثم تحمل الغنائم للأمير يبيعها ويأخذ نصف أثمانها وفقاً للعرف الجاري به العمل في تلك الناحية[2] . وتعتبر ورقلة ، في الشرق الجزائري هي مستودع العبيد[3] يوجهون منها إلى سائر أنحاء البلاد وإلى الخارج . كما أن توقرت كانت تستورد ، سنوياً ، حوالي خمسمائة عبد ، وسعر العبد في الأسواق الإفريقية يتراوح ما بين مائة وخمسين ومائتي فرنك ، وبمجرد ما يصل إلى الواحات الجزائرية يقفز هذا المبلغ إلى ما بين أربعمائة وخمسمائة فرنك[4] .

جـ ـ العاج ، تستورد أنياب الفيلة من منطقة بورنو ، وتباع في مدينة كانو لجميع التجار الأجانب بخمسين سنتيماً للكلغ ، ثم يشتريه سكان واحات الجزائر بما يعادل ست فرنكات ، ومنها ينقل إلى أوربا عن طريق تونس عادة[4] .

د ـ الأقمشة القطنية ، وتصنع خاصة في مدينة كانو ثم تلون بالأزرق أو تخطط وترسل إلى شمال إفريقيا . وقد كان سكان الصحراء والتوارق منهم على وجه

---

(١) هي جلود الجديان والمعز تعد لهذا الغرض .

(٢) Feraud, "Délivrance d'Esclaves nègres dans le Sud de la Province de CONSTANTINE", *R.A.*, n⁰ 93, Mai/Juin 1872, P. 176.

(٣) Emerit, "Travaux"..., P. 39.

(٤) نفس المصدر

(٥) يرتفع ثمن الكلغ في تونس الى ٧،٣٥ فرنكات أنظر Prax, *Commerce*, P. 13

الخصوص يفضلون اللون الأزرق لأنه يطلق على الجسم مادة تسد مسامه التي تظل مفتوحة نتيجة الحر[1] .

هـ ـ الكورو ، وهي فاكهة مالحة تزن الواحدة حوالي عشر غرامات . يستعملها الأفارقة بمثابة القهوة ، وتباع بأسعار تتراوح ما بين فرنك واحد وفرنكين للكلغ . بينما يشتريها أعيان قسنطينة بعشرة فرنكات[2] .

و ـ الزبد ، ويستخرج من القطط البرية التي تعيش في السودان وتتغذى باللحم باستمرار ، وعندما يراد زبدها تضايق وتهيج فتخرج المادة في شكل عرق يجمع في اناء ثم يباع لتجار الواحات بتسعة عشر فرنكاً للوزنة الواحدة ، ويشتريه سكان الشرق الجزائري بثمانين فرنكاً[3] ، وهو مبلغ يستطيع التاجر أن يستبدل به حوالي أربعة قناطير من القمح .

ز ـ الحشيش ، وهو نوع من المخدرات التي كان الأغنياء في الايالة يتعاطونها . ويزرع في نواحي أحير بكميات كبيرة إلى درجة أنها تصدر منه سنوياً ، أكثر من ألفي حمولة بعير[4] .

وكما هو الشأن بالنسبة للصادرات ، هناك أيضاً ، مواد أخرى تستورد من الأسواق السودانية ، ومن جملتها جثث النعام ، والعسل ، وجلود بقر الوحش مدبوغة والبركتو[5] ، وفول السودان[6] ، والنطرون[7] ، والبخور الأسود وغيره ...

---

(١) ويذكر براكس ، ص : ١٨ أن هذا هو السبب الذي جعل التوارق يغطون كل أجسامهم لا يتركون منها سوى الاكف والأعين .

(٢) لانجولي ، ص ١٧٠

(٣) براكس ، ص ٢٠

(٤) نفس المصدر

(٥) نوع من الفلفل ينبت في السودان أنظر Prax, P. 23

(٦) قشرته حمراء ، تصنع منه العقود ولا يؤكل أنظر نفس المصدر ، ص ٢٤

(٧) مادة تصلح لاعداد التبغ ومعالجة أوجاع البطن ، أنظرنفس المصدر ، ص ٢٠

ولقد كانت هذه العمليات التجارية مع بلاد السودان تدر على القائمين بها من أبناء الشرق الجزائري أرباحاً طائلة تبلغ في بعض الأحيان خمسة أضعاف ثمن الشراء أو تزيد . وذلك على الرغم من ارتفاع مختلف أنواع المصاريف[1] . وعلى سبيل المثال ندرج اللوحتين التاليتين اللتين أوردهما السيد لانجولي[2] لتحديد الفوائد التي كان التجار يحصلون عليها في رحلاتهم إلى الأسواق الإفريقية :

لوحة رقم (٥) جامعة لأهم واردات الشرق الجزائري من سوق كاتشنة

اسم المادة	وحدة القبض	ثمن شرائها	ثمن البيع	نسبة الفائدة
الزبد	الوزنة	١٩ فرنكا	٨٠ فرنكا	٣٢٠ ٪
الأقمشة القطنية	القطعة	٣٢،٥	٩	١٨٠ ٪
أنياب الفيلة	القنطار	٥٠	٦٠٠	١١٠٠ ٪
جثث النعام	الواحدة	٨،٧٥	٨٠	٨٠٠ ٪
الكورو	القنطار	١٢٠	١٠٠٠	٧٤٠ ٪
العسل	القنطار	٥٢،٥٢	١٤٤	١٧٠ ٪
جلد بقر الوحش	الواحد	٠،٩	٨	٧٩٠ ٪
التبر	غرام	٤،٢	١١،٧٠	١٦٥ ٪

(١) يذكر براكس ، ص ٢٦ أن الحمولة (١٧٥ الكلغ) تنقل من قسنطينة الى أسواق السودان بمائة وخمسين فرنكاً ، وتصرف عليها نفس المبلغ في أثناء الطريق . ومن البديهي أن هذا الوضع جعل التجار يجنحون الى تسويق المواد الخفيفة لمضاعفة الأرباح

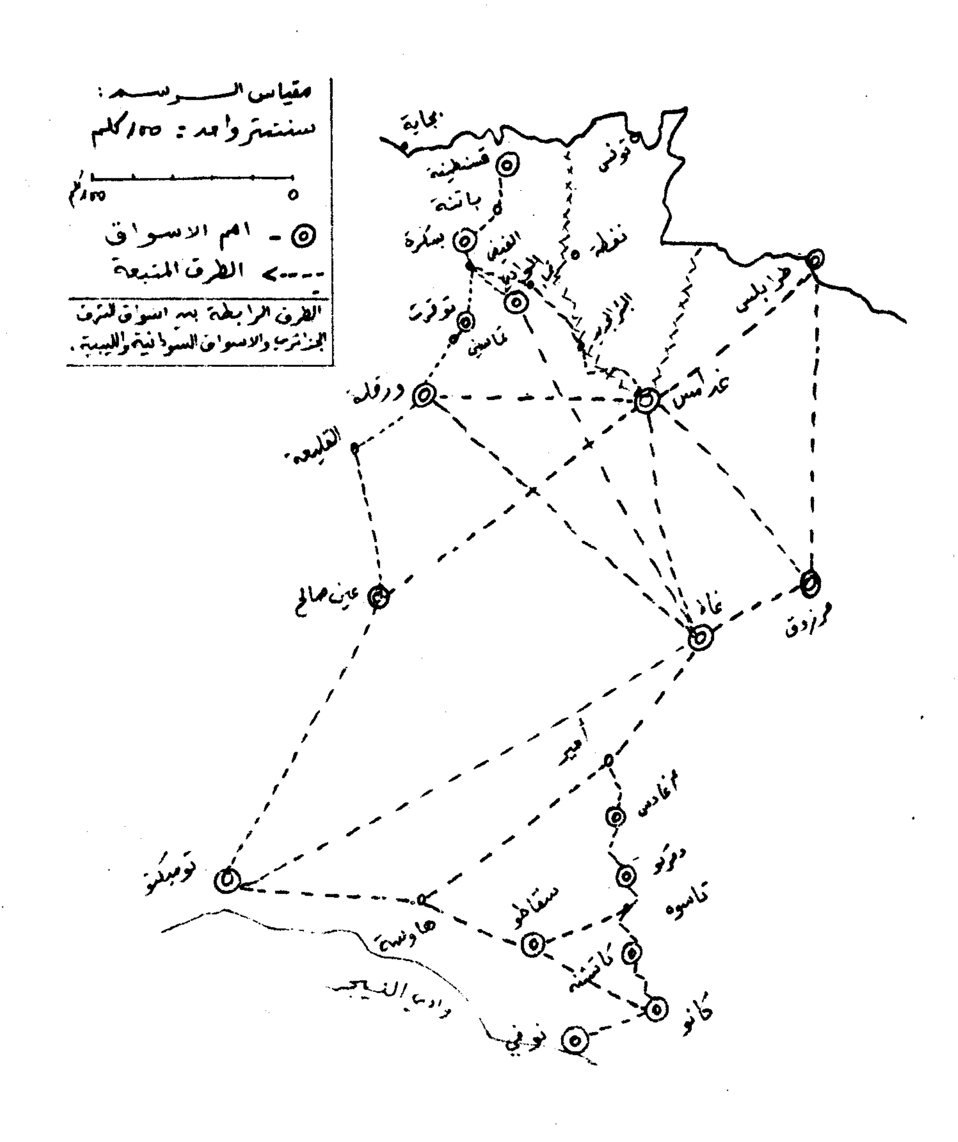
(٢) لانجولي ، ص ١٧٠ . ومن الجدير بالذكر أننا أدخلنا عليهما بعض التغيرات بحيث أضفنا لكل لوحة عموداً لوحدات القيس وآخر نسبة الفائدة .

لوحة رقم (٦) جامعة لأهم صادرات الشرق الجزائري إلى سوق كاتشنة

اسم المادة	وحدة القيس	ثمن الشراء بالفرنكات	ثمن البيع بالفرنكات	نسبة الفائدة
الابر	المائة	٠،٩	١٠	٪ ١٠٠٠
الخواتم		٣٢،٤٠	١٠٥	٪ ٢١٥
الشواشي		٢٧	١٣١،٢٥	٪ ٣٨٨
البرانس	الواحد	١٠،٨٠	٤٨	٪ ٣٣٢
المقاص		١٠،٨٠	٨٧،٥٠	٪ ٦٨٥
المرجان العادي	الوزنة	١،٨٠	٢٠	٪ ١٠٠٠
القطنيات	القطعة	١٨	٨٧،٥٠	٪ ٣٨٤
السكاكين		٣	٦	٪ ١٠٠
النحاس	الكلغ	٥،٤٠	١٤	٪ ١٦٠
ماء الزهر	الزجاجة	٢،٧٠	١٠،٥٠	٪ ٢٩٠
الخيط		١	١٢	٪ ١١٠٠
القرنفل	الكلغ	٣،٦٠	٣٥	٪ ٨٥٠
الحياك	الواحد	٩	٢٤	٪ ١٧٠
الحنتيت	الكلغ	١،٨٠	١٢	٪ ٥٦٠
المكحل	الكلغ	٥،٤٠	١٥	٪ ١٨٠
صفائح السيوف	الواحدة	٣ ـ ٤	١٧،٥٠	٪ ٣٥٠
اللبان	الكلغ	٢٥	٥٤	٪ ١١٦
المناديل		١٠،٨٠	١٥	٪ ٤٥
المرايا		٦،٣٠	٢١	٪ ٢٢٥
المسك	الوزنة	١٩	٨٠	٪ ٣٢٠
الكاغط		٢٧	١٠٠	٪ ٢٧٠
الزعفران	الوزنة	١٠	٣٠	٪ ٢٠٠
الحرير	الكلغ	٧٢	٣٥٠	٪ ٣٩٠

لوحة رقم (٧) جامعة لأهم عمليات التصدير والتوريد التي كانت تتم بين الشرق الجزائري والأسواق السودانية

أهم الأسواق	المقاصد	المواد المصدرة	المواد المستوردة
ورقلة	أحير أغادس كاتشنة كانو وهاوسة تمبكتو نوفي	التمور ، الأقمشة الصوفية ، الأقمشة الحريرية ، الأسلحة ، صفائح السوف ريش النعام وبعض المصنوعات الأوربية المستوردة من أسواق المغرب .	التبر ، العبيد ، أنياب الفيلة ، الأقمشة القطنية من كانو ، الكورو ، الزبد ، الحشيش من أحير ، جلود بقر الوحش ، البرنكو ، فول السودان ، النطرون البخور الأسود ، جثث النعام والعسل .
قسنطينة	نفس الأسواق	الحبوب ، الزيوت ، المرجان ، الأسلحة التوابل ، المسك ، الشواشي ، الشيشان ، ماء الزهر ، الزعفران ، والكاغط	
الوادي	نفس الأسواق	البارود ، التمور ، الأقمشة الحريرية من تونس ، مواد الزينة والمظلات .	
توقرت	نفس الأسواق	التوابل ، والعطريات ومواد البزازة من تونس التمور والبارود والبرانس	



مقياس الرسم :
سنتمتر واحد : ١٠٠ كلم
٥
١٠٠كم
◎ - اهم الاسواق
---> الطرق المتبعة
الطرق الرابطة بين اسواق الشرق الجزائري والاسواق السودانية والليبية .
بجاية
قسنطينة
باتنة
بسكرة
توقرت
تماسين
ورقلة
القليعة
عين صالح
تونس
نفطة
طرابلس
غدامس
غات
مرزوق
أهير
أغادس
كانو
هاوسة
وادي النيجر
تومبكتو

مع المغرب :

لقد كان النشاط التجاري بين المغرب وشرق الايالة محدوداً جداً ، إذا قارناه بالعلاقات اليومية التي كان يقيمها تجار الجنوب والشمال مع الأسواق التونسية ، وذلك لبعد المسافة ولعدم وجود ما يستوجب تنقل القوافل بكيفية مستمرة .

وأهم المدن التي لها اتصالات بأسواق المغرب هي قسنطينة وبسكرة وورقلة . فأما قسنطينة ، فانها ترسل قوافلها إلى فاس[1] عن طريق الشمال الذي يمر بسطيف وحمزة ، والجزائر ووهران وتلمسان ووجدة . فتحمل إليها كثيراً من الأقمشة بأنواعها الصوفية والقطنية ، والحريرية ، وتجلب منها البلغ (الأحذية الجلدية) والجلابيب والبراقع ، ويقدر رأس المال المستعمل لهذا الغرض بحوالي أربعمائة ألف فرنك سنوياً[2] .

---

(١) هي عاصمة الشمال المغربي . سكانها الآن حوالي نصف مليون نسمة . اشتهرت في ذلك الحين . بصناعة الجلابيب الصوفية والحريرية والقطنية ، والحياك والبرانس . من بناياتها الأثرية : جامعة القرويين ، مدرسة العطارين وجامع مولاي ادريس .

(٢) Leclerc (Ch. René) *Le Commerce et l'Industrie à FES*, publications du Comité du MAROC, PARIS, 1909, P. 15.

وأما بسكرة ، فانها تستعمل الطريق الواسطي للاتصال بواحة فكيك[1] ، وذلك بعد أن تمر بالأغواط والبيض والشلالة محملة بالحرير المنسوج المستورد من تونس ، والأقمشة الصوفية ذات الصنع المحلى . وفي الرجوع تستورد المشاط ، والأقمشة القطنية المستوردة من أوربا ، والطفل والخيل ومواد البزازة والأسلحة .

وأخيراً ، فان قوافل ورقلة تسلك الطريق الجنوبي الذي يمر بالقرارة وغرداية ومتليلي ثم فكيك ليقف في تافلالت[2] . وإلى هذه المحطة الأخيرة ، يحمل تجار الجنوب مصنوعاتهم الصوفية ، وريش النعام والخردوات المستوردة ، وكذلك بعض المنتوجات التونسية . وفي الرجوع يجلبون معهم الفيلالي والخيل والأسلحة .

وهكذا ، نرى أن التجارة بين المغرب والشرق الجزائري ، بالاضافة إلى كونها لم تبلغ درجة كبيرة من الرواج ، لم تكن تتناول سوى بعض المنتوجات والمصنوعات الكمالية ، وأن قسطاً كبيراً من هذه المواد المتداولة بين الأسواق المذكورة مستوردة من مختلف البلدان الأوربية ، سواء عن طريق جبل طارق بالنسبة للمغرب ، أو عن طريق مالطة وايطاليا وفرنسا ـ بواسطة تونس ـ فيما يتعلق بالشرق الجزائري .

وان المصادر القليلة التي تعرضت لهذا الموضوع لم تورد لنا أي نوع من الاحصائيات نظراً لعدم اهتمام التجار بالمحاسبات ، ولعدم وجود هيئات خاصة أو عمومية تعنى بالمسائل التجارية في ذلك الحين . ولذلك لا نستطيع أن نذكر مقدار رؤوس

---

(١) واحة يحيط بها النخيل من كل جانب وتؤمها القبائل من كل حدب وصوب لأنها تتصل شمالاً بفاس ، وغرباً بتافلالت وجنوباً وشرقاً بأسواق الجزائر ، يذكر كاريت أن ساحة المدينة تشتمل على أكثر من ثلاثمائة حانوت وأن عدد سكانها حوالي خمسة آلاف نسمة (Carette, *Recherches*, P. 92)

(٢) هي سجلماسة القديمة مهد الاشراف العلويين . تقع في سهل واسع وتشتمل على عدد كبير من القرى . تحيط بها غابات النخيل وأشجار الزيتون . ويصنع فيها الجلد الفيلالي ذو الشهرة العالمية . أنظر Carette, *Explorations*. . ., P. 96

الأموال التي كانت تستعمل في كل سنة للقيام بمختلف عمليات التصدير والتوريد . غير أننا نؤكد بأن التجارة بصفة عامة قد توقفت أو كادت مع بداية الاحتلال الفرنسي للايالة[1] .

(1) Carette, *Explorations*. . ., P. 96.

مع الايالة الليبية :

إذا أردنا أن نرتب العلاقات التجارية بين الشرق الجزائري ومختلف البلدان الإفريقية وجدنا أن تلك التي تتم مع ليبيا هي التي تحتل المرتبة الأخيرة ، وذلك لأن أهم سوق في الايالة الطرابلسية يوجد في مدينة غاط [1] ، ولا ينعقد إلا مرة في السنة [2] ، ليجتمع فيه التجار من مصر وشمال إفريقيا والسودان . وقد كانت القوافل الجزائرية ترحل إليه من توقرت والوادي وورقلة ثم تنضم إلى القوافل التونسية في مدينة غدامس [3] .

غير أن حوالي عشرة تجار من الوادي كانوا يتحدون جميع الأخطار ويذهبون مباشرة إلى السوق هروباً من الضرائب التي تفرضها الإدارة العثمانية ، بهذه المناسبة ،

---

(١) هي سوق التوارق ، تقع في أقصى الجنوب الليبي على بعد عشرين يوماً من غدامس وأربعين من عين صالح . وهي مركز تجاري هام في ذلك الوقت لأنها تجمع التجار من مختلف أنحاء أفريقيا أنظر

Carette, *Du Commerce*, P. 26 et *Recherches*, P. 94.

(٢) Carette, *Recherches*. . ., P. 96.

(٣) Prax, *R. O.*, P. 200.

عند الدخول إلى غدامس والخروج منها ، وتجنباً للاصطدام بأهل غدامس كما ذكرنا

ومما يستحق الذكر في هذا المجال أن التوارق كانوا يأخذون جميع استعداداتهم بحيث تصل جميع القوافل في شهر واحد هو شهر اكتوبر . وكان تجار الجنوب الشرقي من ايالة الجزائر يحملون إلى هذه السوق الشبه قارية منتوجاتهم ومصنوعاتهم المحلية ، وكذلك بعض المواد العطرية والجواهر والحرائر والكاغط والتوابل وغيرها من المنتوجات والمصنوعات الأوربية المستوردة . وفي الرجوع يجلبون معهم الحمير المصرية والعبيد والتبر وسائر المنتوجات الإفريقية المذكورة في الجزء الخاص بالعلاقات مع السودان .

ومن غاط كان بعض التجار من الجزائر يتقدمون إلى مدينة مرزوق[1] حيث يبيعون بضائعهم بأسعار أغلى ، ثم يواصلون السير إلى مدينة طرابلس حيث يشترون الجمال والغرائر[2] ، ويعودون إلى البلاد عبر سوق غدامس[3] .

وعلى الرغم من أن السلع التي كانت تعرض في غاط هي نفسها التي تباع في غدامس . فان التجار كانوا يفضلون أخذها من أصحابها الأولين بأسعار موافقة تحقق لهم أرباحاً طائلة . وقد كان الواديون والتوفرتيون يقصدون غاط لشراء العبيد خاصة لأن جلب هؤلاء الأخيرين من الأسواق الإفريقية ذاتها يعرضهم لكثير من الأخطار القاتلة كالجوع والعطش وعدم احتمال المسافات الطويلة[4] .

ومهما يكن ، فان التجارة مع ايالة طرابلس كانت موجودة ، وكان من

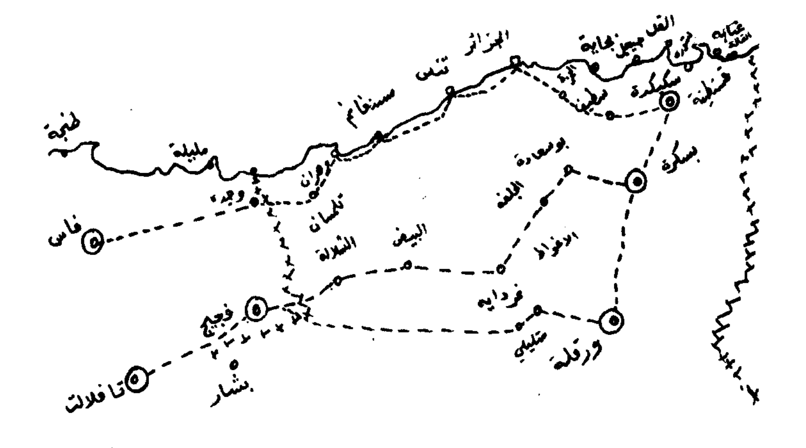
---

(١) مدينة ليبية تقع شمال شرق غاط ، وتفصلها عن غدامس مسافة تقطع في عشرين يوماً أنظر .Carette, Recherches..., P. 94

(٢) نوع من الأكياس الكبيرة ، يصنع من الوبر أو شعر الماعز ويحمل ، عادة ، على الجمال

(٣) Prax, *R.O.*, P. 200.

(٤) براكس ، تجارة الجزائر مع الحجاز والسودان ، ص : ٢٧



مقياس الرسم :
سنتمتر واحد = ٥٠ كلم
٥٠ كلم ١٥٠

(٥) - اهم الاسواق
××× - حدود البلدان الحالية
--- : الطرق المتبعة

- اهم الطرق الرابطة بين أسواق الشرق الجزائري والاسواق المغربية

الممكن تطويرها لو وجدت هيئات منظمة تعتني بها . غير أن الإدارة العثمانية ، في ذلك الحين ، لم تكن تعطي للنشاط التجاري حق قدره ، ولذلك أهملته وتركته رهن المبادرات الفردية الأمر الذي لم يساعد على ازدهاره وتحقيق النتائج المرجوة منه .

مع الحجاز :

لم تكن هناك ، في الواقع ، علاقات تجارية بين الحجاز والشرق الجزائري . ولكن كثيراً من سكان هذا الأخير ، وجزءاً من تجاره كانوا يتوجهون سنوياً إلى مكة والمدينة يحجون بيت الله الحرام ، ثم يبيعون ما حملوه معهم من بضائع جمعوها من مختلف البلدان التي مروا بها ، ويشترون مكانها منتوجات شرقية تعود عليهم بأرباح طائلة عندما يرجعون . وقد كان هذا النوع من النشاط التجاري يعرف رواجاً كبيراً في ذلك الحين ، وكانت له أهمية كبرى لا يستطيع المرء تقييمها حق قيمتها إلا إذا عالج الموضوع مباشرة وعن كثب . وبالفعل ، فان الاحصائيات المعاصرة تؤكد بأن رؤوس الأموال المستعملة لهذا الغرض تبلغ في كل سنة حوالي مليوني فرنك ، هو مبلغ عظيم بالنسبة لرحلة واحدة .

ولقد جرت العادة أن تقوم بهذه الرحلة الدينية والدنيوية ثلاث قوافل تنطلق كلها من بلاد المغرب بقيادة أشراف مغاربة . وفي الشرق الجزائري تتمركز اثنتان منها في قسنطينة وتحط الثالثة رحالها في سيدي عقبة ليتمكن حجيج مختلف أنحاء المنطقة من الانضمام إليها . وبديهي أن فترة الانتظار تقضى دائماً في البيع والشراء .

ولئن كانت القوافل الثلاث تنطلق جميعاً من فاس وضواحيها[1] ، محملة

---

(١) Au Capitaine (Henri) "Etude sur la caravane de la Mecque et le Commerce de l'intérieur de l'Afrique", *Publications de l'Académie Nationale Agricole, manufacturière et Commerciale*, Juillet-Août 1861, P. 4.

بأنواع المنتوجات والمصنوعات المغربية والسنغالية[1] ، فان مسالكها تختلف بحيث تكون قريبة من جميع مناطق العمران فيسهل الالتحاق بها على الراغبين .

وأهم هذه القوافل هي تلك التي تتجمع في تازة[2] ، ثم ترحل إلى تافيلالت حيث ينضم إليها حجاج الصحراء والسودان الآتون عن طريق درعة ، وبعد ذلك تدخل إلى الجزائر فتمر بالمحطات التالية : بوسمغون ، غسول ، عين ماضي ، تاجموت ، لغواط ، وفي هذه الأخيرة تنقسم القافلة إلى فرعين يتجه أحدهما إلى ورقلة عن طريق غرداية ثم يصعد شمالاً إلى توزر في بلاد الجريد ، مروراً بتماسين وتوقرت ، ويواصل الثاني سيره إلى غمرة ، وسيدي خالد ، وبسكرة ، وسيدي عقبة ، والفيض فمدينة توزر . والجدير بالذكر أن قائد الركب يأخذ جميع الاحتياطات لكي يتم اللقاء في توزر[3]، ومن هناك تسير القافلة إلى نفزاوة وقابس .

أما القافلتان اللتان تنطلقان من فاس ، فانهما تفترقان في مدينة وجدة لتأخذ الأولى طريق الساحل ، وتسير الثانية عبر جبل دران تاركة وهران على يسارها . ولكن الركبين يلتقيان في قسنطينة ثم تمتد الطريق واحداً إلى الكاف فالقيروان وقابس . وبعد ذلك تشق القوافل ايالة طرابلس ثم ولاية مصر لتصل إلى الحجاز قبل مواعيد الحج بأيام قليلة[4] .

وفي كل مدينة أو قرية يمر بها الركب ، كان الحجاج يتجرون مع السكان كما أن القافلة نفسها كانت تشكل سوقاً متنقلة بالنسبة لجميع أفرادها .

وبالاضافة إلى عمليات البيع والشراء التي كان تجار القافلة الأجانب يقومون بها عند مرورهم بسائر أنحاء الايالة ، فان أبناء الشرق الجزائري كانوا يحملون

---

(١) Emerit, *Travaux...*, P. 42.

(٢) تقع في ضواحي مدينة فاس .

(٣) نفس المصدر

(٤) أوكابتان ، ص ٥

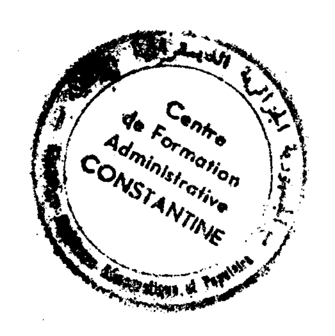
معهم الشواشي[1] والمظلات والأحزمة والبرانس وريش النعام وزهمة ، والتبر والمرجان وكذلك مبالغ كبيرة من النقود . وعندما يعودون يجلبون معهم كميات من القهوة والأقمشة الحريرية والشيشان الهندية والمسك والزبد .

وعلى الرغم من أن التجار لم يتركوا لنا من الوثائق ما يمكن أن نعتمد عليه لتقييم الفوائد ، فاننا نستطيع ، بالاعتماد على أقوال أحد الحجاج الجزائريين[2] أن نؤكد بأن الأرباح كانت طائلة في الذهاب وفي الاياب معاً .

---

(١) ولكن الجزائريين أحجموا عن تسويق الشواشي عندما أنشأ محمد علي مصانع الطرابيش أنظر Emerit, "Travaux"..., P. 44.

(٢) Prax, *Commerce de l'Algérie*, P. 6.
الناصر من وادي ميزاب ويذكر أنه اشترى من تونس ١٨٠ رطلاً من الزعفران بسعر دورو للرطل الواحد ، وفي الحجاز يباع نفس الرطل بثمانية دورو . وفي الرجوع اشترى عشرين شاشاً على دورين للواحد ، وستة عشر رطلاً من المسك بسعر دورو للرطل الواحد وفي تونس يباع الشيشان بخمسة دورو للواحد والمسك بسعر ١١٢ دورو للرطل .



الخلاصة

وهكذا ، فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع يتضح ما يلي :

١ ـ ان الشرق الجزائري كان يقيم علاقات تجارية هامة مع بلاد السودان التي تشمل في الوقت الراهن كلاً من مالي والنيجر ونيجيريا ، وأن ورقلة وتوقرت والوادي وقسنطينة هي أهم الأسواق التي تنطلق منها القوافل إلى أعماق إفريقية . وعلى الرغم من أن تلك القوافل كانت تعتبر ، في غالب الأحيان ، فروعاً من القوافل التونسية والطرابلسية[1] ، فان أصحابها كانوا يشكلون وحدة مستقلة تحتفظ بكيانها طوال الرحلة ، ولا تتفرق إلا بعد العودة ، كما أنهم كانوا يحملون إلى المراكز السودانية منتوجاتهم المحلية وبعض المصنوعات الأجنبية المستوردة ثم يجلبون منها العبيد والتبر وغيرها من المواد التي توجد هناك بكثرة . وإذا كانت الاحصائيات المضبوطة والمنتظمة غير متوفرة لتمكين الدارس من تقييم هذا النشاط التجاري فان بعض الأرقام من هنا وهناك تدل دلالة قاطعة على أن الأرباح المجنية كانت طائلة وكثيراً ما تتجاوز خمسة أضعاف رأس المال .

---

(١) Emerit' "Les liaisons entre le SOUDAN et l'A.F.N. du 18^0 et début du 19^0 Siècle", P 38 et ANP, F 80, 1670 "Document n^0 5" écrit le 6 Février 1832.

٢ ـ ان الأسواق المتمثلة في نفطة وغدامس وتونس ، كانت تشكل أعظم مخزن يحمل إليه تجار الشرق الجزائري بعض المنتوجات والمصنوعات المحلية ويعودون منه محملين بقليل من المصنوعات التونسية مثل الشواشي والأحزمة وكثير من المواد الأوربية المستوردة عن طريق مالطة وايطاليا أو فرنسا ، وأن المواصلات بين هذه الأسواق والأسواق الجزائرية المقابلة لها في التل وفي الصحراء كانت تتم باستمرار وبكيفية منتظمة ، كما أن اليهود الجزائريين كانوا يلعبون دوراً هاماً في هذه العلاقات التجارية التي كانت تتطلب سنوياً رأسمال يقدر بحوالي ستة ملايين من الفرنكات ، وتحقق للقائمين بها من أبناء شرق الايالة ما يزيد عن نصف هذا المبلغ .

٣ ـ ان النشاط التجاري بين المغرب وشرق الايالة كان ضعيفاً جداً ، ومحصوراً في بعض مواد الزينة تتبادلها أسواق قسنطينة وبسكرة وورقلة من جهة ، ومراكز فاس وفكيك وتافيلالت من جهة أخرى .

٤ ـ ان العلاقات التجارية بين مختلف مدن الشرق الجزائري والحجاز وطرابلس كانت سنوية ، ومع ذلك فقد كانت لها أهمية كبرى بالنسبة للتجار المعنيين بالأمر ، لأنها كانت تحقق لهم أرباحاً كثيرة برؤوس أموال قليلة .

٥ ـ ان بعض القبائل الصحراوية مثل الشعانبة والتوارق والخنافسة كانت مختصة في تسيير القوافل ويعتبر ما تدره عليها رحلاتها إلى مختلف المراكز التجارية في إفريقية أهم مورد نعتمد عليه في حياتها اليومية .

٦ ـ اننا لا نملك احصائيات مضبوطة حول هذا النوع من النشاط التجاري ، ولكننا اعتماداً على المعلومات القليلة التي وصلتنا ، نستطيع القول بأنه كان يقدر بأكثر من خمسة أضعاف ذلك الذي كان يتم عن طريق الموانىء .

٧ ـ ان هذا النوع من التجارة الخارجية التي كانت من اختصاص الأهالي قد توقفت نهائياً أو كادت عندما بدأ الاحتلال الفرنسي مما جعل بعض الشخصيات

الفرنسية تقلل منه أو تعارض اعادة احيائه فيما بعد[1] .

٨ ـ ان السلطات العثمانية لم تهتم بهذا النوع من التجارة الخارجية ، ولو فعلت لتضاعف النشاط بصورة أكثر معقولية واستطاعت أن تجعل منه مصدراً أساسياً من مصادر ثروة الايالة . ومن يدري ، لعلها كانت تستطيع أن تنافس به ذلك النشاط التجاري الذي كانت تقوم به عندئذ دول أوربية في مختلف أنحاء إفريقية .

---

(١) أنظر دولا سترى ، Delasteyrié مذكرة حول تجارة السودان مع شمال أفريقية ، باريس سنة ١٨٤٤ ،

et Delauture (Comtr d'Escayrac),
Le désert et le Soudan, librairie Dumaine, PARIS 1853, P. 210 et suivantes.

الفصل الخامس

دور المؤسسات الأجنبية في التجارة الخارجية

مخطط الفصل :

- الشركة الملكية الإفريقية .
- الوكالة الإفريقية .
- فترة الغموض الأولى .
- المؤسسات الانكليزية .
- فترة الغموض الثانية والشركة الملكية المؤقتة .
- شركة السيد باري .
- الخلاصة .

لقد عرف المرسيليون سواحل الشرق الجزائري منذ القرن الثالث عشر ، عندما كانوا يأتون في جملة التجار الأوربيين يتعاملون مع سكان البلاد ، ويقومون بصيد المرجان[1] . غير أن الامتيازات التي ظلت تتمتع بها فرنسا دون غيرها ، مع انقطاعات بسيطة ، إلى غاية عام ١٨٢٧ ، لم تحصل إلا سنة ١٥٢٠ على يد خير الدين بربروسة في عهد الملك فرانسوا الأول[2] .

وقد بقيت تلقائية لا تعتمد على معاهدة رسمية إلى أن كان عام ١٦٢٨ حينما تدخل الباب العالي وأمر الديوان في الجزائر بأن يتفاهم مع فرنسا وأن يبرم معها صلحاً دائماً[3] . وقد جاء في هذه المعاهدة التي وقعها السيد نابلون سامصون عن الجانب الفرنسي : « اننا (الديوان) نمنح الحصن[4] وعنابة للفرنسيين مقابل أربعين

---

(١) Devoulx (Albert), *Les archives du Consulat Général de FRANCE à ALGER*, recueil de documents inédits, ALGER 1865, P. 4.

(٢) Fillias, *Notices sur les produits Maritimes du Littoral Algérien*, P. 20.

(٣) Devoulx, *Les archives du Consulat Général de FRANCE à ALGER*, P. 5.

(٤) هو أول حصن بناه الفرنسيون على الساحل الجزائري ، ويبعد عن القالة بستة أميال وقد كان الهدف الرئيسي من بنائه هو صيد المرجان ثم صار يستعمل لتجارة الحبوب

ألف فرنك تدفع سنوياً : نصفها للميليشيا ونصفها لخزينة القصبة ، وجزاء للخدمات التي قدمها سامصون للايالة[1] ، فانه يكون قائداً للمؤسسات ولا يمكن تبديله . وعند الوفاة يستطيع ملك فرنسا أن يعين شخصاً آخر مكانه . ومن جهة أخرى فان السفن الفرنسية تستطيع التنقل على الساحل المذكور ، تبيع وتشتري ، دون أن يسمح لمراكب أجنبية مهما كان نوعها أن تدخل للموانئ بدون إذن خاص مكتوب سلمه لها السيد سامصون[2] ، ثم جددت هذه المعاهدة سنة ١٦٩٤ ، وفي هذه المرة تقرر أن تدفع المملكة الفرنسية زيادة على المبلغ الوارد في المعاهدة السابقة ، عشرين ألف فرنك لسلطات قسنطينة[3] .

وبعد ذلك وقع التجديد مرات عديدة ، ولكن أهمها ذلك الذي تم سنة ١٧١٤ ، وأهميته ناتجة عن كونه الأول والأخير الذي وقع عليه باي قسنطينة ، المسؤول المباشر عن منطقة الامتيازات ، وعن كونه جاء منظماً في بنود لا تختلف كثيراً عن المعاهدات التي تبرم في وقتنا الحاضر ، وأخيراً عن كونه سيظل النموذج التقني الذي لا بد من ابراز مواده الأساسية كلما تجدد العقد بين البلدين[4] .

وأهم نقطة تضمنها هذا التجديد بالنسبة للفرنسيين هو محتوى المادة السابعة الذي سيكون روح جميع معاهداتهم التجارية ، وسلاحاً يشهرونه كلما أراد البايلك أن يتدخل للدفاع عن مصالح الرعايا . وينص هذا البند على : « أنه

---

(١) يذكر ماحون في كتابه : تاريخ المؤسسات ، ص : ٥٠ أن هذه الخدمات كانت عبارة عن هدايا قدمها سامصون للاعيان

(٢) ANP, AE B3 313, "Traité de Paix et de Commerce avec la Régence d'ALGER", P. 6.

(٣) ANP, AE B3 313, "Rapport sur les concessions d'Afrique", P. 14.

(٤) دليلنا على ذلك أن القناصلة عندما أصدروا قرارهم بارجاع الشركة الملكية الافريقية بعد الغاء الوكالة قالوا بعد الحيثيات : « اننا نرجع لهذه الشركة جميع الامتيازات التجارية التي منحتها لنا ايالة الجزائر بمقتضى معاهدة سنة ١٧١٤ » .

لا يسمح لأي مركب أجنبي ، مهما كانت جنسيته ، حتى ولو كان مسلماً ، أن يشحن قمحاً أو شعيراً أو فولاً أو غير ذلك ، في عنابة وفي سائر الموانئ الأخرى التي تشملها الامتيازات[1] » .

وعلى الرغم من هذا التشريع المطمئن والتسهيلات اللامحدودة ، فان المجهودات الفرنسية ظلت فردية ، أو تقوم بها شركات ضعيفة ، فلم تسفر عن نتيجة ايجابية[2] . ولا نريد هنا أن نتعرض إلى مختلف الشركات والمؤسسات التي تلاحقت منذ ظهور الامتيازات ، وإلى الأسباب التي أدت إلى فشلها وزوالها ، وإنما سنكتفي بالكلام عن الهيئات التي لها اتصال مباشر بالفترة التي ندرسها . وأول هذه الهيئات هي الشركة الملكية الإفريقية .

الشركة الملكية الإفريقية

لقد انشئت هذه الشركة بتاريخ ١٧٤١/٢/٢٢ بظهير ملكي صدر بنفس التاريخ جاء في مقدمته : « لقد أردنا أن ننمي تجارتنا في إفريقية ، ونوفر الرخاء لرعايانا فقررنا » « أن نعطي لأصحاب الشركة الجديدة كل الوسائل التي تساعدهم على تطوير العمليات التجارية ، وذلك اما بأن نقدم لهم رؤوس الأموال الضرورية أو غيرها من الهبات التي عزمنا على توفيرها لهم ، أو بأن نجعلهم يحظون بالحماية ويتمتعون بمختلف الصلاحيات والامتيازات[3] » .

وتنص المادة الأولى من هذه الوثيقة على أنها دائمة تحمل اسم « الشركة الملكية

---

(١) ANP, F 80 10, "Traité entre le Seigneur Assen BEY de CONSTANTINE et le Sieur DEMARLE, Gouverneur de la CALLE", faisant pour les concessions d'Afrique signé le 15 Juin 1714.

(٢) ANP, AE B3 301, "Travaux de M. SEYDOU sur les concessions d'Afrique", S.D.

(٣) ANP, AE B2 322, "L'Edit portant création de la Compagnie Royale Afrique".

الإفريقية[1] » أما عن الأسباب التي دفعت إلى هذا التكوين فهي ، بالاضافة إلى ما ورد في مقدمة الظهير ، ناتجة عن الرغبة في منع الانكليز من التسلل إلى هذه السواحل التي تعتبر أكبر مخزن للحبوب بالنسبة لعملات الوسط في فرنسا[2] . يقول السيد موربا Maurepas وزير الداخلية الفرنسي في رسالة كتبها إلى الغرفة التجارية بمرسيليا ، يوم ٣٠ ديسمبر ١٧٤٠ ، ـ أي قبل انشاء الشركة بفترة وجيزة ـ « من الواجب علينا أن نولي اهتماماً بالغاً بالساحل الشرقي من ايالة الجزائر ، وإن لم نفعل فان الانكليز سيستولون على المؤسسات التجارية ، وان في ذلك لضرراً كبيراً على التجارة الفرنسية[3] » .

ورأس مال هذه الشركة ، كما ورد في ظهير الانشاء ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مقسم إلى ١,٢٠٠ سهم سمح للغرفة التجارية بمرسيليا أن تشتري منها الربع ، ويشرف عليها مجلس أعلى رئيسه هو مفتش تجارة المشرق ، ينوب عنه موظفان من الغرفة التجارية . أما المسيرون فثلاثة مدراء يختارون من بين الأعضاء المساهمين الذين تكون لهم مقدرة كبيرة في ميدان البيع والشراء ، لأن مهمتهم تشتمل على القيام بالشؤون الإدارية وعلى تنفيذ تعليمات المجلس الأعلى الذي يجتمع اسبوعياً على الأقل .

أما اهدافها فكانت وطنية بالدرجة الأولى لأنها ترمي إلى جلب أكبر كمية ممكنة من حبوب الشرق الجزائري إلى مرسيليا ، ومنها توزع على المناطق المحتاجة . وبهذه الطريقة ساهمت ، كما ستساهم الشركات التي تأتي من بعدها ، في انقاذ آلاف الفرنسيين من المجاعات القاتلة ولكي تنجح في تحقيق هذا الغرض الرئيسي

---

(١) نفس المصدر

(٢) ANP, F 80 1670¹, "Les concessions d'Afrique", Rapport S.D.

(٣) Masson, *Histoire des Etablissements et du Commerce Français dans l'Afrique Barbaresque*, P: 368.

أصدر الملك أمراً بتاريخ ٢٥ اوت ١٧٤١ يمنع جميع التجار الفرنسيين أصحاب المراكب من الشحن والافراغ في موانئ المؤسسات الإفريقية « إلا بموافقة المسيرين المشرفين على الشركة[١] » .

وكان صيد المرجان يحتل المرتبة الأولى من حيث الأرباح ، ويعتبره أعضاء الشركة ركناً أساسياً لا يمكن لهيئتهم أن تستمر في الوجود بدونه . وبالفعل فان اباحة الصيد في شهر جوليت سنة ١٧٩١ ، والترخيص به لكل من أراد ذلك من الفرنسيين بدون مراقبة ، سيكونان من أهم الأسباب التي أدت إلى اضعاف الشركة الملكية الإفريقية وزوالها بعد حوالي عامين من التاريخ المذكور .

وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن الشركة الملكية الإفريقية كانت ترمي في نفس الوقت إلى جلب الرخاء للمواطنين الفرنسيين ـ وهو هدف وطني ـ ولتحقيق الفوائد الجمة لأعضائها ـ وهو هدف تجاري ـ . وإذا كانت الحبوب التي تصدرها الشركة إلى مرسيليا قد لعبت دوراً كبيراً في انقاذ الأهالي من المجاعات ، فان صيد المرجان كان هو روح التجارة الفرنسية في الهند والصين ، وأساساً في وجود معامل صقله بعمالات الجنوب الفرنسي ، وهي معامل تشغل الكثير من اليد العاملة . قال أحد المدراء في رسالة وجهها من مرسيليا يوم ٧ جوليت ١٧٩٢ إلى وزير الحربية السيد لاكوست : « ان المعمل الذي أشرف عليه يدفع سنوياً مائتي ألف فرنك في شكل أجور للطبقة الكادحة[٢] » . وهو مبلغ ضخم خاصة إذا علمنا أن العامل كان يتقاضى ثلاثمائة فرنك في السنة على أكثر تقدير[٣] .

---

(١) ANP, AEB 322, Ordonnance du Roi, portant la date du 25 Août 1741.
وقد جاء في هذه الوثيقة أن من خالف الأمر يتعرض للحجز ولغرامة قدرها ٥٠٠ جنيه .

(٢) ANP, AE B3 301, "Mémoire sur la Compagnie Royale d'Afrique copie n⁰ 4".

(٣) نفس المصدر

مؤسسات الشركة :

ان أول مركز للتجارة الفرنسية على الساحل الجزائري هو « حصن فرنسا » الذي يقع شرقي مدينة عنابة على بعد حوالي ٤٨ كلم ، ثم أنشئ مركز آخر لصيد المرجان في ميناء القالة . وعندما تكونت الشركة الملكية الإفريقية وسعت نشاطها إلى ميادين أخرى غير صيد المرجان وتجارة الحبوب[١] ، واتخذت القالة مقراً رئيسياً لها بدلاً من الحصن الذي أخلي بسبب الأوبئة التي تجتاحه من حين لآخر[٢] . وسيبقى الأمر كذلك إلى سنة ١٧٩٩ عندما تقوم السلطات الجزائرية بتهديم المؤسسات استجابة لأمر من الباي العالي الذي كان قد أعلن الحرب على نابليون بسبب حملته الشهيرة على مصر .

وفي القالة عينت الشركة والياً Gouverneur ، وأميناً للعمال ومفتشاً تجارياً وراهباً ومشرحاً ، ومساعدين ، كما أنها جاءت بعمال فرنسيين من مختلف الأصناف وطلبت من حكومتها فوافقت على تنصيب حامية من ٥٠ جندياً تحت قيادة نقيب ، وذلك بالرغم من أن المعاهدات لا تنص على ذلك ، وأن حكام الجزائر كانوا يحتجون باستمرار على وجود قوات مسلحة أجنبية في بلادهم[٣] .

---

(١) فزيادة على تجارة الحبوب وصيد المرجان صارت الشركة تتعاطى تجارة الجلود والصوف والشموع والزيوت وغيرها من المواد التي تحتاج اليها المعامل الفرنسية .

(٢) ANP, AE B3 3g1, "Recherches sur la Compagnie Royale d'Afrique", P. 26.

وتقول الوثيقة : « ان هذا الحصن يقع بالقرب من مستنقع كبير ويأوي ٤٠٠ فرنسي وكانت السلطات الجزائرية تراقبه من حين لآخر » . وقد زرنا هذا المكان ولاحظنا أنه مايزال غير صحي يشغل بال السلطات المحلية في الوقت الحاضر .

(٣) Kuran (Erküment) "La lettre du dernier Dey d'ALGER au Grand Visir de l'Empire Ottoman", *RA*, Tom 96, 1952, P. 190.

يقول الداي في هذه الرسالة : على الرغم من احتجاجاتنا والتزام الفرنسيين بعدم اقامة مثل هذه الحصون ، فانهم كانوا يتحينون الفرص وبنوا حصناً منيعاً نصبوا داخله ١٤ مدفعاً وقاذفتين يسهر على تسييرها أكثر من مئة جندي وضابط .

وقد كان ميناء القالة في ذلك الوقت لا يتسع لأكثر من ٥ أو ٦ سفن تحمل الواحدة مئة برميل[١] . وكان الفرنسيون يعتبرونه ملكاً لهم لا يحق للجزائريين أن يقيموا فيه . بل كان الأهالي يأتون بالسلع ثم ينسحبون قبل غروب الشمس[٢] .

ومن حيث النشاط التجاري ، فان القالة كانت تدفع إلى مرسيليا ، في كل سنة كمية من الحبوب تتراوح ما بين ٦٠ و ٨٠ ألف حمولة . ثم ارتفعت هذه الكمية بعد سنة ١٧٨٦ وبلغت ٨٠ ألف حمولة قمحاً و ٢٠ ألف حمولة شعيراً[٣] . وما من شك في أن السبب في هذا الارتفاع هو اعتناء الأهالي بالفلاحة . وإلى جانب الحبوب كانت القالة تصدر إلى فرنسا أكبر كمية من المرجان ، وبذلك قدر على الشركة أرباحاً سنوية تزيد قيمتها ٢٥٠,٠٠٠ فرنك في ذلك الوقت[٤] .

وتأتي عنابة بعد القالة من حيث الأهمية . وقد كانت مدينة صغيرة محاطة بسور ضخم ، وتشتمل على حصن كبير وقصر فخم ، يحكمها قائد يعينه الباي ، ويعزى إلى مدينة عنابة جميع العمليات التجارية التي تتم في ميناء ستورة الواقع على ثلاثة كيلو مترات غربي مدينة سكيكدة الحالية .

وتجارة الشركة في هذا المصرف محصورة في الحبوب والصوف والشموع والجلود والفول والحمص[٥] . ويقول ماصون : « إن ميناء عنابة كان يصدر حوالي ٢٠,٠٠٠ حمولة من القمح في كل سنة ، تخصص لتموين مقاطعة بروفنس على وجه الخصوص[٦] .

---

(١) ANP, F12 1834 A, "Mémoires sur la Compagnie Royale d'Afrique" Rapport S.D.,

(٢) نفس المصدر

(٣) ANP, AE B3 301, "Activités de la Compagnie Royale d'Afrique" Etude S.D.

(٤) نفس المصدر

(٥) ANP. AE B3 301, "Mémoires sur la Compagnie Royale d'Afrique" S.D.

(٦) Masson, *Histoires des Etablissements et du Commerce Français en Afrique du Nord*, P: 528.

ويمثل الشركة الملكية الإفريقية في عنابة وكيل تجاري ، يشتري الحبوب ويحدد سعرها مع الباي أو مع من ينوب عنه ، ولذلك يتوجه مرة في كل سنة إلى مدينة قسنطينة يحمل الهدايا إلى الباي والأعيان ، ويسوي المشاكل المعلقة[1] . ونظراً لهذا الدور الخطير الذي يلعبه فإنه يحتل المرتبة الثانية بعد حاكم القالة ، ويعتبر خليفة له في حالة غياب أو وفاة .

القل :

يرى ممثلو الشركة الملكية الإفريقية أن القل هو أهم مؤسساتهم لشراء الجلود والشموع ، إذ أنه كان يصدر سنوياً أكثر من ٦٠ ألف جلد وحوالي ٤٠٠ قنطار من الشموع[٢] . ولكن وكيله كان أقل أهمية من وكيل عنابة لأنه كان « يعيش وسط سكان أشداء يحرمون عليه وعلى أعوانه الخروج من المنازل إلا في أوقات البيع والشراء[٣] » .

وتعتبر جيجل وبجاية فرعين من ميناء القل التجاري . يصدر الأول إلى فرنسا حوالي ٦,٠٠٠ جلد و ١٠٠ قنطار من الشموع ، وعلى الرغم من أن ضواحيه تنتج الحبوب على مختلف أنواعها ، فان الأهالي لا يبيعونها للأجانب[٣] . أما بجاية فانها لم تكن تصدر سوى كميات قليلة من الزيت ، وذلك لأن « سكانها نشيطون يهتمون بالصناعة ويستغلون ثرواتهم بأنفسهم ، فيعصرون الزيت ويصنعون الصابون والشموع ويدبغون الجلود[٤] » . وقد كان مدراء الشركة يتمنون الاستحواذ على خليجها الجميل

---

(١) نفس المصدر ، ص :

(٢) ANP, AE B3 301, "Mémoire sur la Compagnie Royale d'Afrique".

(٣) نفس المصدر

(٤) Dureau (de la Malle), *La Province de CONSTANTINE*, PARIS 1937, P. 60.

وعلى وادي الصومام ليستعملوه في نقل الأخشاب والخامات التي كانت تستخرج من مناجم الحديد والرصاص والنحاس[1] .

مراحل تطور الشركة :

يذكر السيد ماصون أن الشركة الملكية الإفريقية هي أكبر مؤسسة تجارية نجحت في عهد النظام القديم[2] . والسبب في ذلك واضح في نظرنا ، لأنها حظيت بامتيازات ومساعدات من السلطات الفرنسية ومن الملك نفسه لم تتوفر لغيرها من الهيئات التي سبقتها . فرأسمالها كان أكبر رأسمال عرفته الشركات التي كلفت باستغلال المؤسسات الفرنسية في شمال إفريقية واسندت ادارتها لموظفين سامين في الدولة خدموها بكفاءاتهم ومعارفهم . هذا بالاضافة إلى أنها لم تكتف بصيد المرجان ، بل وسعت نشاطها إلى أبعد من ذلك وصارت تتاجر بالحبوب على مختلف أنواعها ، والصوف والشموع والجلود والمواشي والزيوت .

ولقد بدأت الشركة نشاطها سنة ١٧٤١ ، فاشترت حصن فرنسا من الشركة الهندية مقابل ١٥٠,٠٠٠ فرنك[3] . ثم استقدمت إلى القالة حوالي ثلاثمائة شخص ما بين ضابط وجندي وعامل ، وشرعت في عملياتها الأولى . أما الصيد ، فانها وضعته بين أيدي الكورسيكيين وبحارة مقاطعة البروفنس شريطة ألا تتجاوز سفنهم الخمسين يركب الواحدة ١٠ أو ١٢ نوتياً ، وأن يتقاضوا ثمناً معيناً على الرطل الواحد من المرجان يختلف باختلاف الأنواع ويتبع تطور الأسواق . وتشير تقارير الوكلاء إلى أن الأرباح التي يدرها المرجان بهذه الطريقة تغطي جميع المصاريف التي تقوم بها الشركة وتزيد[4] .

---

(١) نفس المصدر

(٢) Masson, *Histoire des Etablissements et du Commerce*, P. 368.

(٣) نستفيد من الظهير الملكي الصادر بتاريخ ١٧٤١/٢/٢٢ ، بأن الشركة الهندية هي التي كانت تشرف على هيئة الباتسيون بالتجارة مع سواحل الشرق الجزائري .

(٤) ANP, F 80 [10], "Rapport sur le Commerce et les Douanes", P. 10.

وأما الحبوب ، والمواد الأخرى ، فان وكلاء الشركة يشترونها من الأهالي الذين يجلبونها من أماكن تبعد عن القالة وعنابة بمسافات تتراوح ما بين ١٠ كيلو مترات و ١٠٠ كيلو متر . وفي استطاعتنا أن نقول بأن الشركة تصدر إلى مرسيليا ، سنوياً ، مائة حمولة من القمح والشعير تزن الواحدة ٣٠٠ رطل[١] . كما أنها تشتري حوالي ٨٠ ألف جلد و ٩٠٠ قنطار من الشموع و ٣٠,٠٠٠ قنطار من الصوف[٢] .

وإذا كان الداي هو الذي يبرم المعاهدات مع ممثلي الحكومة الفرنسية ، ويعين كمية البضائع التي يمكن لهم أن يشتروها ، فان باي قسنطينة هو الذي يحدد الأسعار[٣]، كما أن رؤساء القبائل وأعيانها كانوا يلعبون دوراً كبيراً في حماية التجار الفرنسيين : وقد تفطنت الشركة إلى ذلك فرأت أن من الضروري اكتساب ثقة الأول بالهدايا وتقديم الخدمات[٤] واستمالة الأخيرين باستعمال الوسائل المختلفة ابتداء من الملاطفة إلى تقديم الهدايا للأعيان ، وبيع الأسلحة والذخائر الحربية لجميع أفراد القبائل القريبة من المؤسسات[٥] . يقول حاكم القالة : « ان العلاقة بشيخ قبائل المعزل (وهي القبائل التي تسكن في ضواحي القالة) مسألة حياة أو موت بالنسبة لتجارتنا . فهو قادر على القضاء نهائياً على تجارة الحبوب التي نقوم بها ، ولذلك فانه يحظى برسم على كل الصادرات فيتصل من الشركة ، سنوياً ، بمبلغ يتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ ألف فرنك[٦] » .

---

(١) ANP, AE B3 313, "Concessions d'Afrique",

(٢) ANP, F12 1834a, "Mémoire sur la navigation et le Commerce", S.D.

(٣) ANP, AE B3 301, "Rapport de l'Agent Principal de la Compagnie Royale d'Afrique", S.D.

(٤) ABR, C 2473, "Registre des instructions".

تقول هذه الوثيقة : ان وكيل الشركة كان يبعث الى الباي طبيبهم الخاص ، وبناءهم ، وترجمانهم كلما احتاج الى ذلك .

(٥) Kuran, P. 190.

(٦) Feraud (Charles), *Histoire de la Calle*, P. 485.

وأمام هذا النفوذ الذي كان يتمتع به شيخ المعزل لجأت الشركة إلى حيل أخرى بالاضافة إلى ما ذكرنا ، لتأمن منه : فطلبت من القنصل الفرنسي أن يتدخل لدى الداي فيأمر الباي بألا يعين هذا القائد إلا بعد استشارتها . وبالمقابل تتحمل جميع النفقات التي يستلزمها التعيين . وبالفعل فانها حصلت على ذلك ، ثم تطورت الأمور فصارت تتدخل في شؤون الناحية . فيذكر ماصون بأن « الباي ألقى القبض على الشيخ أبي عبد الله بلعباس[1] ، سنة ١٧٤٤ ، ولم يطلق سراحه إلا عندما دفعت الشركة ضريبة قدرها ٥٠,٠٠٠ فرنك[2] » .

ومن جهة أخرى ، فان الشركة تدفع ضريبة رسمية لقائد عنابة ، وللجنود الأتراك في هذه المدينة ليعملوا على حماية مصالحها ، إذ يقول البند الثالث من المعاهدة التي أبرمت يوم ١٥ جوان ١٧١٤ : « يدفع لقائد عنابة ٢٨٠ فرنك عن كل سفينة تشحن قمحاً و ١٤٠ فرنك عن كل قارب[3] » . وجاء في المادة الرابعة : « كما أنه يدفع للأتراك في حصن القصبة بمدينة عنابة ١٤٠ فرنك عن كل سفينة و ٧٠ فرنك عن كل قارب[4] » . أما الباي فانه يأخذ ١٠ ٪ عن جميع السلع التي يشتريها وكلاء الشركة[5] . ولهذا الغرض كان له ممثل في مدينتي عنابة والقالة يراقب كل ما يشحن ثم يطلب الحساب في آخر كل سنة . هذا بالاضافة إلى ما ينص عليه البند الثاني

---

(١) Masson, *Hist. des Ets*. P. 460.

يقول المؤلف : ان الشركة الملكية الافريقية هي التي كانت سعت لدى الباي لتعيين هذا الشيخ .

(٢) نفس المصدر

(٣) ANP, F 80 [10], "Traité entre le Seigneur Assen BEY de CONSTANTINE et le Sieur Demarle Gouverneur de la Calle", le 15 Juin 1714.

(٤) نفس المصدر

(٥) نفس المصدر

من المعاهدة المذكورة حيث يقول : « انه يدفع للباي ٥,٦ فرنكات عن كل خفير[١] من القمح ، ونصف المبلغ إذا كان الخفير شعيراً أو فولاً[٢] » .

وقد تطورت الشركة تطوراً ملموساً في العقود الخمسة التي تلت انشاءها وازدهرت جميع أنواع تجارتها . فجمعت الأرباح الطائلة ، ونقلت إلى فرنسا كميات ضخمة من الحبوب خاصة . وقد ورد في رسالة إلى الملك : « ان مرسيليا استوردت ، في شهر فيفري ١٧٨٧ ، من مختلف أنحاء فرنسا ومن العالم ٦٧,٩٢٢ حمولة من القمح الضروري لتموين عمالات الوسط والبروفس ، وكان اسهام الشركة الملكية الإفريقية في ذلك يقدر بعدد ١٧,١٢٥ حمولة خرجت من عنابة والقالة وحدهما[٣] » . وورد في نفس الوثائق أن مرسيليا جلبت ، في شهر ديسمبر ١٧٨٨ ، من موانئ الشرق الجزائري ٦٠٠ حمولة من جملة ١٩ ١٧٥ حمولة وصلتها من أنحاء مختلفة ، وفي شهر جانفي ١٧٨٩ بلغت هذه المساهمة ١٢ ٦٠٠ حمولة من جملة ٢٥ ٠٧٥ .

ونحن إذا أردنا أن نحلل هذه الاحصائيات الخاصة بثلاثة أشهر مأخوذة من سنوات مختلفة ، وجدنا أن الشرق الجزائري كان يصدر إلى مرسيليا ، عن طريق المؤسسات الفرنسية وحدها ٣٢ ./٠ مما تستورده هذه المدينة من الحبوب .

انهيار الشركة وزوالها :

وقد استمر هذا الازدهار بالنسبة للشركة الملكية الإفريقية إلى أن اندلعت الثورة الفرنسية ، وفي يوم ١٧٩١/٧/٢١ ، أصدر المجلس الوطني قراراً يسمح لجميع الفرنسيين بتعاطي التجارة في جميع المؤسسات الفرنسية الموجودة في المشرق وفي شمال إفريقية[٤] . وأباح نفس القرار صيد المرجان لكل من يريد ذلك ، فتجند له الكورسكيون

(١) الخفير يساوي ثلاثة قناطر ونصف

(٢) ANP, F 80 10, "Traité du 15 Juin 1714".

(٣) ANP, AE B3 287, "Correspondance du Roi", S.D.

(٤) ANP, B3 313, "Décision de l'Assemblée Nationale relative au Commerce portant la date du 21.7.1791".

والاسبانيون وصاروا يستغلونه ، مجاناً ، على حساب الشركة التي ظلت تستعطف السلطات لتتراجع عن القرار الذي قضى على مصالحها . ومن جملة الرسائل التي كتبتها ، هناك واحدة إلى وزير البحرية بتاريخ ١٧٩٢/١/٤ جاء فيها : ان صيد المرجان يشكل عنصراً أساسياً بالنسبة لنا ، وقد أصبح هذا الصيد كل شيء منذ أن أبيح للجميع[١] . وورد في رسالة أخرى بتاريخ ٦ مارس ١٧٩٢ : « ان عدداً من الصيادين الكورسكيين يستعدون للذهاب إلى سواحل القالة وعنابة ، وهذا مضر بمصالح الشركة . ولقد كتبنا إلى سلطات كرسكة ، ولكن النواب هناك يؤيدونهم ، وعليه نرجو أن تأخذوا شكوانا بعين الاعتبار ، وتنجدوا شركة يبدو أن هلاكها محقق وقريب[٢] » .

ولم تكن اباحة صيد المرجان وحدها هي التي أضعفت الشركة ، ودفعتها إلى الافلاس ، وإنما هناك أسباب أخرى أهمها :

– ان الثورة الفرنسية شغلت الفلاحين عن خدمة الأرض ، أو منعتهم من استغلالها ، الأمر الذي أدى إلى انتشار المجاعات بكيفية متزايدة في كامل المقاطعات الفرنسية وخاصة تلك المجاورة لميناء مرسيليا . وبما أن خزائن الدولة كانت خاوية بحيث لا يمكن شراء المواد الغذائية اللازمة للسكان الذين صار الجوع يطاردهم ، قرر المسؤولون عن التموين حجز كل ما تستورده الشركة الملكية الإفريقية من حبوب[٣] . وقد رضيت

---

(١) ANP, B3 313, "Lettre du Directeur de la Compagnie au Ministre de la Marine, Marseille", le 4 Janvier 1792.

(٢) نفس المصدر

(٣) ANP, AE B3 313, "Lettre du Directeur de la Compagnie au Gouvernement".
يذكر المدير في هذه الرسالة « أن عمليات الحجز هذه تسببت للشركة في خسارة قدرها ٤٣٠,٠٠٠ بياستر قوي ، أي حوالي ٢,٤٠٠,٠٠٠ فرنك في ظرف سنة واحدة . هذا بالاضافة الى المصاريف السنوية وتبلغ ٢٢٤,٠٠٠ فرنك .

الشركة بهذه التدابير التعسفية ، وظلت تمارس نشاطها آملة أنها ستعوض في يوم من الأيام ، أو على الأقل ، أن السلطات ستمكنها من رأسمالها[1] ، وتعيد إليها احتكار صيد المرجان الذي يدر الأرباح الطائلة والذي لم تتوصل إلى التفاهم بشأنه ، لا مع الكورسكيين ولا مع سلطاتهم المحلية[2] . ولكن شيئاً من هذه الآمال لم يتحقق . لذلك وبعدما أتت على فائضها كله ، ورأت أن المسؤولين يماطلونها ، أعلنت أنها تتنازل للأمة عن جميع حقوقها[3] .

– ان الانكليز تحالفوا مع اسبانيا ، وحاصروا الساحل الجنوبي من فرنسا ، فضايقوا حركة الملاحة ، وصاروا يطاردون جميع السفن التابعة للأساطيل الفرنسية تجارية كانت أم حربية . وقد دام هذا الحصار طيلة الفترة الممتدة ما بين سنتي

---

(١) نفس المصدر ، يقول المدير : لقد كان رأسمال الشركة يقدر سنة ١٧٨٩ بمبلغ ٢,٩٠٠,٠٠٠ فرنك .

(٢) ANP, AE B3 313, "Documents officiels sur les Concessions d'Afrique".

ورد في احدى هذه الوثائق أن الصيادين الكورسكيين كانوا يتهربون من وكلاء الشركة ، ولتزويد أنفسهم بالمؤن كانوا يتصلون بالأهالي يأخذونها منهم مقابل الأسلحة النارية والذخائر الحربية . وفي وثيقة أخرى : « ان النواب الكورسكيين أبرموا ، سنة ١٧٩١ اتفاقاً مع الشركة ينص على أن هذه الأخيرة تقدم للصيادين جميع المساعدات التي يحتاجون اليها في القالة وعنابة ، ومقابل ذلك يعطيها كل صياد ، في نهاية الفصل ، ١٣٥ رطلاً من المرجان على مختلف درجاته ، غير أن الكورسكيين لم يوفوا . وفي سنة ١٧٩٢ أبرم اتفاق آخر تحت اشراف الحكومة نفسها ، لكن حكام كرسكا لم يتمكنوا من ارغام الصيادين على احترام الاتفاق .

(٣) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 480.

يقول المؤلف : « لقد تم ذلك باجماع الاصوات على أثر المداولات التي جرت يوم ١٧٩٤/١/١٧ ولكن فبرو ، في كتابه « تاريخ عنابة » ص : ١٠٧ يذكر بأن لجنة السلامة العامة هي التي أعلنت عن الغائها واستبدلتها بوكالة تعمل لحساب الدولة .

١٧٩٢ و ١٧٩٤[1] .

ولتخادع المحاصرين ، لجأت الشركة ، مرات عديدة ، إلى استعمال سفن أجنبية وتجار من الجزائريين اليهود خاصة ، يتوجهون بالسلع إلى موانئ ايطاليا ومنها تنقل براً ، إلى فرنسا . غير أن هذه العملية كانت تتطلب نفقات كبيرة ، وقد تحملتها الشركة ردحاً من الزمن ثم عجزت عن مواصلة السير ، فانسحبت من الميدان .

– ان الاسبانيين ، عندما خرجوا من وهران ، تفاوضوا مع الايالة وتمكنوا من الحصول على إذن يسمح لهم بانشاء شركة مماثلة للشركة الملكية الإفريقية في عاصمة الغرب الجديدة تتولى التجارة وتحظى بنفس الامتيازات[2] . وبما أنهم كانوا في حاجة ماسة إلى قموح كثيرة نظراً لفقر بلادهم وتزايد السكان ، وبما أنهم كانوا أصحاب البياستر القوي[3] المسيطر على سائر أسواق البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك أسواق الجزائر ، فانهم رفعوا أسعار الحبوب ، بحيث تعسر على الشركة الفرنسية أن تواصل نشاطها ، وأن تقف في وجه التيار الجديد ، خاصة بعدما جردت من صيد المرجان . ثم اغتنم الاسبانيون فرصة وجود الخلاف الذي قام بين فرنسا والجزائر بسبب السيد مايفرن Meifrun[4] ، وزحفوا على منطقة الشرق الجزائري محملين بالهدايا المختلفة

---

(١) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 481.

(٢) De Grammont, P. 346.

(٣) ورد في جميع المصادر التي استقينا منها أن البياستر القوي يساوي ٥,٦ فرنكات فرنسية أو ٥ ريالات جزائرية من نوع الدرهم .

(٤) هو صهر القنصل الفرنسي فاليار وصديق الداي بابا حسان . وقد اتهمته السلطات الفرنسية بالخيانة العظمى لتعامله مع العدو الانجليزي ، وأراد الداي أن يفديه ولكن فرنسا رفضت ذلك

Masson, *Hist. de l'Af. Sept.* Tom III, P. 446.

هادفين إلى القضاء على المؤسسات الفرنسية[1] . وقد نجحوا في مرحلة أولى إذ ساهموا في الاطاحة بمنافستهم وفي ارغامها على الانسحاب من مصارفها مثقلة بالديون[2] ، مسلمة في كامل مصالحها .

– ان الجو السياسي بين الجزائر وفرنسا بدأ يتعكر ابتداء من سنة ١٧٩٣ ، عندما رفضت السلطات الفرنسية أن تعفو عن السيد مايفرن المذكور . وقد أثر ذلك تأثيراً بالغاً على العلاقات التجارية بين البلدين إذ أن الداي ، عندما رأى أن المسؤولين الفرنسيين لا يريدون الاستجابة لطلبه ، أباح لسكان الشرق أن ينقلوا حبوبهم إلى العاصمة أو إلى أسواق الغرب يبيعونها للاسبانيين[3] . كما أمر الباي بألا يتعامل مع ممثلي الشركة الملكية الإفريقية إلا عندما يعلن العفو عن مايفرن . وبما أن هذا العفو لم يحصل ، فان الشركة لم تتمكن من أداء مهمتها ولم تشتر ، في العام الأخير من حياتها ، سوى ٣٢٠٠٠ حمولة من مختلف الحبوب[4] .

– ان الباي تفطن إلى أن الحسابات التي تقدمها له الشركة مغشوشة ، فقرر أن

---

(١) ANP, F 12, 2194- "Arrêté du Comité de Salut Public" en date du 7 Février 1794.

ينص هذا القرار في مادته الثانية على « أن الشركة الملكية الأفريقية مدانة لسلطات الايالة بمبلغ ٥٧,٠٠٠ بياستر قوي ، يتحتم على الهيأة الجديدة التي تخلفها أن تؤديها لأصحابها .

(٢) ANP, AE B3 313, "Lettre de la Compagnie à la Préfecture des Bouches du Rhône", MARSEILLE, le 16 Décembre 1792.

(٣) ANP, AE B3 313, "Lettre de la Compagnie à la Préfecture des Bouches du Rhône", MARSEILLE, le 3 Juillet 1793.

(٤) نفس المصدر ، وتقول الوثيقة : « اننا لم نتمكن حتى من شراء الكمية المنصوص عليها في المعاهدات المبرمة بيننا وبين الايالة » .

يحتكر عمليات البيع والشراء مع الأهالي مستعملاً في ذلك أمواله الخاصة[1] . كما أنه قرر السماح لليهود الجزائريين ولبعض الاسبانيين بالتعامل مع فلاحي وتجار الشرق الجزائري للحد من نفوذ وكلاء الشركة الفرنسية . وقد أثر ذلك ، فعلاً ، في نشاط المؤسسات الفرنسية[2] . ولكن ادارة الشركة لم تعترف بأخطائها ونسبت هذه التصرفات من الباي إلى حقده عليها ، لأنها كانت كثيراً ما تتجه إلى الداي ، تطلب منه ما هو من اختصاصات الباي[3] .

– ان جل الأهالي لم يكونوا يرغبون في وجود الفرنسيين على سواحلهم ، ولا في التعامل معهم لأنهم من الكفار . ويقول ماصون : « انهم كانوا كثيراً ما ينصبون الكمائن لممثلي الشركة ويذبحونهم كلما ابتعدوا قليلاً عن القالة أو عنابة[4] ، وقد

---

(١) ANP, AE B3 287, "Lettre du Chef de la Mazoule à M. PEIRON" (1792)

جاء في هذه الرسالة : « أن علي باي قد لاحظ بأن الحسابات مغشوشة . ففي المرة الأولى اكتشف أنكم أنقصتم ١١٠٠ بياستر قوي ولم يقل شيئاً . وفي هذه المرة ، وقد خصمتم ٢٤٠٠ بياستر ، فانه يطالب بالتصليح ، ويطلب منكم أن تطلعوه على كميات الحبوب التي صدرتموها في هذه السنة .

(٢) نفس المصدر ، رسالة من بسيرون الى الباي جاء فيها : « على الرغم من أن مخازنكم تطفح بالقمح ، فان وكيل عنابة لم يتمكن من شحن السفينة الموجودة بين يديه . وانني طلبت منه الانتظار لأنني متيقن من أنكم لن تسمحوا بالضرر للشركة .

(٣) AOAM, S/S 3B N⁰ 371, "Compagnie Royale à M. VALLIERE" (S.D.).

جاء في هذه الرسالة : « ان الباي يعرقل مساعينا لأنه يحقد علينا . فنرجو منكم مساعدة وكيلنا في عنابة ، وتمكينه من رسائل ايصاء يبعثها وكيل الحرج وكبار الشخصيات في الايالة الى باي قسنطينة ليتراجع عن قراره ويعيد علاقاته التجارية معنا » .

(٤) Masson, *Histoire des Etablissements et du Commerce Français en AFN*" P. 453.

كانت الشركة تدفع للباي مبالغ ضخمة تخصص للحامية التركية مقابل حمايتها للتجارة و « لتمنع الأعراب من الاعتداء على المؤسسات[1] » كما أنها كانت تقدم الهدايا الكثيرة لبعض القبائل ، وتساعدها على منافسيها وخصومها ، فتكسب بذلك عطفها وتجعل منها نصيراً يرعى مصالحها[2] . أما وقد حرمت من الأرباح التي كانت تحصل عليها من صيد المرجان ومن تجارة الحبوب ، فانها لم تعد قادرة على تقديم مثل هذه الهدايا الضرورية لسير أعمالها .

هذه هي الأسباب التي أدت إلى انهيار الشركة الملكية الإفريقية . ولما كانت ادارتها غير قادرة على الالحاح في المطالبة بحقوقها ، خشية أن تتهم بمناهضة الثورة ، وبالانتماء إلى الملكيين ، ولما رأى المسؤولون فيها أن السلطات لا تنوي تعويض الخسائر التي أصابتها منذ اندلاع الثورة ، لأن خزائن الدولة كانت خاوية ، أجمع المدراء والمساهمون على ضرورة التنازل للأمة عن الامتيازات التجارية التي كانوا يحظون بها في موانئ الشرق الجزائري[3] .

---

(١) نفس المصدر ، ص ٤١٦

(٢) نفس المصدر ، ص ٤٥٩

(٣) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 481.

غير أن بعض التقارير من مجموعة AEB³ ٣١٣ من المحفوظات الوطنية في باريس تذكر بأن الشركة لم تتنازل عن حقوقها ولكن الحكومة هي التي أرغمتها على ذلك واستولت على ممتلكاتها وأموالها في كل من الجزائر ومرسيليا . وفي نظرنا ، فانالرأي الأول هو الصائب لأن وجود الشركة أصبح كله خسارة ، ومن الأليق بالنسبة لأصحابها أن يتنازلوا للأمة عن حقوقهم فيكون ذلك مفخرة لهم ونجاة في نفس الوقت . اذ أن التخلي عن المؤسسات بدون مقابل يعتبر مساهمة في تدعيم الثورة بالنسبة للرأي العام ، ولكنه في الحقيقة تفاد لخسائر كثيرة كان يمكن أن تلحقهم نتيجة حجز الحبوب واباحة صيد المرجان للجميع . ويدعم رأينا هذا أن الشركة لم تتخلَ عن الامتيازات الا عندما بلغت الأزمة أوجها في البلاد ، واضطر حكام الجنوب الى وضع بطاقة للخبز .

الوكالة الإفريقية

تكوينها وتطورها :

لئن كان اختفاء الشركة الملكية الإفريقية مصدر خلاف بين المؤرخين كما ذكرنا ، فان الوكالة قد ظهرت إلى عالم الوجود بعقد ازدياد واحد ، وأن ميلادها لم يكتنفه أي غموض ، إذ تكونت بمقتضى قرار أصدرته لجنة السلامة العامة يوم ٧ فيفري سنة ١٧٩٤ [١] ، وتم تنظيمها النهائي بواسطة قرار آخر يحمل تاريخ ١١ مارس سنة ١٧٩٤ .

والجدير بالذكر هو أن هذه الهيئة الجديدة لم تغير شيئاً في هياكل الشركة القديمة ، بل أبقت كل ما كان قائماً حتى الوكلاء المكلفين بالعمليات التجارية مع

---

(١) ANP, F. 12 2194, "Mémoire sur le Commerce Français de la fin du 18⁰ S. à 1820" et "Mémoires et documents sur les concessions françaises en AFN".

غير أن ماصون (تاريخ المؤسسات ص : ٤٨٥) يذكر تاريخ ١٧٩٤/٢/٨ وهو غير صحيح لأنه لا يعتمد على مصدر .

الشرق الجزائري ، فانها لم تستبدلهم ، للاستفادة من خبرتهم ، ولكي لا تشعر السلطة الجزائرية بأن هناك تحويلاً فتطالب برفع الأتاوة[1] . ولكن التغيير شمل التسمية من جهة وطريقة الاستغلال من جهة أخرى . فأما التسمية ، فمن الطبيعي أنها تخلصت من كلمتي الشركة « والملكية » لأنه لم يعد ثمة شركاء أو مساهمون ، ولأن الحكم أصبح جمهورياً . وأما طريقة الاستغلال ، فان الدولة هي التي تولت الاشراف على المؤسسات اشرافاً مباشراً : تقدم المبالغ المالية اللازمة لمواصلة النشاط التجاري ، وتصدر التعليمات الخاصة بالتوجيه وبتسيير الشؤون الإدارية .

وبمجرد ما تكونت الوكالة ، وجدت نفسها أمام صعوبات وعراقيل لا يمكن النجاح بدون تذليلها والقضاء عليها .

في داخل فرنسا ، اتسمت بداية عام ١٧٩٤ بعدم الاستقرار الكامل ، وبمطاردة كبار التجار والمالكين الأثرياء واعدامهم في كثير من الأحيان[2] . وقد أثار هذا الارهاب رعباً شديداً في أوساط الأغنياء ، ودفع الطبقة المحتكرة لوسائل النقل إلى الهجرة ، فغادرت البلاد بعد أن عطلت أساطيلها وتركتها راسية في سائر الموانئ لا يمكن اصلاحها إلا بأثمان باهظة وقد زاد الأمر تعقيداً افتقار الدولة حتى إلى الأموال الضرورية لسد رمق المواطنين ، ولذلك رأينا الحكومة ترفض اقتراحاً تقدمت به ادارة الوكالة لشراء تسع سفن جنوية تتسع لتسعمائة حمولة تبدأ بها نشاطها ، ثم تتولى

---

(١) جاء في المادة السادسة من هذا القرار : تتواصل العمليات في سواحل الشرق الجزائري كما لو لم يحدث أي تغيير ، ولا ينبغي أن يعلم الأجانب بهذه الاجراءات التي لا تخص سوى الادارة المحلية ومصالح المواطنين وعلاقاتهم بالجمهورية « وتنص المادة السابعة على أن « الوكلاء يواصلون أعمالهم كما كانوا » .

(٢) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 497.

يقول المؤلف : « انه تم اعدام ٢٥١ من الاثراء في الفترة الممتدة ما بين ١٣ مارس و ٢٤ أفريل من هذه السنة » .

مضاعفة العدد بمجهوداتها الخاصة وطلبت من مدير الوكالة أن يحاول انتقاء بعض القوارب التي يمكن استعمالها ، أو أن يلجأ للكراء ينقل البضائع والسلع عن طريقه .

وإلى جانب ذلك ، تسببت الأوضاع المشار إليها في غلاء المعيشة ، الأمر الذي جعل البحارة التقنيين يطالبون برفع الأجور ، والنوتية يرفضون المساهمة في رحلات الوكالة التي لم تكن قادرة لا على دفع مرتباتهم بكيفية منتظمة ولا على تزويدهم بالأغذية الضرورية .

كل هذه الأحداث لم تكن لصالح الوكالة الجديدة ، بل تركتها تتخبط ، لا تدري أي اتجاه تأخذ . فمن جهة كان يجب عليها أن تشرع حيناً في أعمالها لتزويد الشعب الفرنسي بالحبوب التي زاد احتياجه إليها بسبب الحروب . ولتمكين معامل الجنوب من الجلود والشموع الضرورية حتى لا تغلق أبوابها وترمي بمئات من أرباب الأسر إلى الشارع تضخم بها طوابير البطالة والجوع . ومن جهة أخرى كان عليها أن تبحث عن مصدر غير خزينة الدولة الخاوية ، يضع بين أيديها المبالغ اللازمة لاستئناف تجارتها . ومن البديهي أن الشروع في العمل يخضع كل الخضوع لهذه النقطة الأخيرة . وستبقى التجارة جامدة ما لم تتوفر الأموال . وما من شك أن فرنسا عندئذ كانت تقدر مدى أهمية الدور الذي تلعبه مؤسساتها في موانئ الشرق الجزائري ولكنها كانت عاجزة عن تلبية رغباتها لأن خزينة الدولة كانت خاوية . ولذلك سنرى أن الوكالة ستتنازل عن كثير من حقوقها[1] لليهود الجزائريين مقابل مساعدات مالية وخدمات أخرى في مجالات النقل والتبليغ . وفي سنة ١٧٩٩ عندما تتوقف الوكالة ، يكون الشريكان بكري وبوجناح قد سيطرا فعلياً على أكبر جزء من الميادين التي كانت وقفاً على التجار الفرنسيين .

وزيادة على العجز المالي وانعدام وسائل النقل ، وتمرد العمال ، فان الوكالة قد اعترضها مشكل من نوع آخر يتمثل في الخوف من رد فعل المهاجرين المتجمعين

(١) صارت تسمح لهم خاصة أن يتاجروا مع الأهالي ويستعملوا مؤسساتها للتصدير والتوريد .

في ايطاليا خاصة . وبالفعل ، فان هؤلاء لم يترددوا لحظة واحدة في القيام بما من شأنه أن يعرقل مجهودات الجمهوريين ، كالاستيلاء على السفن ، ومنع المؤن من الوصول إلى الفرنسيين ، وهناك أيضاً ، خطر آخر يمثله الانكليز والاسبانيون الذين كانوا يحجزون جميع السفن التي تتوجه إلى الموانئ الفرنسية ، وذلك في نطاق الحصار الذي ابتدأ سنة ١٧٩٢ ، ولما رأت الوكالة أنها مستهدفة من كل جانب ، صارت تستعمل أسماء الجزائريين من اليهود والمسلمين وتكتري الأشخاص أنفسهم[1] ليصحبوا الشحنات إلى مقاصدها . وبما أن هذه العملية تتطلب مهارة وخبرة بالاضافة إلى نفقات كبيرة ، أنشأت الوكالة مؤسسة في جنوة كلفتها بمهمتين أساسيتين ، تتلخص الأولى في اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتهريب السفن من طريق المهاجمين على مختلف أنواعهم وتنحصر الثانية في استئجار اليهود الايطاليين واستعمالهم لمرافقة البضائع الصادرة والواردة .

وإذا كانت الدولة الفرنسية قد عجزت عن تمكين الوكالة من المبالغ التي تساعدها على خلق نواة لاسطول تجاري يكون ملكاً للأمة ، وإذا كانت خزائنها غير مستعدة لصرف الأموال الضرورية للقيام بالعمليات التجارية ، فانها أعطت لإدارة الوكالة حرية مطلقة من حيث العمل على ايجاد ما تحتاج إليه . وهكذا تم تكليف ممثلي الهيئة الجديدة في عنابة والقالة بالاتصال بباي قسنطينة ، ليقرضهم ما يمكنهم من أداء مهمتهم ، وقد كان البايات في السابق لا يترددون في تمويل مؤسسات الشركة الملكية الإفريقية ، غير أن الغش الذي اكتشف في المدة الأخيرة غيّر الأمور وجعل الأعيان والسلطات في المنطقة يحترسون كل الاحتراس من التجار الفرنسيين[2] ، ولذلك لم

---

(١) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P, 510.

يذكر المؤلف اسمين من اسماء التجار اليهود الذين تستعملهم الوكالة وهما : اسرائيل صابر تيس وشمعون كوهين ، ويقول أن البواخر كلها كانت دانماركية وجنوية أو من البندقية .

(٢) AOMA, S/S 3B n⁰ 654.

يجد السيد كيبار أية معونة خارج نطاق المعاهدات .

ولما كانت التجارة موقوفة على رؤوس الأموال ، أصيبت الوكالة بضعف ، وتعطل نشاطها لحساب التجار اليهود الذين استغلوا ، بالاضافة إلى عجز الوكالة مادياً ، معرفتهم للغة الأهالي واطلاعهم على العادات والتقاليد في البلاد ، وسيطروا على معظم الأسواق التي كانت تحتكرها التجارة الفرنسية . وأصبحت الوكالة تلعب دوراً ثانوياً بالنسبة لما يقومون به .

وفي الجزائر أيضاً ، اصطدمت الوكالة بموقف السكان المعادي لها ، وعجز السلطات المحلية عن حمايتها . وإذا أردنا أن نحلل الدوافع التي جعلت الأهالي يحقدون على الفرنسيين المقيمين بسواحلهم ، ويهجمون عليهم من حين لآخر يقتلونهم وينهبونهم ، وجدناها دينية في أغلبها وقليلاً ما تكون نفعية أو سياسية . فالجزائريون مسلمون وبهذه الصفة كانوا يعتبرون أنفسهم في جهاد دائم ضد المسيحيين . وهناك وثائق كثيرة عن كراهية الأهالي لممثلي الهيئات التجارية الفرنسية في موانئ الشرق الجزائري[1] . ثم أن قانون الدية القائم بين الطرفين يشجع كثيراً على تنظيم الغارات ضد مراكز الفرنسيين وينص هذا القانون على أنه : « إذا قتل مسلم مسيحياً بقدر

= هذه الوثيقة عبارة عن رسالة كتبها السيد كيبار ممثل الوكالة في عنابة يوم ١٨ نيفوز العام الثالث . جاء فيها : « ان ممثل الباي التجاري قد تغير ولم يعد يعاملنا كما لو كان في السابق ، ذلك أنني طلبت منه خفيراً من القمح أتمم بها حمولة احدى السفن الراسية في ميناء عنابة فأجابني بأنه لا يستطيع تلبية رغبتي دون موافقة الباي » .

(١) ANP, AE B3 301, ''Mémoire sur les concessions d'Afrique''.

جاء في هذه الوثيقة« أن ممثل الوكالة وأعوانه في القل كانوا مرغمين على البقاء في ديارهم وكان البحارة لا ينزلون من سفنهم الى هذا الميناء ، الا تحت جناح الليل فيسرعون بالشحن ويبتعدون عن المرسى وفي مكان آخر : « ان الوكالة خرجت من مدينة القل سبب مقتل ممثلها على يد أحد الأهالي وعدم استماع الباي للشكوى » .

الدية بمبلغ ٣٠٠ بياستر ، وعندما يقتل المسيحي مسلماً حتى ولو كان ذلك دفاعاً عن نفسه ، فان الهيئة التجارية تدفع ٥٠٠ بياستر كاملة غير منقوصة[١] » .

ونظراً لهذا الفارق بين الديتين ، ولأن الجزائريين يرفضون الدفع دائماً حسب رأي ماصون[٢] ، فان الأهالي كانوا لا يبالون بالقتل ، بل كانوا كثيراً ما يتحيلون على الفرنسيين فيتقاتلون فيما بينهم وينقلون الجثث إلى جوار مساكنهم ، وبعد ذلك يفرضون الدية ويحصلون عليها[٣] .

وإلى جانب هذه المشاكل التي لم يكن لها اتصال مباشر بالتجارة ، أوجد الأهالي صعوبات أخرى كان لها تأثير بالغ على سير أعمال الوكالة ، ذلك أن سكان القل ، وهو أكبر مركز مصدر للجلود ، أصبحوا يفضلون التعامل مع اليهود أو التونسيين ويحملون إليهم بضائعهم . لأن أسعارهم كانت أحسن من أسعار الفرنسيين ولأنهم كانوا يشترون منهم جميع الأنواع بدون استثناء ، على عكس التجار الفرنسيين الذين كانوا يرفضون الجلود التي تحملها القبائل المجاورة بمناسبة الأعياد والمواسم[٤] .

ولكن الأخطر من كل هذا هو أن سكان عنابة تفطنوا إلى أهمية الأرباح التي كان الفرنسيون يجنونها من صناعة الجلد ، فبنوا مدابغ لتلبية الحاجيات المحلية ، ولتزويد تونس ، سنوياً ، بحوالي ١٢ ألف جلد مدبوغ[٥] . وبذلك أصبيت صادرات الوكالة في هذه المادة ، بنقصان كبير يزيد عن ربع ما كانت تنقله الشركة الملكية الإفريقية إلى مرسيليا .

---

(١) نفس المصدر

(٢) Masson, *Histoire des Etablissements et du Commerce Français en Afrique du Nord'*, P. 455.

(٣) نفس المصدر

(٤) ACHM, "Journal de COLLO," 23 Pluviose et 5 VentoseAn *V*.

(٥) ANP, AE B3 301, Mémoire sur l'Agence d'Afrique, S.D.

وهكذا ، كان طريق الوكالة القصير محفوفاً بالعديد من المشاكل . وعلى الرغم من ذلك ظلت تتصارع مع الطوارئ ، وتفرض نفسها من يوم لآخر ، ولو لم تعلن الحرب بين الايالة وفرنسا لبلغت من التطور أقصاه ، ولأصبحت من كبريات الهيئات التجارية الاستعمارية ، بعد أن تسترجع سلطانها على موانئ الشرق الجزائري .

أنواع نشاطها ، وعلاقاتها بالسلطات المحلية :

لم تكن الوكالة أكثر حظاً من الشركة الملكية الإفريقية لتسترجع صيد المرجان وان جميع المحاولات التي بذلتها قد باءت بالفشل ، ولم تتراجع السلطات في قرارها على الرغم من أنها سعت ، ولكن دون جدوى ، في التوفيق بين الصيادين الكورسكيين والبروفانسيين من جهة ، وبين الشركة ثم الوكالة من جهة أخرى[١] .

وإذا أردنا أن نبحث عن الأسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية تتشبث بموقفها وجدناها لا يمكن أن تخرج عن افتراضيين : فأما أنها كانت تشعر بعدم قدرتها على اتخاذ تدابير قد تغضب المواطنين المعنيين فلا يحترمونها ، وأما أنها كانت تريد الحفاظ على سمعة الثورة الفرنسية التي اشتهرت بالدفاع عن الحريات فلم تجبر الصيادين على الخضوع لمجرد هيئة تتصرف في حركاتهم كما تشاء .

وان حرمان الوكالة من هذا العنصر الأساسي ، قد تسبب في أضرار كثيرة بالنسبة لمصالح فرنسا التجارية والصناعية . فمن حيث التجارة ، كان يمكن للمؤسسات المقامة على ساحل الشرق الجزائري أن تتخذ من الأرباح التي يدرها المرجان ، رأسمال يساعدها على توسيع نشاطها وتنميته[٢] ، ويجنبها اللجوء إلى بعض القروض المشروطة التي طلبتها من اليهود الجزائريين خاصة ، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية في اضعافها ، وفي تنازلها عن العديد من حقوقها . وفيما يتعلق بالصناعة ، فان الصيادين صاروا يوجهون

---

(١) ANP, AE B3 313, "Documents Officiels sur les concessions d'Afrique".

(٢) Masson, Histoire des Ets. et du Commerce Français en AFN", P. 545.

حمولاتهم إلى مدينة ليفرنة حيث يحصلون على أسعار أرفع ، الأمر الذي أدى ، في مرسيليا ، إلى اغلاق المعامل الخاصة بصقل المرجان . وقد كان لتوقف هذه المعامل أثر بالغ في أوساط البطالين الذين تزايد عددهم وكثرت مشاكلهم ، كما أن تجارة فرنسا مع الهند والصين قد أصيبت بالكساد نتيجة لذلك ، لأنها كانت تعتمد أساساً على المرجان[1] .

وهكذا ، لم يبق للوكالة سوى ميدان الحبوب ، والشموع ، والصوف والجلود ، وقد سبق أن رأينا كيف بدأ النقصان يصيب عمليات التصدير بالنسبة لهذه المادة الأخيرة ، وكيف أصبح اليهود يسيطرون على جزء كبير من النشاط التجاري الذي كان وقفاً على الفرنسيين . وحتى لو لم يتدخل اليهود ، ولم تنشأ المدابغ العنابية ، ولم تنشط حركة التصدير إلى تونس ، فان الوكالة كانت مجبرة على التخلي عن كثير من الأسواق ، لأن ميزانيتها كانت تنمو ببطء ، ولم تكن تسمح لها بشراء كل ما ينتجه الأهالي[2] .

هذا ، وقد حاولت ادارة الوكالة أن تستبدل المرجان وأرباحه بنوع آخر من النشاط التجاري يتمثل في تصدير المواشي ، والأبقار على وجه الخصوص ، إلى فرنسا وانشاء معمل في مدينة القالة لتصبير لحوم الخنازير البرية وارسالها إلى مرسيليا في شكل علب وبراميل . وقد كان من الممكن أن تنجح هذه العملية لأن الثروة الحيوانية في الجزائر كانت هائلة ، ولأن السكان لا يأكلون لحم الخنزير بالاضافة إلى أن هذا الحيوان كثير العدد ومضر بالزراعة . وبالفعل فان الفكرة لاقت رواجاً في بداية

---

(١) ANP, AE B3 301, "Mémoire sur la Compagnie Royale d'Afrique", copie n⁰ 4, MARSEILLE, le 7 Juillet 1792.

(٢) ACHM, F. ALGERIE avant 1830, n⁰ 132 "Journal de Bône", Lettre de GUIBERT au Bey de CONSTANTINE.

جاء في هذه الرسالة : « انني خالي الوفاض ، والوقت وقت الصوف ، وعليه فانني لن أشتري منتوج هذا العام » .

الأمر[1] ، ودخل المشروع حيز التنفيذ ، ولكنه سرعان ما توقف لقلة الامكانيات المادية ، ومن جراء المشاكل الأخرى التي ذكرناها .

أما عن الحبوب والشموع والصوف ، فان الوكالة قد بذلت كل ما في وسعها لتنقل منها إلى فرنسا أكبر كمية ممكنة ، وأن مجهوداتها لم تذهب سدى بحيث أن القنصل فاليار كتب يوماً إلى الغرفة التجارية في مرسيليا يقول : « ان مؤسسات الشرق الجزائري قد أنقذت البلاد من المجاعة القاتلة رغم المحن وقلة الامكانيات[2] » .

والمتتبع لتطور هذه المؤسسات يلاحظ بكل وضوح أنها حققت تقدماً ملموساً ظل في تزايد طوال الفترة التي امتد عليها نشاطها ، ولا أدل على ذلك من أن ممثل الوكالة بعث تقريراً إلى السيد ديبواتانفيل ، المكلف بشؤون الجمهورية وبعقد الصلح مع الداي ، جاء فيه : « ان هذه المؤسسات قد صبت في فرنسا ، وفي بحر العام السادس وحده[3] : ٣٠٠ ألف قنطار من القمح و ٤٠ ألف من الشعير والفول والحمص ، و ٢٨ ألف من الصوف ، و ٨٨٠ من الشموع ، و ٨٠ ألف جلد[4] » . بينما نجد أن ماصون يذكر بأن مرسيليا لم تستورد ، سنة ١٧٩٤ من هذه المؤسسات سوى كمية تتراوح ما بين ٦٠ و ٨٠ ألف حمولة من الحبوب (أي حوالي ١٠٠ ألف قنطار موزعة

---

(١) ANP, AE B3 287, "Lettre de l'agent principal à MARSEILLE", La Calle le 20 Fructudor An II.

جاء في هذه الرسالة : « ان الجزائر أمرت الباي بأن يسلمنا في دفعة واحدة ، ٥٠٠ رأس من البقر ، ومن الممكن أنه سيبيعنا كمية أكبر » .

(٢) ACHM; F IX, Dossier Algérie avant 1830, "Lettre de Vallière à la Chambre de Commerce" en date du 19 Juillet 1796.

(٣) العام السادس للجمهورية يقابل سنة ١٧٩٨

(٤) ANP, AE B3 301, "Rapport de l'agent principal à M. DUBOIS Thainville" La Calle, le 30 Fructudor An VIII.

بين القمح والشعير والفول والحمص[1]) . وإذا أردنا أن نقيم هذه الزيادة التي حصلت في ظرف أربع سنوات وجدناها تتجاوز ٢٥٠ ./.وهي نسبة مرتفعة جداً .

ولكن النشاط التجاري في هذه المقاطعة من الايالة كان موقوفاً على العلاقات التي يمكن اقامتها مع سلطات الجزائر والسلطات المحلية في نفس الوقت . وقد كانت هذه العلاقات تخضع لكثير من الأمور المتعلقة بالمصالح الخاصة والمصلحة العامة على السواء . ولذلك رأينا ادارة الوكالة تبذل مجهودات كبيرة لإرضاء هذه المصالح ، فكانت تقدم الهدايا للأعيان وكبار الشخصيات في الدولة[2] ، وتطلب من قنصل بلادها أن يستعمل نفوذه لتذليل كثير من الصعوبات التي تعترض سبيلها[3] .

وكان من الممكن أن تنجح هذه الخطة لو بقي اليهود الجزائريون بعيدين عن ميدان الصراع . ولكن ظهور بكري وبوجناح على مسرح السياسة الداخلية في الايالة ، وتمكنهما من التقرب إلى الداي بابا حسن واكتساب ثقته قد غيرا كل شيء وسمحا للقوة التجارية الجديدة أن تفرض نفسها على مؤسسات فرنسا بالرغم من المعاهدات والهدايا[4] .

وبالفعل ، في العام الذي تأسست فيه الوكالة ، أي في سنة ١٧٩٤ ، استقبلت قسنطينة باياً جديداً يدعى مصطفى الوزناجي . فبادر السيد كيبار إلى تهنئته واضعاً

---

(١) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 513.

(٢) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 513.

يذكر ماصون أن الوكالة أهدت الى الداي سنة ١٧٩٥ ، خواتم من الماس وبندقية وعدداً من المسدسات . كما أهدت أشياء ثمينة لباي قسنطينة ولسيدي مصطفى وزير الحرب .

(٣) AOMA, S/3B, "Journal de Bône", 9 Nivose An V.

(٤) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 551.

يقول المؤلف : بالرغم من الهدايا التي تقدم للداي ، فان حسان قد سمح لليهود بشراء القمح من عنابة والقالة .

تحت تصرفه جميع امكانيات الهيئة التي يمثلها [1] ، ولكن الباي كان مرتبطاً مع ولي نعمته بوجناح الذي أنقذه من الموت عندما عزل من بايلك التيطري ، وتدخل لدى الداي ليعين في منصبه الجديد [2] . ولذلك فبمجرد ما وصل إلى عاصمة الشرق ، بدأ يسيء إلى التجار الفرنسيين ويمنعهم من تصدير القموح التي كانت فرنسا ذلك الحين في أشد الحاجة إليها . زد على ذلك أن السكان ، عندما رأوا هذه التصرفات من بايهم ، شددوا الخناق على المؤسسات وضاعفوا هجوماتهم عليها ، مما جعل الوكالة تأمر باخلاء ميناء القل في شهر اكتوبر ١٧٩٥ [3] وتطلب من قنصلها أن يسعى لاقناع الباي بضرورة احترام مواد المعاهدة المبرمة بين البلدين والتي تجددت قبل ذلك بأربع سنوات فقط . ولكن الباي لم يستمع لنداءات فاليار لأن اموراً جديدة قد حدثت في الموضوع : ذلك أن محاسبي البايلك اكتشفوا بأن الوكالة لا تدفع كل الرسوم المترتبة على عمليات التصدير والتوريد ، كما أن الاسعار التي تقدمها لهم غير مطابقة للاسعار المتفق عليها [4] .

وهكذا فشل ممثلو الوكالة في استرجاع النفوذ الذي كانت تتمتع به سابقتها الشركة الملكية الإفريقية.وان أسباب هذا الفشل ، بالاضافة إلى تدخلات اليهود تنحصر في ذلك العجز المالي الذي كانت تتخبط فيه خلال الأيام الأولى من حياتها . فلم تستطع شراء القادة المحليين على غرار ما كانت تقوم به الشركة ، ولم تتمكن من تقديم

---

(١) OAMA, S/S 3B, Journal de Bône; 9 Nivose An V.

جاء في الوثيقة : لقد وضعت تحت تصرف الباي ترجماننا وطبيبنا وكل ما لدينا من امكانيات أملاً منا في الحصول على مساعدته ، ولكنه يبدو متردداً .

(٢) حمدان خوجة ، ص ١٤٢ ، ودوكرامون ، ص : ٣٥٠

(٣) Masson, *Hist. de l'af. Sept.*, T III, P. 446 et ANP AE B3 301 "Agence d'Afrique, rapport au prêfet des Bouches du Rhône".

(٤) ANP, AE B3 287 "Lettre du Bey de Cne au Gouverneur de la Calle" Cne 16 Nov. 1795.

أسعار قادرة على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية . زد على ذلك أن الداي الذي أظهر عزمه في بداية الأمر على مساعدة الفرنسيين ، والتضحية بجميع المنافع الخاصة في سبيل المحافظة على صداقتهم ، أصبح ينظر إليهم بعين الازدراء والحقد لأن الحكومة الفرنسية رفضت الاستجابة لطلبه الخاص بالسيد ماينفرن المذكور . ولذلك لم يحرك ساكناً ليرغم الباي على تغيير تصرفاته إزاء ممثلي الوكالة ، بل صار يشجع السلطات المحلية في الشرق الجزائري على تمكين اليهود من احتكار التجارة هنالك .

وإلى جانب هذه العلاقات ذات الطابع العام ، هناك اتصالات خاصة كانت موجودة بين الباي كتاجر وممثلي الوكالة الإفريقية في عنابة والقالة . وعلى الرغم من المضايقات التي أشرنا إليها ، فان الباي لم يقطع الصلة نهائياً مع المؤسسات الفرنسية بل ظل يبيع لها من حين لآخر بعض منتوجات المخزن أو ما يشتريه بنفسه من الأهالي . وكان ذلك يسمح له بأن يستورد من أوربا ، عن طريق الوكالة ، جميع المواد الضرورية له وللأعيان المحيطين به . كما تمكنه من ابقاء الصلة بينه وبين القنصل الفرنسي الذي قد يحتاج إليه عندما يذهب إلى مدينة الجزائر . وأخيراً ، فإن هذه التجارة تشكل نوعاً من التوازن يكبح به أطماع التجار الأجانب ويحد به من شجع التجار اليهود ، ويستعمله لخلق التنافس الضروري للمحافظة على الأسواق المحلية .

ومن الجدير بالذكر أن ميزان الباي التجاري ، في هذه الحالة ، كان ايجابياً على الدوام[١] ، ولكن ممثلي الوكالة كانوا يستعملون جميع الوسائل ليكون الفائض قليلاً . وتتمثل هذه الوسائل ، كما نستخلص ذلك من الوثائق التي عثرنا عليها[٢]

---

(١) AOMA, S/S 3B n⁰ 951.

(٢) ANP, AE B3 301, "Lettre du Bey de CONSTANTINE au Gouverneur de La Calle".

جدول رقم (٨) يتضمن حساب الباي سيدي مصطفى مع الوكالة
(سوى في ١٨ اكتوبر ١٧٩٤)

المدخولات		المخروجات	
ثمن ٢٩٧ خفير و ٢٢ قلبة	١٣ ٣٩٦	تسبيق قدمه فاليار للباي	
		من القمح على سعر ٤٥ ب	
		في مدينة الجزائر	٥١١١٠ب
		ثمن ٧٠٠ خفير اشتريت	
ثمن ٢٩٧ خفير و ٢٢ قلبة		تسبيق قدمه فاليار للباي	
من القمح على سعر ٤٥ ب .	١٣٣٩٦	في مدينة الجزائر	٥١١١٠ ب
ثمن ٧٠٠ خفير اشتريت		ثمن ٣٠ قطعة قماش	١٧٣٨،٦
من بوجناح ودفع الباي		مصاريف مختلفة تتعلق	
قيمتها من المبلغ الذي تلقاه		بمؤسسة القل	٣٤٦
من فاليار	٣١٥٠٠		
الرسوم المترتبة على الصوف		ثمن ١٠٨٣ قطعة حديد	١٠٨
التي اشتريت هذا العام	٢٤٥٥	ثمن قطع غيار	
الرسوم المترتبة على الشموع	٢٩٢،٤	لغليوطاته	
الرسوم المترتبة على الفول	٦٠٩	(مراكب صغيرة)	
ثمن ٤٧ خفير و ٢١ قلبة		في القالة	٢١
من الشعير على سعر ٨			
بياستر	٣٢١،٢		
مجموع الرسوم على كميات			
الشعير	٩٠١٢		
المجموع	٥٧٦٤٥،٦		٥٣٨٢٣،٦ب

الفائض : ٣٨٢٢ بياستر — امضاء كيبار

في المغالطة والتحايل . وكان الباي ينبه على هذه الأعمال اما كتابياً واما شفاهياً ، ويحذرهم من سوء العواقب[1] . ولما لم ينتهوا وتواصل الغي ، أمر ، في سنة ١٧٩٨ ، بأن يلقى عليهم القبض ، فنقلوا إلى قسنطينة ، وظلت المؤسسات مغلقة إلى أن تدخل الداي الجديد[2] ، في شهر جوان من نفس السنة ، فأطلق سراح الأسرى وعاد النشاط إلى ما كان عليه ، بل رجع الفرنسيون إلى ميناء القل واستأنفوا عملياتهم التجارية مع الأهالي هناك[3] .

زوالها :

غير أن هذا الجو الجديد لم يلبث أن تعكر عندما قام بونبرت بحملته على مصر وأعلنت الدولة العثمانية أنها تحاربه نتيجة لذلك . وبما أن الايالة الجزائرية

---

(١) ANP, AE B3 287, "Du Bey de CONSTANTINE au Gouverneur de la Calle".

جاء في احدى هذه الوثائق : « انك خادمنا وخادم البيت الملكي ، فلا تتسبب في أن يكتب القائد (قائد عنابة) ثانية في هذا الموضوع وسدد ما عليكم والسلام »

(٢) هو الداي مصطفى الذي تولى الحكم على اثر وفاة خاله بابا حسن يوم ١٤ ماي ١٧٩٨ وقد مات مقتولاً سنة ١٨٠٥ . وفي عهده بنى جنان مصطفى باشا ، وحصن باب عزون ، والقى القبض على القنصل الفرنسي ، ثم أبرم السلم مع فرنسا سنة ١٨٠٢ على يد السيد ديبوا نانفيل وفي عهده كذلك اجتاح الجراد البلاد ، وأصيبت منطقة دار السلطان بالجفاف

ANP, F80, Chrono. Alg. s/la dominiation Turque, P. 11.

(٣) Masson, *Histoire de l'Afrique Septentrionale*, Tom III, P. 448 et Primaudaie, P. 73.

يقول هذا الأخير : « لقد عادت الوكالة الى نشاطها بأسلوب جديد في العمل وشرعت في تعديل مرسى الخروبة في ميناء عنابة « ولكن الظروف سوف لن تسمح لها لأن الحرب بين فرنسا والايالة ستقضي عليها بعد شهور قليلة .

كانت تعتبر قطعة من هذه الدولة ، وبما أن الاعتداء وقع على شعب مسلم ، فان الداي امتثل لأوامر السلطان[1] ، وأعلن الحرب ، بدوره ، على فرنسا بعد أن قام بمحاولات يائسة لاقناع نابليون بالتراجع عن فكرته للمحافظة على العلاقات الودية بين البلدين[2] .

ومع بداية الحرب أغلقت المؤسسات وهدمت بعض بناياتها ونهبت ، وألقي القبض على القنصل الفرنسي[3] . وبذلك قضي على الوكالة قضاء مبرماً ، ولكن الغاءها الرسمي سوف لن يكون إلا في السابع عشر من شهر جانفي سنة ١٨٠١ على يد نابليون الأول الذي كان سبباً في توقف نشاطها .

---

(١) هو السلطان سليم الثالث ، الثامن والعشرون منذ تأسيس الدولة العثمانية وقد أرسل فرمانه الى الايالة في هذا الشأن في شهر أكتوبر سنة ١٧٩٨ . توفي سنة ١٨٠٧

(٢) Carrière, (Ch.) "Les entrées de Navires dans *le port de MARSEILLE* pendant la révolution", *prov. Historique*, Tom VII, Fase 27, Novembre/Juin 1957, P. 200 et suivantes.

(٣) كان القنصل في ذلك الوقت هو السيد مولتدو . وقد وقع الاعتقال يوم ٢١ ديسمبر ولم يطلق سراحه الا يوم ٢ فيفري سنة ١٧٩٩ بعد تدخل اليهوديين بكري وبوجناح وفي نفس الوقت أطلق سراح الموظفين الفرنسيين الذين القى عليهم القبض . بأمر من الداي ، في كل من عنابة والقالة ، وعددهم ٩٨ (ماصون ، تاريخ افريقيا الشمالية ج ٣ ، ص ، ٤٤٩) . وواضح أن اليهوديين ، بكري وبوجناح انما تدخلا لحماية مصالح شركتهما المتمثلة في استرجاع الديون المترتبة على حكومة فرنسا نتيجة تزويدها بالحبوب من جهة ، وفي العمل على الحصول على صفقات تجارية جديدة لتزويد جيوش الحملة ذاتها وجيوش الراين ، وهو ما سيحصل .

فترة الغموض الأولى (١٨٠١ - ١٨٠٧)

لقد أثر قرار الداي باغلاق المؤسسات الفرنسية تأثيراً بالغاً في الاقتصاد الفرنسي ، وأحس القناصلة بذلك فراحوا يبحثون عن حلول للازمة التي حرمت عمالات الوسط من حبوب الشرق الجزائري ، وعرضت آلاف الفرنسيين للبطالة وللمجاعات القاتلة .

وسافر السيد ديبوا تانفيل إلى عاصمة الايالة يتفاوض باسم الجمهورية ، مع سلطات الجزائر . وعلى الرغم من مهارة هذا السفير ودهائه ، لم يتوصل إلى أية نتيجة ايجابية إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها . عندئذ ، فقط ، وجد ميداناً للتفاهم واستطاع ، في مرحلة أولى ، أن يبرم يوم ٢٠ جوليت سنة ١٨٠٠ معاهدة سلم توقفت بمقتضاها جميع أنواع النشاط العدائي بين البلدين ، وتقرر أنه يتحتم على الدولة التي تريد استئناف الحرب أن تخبر الثانية بذلك ، شهراً على الأقل ، قبل بدء العمليات[١] .

(١) Devoulx, "Armistice illimitée conclu entre son Excellence Mustapha PACHA Dey d'ALGER et le citoyen Charles François DUBOIS THAINVILLE" *Les archives du Consulat Général de France à Alger*, recueil de documents inédits, Bastide, Alger 1865, P. 138.

وإذا كانت هذه المعاهدة قد وضعت حداً للقتال بين الطرفين ، فان السلم النهائي لم يتحقق إلا سنة ١٨٠٢ على يد نفس الديبلوماسي . وفي هذه المرة وقع مصطفى باشا وتانفيل معاهدة تشتمل على تسع عشرة مادة أعادت العلاقات السياسية والتجارية إلى ما كانت عليه ، قبل القطيعة ، بين البلدين . وقد خصصت أربع من هذه المواد[1] لاسترجاع المؤسسات بنفس الشروط التي كانت قائمة قبل الحملة على مصر ، وللحصول على تعويضات عن كل ما أخذ من هذه المؤسسات ولتحديد المبالغ التي يتحتم على فرنسا أن تدفعها مقابل استئجارها لموانئ البايلك بالنسبة للفترة التي توقف فيها نشاط الوكالة . وجاء في هذه المواد أيضاً أن الداي يترك للوكالة اتاوة عام تعويضاً لها عن الخسائر التي منيت بها .

وفي هذه الأثناء التي كانت تجري فيها المفاوضات ، كان نونبرت يبحث عن حلول للمشاكل التي نتجت عن توقف الوكالة . والتي لم تكن سوى تضخم للصعوبات التي سبق أن ذكرناها . ولما لم يجد مخرجاً ، لأن خزينة الدولة لم تتحسن، أصدر يوم ١٧ جانفي سنة ١٨٠١ قراراً يقضي بالغاء هذه الهيئة واستعادة الشركة الملكية الإفريقية الملغاة سنة ١٧٩٤[2] . غير أن المسؤولين في هذه الشركة رفضوا تطبيق القرار لأنه يحرمهم من صيد المرجان ويعطيه لشركة جديدة ، جعل مقرها

---

(١) هي المواد ٣ و٤ و٥ و٦ . وسننقل نص هذه المعاهدة كاملاً في ملحق بآخر الرسالة .

(٢) ANP, AE B3 301 "Mémoire sur les Etablissement de la Compagnie Royale d'Afrique", MARSEILLE, 1817.

يتكون هذا القرار من مادتين جاء فيهما : مادة أولى : « على أثر تقرير من وزير الداخلية قرر قناصلة الجمهورية استعادة الشركة الملكية الافريقية ، والغاء الوكالة الافريقية التي يوجد مقرها بمرسيليا » . مادة ثانية : ان الحكومة هي التي تدفع للايالة وللباي جميع الأتاوات السنوية ، وبالمقياس تأخذ حصصاً معينة عن الشركة المذكورة ومن الشركة المكلفة بصيد المرجان .

في مدينة أجاكسيو . وهكذا تحيز القنصل الأول لبني جزيرته ، وبذلك وجه ضربة قاضية للتجارة الفرنسية على ساحل الشمال الإفريقي[١] ، ثم حاول أن ينشئ شركة أخرى مكان التي رفضت ، وأراد أن يسميها الوكالة العامة للبحر الأبيض المتوسط ، تكون تحت اشراف الحكومة والأمة وتكلف بالعلاقات التجارية مع مصر والسواحل المغربية ، يسيّر هذه الشركة رجال من ذوي الخبرة الواسعة والدراية بشؤون الأهالي الذين سيتعاملون معهم[٢] . ولكنه لم يوفق ، ولذلك استؤنف النشاط التجاري في فوضى لا مثيل لها ، لم يستفد منها سوى أبناء كورسكة الذين جهزوا في شهر ماي سنة ١٨٠٣ حوالي ٣٠٠ سفينة لصيد المرجان ، ورفضوا في نهاية الأمر ، أن يقدموا للداي حصته السنوية مما جعل الحكومة تتولى تعويضها بنفسها وتقديمها ، نقداً ، لتجنب الصدام مع السلطات الجزائرية[٣] .

وفي سنة ١٨٠٤ ، قدم أحد التجار من مرسيليا ، يدعى ديران ، لحكومته مشروعاً[٤] يهدف إلى تنظيم التجارة واستغلالها لحسابه الخاص مقابل شروطاً حددها كالآتي :

- أن يحتفظ بالامتيازات لمدة خمسة عشر عاماً ، لأنه لن يتمكن من الدخول في مصاريفه إذا قلت الفترة عن ذلك .
- أن تتولى الحكومة تسديد ما للايالة من حقوق سنوية ، عدا صندوقي المرجان اللذين يدفعهما بنفسه للداي مباشرة . وليتسنى له أن يؤدي هذا الواجب الأخير

---

(١) عندما رفضت الشركة تطبيق القرار أصدر بونبرت أمراً بالغاء الشركة نهائياً . وكان ذلك يوم ١٧ فلوريال من العام العاشر للجمهورية (أنظر : ٥٤

(٢) ANP, AE B3 301, "Agence du Levant" (Projet).

(٣) ANP, AE B3 301, "Mémoires sur les concessions d'Afrique", La Calle 15 Juin 1817.

(٤) ورد هذا المشروع في نفس المصدر .

طلب رخصة تسمح له بتغريم جميع الصيادين .

- أن يعين ، عندما تنقضي الفترة المذكورة ويطلب منه الخروج ، خبراء في ميدان التجارة يقدرون الاصلاحات والتعديلات التي يكون قد قام بها في كامل أجزاء المؤسسات ثم تدفع له تعويضات عادلة عن ذلك .
- أن تزوده الحكومة بالأسلحة الضرورية لحماية مصالحه ، وأن تسمح له بتوريد جميع السلع التي يشتريها من الايالة دون التعرض لمضايقات الجمارك .

وقد أراد السيد ديران ، من خلال هذا المشروع أن يتحايل على الدولتين . فبالنسبة للجزائر كان يخشى أن تكون له علاقات مباشرة معها ، ثم يتعرض لبعض التعسفات أو التجاوزات ، ولا حول له للدفاع عن نفسه . لذلك اشترط أن يكون التفاهم بين السلطتين فيما يتعلق بالأتاوة السنوية والضرائب الأخرى . وبالنسبة لفرنسا أراد أن يجبر الحكومة على أن تخضع له نشاط الصيادين الكورسكيين ، وكان يعلم العلم كله أن ذلك ، إذا تم ، سيؤدي إلى الغاء شركة أجاكسيو ، الأمر الذي يمكنه من الاستحواذ على مرجان الساحل الجزائري بطريقة غير مباشرة .

وتردد نابليون أمام هذه الشروط المحرجة وخاصة منها الجزء الثاني من النقطة الثانية الذي يعتبر خاصاً به ، إذ يضيق الخناق على الكورسكيين ، ويقضي عملياً ، على شركة الصيد في أجاكسيو . ولكن فرنسا كانت في حاجة إلى الأغذية وإلى المواد الأخرى التي تسيّر بعض معاملها في الجنوب ، ولذلك أحال القضية على السيد ديبوا تانفيل والغرفة التجارية يدرسانها ، ويحلان المشكل وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة .

وبعد استشارات وتحقيقات طويلة ، قرر مجلس الدولة الفرنسي أن يضع جميع المؤسسات تحت تصرف السيد ديران على أن يدفع بنفسه حقوق الايالة ، ويبني مستشفى ، وورشة لتصليح السفن بأثمان معقولة في كل من عنابة والقالة . كما وافق مجلس الدولة على تغريم الصيادين ، وحدد الضريبة بألف فرنك ، يدفعها الصياد قبل مغادرة الميناء الذي ينطلق منه . وفيما يخص الشرط الثالث فان التعويضات

لا تسدد إذا تخلى ديران عن المشروع قبل نهاية الأجل المحدود .

وهكذا انتصر التاجر المرسيلي ، وظنت السلطات الفرنسية ، أنها تخلصت نهائياً من هذا المشكل . ولكن الحل جاء متأخراً ، إذ أن البيان لم يصدر سوى يوم ٢١ مارس سنة ١٨٠٦[1] ، أي بعد حوالي عام ونصف من تقديم الطلب . ولذلك أعرض ديران عن المشروع وتركه للضياع بعد أن تمت المصادقة عليه :

وان هذا الغموض الذي أحاط بكيفية تسيير المؤسسات قد خلق للدولة الفرنسية صعوبات متعددة ، وجعلها مسؤولة بالدرجة الأولى ، أمام سلطات الجزائر خاصة فيما يتعلق بدفع الأتاوات السنوية . وبما أن الخزينة الفرنسية لم تكن قادرة على مجابهة أذى النفقات ، لجأ نابليون إلى خرق المعاهدات بالمماطلة والتهرب من تسديد الديون[2] .

وإلى جانب هذا التقصير من نابليون ، كان هناك الانكليز يعملون في الخفاء للقضاء على النفوذ الفرنسي في الجزائر ، واستطاعوا في نهاية الأمر ، أن يقنعوا الداي بضرورة سحب الامتيازات من أناس عاجزين عن دفع الضريبة المتفق عليها . واقترحوا عليه تسلميها لهم لمدة عشر سنوات مقابل ٥٠٠ ٢٧١ فرنك عن كل سنة بينما كان الفرنسيون لا يدفعون سوى ١٠٥ آلاف فرنك . ولما رضي الداي بهذا العرض ، بعث الممثل الانكليزي على متن سفينته الرسمية ، وأمر بأن تسلم له مفاتيح المخازن ، ثم أعلن أنه يعطي لبريطانيا جميع الحقوق التي كانت لفرنسا بما

---

(١) ANP, AE B3 301, "Projet DURANT", P. 2.

(٢) Julien (Ch. A), "La question d'ALGÈR devant les Chambres sous la Restauration", *R.A.*, Tom 63, 1922, P. 276.

يذكر الكاتب في الصفحة ٢٧٦ من هذا العدد أن البارون باسكي ، وزير المالية صرح أمام المجلس بأن الحكومة الفرنسية هي التي لم تطبق المعاهدة وأن نابليون لم يعمل على تنفيذ بنودها .

في ذلك صيد المرجان ، وقد وقع هذا التحول التاريخي يوم فاتح جانفي سنة ١٨٠٧[1].

ويتضح من ذلك أن تصرفات نابليون الارتجالية ، وعدم التزامه بالاتفاقيات التي أبرمها تانفيل في عهده وبأمر منه هي التي ، بالاضافة إلى مناورات أعداء فرنسا التقليديين ، قد ضيعت من الفرنسيين تلك المؤسسات التي ظلوا يحتكرون استغلالها مدة حوالي ثلاثة قرون من الزمن .

---

(١) ACHM, F IX, Dossier Algérie avant 1830, "Lettre du Préfet des Bouches du Rhône à MM. les Membres de la Chambre du Commer de MARSEILLE", MARSEILLE, le 29 Mai 1807.

جاء في هذه الرسالة : لقد علمت الحكومة ، أيها السادة ، بأن داي الجزائر انتزع منا اليوم صيد المرجان وتجارة الحبوب التي كانت تقوم بها مؤسساتنا ، وأعطى هذه الامتيازات الى انكلترا .

تحويل المؤسسات إلى البريطانيين

وهناك أيضاً أسباب أخرى جعلت الايالة تفضل التعامل مع الانكليز ومن أهمها :

- هزيمة الطرف الآخر يوم ١٨٠٥/١٠/٢١[1] التي قضت على اسطورة العظمة الفرنسية وأتاحت لبريطانيا المنتصرة أن تسيطر على البحر الأبيض المتوسط ، وأن تصبح قوة مهابة يرجى ودها ويخشى بأسها : ومن ثمة فلا عار أن تفتح لها الجزائر باب الصداقة والتعاون ، خاصة وأن فرنسا قد أظهرت كثيراً من التهاون في المحافظة على روابط الود بين البلدين[2] .

---

(١) وقعت هذه الهزيمة بعد أن تغلب الامرال نيلسون على الامرال الفرنسي فيلوناني . وحينما استدعي هذا الأخير الى باريس خشي غضب نابليون فانتحر في احدى الفنادق بمدينة ران يوم ١٨٠٦/٤/٢٢ .

(٢) Julien, "La question d'ALGER devant les Chambres sous la Restauration", *R.A.*, Tom 63, 1922, P. 275.

- ان الانكليز عرضوا على الداي أتاوة سنوية تزيد قيمتها عن المبلغ الذي كانت تؤديه فرنسا بحوالي مائة وخمسين ألف فرنك[١] . زد على ذلك أنهم قبلوا التنازل عن مينائي القل وجيجل ، على عكس الفرنسيين الذين كانوا يريدون منع الباي من استعمالها زاعمين بأنهما من أملاكهم الخاصة .
- ان القنصل البريطاني كان دائماً يظهر للداي بأن بلاده ترغب في أن تكون صديقة للجزائريين ، وأنها مستعدة للتعاون معهم ، بينما كانت فرنسا تخل بواجباتها نحو الايالة التي أظهرت لها الولاء ، وظلت تساندها في وقت أجمعت فيه أوربا على محاربتها . ولا يخفى على أحد أن المعونة الجزائرية ساهمت كثيراً في انقاذ ولايات الجنوب الفرنسي من المجاعة والبطالة .

ولقد تم تحويل المؤسسات إلى بريطانيا بمقتضى عقد وقع عليه يوم فاتح جانفي سنة ١٨٠٧ سعادة الداي الحاج أحمد باشا[٢] عن الجانب الجزائري ، والسيد هنري بلانكلي القنصل العام عن الجانب الانكليزي . وينص هذا العقد[٣] على أن بريطانيا تتولى استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالة ، وتنفرد بصيد المرجان ، كما كان ذلك بالنسبة للفرنسيين . ومقابل هذا الامتياز تدفع الحكومة الانكليزية ، سنوياً وعلى قسطين ، خمسين ألف دولار إلى خزينة الايالة[٢] وإذا صادف أن استبدلت قنصلها في عنابة ، فإنها تقدم إلى الداي هدية قدرها ٢٠٠ بتاكة كوردة[٤] . وتقدم هدية أخرى قدرها ٢٥٥ دولار ، إذا ورد إلى

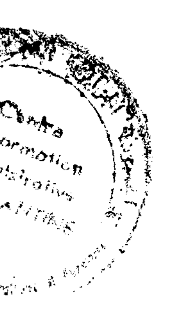
---

(١) Playfair, *The Scourge of Christendoum, Annales of Britsh relation with Algiers, prior to the French Conquest*, LONDON 1884, P. 241.

(٢) حكم عاماً واحداً ، ومات شنقاً سنة ١٨٠٨ .

(٣) ورد نص هذا العقد باللغة التركية وسننقله كاملاً الى العربية في أحد ملاحقنا .

(٤) المقصود هنا هو الدولار الاسباني ويساوي ٥,٤٣ فرنكات فرنسية ، أي أقل من بتاكة كوردة جزائرية واحدة .



الداي فرمان جديد من الاستانة . ولم يتعرض العقد لما يمكن أن يدفع للباي وللأعيان المحيطين به .

وبمجرد ما تم هذا الاتفاق قام سير الكسندر بال ، حاكم مالطة[1] بإرسال مندوب مقتدر إلى مدينة قسنطينة يتباحث مع الباي حول امكانية شراء الحبوب والمواشي الضرورية لتموين الجيوش البريطانية المقيمة في مالطة وجبل طارق .

وعلى الرغم لما تعرض له هذا الرسول من اهانة ، إذ ألقي عليه القبض لقيامه بحركات مشبوهة ، وعذب ثم أودع السجن مدة ستة أشهر ، فإن تقريره عندما أطلق سراحه ، كان مشجعاً على تمتين العلاقات مع الايالة بصفة عامة ، ومع مقاطعة الشرق الجزائري على وجه الخصوص . ولم يفعل ذلك إلا خدمة لمصلحة البريطانيين ، لأنه كان يعتقد بأن واجبه ألا يعكر الجو منذ البداية ، وألا يقضي على فرص يمكن استغلالها لتحقيق أهداف أسمى .

وبالفعل لقد كانت نية الانكليز ، بالدرجة الأولى ، هي أن ينشئوا قواعد عسكرية في كل من عنابة والباتسيون ليدعموا مواقعهم في مالطة وجبل طارق وليكملوا سيطرتهم على البحر الأبيض المتوسط . لذلك لم يعيروا اهتماماً بالغاً للتجارة والصيد ، وإنما تركوا الأولى لعشرين تاجراً من جزيرة مالطة ، ساهم كل واحد منهم بعشرة آلاف دولار ، وكونوا شركة تتولى شراء كل ما تحتاج إليه الجالية البريطانية في الجزيرة المذكورة[2] . وإلى جانب هذه الشركة سمح لبكري وشركائه أن يقوموا بالتجارة في هذه المؤسسات . ومكنوهم من محلات الفرنسيين ، وذلك لما كانت لهم من مكانة لدى سلطات الجزائر يمكن استعمالها للقضاء نهائياً على النفوذ الفرنسي في المنطقة . وأكثر من ذلك ، فإن نائب القنصل في عنابة وهو

---

(١) كان حاكم مالطة هو رئيس الحامية البريطانية المرابطة في الجزيرة .

(٢) Playfair, *The Scourges*, P. 242.

السيد « اسكيديرو » قد انتصب ممثلاً لشركة بكري ، ووكيلاً عنها مقابل رسوم يأخذها عن كل عملية يقوم بها .

أما صيد المرجان ، فإن البريطانيين قد أعطوه للبحارة الصقليين والسردينيين والكورسكيين والاسبانيين ، وذلك بعد أن قسموه إلى نوعين : صيد الصيف ، ويبدأ في أول افريل لينتهي في الثلاثين من شهر جانفي ، وعن هذه الفترة يدفع كل صياد للانكليز ١٠٧٠ فرنك ، وكمية من المرجان قدرها ١٥,٠٦٠ كلغ ، وصيد الشتاء ، ويبدأ في أول اكتوبر لينتهي في الواحد والثلاثين من شهر مارس . ويدفع الصياد عن هذه الفترة ٤٨١,٥ فرنك وكمية من المرجان قدرها ٧,٠٨٠ كلغ . وان هذه الرسوم وحدها الكفيلة بأن تعوض الأتاوة التي تدفع سنوياً إلى الايالة .

ولما كان الانكليز لا يرغبون في التجارة ولا في الصيد ، وإنما كانوا يريدون أن يجعلوا منهما وسيلتين لتحقيق أغراضهم الخفية ، أي لاقامة القواعد العسكرية[1] ، فإنهم لم يهتموا بتطوير التجارة بحيث تستوعب سائر المنتوجات المحلية بأسعار معقولة . كما أنهم لم يقدموا للصيادين ما يحتاجون إليه من مساعدة وحماية للتغلب على الصعوبات التقنية كعطب السفن ، وتزويد النوتية بالمؤن ولاتقاء الهجومات المعتادة التي يشنها عليهم سكان المنطقة ، لذلك رأينا الأهالي المنتجين يسخطون على هذا الوضع الجديد الذي آلت إليه المؤسسات ، ويزعم فيرو ان السخط قد ذهب بهم إلى درجة أنهم صاروا يطالبون برجوع الفرنسيين[2] . وأحجم الصيادون عن العمل ابتداء من سنة ١٨٠٩ . وهكذا لم يتمكن البريطانيون من المحافظة حتى على المستوى الذي كانت عليه التجارة في موانئ الشرق الجزائري قبل مجيئهم . وكان من الممكن أن يكون ذلك هيناً لو توصلوا إلى ما كانوا يصبون إليه . ولكن الديوان لم يستجب لملتمساتهم ، ورفض بشدة أن تكون أراضي الايالة

---

(١) Hely de la Primandaire, P. 54.
(٢) Feraud, *Histoire de la Calle*, P. 594.

مراكز عسكرية لبلدان أجنبية[1] .

وإلى جانب هذا الفشل الذي أصابهم في جميع الميادين ، هناك مشكل آخر ظل يستنزف قواهم إلى أن خرجوا من المؤسسات . ذلك أن الفرنسيين كانوا يعتبرون البناءات التي أقاموها في عنابة ملكاً لهم ، ولا يحق لغيرهم أن يستعملها بدون رضاهم . وحينما وضع الانكليز هذه المخازن تحت تصرف شركة بكري وبوجناح الممثلة في السيد « اسكيديرو » ، طالب الكسندر دوفال نائب القنصل الفرنسي في عنابة باسترجاعها ، ووجه شكواه إلى الديوان الذي كلف المحكمة الإسلامية في المدينة المذكورة بالنظر في الموضوع والبحث عن أحسن الحلول ، وقد تم ذلك بمحضر آغا المحلة وأعيان المنطقة في شهر صفر من عام ١٢٢٥ هـ الموافق لشهر نوفمبر ١٨١٠ م[2] .

وعلى الرغم من أن بريطانيا أرسلت إلى عين المكان لجنة مكونة من عدة شخصيات برئاسة السيد ماك دونال[3] ، زودتها برسائل ايصاء من الداي وكبار الموظفين المحيطين به ، فإن المحكمة أصدرت أمرها بإرجاع المحلات إلى أصحابها الشرعيين .

وكان لهذا الحكم صدى في فرنسا ، ارتاحت له حكومة الامبراطور إلى درجة أنها أرسلت كثيراً من الهدايا للداي ولأعيان قسنطينة قدرها ١٠٢٠٠٠ فرنك . غير أن هذا الحكم ظل حبراً على ورق ، إذ أن الداي رفض ، بتأثير من بكري ، أن تستعمل القوة لتنفيذه . وسيبقى « اسكديرو » في هذه المخازن يحتلها عنوة حتى بعد معاهدة سنة ١٨١٧ التي تعيد المؤسسات للفرنسيين ، ولا يخرج منها إلا

---

(١) نفس المصدر ، ص : ٥٩٣

(٢) نفس المصدر

(٣) Playfair, *The Scourge*, P. 242.

والسيد ماك دونال هو الذي سيعين قنصلاً عاماً لبلاده في الجزائر ابتداء من سنة ١٨١٢

عندما يقع الخلاف بين انكلترا والجزائر سنة ١٨٢٤ .

وحينما عجزت بريطانيا عن تحقيق مبتغاها بالترغيب ، أرادت أن تستعمل الترهيب ، فأرسلت اللورد آكسماوت ، يوم ١٥ ماي ١٨١٥ ، يقوم باستعراض بحري أمام مدينة الجزائر لإرغام الداي والديوان على قبول عروضها المتكررة حول انشاء قواعد عسكرية في عنابة والقالة ، ووجدت لذلك مبرراً ، فادعت أنها إنما أرسلته ليطالب بالإفراج عن العبيد المسيحيين الموجودين في مختلف أنحاء الايالـة .

غير أن سلطات الجزائر لم تتأثر بهذه العملية ، واعتبرتها تحدياً من الواجب عليها أن تقابله بتحدٍ آخر . ولذلـك ، وبينما كان الاسطول الانكليزي راسـياً على مقربة من ميناء العاصمة ، وجه الداي تعليماته إلى باي قسنطينة [1] ، فأوقف جميع البريطانيين العاملين في عنابة ، وأمر باطلاق الرصاص على كل من حاول الفرار منهم [2] ، ثم سمح للأهالي بنهب المؤسسات ، وقاد الأسرى الذين بلغ عددهم ثمانمائة إلى عاصمة الشرق في انتظار التعليمات الجديدة .

وأمام هذا الصمود في وجه القوة ، والثبات على الموقف الذين أبداهما الجزائريون تأكدت انكلترا من أنها أخفقت كلياً في سياستها الجزائرية ، وأرادت أن تكسب الرأي العام الأوربي على الأقل ، وأن تخلص رعاياها المعتقلين في قسنطينة ، فأمرت اللورد المذكور بأن يتوجه ثانية إلى الجزائر فجاءها يوم ٢٨ جوليت ١٨١٦ وكانت

---

(١) هو محمد شاكر باي الذي خلف محمد نعمان باي سنة ١٨١٣ وقد قتل شنقاً في شهر جانفي سنة١٨١٨ .

(٢) Feraud, *Histoire de la Calle*, P. 594.

يذكر فيرو أن الجزائريين قتلوا حوالي مائة صياد كانوا يركبون سفناً تحمل رايات بريطانية .

حملته التي تكلمنا عنها في الفصل الخاص بالعلاقات مع أوربا . وبذلك قضت بريطانيا على مصالحها في المنطقة ، ومكنت فرنسا من استرجاع المؤسسات التي افتقدتها مدة عشر سنوات . أما سكان المنطقة ، فإنهم هللوا لهذه العودة ، لأنهم كانوا يعتقدون بأنها ستساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية . ولكن الحقيقة كانت غير ذلك .

فترة الغموض الثانية (١٨١٧ – ١٨٢٢)

هكذا إذن ، تخلت السلطات الانكليزية عن المؤسسات بعد أن يئست من امكانية اقناع الداي ليسمح لها بإقامة قواعد عسكرية في عنابة تدعم بها مراكزها في كل من مالطة وجبل طارق . واغتنمت فرنسا هذه الفرصة فأرسلت تعليمات خاصة لممثلها في الايالة ، واسترجعت الامتيازات بواسطة معاهدة أبرمت يوم ١٥ مارس سنة ١٨١٧[١] .

---

(١) ACHM, F IX, Dossier Algérie avant 1830, Int. de la Marine à TOULON le 1er Mai 1817.

جاء في هذه الرسالة : « أيها السادة لقد أخبرني دوفال المكلف بشؤون الملك في الجزائر بأن فرنسا استعادت المؤسسات ، وصيد المرجان بمقتضى معاهدة أبرمت مع الداي يوم ١٨١٧/٣/١٥ .

وبالاضافة إلى الانفراد بصيد المرجان على ساحل الشرق الجزائري ، وزيادة على تلك المواد التي تتكرر دائماً في مثل هذه المناسبات ، تضمنت هذه المعاهدة ثلاث نقاط أساسية أدخلت نوعاً من التجديد على العلاقات التجارية بين البلدين ـ النقطة الأولى تتعلق باحتكار تجارة الصوف والشموع والجلود والشحوم في المنطقة بينما كانت الوكالة الإفريقية ، وهي آخر هيئة رسمية تولت استغلال المؤسسات . تتعاطى هذه التجارة إلى جانب غيرها من التجار الأهالي . وأن التنصيص على ابعاد هؤلاء الأخيرين ليشكل خطراً على الانتاج المحلي في هذا الميدان ، لأنه يقضي على روح المنافسة ، ويجمد الأسعار فيزهد المنتجين في عمل لا يدر عليهم كثيراً . ومن جهة أخرى ، فإن منتوجات السكان تضيع سدى ، أو تستعمل استعمالاً ثانوياً ، إذارفض المحتكر شراءها ، أو إذا لم تتوفر لديه الكمية الكافية من الأموال الضرورية للقيام بجميع العمليات ، على غرار ما كان يقع مع الوكالة الإفريقية . ـ أما النقطة الثانية ، فإنها تنص على رفع مقدار القمح الذي تشتريه المؤسسات بأسعار السوق من ٣٢ خفيراً إلى ٥٠٠ ، والخفير كما رأينا ، يساوي ٣,١٧ قناطير .

وإذا بدا للوهلة الأولى أن هذه الزيادة رمزية وقليلة الأهمية بالنسبة لما تصدره هذه المؤسسات ، سنوياً ، إلى مرسيليا خاصة ، فإنها ، في الواقع ، سلاح يستعمله الفرنسيون عندما تصل سفنهم في وقت تكون فيه المنافسة حول الحبوب شديدة ويتعذر الحصول على ما يتممون به الحمولة ، عندئذ يطلبون من الباي أن يخرج لهم من خزائنه كمية معينة تدخل في اطار المتفق عليها .

ـ وأما النقطة الأخيرة ، فإنها حل وسط لمشكل الأتاوة السنوية . ففرنسا أرادت أن ترجع إلى ما كانت تدفعه قبل عشر سنوات أي ١٠٥ آلاف فرنك سنوياً ، ولكن الايالة طلبت منها أن تدفع ما كان مفروضاً على الانكليز أي ما يعادل ٢٦٠٠٠٠ فرنك في كل سنة ، ثم توصل الطرفان إلى الاتفاق على مبلغ ثالث ، اعتبرناه حلاً وسطاً وقدره ٢١٤٠٠٠ فرنك .

وعندما استؤنفت العلاقات ، كانت فرنسا قد أمضت عامين في عهد العودة

الملكية ، وكانت أسرة اليوربون الممثلة في شخص لويس الثامن عشر تواصل محاولاتها للتوفيق بين النظام القديم الذي كانت أخذته معها إلى المنفى ، ورجعت به عندما أعيدت إلى العرش ، والنظام الجديد الذي على الرغم من تحقيق بعض أهداف الثورة ، مثل الحرية الفردية والمساواة أمام القانون والضرائب ، أصبح بعد تدخل نابليون قريباً جداً من الحكم المطلق . ثم تغلبت النزعة الأولى ، فأصدر الملك مرسوماً يقضي بإنشاء شركة ملكية مؤقتة تتولى استغلال المؤسسات تحت اشراف السيد فورة وكان إذ ذاك والياً على منطقة مصب الرون[١] .

ولتوفير أسباب النجاح لهذه الهيئة الجديدة تم تعيين ثلاثة متصرفين ومدير يسهرون على تسيير شؤونها المختلفة كمساعدين للرئيس المذكور ، وأعيد لها حق الانفراد بصيد المرجان ، وهو قرار يعادل وحده كل ما يمكن أن يقدم لها من إعانات .

هكذا إذن ، بدأت الشركة نشاطها وفي يدها جميع الأوراق الرابحة . وفعلاً ، لقد ظهرت النتيجة بسرعة فائقة ، وجاء في أحد التقارير أن المؤسسات الإفريقية حققت ربحاً يزيد عن مائة وخمسين ألف فرنك في مدة تقل عن عشرة أشهر . ويقول الكاتب « ان الغريب في الأمر هو أنها حصلت على ذلك بدون رأس مال ، لأن المبلغ الذي أرسل إليها ، ومقداره مائة وستون ألف فرنك ، لم يصلها إلا في شهر نوفمبر سنة ١٨١٧ ، بينما أقيم الحساب في شهر جانفي سنة ١٨١٨[٢] ونحن لا نستغرب ذلك لأن الرسوم المفروضة على صائدي المرجان وحدها كانت تزيد في كل سنة ، عن المبلغ المشار إليه .

ولكن هذه الأوضاع الرابحة لم تدم ، إذ لم يمض عليها أكثر من عام واحد حتى قام أصحاب الديون من قدماء المساهمين في الشركة الملكية السابقة ، وموظفي

---

(١) ACHM, F IX, Dossier Algérie avant 1830, "Concessions d'Afrique".
(٢) AOMA, S/S 3B N⁰ 1592, "Etat approximatif de situation à la fin de la Campagne de 1817", MARSEILLE, le 19 Février 1818.

الوكالة الإفريقية ، يطالبون بحقوقهم[1] . ووجدوا سنداً قوياً في المحيطات التجارية وخاصة في مرسيليا حيث لم يعد هناك من يثق في الهيئة الجديدة أو يرغب في التعامل معها . وطلبت الغرفة التجارية من الحكومة أن تتدخل لتسوية المشكل بتعويض المصابين ، ولكن المبلغ الذي تقرر توزيعه سنة ١٨٢٠ عن طريق وزير الداخلية كان غير كاف[2] . ولذلك تضاعفت المطالبات وازداد الجو تسمماً بعد أن رأى أصحاب الحق بصيصاً من النور ووجدوا من يستجيب لصيحاتهم .

غير أن الحكومة لم تكن قادرة على تسديد جميع الديون التي يرجع الكثير منها إلى حوالي ربع قرن . ولكي تتخلص من هذا الوضع المحرج ، عينت لجاناً تعمل على ايجاد النظام الذي يجب اتباعه في استغلال المؤسسات الإفريقية بدون مشاكل ، فانتهت بعد دراسة وتمحيص ، إلى ضرورة تسلميها إلى بعض التجار الخواص مقابل تعويضات سنوية تحدد بالاتفاق معهم . وفي هذا الصدد صدرت اعلانات ، وعلقت عروض في محلات الغرفة التجارية لم يستجب لها سوى تاجرين فقط ، هما : السيدان شودفان Chaudvin وباري Paret . وفي أثناء المفاوضات انسحب الأول ، وتمكن الثاني من امضاء العقد يوم ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٢١ ، على أن تدوم شركته ثماني سنوات ابتداء من فاتح جانفي ١٨٢٢[3] .

وبهذه الطريقة قضي على الشركة الملكية المؤقتة بعد أن كان في امكانها أن تزدهر ازدهاراً قد يفوق ما وصلت إليه الشركة الملكية الإفريقية في أيام عزتها .

---

(١) A C H M, "Registre de délibérations n⁰ 11", P. 193.

جلسة يوم ١٨ جوليت ١٨١٩ .

(٢) A C H M, "Registre de délibérations n⁰ 13", P. 68 .

جلسة يوم ٣٠ سبتمبر ١٨٢٠

(٣) A C H M, F IX, Dossier Algérie avant 1830, "Concessions d'Afrique".

شركة السيد باري (Paret)

لم يكن السيد باري جديد العهد بالايالة عندما حصل على الامتيازات ، وإنما يرجع اتصاله الأول بالجزائر ، إلى سنة ١٧٨٧ عندما جاءها يشتري سفينة تتسع لمائة وخمسين برميلاً أسماها في ذلك الحين « الاخوة الثلاثة » وستكون هذه السفينة أول قطعة في اسطوله التجاري الذي سيزدهر بعد ذلك بكيفية مستمرة .

وقد تكرر اتيانه هذا مرتين اخريين لنفس الغرض[١] . وفي سنة ١٧٨٩ وقبل اندلاع الثورة بقليل ، عين مستشاراً في قنصلية فرنسا بمدينة الجزائر ، وفي نفس الوقت ، كلفته الشركة الملكية الإفريقية بتمثيل مصالحها . ثم عزل من وظيفته الرسمية يوم ٢٧ مارس سنة ١٧٩٠ ، ولكنه بقي مع الشركة إلى غاية عام ١٧٩١ حيث أنشأ محلاً خاصاً له ، تركه لابن أخيه ورجع إلى مرسيليا .

---

(١) Devoulx, "Les principaux Français qui ont résidé en Algérie jusqu'en 1830", *R.A.*, Année 1872, P. 77.

وبعد غياب دام خمس سنوات عاد إلى مدينة الجزائر ، وتولى تسيير شؤونه بنفسه . وفي سنة ١٧٩٧ اشترى سفينة أخرى أسماها « السعيد » وبذلك اقتنى باري ثماني سفن من بحارة الايالة ، وكانت كلها من الغنائم .

وفي مستهل القرن التاسع عشر ، عندما بدأ الجو يتوتر بين الجزائر وفرنسا ، كان باري يدعو إلى تسوية الخلاف بين البلدين ، وتمتين العلاقات التجارية على وجه الخصوص ، ولقد قدم مساعدات جليلة ، مادية ومعنوية ، إلى السيد ديبوا تانفيل ، وكيل الجمهورية الفرنسية ، في مساعيه الرامية إلى ابرام الصلح مع الايالة .

وعلى هذا الأساس ، نستطيع القول بأنه لم يقدم على طلب المؤسسات إلا لأنه كان متأكداً من أنها ستحقق له أرباحاً كثيرة . وقد كانت الشروط التي حصل بها على الامتياز تتماشى مع مصالح كل من الطرفين المتعاقدين .

فالحكومة الفرنسية تحتفظ بمدخولات الصيد ، وتحتكر استيراد كل ما يشترى في موانئ المشرق الجزائري ما عدا الخمسمائة خفير من القمح التي تنص عليها المعاهدة المبرمة بين الجزائر وفرنسا ، والتي يستطيع السيد باري أن يوجهها حيث يشاء[1] . وبالمقابل ، تدفع الأتاوة السنوية إلى الداي ، وتعيد اصلاح البناءات المهدمة في مؤسستي القالة وعنابة .

أما السيد باري ، فإنه يسدد جميع المصاريف الأخرى ، ويقدم الهدايا والعطايا المعهودة للسلطات المحلية في بايلك الشرق . كما أنه يتعهد بجمع الرسوم المفروضة على صائدي المرجان ، وتسليمها كاملة غير منقوصة للحكومة الفرنسية ، ويأخذ على عاتقه تزويد ميناء عنابة بجميع ما يحتاج إليه الصيادون لأداء مهمتهم ، وأن يبيع لهم ذلك بأسعار معقولة ، تحدد سنوياً ، بالاتفاق مع الغرفة التجارية ، ووالي

---

(١) Feraud, *Histoire de la Calle*, P. 599.

مصب الرون ، ويصادق عليها وزير الداخلية . هذا بالاضافة إلى أنه يلتزم بعدم توظيف غير الفرنسيين ، وبألا يشغل الأهالي إلا إذا وافق نائب قنصل عنابة على ذلك[1] . وأخيراً ، بأن يكون النقل كله بواسطة سفن تحمل العلم الفرنسي في أوقات السلم ، وتتستر بأعلام محايدة في أيام الحرب ، وذلك لإبقاء هذا النوع من التجارة الخارجية في الجزائر تحت السيادة الفرنسية .

وعلاوة على هذه الشروط ، هناك بند أساسي يقول بأن السيد باري يستطيع التحلل من عقد الكراء متى شاء ، في ظرف العامين الأولين ، شريطة أن يعلم الغرفة التجارية في مرسيليا ، قبل التوقف بثلاثة أشهر على الأقل ، وأن يتخلى لصالح الحكومة أو الهيئة الجديدة التي تخلفه عن جميع العقارات أو البناءات التي يكون قد أقامها . وعندما ينقضي أجل الكراء ، فان الأولوية تعطى ، في تجديد العقد إلى السيد باري ، إذا لم يتقدم غيره بعروض أكثر منفعة بالنسبة للأمة الفرنسية .

وبما أن مؤسسة القالة كانت قد تعرضت للهدم سنة ١٧٩٩ ، ولم يجدد بناؤها نظراً للتكاليف الباهظة التي تتطلبها هذه العملية ، أقام باري مقر شركته في مدينة عنابة ، واستعمل كذلك بناءات خشبية ، لأن وكيل بكري رفض الخروج من المحلات الرسمية على الرغم من قرار المحكمة الإسلامية كما رأينا[2] .

وإذا أردنا أن نتتبع نشاط السيد باري من حيث التصدير وجدناه محصوراً في تجارة الحبوب ، والصوف ، والجلود ، والشحوم ، لأن صيد المرجان ظل من

---

(١) Garrot (Henri), Histoire Générale de l'Algérie, ALGER, 1910, P. 625.

(٢) يقول هنري كارو (ص : ٦٣٧) ان ذلك كان بتشجيع من بريطانيا ، لأن الوكيل ، وهو السيد آسكديرو ، كان يشغل في نفس الوقت ، منصب نائب قنصل انكلترا في عنابة .

اختصاصات الدولة وحدها[1] . ثم ان هذا النشاط لم يعد يمارس في كامل المؤسسات التي كان الامتياز يشملها في عهد الشركة الملكية والوكالة الإفريقية ، لأن الايالة كانت قد سلمت مينائي القل وجيجل إلى شركة بكري وبوجناح[2] .

وعلى الرغم من أن هذه الشركة لم تترك لنا ما نعتمد عليه من الاحصائيات فإننا نستطيع أن نؤكد بأن تجارة باري كانت رابحة ، لأنه لم يتحلل من عقد الكراء بعد مضي العامين الواردين في نص المعاهدة ، ولأنه عاد للمطالبة باتمام الأجل بعد الاحتلال ، ولو كانت العمليات خاسرة لكان أخلى المكان سنة ١٨٢٤ ولما طالب باستئناف نشاطه .

أما ما كان يستورده باري فقليل جداً ، لم يزد ، في ظرف الخمس سنوات التي أقامها في عنابة ، عن ١٠٥٦ برميل من المواد الغذائية ، ومواد الزينة ، وقطع الغيار الخاصة بالسفن ، وبعض أنواع الأقمشة وغير ذلك مما يحتاجه الإنسان في حياته اليومية وما من شك أن جلها كان لسد حاجات الصيادين والجالية الأوربية المقيمة في المنطقة . وفيما يلي نقدم لوحة لهذه الواردات أخذنا ما فيها من المعلومات عن السيد آلبارت دوفول[3] .

---

(١) Boutin, P. 473.

(٢) وقع ذلك عندما أعطى الامتياز الى انكلترا سنة ١٨٠٧

(٣) دوفال ، ص : ٤٢٦ مادة باري

لوحة رقم (٩) تتضمن واردات السيد باري في ظرف خمس سنوات

تاريخ الوصول	اسم السفينة ومصدرها	حمولتها	نوع الحمولة
١٨٢٢/٢/٣	« لورور » من مرسيليا	١٥٨ برميلا	سكر ، قهوة ، رصاص زعفران ، فواكه ، كحل حبالة ، فلفل ، ومواد مختلفة .
١٨٢٣/١/٢٠	« لورو » من مرسيليا	١٣١ برميلا	توابل ، سلك ، سكر كاغط ، مناديل حريرية قهوة ، زعفران ، فولاذ فواكه ، جوخ الخ ..
١٨٢٤/٢/١٣	« بارتلمي » من مرسيليا	١٤٨ برميلا	قهوة ، كاغط ، فلفل قماش ، زجاجات ، أدوات زينة ، قرنفل ، سكر ، قطعة خشبية من البرازيل ، رخام ، جوخ الخ ...
١٨٢٤/١٢/٢١	« أبوليني »من مرسيليا	٩٣ برميلا	قهوة ، سكر ، فولاذ ، قرنفل ، نحاس ، زرنيق قطعة حديد ، ومواد أخرى .
اوت ١٨٢٥	« لابروفدنس » من بيروت	١٠٠ برميل	حرير ، مناديل ، تبغ ، قطن منسوج الخ ...

١٨٢٥/٢/٧	« فولنتي دوديو » من مرسيليا	١٤٩ برميلا	سيوف ، للزينة ، حرير قهوة ، ومواد أخرى مختلفة .
١٨٢٦/١٠/٣	« لاحومبصيون » من مرسيليا	١٠٧ براميل	قطع حديدية ، قهوة ، حبالة ، سكر ، قرفة ، فلفل الخ ...
١٨٢٦/١١/٢٤	« سانتروبيز » من مرسيليا	١٧٠ برميل	كاغط ، فخار ، كرسي سدادات ، مرايا ،مناديل حريرية ، أقفال ،رصاص لوح ، الخ ...

أما عن المرجان الذي كان تحت اشراف الدولة ، فإن الاحصائيات متوفرة[١] وبالاعتماد عليها نقول : ان الحكومة الفرنسية لم تدفع ، للايالة من خزينتها سوى حوالي ثمانين ألف فرنك خلال كل الفترة المتراوحة ما بين سنة ١٨٢٢ وسنة ١٨٢٦ وهو مبلغ ضئيل جداً ، إذا قارناه بالفوائد التي اكتسبتها من المؤسسات ، سواء في ميدان الصناعة حيث ظلت معاملها المختلفة تشتغل بفضل ما يستورد من مرجان وصوف ، وشموع ، وجلود ، وشحوم ، أو في ميدان التجارة حيث كان المرجان المصقول في مقاطعة بروفنس يفتح للتجار الفرنسيين أسواق الهند والصين ، أو في ميدان التغذية حيث ساعدت حبوب الجزائر على ابعاد شبح الجوع الذي كان

(١) ANP, AE B3 301, "Résultat de la pèche du Corail dans les eaux des concessions d'Afrique depuis 1817 jusqu'en 1826".

يهدد باستمرار ، سكان الجنوب الفرنسي .

ولقد كانت أغلبية الصيادين من البحارة الايطاليين الذين كانوا كثيراً ما يهربون بحمولاتهم إلى بلادهم دون أن يدفعوا الرسوم المترتبة عليهم . ولذلك قررت وزارة الخارجية في فرنسا أن تعين وكيلاً في مدينة ليفرنة[1] ، واسندت له مهمة المطالبة بهذه الرسوم مقابل ٠,٥ ./٠ من المبالغ التي يجمعها . غير أن هذه الطريقة لم تحقق جميع النتائج المرجوة ، الأمر الذي جعل نفس الوزارة ترفع القضية إلى المجلس الأعلى للتجارة والمستعمرات ، وتطلب منه أن يبحث عن أحسن الوسائل التي تساعد على حل المشكل .

وبعد الدرس والمداولة ، توصل هذا المجلس إلى كثير من المقترحات الرامية إلى اعادة تنظيم صيد المرجان ، ورد بعضها في شكل قرار ملكي[2] ، تضمن أربع نقاط أساسية هي :

- ضرورة ابقاء الصيد والمحافظة عليه لأنه مصدر هام من مصادر الثروة بالنسبة لفرنسا .
- اعفاء الصيادين الفرنسيين من جميع الرسوم لتشجيعهم ولمضاعفة عددهم .
- اعادة بناء حصن القالة وتزويده بكل ما يحتاج إليه الصيادون .

ولكن هذا القرار جاء متأخراً ، إذ لم يصدر إلا في أواخر سنة ١٩٢٥ ، ولذلك لم يعط أية نتيجة ايجابية ، لأن الحصار الفرنسي لسواحل الايالة سيبدأ سنة ١٨٢٧ ومع بدء هذا الحصار ، يتوقف صيد المرجان بصفة نهائية ، ويقضي ـ قضاء مبرماً ـ على كامل أنواع النشاط التجاري في سائر المؤسسات الإفريقية .

---

(١) ANP, AE B3 301, "Rapport à Monsieur le Consul Général de FRANCE sur la gestion des intérêts des concessions d'Afrique par l'Agence de LIVOURNE", LIVOURNE 1822.

(٢) Feraud, *Histoire de la Calle*, P. 601.

وقد حدث ذلك بسبب تصرفات القنصل[1] دوفال الذي أمر جميع الفرنسيين ، بما فيهم باري وأعوانه ، بأن يرحلوا عن الجزائر ريثما يتم الاتفاق بين البلدين .

واغتنم الديوان هذه الفرصة ، فأرسل الآغا بن الحفصي[2] إلى عنابة يهدم جميع المباني التابعة للمؤسسات . ويقول الباي أحمد : « ان هذه المباني كانت خشبية ، ولذلك اضرمت فيها النيران بكل سهولة[3] » .

هكذا ، ارغم باري على الخروج من مؤسساته قبل انتهاء الأجل . وعندما يقع الاحتلال سيعود إلى القيام بمناورات كثيرة لاسترجاع الامتياز وللحصول على تعويض ما أصابه من خسائر ، ولكنه لن يفلح في مساعيه لأن تغيير الأوضاع لم يعد يسمح له بذلك[4] .

---

(١) ACHM, F IX, Dossier Algérie avant 1830, "Registre de délibérations de la chambre de commerce n⁰ 20", Lettre de M. Joseph PARET aux Ministres de l'Intérieur et des Affaires étrangères, MARSEILLE le 3 Juillet 1827.

(٢) ارسل هذا الآغا لأن الباي أحمد كان في مدينة الجزائر حيث ذهب لاداء الدنوش مسبقاً .

(٣) ANP, F 80 10, "Lettre du Bey de CONSTANTINE au dernier Dey d'ALGER", CONSTANTINE, le 8 Juillet 1827.

(٤) ACHM, F IX, Compagnie PARET, "Lettre de DEBOURMONT à la Chambre de Commerce de MARSEILLE", en date du 30 Avril 1830.

الخلاصة

يتأكد لنا من خلال ما تقدم أن الفرنسيين ظلوا يحتكرون التجارة الخارجية في الشرق الجزائري مدة طويلة من الزمن ، وأنهم بدأو يفقدون هذا الاحتكار مع بداية الفترة التي ندرسها ، لأن بايات قسنطينة تفطنوا إلى أهمية الأرباح التي تدرها التجارة ، فصاروا يتعاطونها مباشرة ، أو يسمحون للتجار الأجانب أن يقوموا بالبيع والشراء في هذه المنطقة ، مقابل منافع وأتاوات مختلفة . وان أخطر منافس في هذا الميدان ، بالنسبة لفرنسا هم :

- اليهود بما لهم من نفوذ لدى دايات الجزائر وبعض بايات الشرق ، وبما لهم من اطلاع على لغة الأهالي وعاداتهم وتقاليدهم من جهة ، ومن اتصالات مع العالم الخارجي وخاصة دويلات ايطالية من جهة أخرى .
- الانكليز بما لهم من قوة بحرية ، وأموال طائلة ، ورغبة شديدة في اقصاء فرنسا من البحر الأبيض المتوسط ، والاستحواذ على ما لها من امتيازات في شمال إفريقيا .

وقد تمكن اليهود من تحقيق بعض مآربهم على أثر تعين صنيعتهم مصطفى الوزناجي ـ باي التيطري سابقاً ـ باياً لقسنطينة سنة ١٧٩٤ ، ثم حينما استسلمت لهم الوكالة سنة ١٧٩٦ ، وصارت تلجأ إليهم في القيام بسائر أنواع نشاطها ، لتسلم من مهاجمة المهاجرين الفرنسيين أنصار النظام القديم ، ولكي تحمي بضائعها من الاسبانيين والانكليز ، وأخيراً ، عندما وضع الداي تحت تصرفهم مينائي القل وجيجل ، وصار يشجعهم على التركز في مدينة عنابة التي كانت تعتبر من أهم معاقل الشركات الفرنسية .

أما الانكليز ، فإنهم قد حققوا نصف نجاح عندما تمكنوا من الحصول على الامتيازات بدلاً من فرنسا . ولكنهم لم يكونوا يرغبون في التجارة ، وإنما كانوا يهدفون إلى انشاء قواعد عسكرية في الجزائر الشرقية ، ولذلك رأيناهم ينسحبون من المؤسسات ويرفضون تجديد العقد بعد أن فشلوا في خطتهم الرئيسية .

ومهما يكن ، فإن تحرك البايات ، ومنافسة اليهود ، والانكليز ، قد أحدثت اضطراباً كبيراً في أوضاع المؤسسات الفرنسية ، وساعدت كثيراً في القضاء على مصالح فرنسا التجارية في الشرق الجزائري .

الفصل السادس
دور شركة بكري وبوجناح في التجارة الخارجية

مخطط الفصل :

- نشاط التجار اليهود في الشرق الجزائري قبل تأسيس الشركة .
- تأسيس الشركة ودورها في عهد الدايين حسن ومصطفى .
- الشركة بعد مقتل نفتالي ومصطفى .
- الخلاصة .

نشاط التجار اليهود في الشرق الجزائري قبل تأسيس الشركة

في نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر ، رحل من مدينة ليفرنة عدد من الأسر اليهودية التي لم تعد تتحمل الحياة في جنوب ايطاليا ، وجاءت إلى الجزائر تبحث عن العيش وتريد الاستقرار . ومن جملتها أسرة بوجناح التي وصلت إلى ميناء عاصمة الايالة سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة وألف[1] ، وكانت معدمة لا تملك قوت يوم ، فبادر رئيسها يعمل لسد الرمق عند بعض التجار من بني قومه ثم ذاب أفرادها في الجالية اليهودية المحلية ولم نعد نعرف عنها شيئاً إلى أن كانت سنة ١٧٨٢ عندما بدأ نجم أحد أبنائها ـ نفتالي ـ يلمع في عالم التجارة ويفرض نفسه بالتدريج في الأوساط الحاكمة آنذاك .

وفي نفس هذه الفترة التي ابتسم فيها الحظ لنفتالي ، شهدت مدينة الجزائر

(١) Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque 1516/ 1830", *R.A.* Année 1952, P. 34.

ميلاد شركة أسسها أربعة أخوة من يهودي ليفرته أيضاً[1] . كان والدهم يدعى ابن زقوط بكري ، قدم إلى الايالة سنة سبعين وسبعمائة وألف يبيع الخردوات في حانوت صغير ، كان قد اشتراها في نواحي باب عزون .

لم نر بين المؤسستين ذلك التنافس الذي يحدث عادة بين كبار التجار للسيطرة على الأسواق ، بل على العكس ، فإنهما قد تكاتفتا ، وراحتا تعملان معاً على استعطاف الشخصيات الرسمية والأعيان في الايالة . ولتحقيق ما تصبوان إليه استعملتا جميع الوسائل ابتداء من الهدايا الثمينة والمساعدات المالية إلى التجسس في الداخل وفي الخارج لحساب الحاكمين الذين ترغبان في استمالتهم .

وبالفعل ، فإن المجهودات المبذولة لم تذهب سدى ، ولم يمض زمن طويل حتى بدأت كل من المؤسستين تجني ثمار ما زرعت . فراحت تجارتهما في الصوف والحبوب ، تشتريانها من السلطات أو من الفلاحين مباشرة بأثمان زهيدة[2] . ثم تبيعانها بأسعار باهظة إلى الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية على وجه الخصوص . لأن هذه الشركة كانت تحتكر التجارة الخارجية في موانئ الشرق الجزائري ، وكانت تدفع الاسعار الباهظة لتتمكن ، في نفس الوقت ، من استعمال اليهود للتوسط لدى السلطات الجزائرية عند الحاجة ، في اكتراء السفن الأجنبية ومصاحبة البضائع إلى مرسيليا خوفاً من تعرضها إلى مهاجمة المهاجرين الفرنسيين أو البريطانيين الذين كانوا قد بدأو حصارهم على سواحل فرنسا . وبهذه الطريقة تضاعفت

---

(١) هؤلاء الأخوة هم : يوسف ومردوشي ويعقوب وسليمان . وقد تأسست الشركة يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٧٨٢ بمحضر الربانيين سماح ديران ويعقوب شلبي شكيتو .

Dictionnaire de la biographie Française, sous la direction de MM. Prévost et Roman, PARIS 1948, T. IV, P. 1133.

(٢) جاء في معجم التراجم ص : ١١٣٣ أنهم كانوا يشترون الصاع بأربعة فرنكات ويبيعونه بخمسين .

رؤوس أموالها بسرعة فائقة واستطاعتا أن تنفذ بقوة إلى المحيط الرسمي حيث تمكنتا من الاستئثار برعاية اثنين من الشخصيات البارزة آنذاك هما : بابا حسن وابن اخته مصطفى[1] . وهناك من يميل إلى القول بأن الرجلين كانت لهما حصة مما كانت تحصل عليه المؤسستان من أرباح طائلة[2] ، ولكننا نعتقد أن هؤلاء اليهود إنما تمكنوا من الفوز بثقة السلطات ، لأن عيونهم كانت منتشرة في كامل أنحاء البلاد تزودهم بجميع المعلومات المتعلقة بتحركات القبائل والبايات . وكان المسؤولون المركزيون في الايالة يحتاجون إلى مثل تلك المعلومات لتدعيم أوضاعهم وللحفاظ على مناصبهم ، كما أنهم لم يكونوا يخشون من اليهود أن يستولوا على الحكم لاحتقار السكان لهم .

وبفضل هذه الثقة التي احرزوا عليها في مختلف المستويات ، والتي كانت سلاحاً حاداً لهم وعليهم في نفس الوقت ، إذ بقدر ما كانت تفتح لهم منافذ الثروة واسعة ، كانت أيضاً ، تعرضهم من حين لآخر ، لسخط الأجناد والسكان الذين كانوا يستنكرون عليهم تقربهم من الديوان وتشجيعهم له على ممارسة التعسف والاستبداد المنافيين لمبدأ الشورى الذي كانت ترتكز عليه السياسة في الجزائر ، فبفضل هذه الثقة إذن ، جمع هؤلاء اليهود أموالا كثيرة بقطع النظر عن الطريقة المتبعة في ذلك . وبدأوا ينقلون نشاطهم إلى مختلف الموانئ والعواصم مركزين جهودهم على الشرق الجزائري ، لأنه كان أهم مقاطعة في الايالة من حيث الغنى وازدهار التجارة بنوعيها الداخلي والخارجي .

وعندما وقعت ثورة تسع وثمانين وسبعمائة وألف ، استغل اليهود أوضاع فرنسا المضطربة والتدابير الاقتصادية الجديدة التي اتخذتها سلطات التورة والتي تنص

---

(١) ايزنبث ، ص : ٣٦٥

(٢) نفس المصدر

على حرية التجارة ، ودخلوا إلى مرسيليا التي كانت قبل ذلك مغلقة أمامهم بسبب العراقيل التي كان التجار الفرنسيون يقيمونها في وجه الجزائريين بصفة عامة ليظلوا محافظين على احتكار التجارة الخارجية في الايالة[١] .

واتخذ يعقوب بكري مدينة مرسيليا مركزاً يوجه منه إلى سائر أنحاء أوربا ما يبعث إليه اخوته من بضائع . ثم بدأ يربط العلاقات الودية مع المسؤولين في فرنسا ، على غرار ما كان يفعل في الجزائر حتى أن مدير الغرفة التجارية المرسيلية كتب إلى قيادة الثورة رسالة يعرب فيها عن تخوفه من انتشار نفوذ اليهود ، ويطلب منها أن تتدخل للحد من نشاطهم ، والتقليل من حركتهم[٢] .

ولكن حسن داي كان إلى جانبهم ، فكتب إلى ممثلي الشعب في مرسيليا وإلى أعضاء لجنة السلامة العامة يقول لهم بأن يعقوب يمثل مصالحه ، وعليه فلا ينبغي أن يتعرض لسوء . وكانت مقاطعات الوسط الفرنسي في حاجة ماسة إلى حبوب الايالة ، ولذلك أغمضت سلطات الثورة عينيها ، واضطرت إلى اهمال شكوى مواطنيها واعدة إياهم بأنها ستدرس الموضوع بحثاً عن الوسائل اللازمة لحماية مصالحهم وصيانتها عندما يحين الأوان[٣] .

وفي الوقت الذي وجهت فيه شركة بكري نشاطها نحو أوربا ، كان بوجناح قد ركز جهوده كلها على مقاطعة الشرق ينافس الشركة الملكية الإفريقية ، ويعمل

---

(١) Emerit, "La situation économique...," *Information Historique* N° 5, P. 171.

يذكر الكاتب أن تجار مرسيليا كانوا يتعسفون في معاملتهم لتجار الايالة حتى أن الجزائريين فضلوا في نهاية الأمر أن يتخلوا عن مشاريعهم التجارية .

(٢) ANP, AE B3 301, "Recherches sur l'Etablissement de la Cie d'Afrique en Barbarie",

(٣) Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie et en Tunisie", P: 365. et Emerit, "Essai d'une Marine marchande...", P. 367.

على الاحلال محلها ، وحاول القنصل الفرنسي فاليار Vallière أن يمنعه من ذلك ولكنه سرعان ما تخلى عن فكرته لأسباب منها : ان سلطات الثورة في ذلك الحين ، لم تكن قادرة على دفع الأموال الضرورية نقداً لشراء ما يلزمها لتغذية السكان ، وتشغيل المعامل التي كانت قد انشئت من أجل صناعة الصادرات الجزائرية [1] ، وكان اليهود مستعدين في مرحلة أولى ، لتصديرها في شكل قروض مقابل سندات رسمية . زد على ذلك أن حكومة الثورة ، نظراً لمشاغلها الكثيرة ، وحدوث عهدها بالمسؤولية ، وتعدد المشاكل المتنوعة لم تكن قادرة على توفير الأمن للاسطول التجاري الفرنسي ، وحمايته من هجومات البريطانيين والمهاجرين الفرنسيين الذين كانوا يقاومون النظام الجديد انطلاقاً من قواعد أدبية متعددة . وبما أن اليهود كانوا يتعهدون بنقل جميع البضائع على متن سفن محمية بالراية الجزائرية ، بل وكانوا يلتزمون بألا تدفع القيمة إلا في ميناء مرسيليا ، فإن الحكومة الفرنسية فضلت أن تتعامل معهم . وفي هذا الصدد وجهت تعليمات لقنصلها في الجزائر ، وللوكالة الإفريقية تأمرها فيها بالتعاون « مع اليهود أو غيرهم ممن يستطيع أن يبيع للشعب الفرنسي كميات كبيرة من القمح موصلة إلى موانئ الجمهورية [2] ».

ولم يكتف بوجناح بالتجارة مع أوربا ، ومنافسة المؤسسات الفرنسية ، بل انه حاول ، أن يستحوذ كذلك على العلاقات مع تونس . وتذكر المصادر [3] أنه استطاع أن يسيّر عدداً من القوافل إلى الأسواق التونسية ، كما أنه صار

---

(١) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 535.

(٢) Bouyac, (René), *Histoire de BONE*, BONE 1891, PP. 105 et 106.

وقد أورد صاحب الكتاب رسالة من فاليار، الى كيبار تحمل تاريخ ٧ بليفيور العام الثاني جاء فيهما « ان حكومة الجمهورية لها كل الثقة في اجتهادكم ووطنيتكم ، ولذلك فهي تنتظر منكم كثيراً من النتائج الايجابية ، وألا تهملوا أية وسيلة ممكنة لتزويد فرنسا بالحبوب .

(٣) محفوظات ولاية قسنطينة ، سجلات البايلك ، معاملات تجارية ، ملف رقم ٣٨٢ .

يقدم الأموال لبعض سكان المنطقة يتاجرون لحسابه مقابل نسبة يتفق عليها من الأرباح الصافية .

وعندما أحس تجار قسنطينة بأن نشاط اليهودي أصبح يشكل خطراً على مصائرهم صاروا يعرقلون قوافله ويضايقونها كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، ولما رأى بوجناح أنهم مصممون على محاربته ، وألا فائدة في معاندتهم انسحب من الميدان دون أن يحقق ما كان يصبو إليه[1] . ولو سكت الأهالي وتركوه يعمل لاستطاع في نهاية الأمر ، أن يحتكر التجارة بين شرقي الايالة والأسواق التونسية . ولعل ذلك الاحتكار كان يصده عن الاهتمام بالتجارة مع أوربا ، وبالتالي عن فكرة الشركة مع أبناء بكري .

وفي هذه الأثناء ، كان يعقوب قد تمكن من التفاهم مع سلطات التموين في فرنسا قصد تزويد منطقة البروفانس بالحبوب الضرورية لغذاء السكان ، وذلك ابتداء من سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة وألف . وبما أن الشرق الجزائري كان أكبر منتج للحبوب في الايالة ، ونظراً إلى أن نفتالي كان قد متن أوضاعه هناك ، رأى أبناء بكري من الأليق أن يؤسسوا معه شركة واحدة لتتضافر الجهود وتتضاعف الأرباح خاصة وأن علاقة الدم ، ووحدة المصير ، والمصالح المشتركة تساعد كثيراً على التكامل والانسجام في العمل . وهكذا ظهرت إلى الوجود تلك الشركة اليهودية التي ستلعب دوراً خطيراً في المجالين السياسي والاقتصادي ، بالنسبة لكل من فرنسا والايالة خاصة .

---

(١) رينال ج ٢ ، ص : ٩٢

تأسيس الشركة ودورها في عهد الدايين حسن ومصطفى

ان المصادر لا تتفق حول تاريخ انشاء هذه الشركة[1] ولكننا نرجح أن تكون قد تأسست رسمياً سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة وألف عندما طلبت منهم فرنسا أن يزودوها بالحبوب لمدة خمس سنوات متتالية[2] . ولنا على ما نقول حجة فيما أورد السيدان روزي وكارات من أن حكومة الإدارة حصلت في سنة أربع وتسعين وسبعمائة وألف على قرض من الجزائر قدره خمسة ملايين من الفرنكات ، وقد تم لها ذلك بواسطة شركة يهودية كان يسيّرها الاخوان بكري وبوجناح[3] .

---

(١) يذكر ايزنبث في المجلة الأفريقية ، ص ٣٧٣ أنها أنشئت يوم ١٥/٢/١٧٩٨ وفي نفس المقال ، ص ٣٧٤ يقول أنها وقعت سنة ١٧٩٧ ثم يشير في صفحة ٣٧٥ إلى أنها قدمت خدمات جليلة إلى الجمهورية الفرنسية في الفترة ما بين ١٧٩٨/١٧٩٣ عندما أرسلت كميات هائلة من الحبوب إلى موانئ الوسط الفرنسي . وجاء في معجم التراجم ص : ١١٣٣ أنها تأسست سنة ١٧٩٥ .

(٢) Pelissier, *Aperçu historique*. . ., P. 299.

(٣) Rozet et Carette, P. 253.

وعندما انشئت ، كان الداي حسن قد تولى الحكم في الايالة[1] ، وترى بعض المصادر أنه قد عين إلى جانبه نفتالي مستشاراً يحظى لديه بكل سطوة وسلطان[2] . وعرف هذا الأخير كيف يستفيد من منصبه المؤثر ليضع للشركة الجديدة أسساً متينة في مختلف أنحاء البلاد وفي خارجها . ومن جملة ما قام به في هذا الصدد شفاعته في مصطفى الوزناجي باي التيطري ، وصيانته من الموت سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة وألف ، ثم تقديم يد المساعدة له واقراضه مبلغاً كبيراً من المال حينما كان الجميع يعتقدون بأن الموت هو مصيره الحتمي . وبعد ذلك قدمه إلى الداي في صورة جديدة والتمس له العفو فحصل عليه ، وعينه في العام التالي قائداً على ناحية سيباو[3]. وفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة وألف استطاع أن يرفعه من جديد إلى رتبة الباي على رأس مقاطعة الشرق الجزائري خلفاً لحسين بوحنك[4] . وبديهي أن الوزناجي بعد هذه الخدمات كلها ، أصبح يدين بالولاء المطلق لولي نعمته بوجناح . وعليه ، فبمجرد ما وصل إلى عاصمته الجديدة بدأ يسيء إلى المؤسسات الفرنسية ، وفتح جميع الأبواب للشركة اليهودية إلى درجة أنها استحوذت ، في تلك السنة على جميع كميات الحبوب والجلود والأصواف والشموع التي دخلت إلى أسواق شرق الايالة[5] .

وأمثال الوزناجي كثيرون من الضباط والأعيان الذين كان بوجناح يعيدهم

---

(١) أنظر الفصل المدخلي .

(٢) Esquer, *La prise d'ALGER*, P. 19.

(٣) Mercier, *Histoire de l'Afrique Septentrionale*, T. III, P. 440.

(٤) هو ابن حسن بوحنك الذي قضى على صالح باي سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة وألف . وكان متزوجاً من احدى بنات الحاج ابن قانة شيخ العرب ، أنظر الحاج أحمد المبارك ، ص ٢٦ .

(٥) Masson, "Concessions...", P. 57.

أو يوحي بتعيينهم في مناصب حساسة تجعله يتصرف في جميع أنواع التجارة لا يخشى في ذلك منافساً[1] .

أما خارج الايالة ، فإن الشركة قد فرضت نفسها في كثير من البلدان الأوربية ، وعينت ممثلين لمصالحها في أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط . وإنما توصلت إلى ذلك بفضل ما كان لبوجناح من تأثير كبير على الداي وأعوانه . فلقد كان يتفاوض باسم الجزائر ، مع ممثلي تلك الدول : يسالم من يشاء ويعلن الحرب ضد من أراد محاربة نفوذه التجاري[2] . كما أنه كان يتعامل مباشرة مع جميع قناصل البلدان الأجنبية ويني دائماً بما يعد[3] . وإلى جانب ذلك استطاع ممثلوه[4] أن يرتشوا شخصيات فرنسية كبيرة من جملتها وزير الخارجية السيد تاليران

---

(١) Feraud, *Histoire de la Calle*, P. 586 -

(٢) Esquer, P. 20.

(٣) Dupuy:, *Américains et Barbaresques* 1876-1824, PARIS 1910, P: 85.
MARSEILLE & LA question d'ALGER

يذكر المؤلف أن شركة بكري وبوجناح هي التي عملت على تنفيذ المشروع الأمريكي الذي انتهى سنة ١٧٩٥ الى السلم بين البلدين ، ويؤكد أسكير ، نفس المصدر ص : ٢٢ ان بوجناح استقبل باسم الجزائر سنة ١٨٠١ قناصل الدانمارك والسويد وهولنده ، كما أنه ترأس سنة ١٨٠٣ المفاوضات التي جرت مع البرتغال والتي أبرم أثناءها سلم بين البلدين . أما جوليان في (Marseille et la question d'Alger) ص : ١٢١ فانه يشير إلى أن بونبرت كثيراً ما كان يتفاوض مع الجزائر عن طريق بكري وبو جناح ، وأورد لتدعيم ما يقول عدداً من الرسائل التي كتبها بونبرت نفسه في هذا الصدد .

(٤) أهم هؤلاء الممثلين قبل نهاية القرن الثامن عشر هو سيمون أبوقية . ويذكر بلانتي (Plantet) أن الداي أرسل كتاباً الى لجنة السلامة العامة يوم ١٧٩٥/٧/١٢ يقول فيه بأنه يكلف هذا الشخص بشؤون الايالة في باريس

— Plantet, *Correspondance des Deys d'ALGER*, T. II, P: 453.

وعدد من المسؤولين عن المرافق التجارية في باريس[1] الأمر الذي جعل الشركة تسيطر على أهم أسواق الجمهورية في ذلك الحين ، وفي نفس الوقت دفع البريطانيين إلى العمل على التقرب من هذه القوة الجديدة لعلهم يستطيعون استعمالها لتحقيق ما عجزوا عن التوصل إليه بوسائل أخرى ، أي إلى اخراج فرنسا من شمال افريقيا ، وأخذ الامتيازات لأنفسهم . ولأجل ذلك فتحوا مضيق جبل طارق إلى السفن اليهودية التي تريد الدخول إلى المحيط الاطلسي[2] .

وللمحافظة على هذه السلطة التي لم يسبق لأحد ، في تاريخ الجزائر ، أن حصل عليها ، ولابقاء التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط خاضعة لها ، كانت الشركة تقدم للديوان خدمات جليلة في ميدان المخابرات ، وذلك بفضل ما يرسله ممثلوها في الخارج من معلومات لها مساس بشؤون الايالة أو غيرها من البلدان الإسلامية[3] .

وبهذه الكيفية أصبحت التجارة في عهد هذين الدايين أكثر من أي وقت مضى بين أيدي اليهود ، وفي خدمة مصالحهم بالدرجة الأولى ، والسبب في ذلك أنهم عرفوا كيف يستفيدون من الخلافات الدولية ، واستطاعوا أن يكسبوا إلى جانبهم عدداً من الشخصيات ذات الوزن الثقيل سواء بواسطة الرشوة أو بتقديم مختلف الخدمات . وبالاضافة إلى ذلك ، فإنهم كانوا ماهرين في تسويق أسوأ البضائع ومخادعة رجال الجمارك مهما كانت يقظتهم على عكس المسلمين الذين كانوا مشهورين بصدقهم وأمانتهم في ميدان التجارة[4] .

---

(١) Masson, *MARSEILLE depuis 1789*, P. 539

(٢) Degrammont P. 351.

(٣) يقول جان بون سانت أندري قنصل انكلترا في الجزائر : ان التجارة في حوض المتوسط كانت خاضعة لليهوديين اللذين كان لهما ممثلون في قرطاجنة ومرسيليا وجنوة وليفرنة الخ .. Esquer P. 20

(٤) Emerit, "Essai d'une Marine..., P. 369.

وعلى أية حال ، فإن الشركة قد بدأت تصدر منتوجات الشرق الجزائري إلى ميناء مرسيليا سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة وألف مستعملة في ذلك مينائي عنابة وستورة على الرغم من احتجاجات مديرية الشركة الملكية الإفريقية[1] التي كانت تملك الامتيازات آنذاك . ومما ساعد هذه الشركة الجديدة على النجاح في عملياتها الأولى مع فرنسا ، بالاضافة إلى ما أسلفنا من أسباب عامة ، أن اليهود كانوا يجيدون اللغة العربية ويعرفون كما ينبغي عادات الجزائريين وأخلاقهم وعليه كانوا يخرجون بأنفسهم إلى مختلف أنحاء المقاطعة ، ويشترون ما يريدون ثم يحملون بضائعهم على متن سفن أجنبية يحمونها بالراية الجزائرية ، بينما كان ممثلو الشركة الفرنسية لا يغادرون مؤسساتهم خوفاً من التعرض لهجومات السكان ، كما أنهم كانوا ينقلون حمولاتهم على متن السفن الفرنسية التي كثيراً ما كانت تتعرض لحجز البريطانيين والاسبانيين أو المهاجرين الفرنسيين كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . وفي بعض الأحيان كان الفرنسيون يلجأون إلى بكري وبوجناح يوصلون لهم بضائعهم إلى الموانئ الايطالية ، ومنها تحمل براً إلى فرنسا .

وعلى الرغم من أن المصادر تذكر بأن الشركة صدرت إلى فرنسا في تلك السنة وحدها ما تزيد قيمته عن مليونين من الفرنكات[2] ، فان سنة أربع وتسعين وسبعمائة وألف هي التي تمكن فيها اليهود من الحصول على جميع الاحتكارات التجارية في الشرق الجزائري ، والأسباب في ذلك هي :

- ان مجلس إدارة الشركة الملكية الإفريقية أعلن يوم ١٧٩٤/١/١٧ أنه يحل الهيئة التي يشرف عليها ويتنازل للأمة عن جميع الامتيازات ، وعلى أثر هذا القرار ظل الميدان خالياً لبوجناح وشركائه ، خاصة وأن الوكالة التي خلفت الشركة لم تشرع في العمل إلا بعد التاريخ المذكور بشهرين كاملين ، وقد

---

(١) Fillias, "*L'Algérie ancienne et moderne*", P. 48.

(٢) Masson ; "Concessions...", P. 59.

وجدت نفسها ، منذ البداية ، امام صعوبات وعراقيل كثيرة أهمها عدم توفر رؤوس الأموال ، وانعدام وسائل النقل مما جعل حكومة الجمهورية الخاوية خزائنها تطلب من السيد كيبار حاكم القالة ، في ذلك الحين ، أن يتعامل معهم فيما يتعلق بشراء الحبوب أو نقلها إلى مرسيليا ، ووجدت الشركة اليهودية في النقل وسيلة أخرى لتحقيق الأرباح فصارت تستأجر السفن الأجنبية ، وتزودها بجوازات سفر جزائرية ثم تكتريها للفرنسيين[1] .

- ان ممثل الشركة اليهودية في مرسيليا عرف كيف يتصل بالمسؤولين الفرنسيين ويكسب ثقتهم إلى درجة أنهم صاروا يتجهون إليه بدلاً من وكالتهم الرسمية لاستيراد معظم ما يحتاجونه من مواد غذائية أو صناعية .

- ان الوزناجي الذي عين على رأس البايلك في تلك السنة كان قد اتخذ من بوجناح مستشاره الأول ، لا يعمل شيئاً إلا بأمره . ومعلوم أن أمره لا يكون في غير صالح الشركة .

وعلى هذا الأساس ، تضاعف نشاط الشركة وامتد تحت رعاية سلطات الجمهورية وحمايتها وصار هؤلاء اليهود ، من جهة أخرى ، يرسلون شحنات متعددة من الحبوب خاصة إلى كل من ماهون وليفرنة أو مالطة .

وفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة وألف أبرمت مصالح التموين في باريس اتفاقية مع ممثلي بكري وبوجناح لتزويدها بمائتي ألف حمولة من القمح نصفها على سعر مائة فرنك للحمولة الواحدة ، ونصفها الآخر على سعر مائة وعشرين

---

(١) AOMA, S/S 3B n⁰ 1044.

وقد جاء في الوثيقة نوع من التعاقد بين وكيل بكري في مرسيليا وممثل الوكالة الافريقية وهو كالآتي : يتعهد وكيل بكري بأن موكله يحمل خفيراً من القمح على متن باخرة سويدية ، وأنه إذا ما حدثت كارثة بحرية يدفع قيمة البضائع والا فانه يحصل على مبلغ الكراء .

وينص الاتفاق على أن يكون دفع الثمن نقداً[1] . والغريب في الأمر أن الوكالة الإفريقية كانت في تلك الأثناء ، ترسل كميات من نفس القمح تشتريها بخمس وعشرين فرنكاً للقنطار الواحد[2] ، أي بحوالي ثلاثين فرنكاً للحمولة .

وأمام هذه الانتصارات الباهرة التي أحرزت عليها شركة بكري وبوجناح في شرق الايالة وفي فرنسا نفسها ، اضطرت الوكالة الإفريقية إلى التنازل عن حقوقها والانسحاب من مينائي جيجل والقل في شهر اكتوبر سنة خمس وتسعين وسبعمائة وألف[3] . ثم اعترفت رسمياً باليهود وصارت بدورها تلجأ إليهم في القيام بسائر أنواع نشاطها وخاصة كراء السفن الأجنبية ومرافقتها إلى مقاصدها لكي لا تتعرض للحجز .

ولم يرض يعقوب بهذه النتيجة ، فذهب إلى باريس حيث تفاهم مع تاليران على ارسال أكبر كمية ممكنة من الحبوب إلى جيوش بونبرت في ايطاليا . وبهذا الصدد ، يذكر روزي وكارات أن اليهود « عندما انتهوا من عملية التزويد سنة ست وتسعين وسبعمائة وألف ، طالبوا بدفع الأثمان ، ولكن الخزينة كانت خاوية ، ولذلك أعطى لهم بيان رسمي تحدد المبالغ المترتبة في ذمة الدولة الفرنسية[4] » . ثم حاول المسؤولون الفرنسيون أن يسحبوا البيان بحجة أن هؤلاء اليهود كانوا ، في نفس الوقت ، يزودون الحامية الانكليزية المرابطة في جبل طارق والتي تعتبر خطراً كبيراً بالنسبة لنفوذ بلادهم في حوض البحر الأبيض المتوسط . غير أن الداي تدخل مرة أخرى وكتب إلى حكومة الإدارة رسالة حملها سمون بوفية ،

---

(١) Masson, “Concessions...”, P. 57.

(٢) نفس المصدر ، ص : ٥٨

(٣) أنظر الفصل الخاص بالمؤسسات الأجنبية .

(٤) Rozet et Carette, P. 253.

ويذكر أسكير ، ص ٢٨ أن المبلغ كان يقدر بحوالي ثلاثة ملايين من جنيهات تور

فند فيها جميع الاتهامات ، وأكد اخلاص اليهوديين للأمة الفرنسية[١] .

وعندما قام بونبرت بحملة على مصر سنة ثمان وتسعين وسبعمائة وألف ، طلب وزير خارجيته السيد تاليران من بكري أن يزود الجيش الفرنسي بكميات كبيرة من القمح ، تحمل في مراكب جزائرية لئلا تتعرض لهجومات الانكليز[٢] وأكثر من ذلك ، فان الشركة اليهودية تعهدت ووفت بارسال شحنات من العتاد الحربي إلى نفس الجيش ، كما أنها حملت إلى مصر ، بطلب من قائد الحملة ذاته ، مليوني زجاجة خمر ، وكميات من الأقمشة والأدوية والزيوت وغيرها من المواد التي يحتاج لها الأجناد عادة ، أثناء الحروب[٣] .

وما من شك أن هذه العمليات الأخيرة قد تجاوزت كل اطار تجاري ، ولأجل ذلك ، طلبت انكلترا من الباب العالي أن يأمر بطرد جميع اليهود من ممتلكاته[٤] ، ولكن مصطفى باشا الذي تولى الحكم على أثر وفاة بابا حسن يوم ١٤ ماي سنة ثمان وتسعين وسبعمائة وألف ، كان صديقاً لبوجناح ، تربط بينهما مصالح شخصية متعددة ، ولذلك أغمض عينيه ولم يعط للأمر اهتماماً[٥] . وأكثر من ذلك أنه عندما انتزع المؤسسات من الفرنسيين ، وضعها تحت تصرف الشركة اليهودية تستغلها كيفما شاءت بدون مقابل اللهم إلا إذا كانت هناك اتفاقات سرية بين الداي وأصحاب الشركة . وفي سنة ثماني مائة وألف أصدر الداي قراراً يقضي بتعيين نفتالي رئيساً للجالية اليهودية بدلاً من براهم بوشارة[٦] .

---

(١) Genty, "*De l'Etablissement des Français dans la Régence*", P. 272.

(٢) ايزنبث ، الحملة الافريقية ، ص : ٣٧٥

(٣) Julien, "MARSEILLE et la question d'ALGER", P. 119.

(٤) ايزنبث ، نفس المصدر

(٥) دوكزمون ، ص : ٣٥٥

(٦) ايزنبث ، نفس المصدر ، ص : ٣٧٤

وإذا كانت القطيعة بين الجزائر وفرنسا ، قد سمحت لشركة بكري وبوجناح لأن تستحوذ بكل سهولة على التجارة الخارجية في شرق الايالة على حساب الوكالة ، وأن تضاعف نشاطها بحيث أنها صدرت أكبر كمية من الحبوب والمواد الأخرى ، فان خزينة الدولة الفرنسية لم تتحسن ، ولم يكن في قدرة السلطات المختصة أن تدفع نقداً ، قيمة كل ما وصل إلى ميناء مرسيليا . ولأجل ذلك تجمع عند إدارة الشركة اليهودية عدد من السندات تمثل أكبر من ٨١٥١٠٠٠ فرنك[١] .

وبجمع هذه الديون كلها ، فكر نفتالي في ضرورة العمل على تحقيق السلم بين البلدين ، وذلك ليتسنى له أن يستعمل الداي في المطالبة بحقوق الشركة . ولقد توصل إلى ذلك ، وحصل على ما يريد عندما وقع الجانبان يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٨٠١ على معاهدة صلح جاء في بندها الثالث عشر ، أن المواطن دوبوا تانفيل يتعهد باسم الحكومة الفرنسية بدفع المبالغ التي يطالب بها الرعايا الجزائريون بصفة شرعية . ولكن الفرنسيين لم يكونوا يعتبرون الديون كلها قانونية لأن الشحنات الأخيرة التي وصلت إليهم « كانت من القمح الفاسد الذي لا يمكن استهلاكه[٢] » ومع ذلك قرر بونبرت عدم إثارة سخط اليهوديين ، والاستمرار في مماطلتها للتمكن من استعمالها خاصة وأن الوكالة ألغيت نهائياً بقرار صدر في السابع عشر من شهر جانفي سنة ١٨٠١[٣] ، وأن المسؤولين القدماء عن الشركة الملكية الإفريقية رفضوا الاستجابة للقنصل الأول الذي دعاهم إلى استئناف نشاطهم في موانئ الشرق الجزائري . ولقد سبق أن رأينا أسباب هذا الرفض الذي كان ضربة قاضية بالنسبة للامتيازات الفرنسية[٤] ، وفرصة أخرى اغتنمها الاخوان بكري وبوجناح

---

(١) ايسكر ، ص : ٢٨

(٢) Fillias, "*L'Algérie ancienne et moderne*, P. 48.

(٣) أنظر الجزء الخاص بفترة الغموش الأولى من فصل الهيئات الأجنبية .

(٤) نفس المصدر

لمواصلة احتكار العمليات التجارية هناك وتحقيق مزيد من الأرباح .

وعلى الرغم من أن السلطات الفرنسية حاولت تنظيم المؤسسات الإفريقية ، فانها لم تنجح في انشاء شركة جديدة تقضي على الفوضى ، وتعيد الحيوية للعلاقات التجارية بين شرق الايالة ومرسيليا . ومما لا ريب فيه أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى مناورات اليهود الذين استطاعوا أن يستولوا فعلياً على المؤسسات مضيفين إلى نشاطها الأساسي المتمثل في تجارة الحبوب والصوف والشموع والجلود والزيوت ، نشاطاً آخر يتعلق باستغلال غابات الكرستة في نواحي بجاية ، حصلوا عليه من الداي مصطفى مقابل ضريبة مرتفعة جداً[1] . ويستخرج من هذه الغابات جميع أنواع الأخشاب الضرورية لصناعة السفن الحربية والتجارية .

وفي سنة خمس وثمانمائة وألف وقعت مجاعة كبرى في البلاد . وبدلاً من أن تقوم شركة بكري وبوجناح بمساعدة السلطات لتوفير الأغذية للسكان ، كانت تجلب الحبوب من مختلف أنحاء الايالة ثم ترسلها إلى فرنسا مما أثار غضب المليليشيا التي كانت متذمرة من تصرفات هؤلاء اليهود الذين أكثروا من التدخل فيما لا يعنيهم ، ومن استغلال نفوذهم الذي لا يعرف حدوداً للاساءة إلى كل من يرفض التعاون معهم . وتجسم هذا الغضب في مبادرة قام بها أحد المليليشيين يدعى يحى عندما خرج إلى نهج باب الوادي وأطلق رصاص بندقيته على نفتالي فأرداه قتيلاً صباح اليوم الثامن والعشرين من شهر جوان من نفس السنة على الساعة السابعة[2] .

---

(١) Feraud, *Histoire des Villes de la province de CONSTANTINE*, BOUGIE CONSTANTINE, 1869, P/210.

(٢) Degramment, P. 361 et Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie, P. 17.

ولكن فيروفي تاريخ القالة ، ص : ٥٨٤ يذكر بأن ذلك انما وقع يوم ٣١ من شهر جوان سنة ١٨٠٥ في نفس الساعة والمكان .

ويعتبر اعدام نفتالي هذا أول ضربة قاسية توجه للشركة اليهودية ، ذلك أن الميليشيا كلها والسكان وقفوا إلى جانب القاتل ، وضيقوا الخناق على مصطفى باشا الذي وعد بطرد جميع اليهود من الجزائر للتخفيف من حدة التوتر .

وعلى الرغم من الشروع في انجاز الوعد بترحيل حوالي ثلاثمائة أسرة إلى كل من تونس وليفرنة[1] ، وحجز سائر ممتلكات بوجناح الذي كان مديناً لخزينة الايالة بمبلغ قدره مليونين من الفرنكات ، فان الميليشيا قد ألقت القبض على الداي مصطفى وقتلته ثم جاءت في مكانه بأحمد بن علي[2] في اليوم الأخير من شهر أوت سنة ١٨٠٥

(١) ايزنبث ، نفس المصدر

(٢) هو أحمد خوجة الذي جابه تمرد ابن الاحرش ، وأخمد تمردات أخرى في تلمسان وتيارت ، كما أنه حارب ايالة تونس ، ومات في احدى المعارك سنة ١٨٠٦

ANP, F 80, "Chronologie Algérienne..., P. 11.

الشركة بعد مقتل الدايَ مصطفى :

واصل أحمد خوجة سياسة الضغط على الشركة اليهودية لتصفية حسابها مع خزينة الدولة : فاسترجع المبلغ الذي كان في ذمة نفتالي ثم فرض عليها أربعة ملايين من الفرنكات لحماية أشخاص مسيريها أبناء بكري وميشال بوجناح شقيق المقتول . ولقد تدخل القناصلة الأجانب ليكون الدفع بالتقسيط بحيث تم في ظرف عشرين شهراً .

ولكن دافيد بن يوسف بكري استطاع أن يتقرب بسرعة فائقة من الداي ، وظل يستعطفه ويتودد إليه إلى أن عينه في اليوم الأخير من شهر جوان سنة ١٨٠٦ على رأس الجالية اليهودية [١] . وبعد ذلك بأربعة أشهر أعفاه وشركاءه مما تبقى من الضريبة المفروضة عليهم ، كما أنه صار يدافع عن مصالحهم ويحميهم من الدول التي تتعدى على حقوقهم مثل ما وقع في آخريات العام السادس من القرن

(١) Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie", P. 17.

التاسع عشر عندما حجزت لهم بريطانيا سفينة كانت مشحونة بالقمح وموجهة من عنابة إلى ميناء مرسيليا[1] .

أما سبب هذا التحول المفاجىء في موقف الداي ، فانه يرجع في نظرنا إلى رغبة هذا الأخير في الابقاء على الشركة اليهودية التي كانت تقوم وحدها بتصدير منتوجات الشرق الجزائري في فترة عجزت فيها السلطات الفرنسية على انشاء هيئة قوية تتولى استغلال المؤسسات بكيفية معقولة . ومن جهة أخرى . فإن اليهود كانوا يشرفون على استغلال غابات الكرستة لتزويد الترسانات الجزائرية بالأخشاب الضرورية لصناعاتها المختلفة ، وبالاضافة إلى ذلك كله ، فإن رئيس الديوان كان يعرف معرفة جيدة ، بأن المحافظة على شركة بكري وبوجناح ، تجعله يحافظ على شبكات الجاسوسية التي تزوده بالمعلومات من داخل البلاد وخارجها .

وفي هذه الأثناء ، كان الانكليز يعملون في الخفاء لحمل الداي على سحب الامتيازات من الفرنسيين الذين لم تعد خزينتهم تسمح لهم حتى بدفع الأتاوة السنوية ، ناهيك بتسديد الديون وتسوية الأوضاع كما ورد ذلك في نص المعاهدة التي وقع عليها تانفيل يوم ٢٢ شعبان سنة ست عشرة ومائتين وألف هجرية (الموافق ٥ ماي سنة ١٨٠٢ ميلادية) .

وقد كان اليهود يعرفون أن البريطانيين لا يريدون الحصول على المؤسسات الإفريقية لاحتكار التجارة فيها ، وإنما كانوا يهدفون قبل كل شيء إلى انشاء قواعد عسكرية في عنابة والباستيون لتدعيم مواقعهم في مالطة وجبل طارق ، ولذلك قام بكري بمساعدتهم ، وطلب من الداي أن يبرم معهم عقداً لأجل

(١) Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie et en Tunisie", P. 379.

يذكر الكاتب أن البريطانيين وجهوا هذه السفينة الى جزيرة مالطة . ولكن الداي اشترط من بلانكلي ارجاعها والا قطع العلاقات الدبلوماسية مع بلاده . فوقعت اعادتها لأصحابها في الحين .

محدود . ودفع القنصل الانكليزي ثمن هذه المساعي غالياً إذ سمح للشركة أن تتعاطى التجارة في أي مكان شاءت من المؤسسات . كما أن نائبه في عنابة ، السيد اسكديرو ، قبل أن يكون لها وكيلاً مقابل رسوم يأخذها عن كل عملية يقوم بها[١] . وإلى جانب ذلك ، كان الداي[٢] قد اقطعها موانئ القل وجيجل وبجاية تستغلها بمفردها على أن تدفع ضريبة قريبة من التي يدفعها الانكليز أنفسهم .

وعندما سلمت الامتيازات إلى البريطانيين ، صارت فرنسا مضطرة إلى شراء حبوب قسنطينة ومنتوجاتها الأخرى عن طريق الشركة اليهودية .

وبما أن الانكليز لم يهتموا ، كما ذكرنا ، بتجارة المؤسسات ليخصصوا كل وقتهم من أجل البحث عن وسيلة تمكنهم من الحصول على إذن يسمح لهم ببناء قاعدة عسكرية في عنابة ، فان بكري وشركاءه قد استحوذوا على جميع أنواع التجارة في الشرق الجزائري ، وظلوا يحتكرون عمليات التصدير نحو مرسيليا وليفرنة طوال الفترة الممتدة ما بين ١٨٠٧ و ١٨١٧[٣] .

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء اليهود كانوا يحملون جل بضائعهم على متن سفن اشتروها لهذا الغرض في ذلك الحين . أما الربان فمن الجزائريين الماهرين في قطع البحار[٤] . وقد كانوا كلما توجهوا إلى مرسيليا يحملون معهم شهادة من

---

(١) أنظر الفصل الخاص بالهيئات الأجنبية

(٢) هو علي داي الذي تولى الحكم على أثر وفاة أحمد خوجة ١٨٠٦ . وقد قتله علي غسول بعد عامين من ذلك ليأخذ مكانه

"Chronologie Algérienne", P. 11.

(٣) Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie et en Tunisie", P. 380 et Feraud *La Calle*, P. 589.

(٤) ANP, AE B3 301, "Recherches sur l'établissement des Français sur la côte d'Afrique", MARSEILLE, le 31 Décembre 1819, P. 5.

تانفيل حتى يسلموا من أذى البحرية الفرنسية . وكان السيد تانفيل يرسل دائماً نسخة طبق الأصل من الشهادة إلى وزير البحرية نفسه لئلا يقع أي انتحال ولا تزييف[1] .

وإذا كانت الشركة اليهودية قد حققت انتصارات كبيرة من حيث السيطرة على العلاقات التجارية التي كان يقيمها الشرق الجزائري مع أوربا ، فان ذلك يرجع بالدرجة الأولى ، إلى الجهود التي بذلها المشرفون عليها سواء في ميدان الاتصالات واستمالة المسؤولين واستعطافهم وكسب رضاهم بالهدايا الثمينة والمساعدات المالية وغيرها من الخدمات المختلفة ، أو في المجال العملي عندما يعرضون أموالهم وأرواحهم للتلف والهلاك لكي يقوموا ، على أحسن وجه بعمليات البيع والشراء في سائر أنحاء الايالة أو بعمليات النقل عبر البحار التي كانت عرضة للغزو البحري في ذلك الحين .

ولكن أكبر حادثة هي تلك التي أودت بحياة رئيس الشركة والجالية اليهودية في نفس الوقت ، في اليوم الرابع من شهر فيفري سنة احدى عشرة وثمانمائة وألف[2]

---

(١) ANP, F 12 1848, "Dubois Thainville au Ministre de la Marine", (Série de lettres concernant le fonctionnement des concessions d'Afrique.

(٢) وفيما يلي اثنتان من الرسائل التي كان تانفيل يبعثها الى وزير البحرية في هذا الصدد

أ – « يشرفني أن أرسل لكم نسخة طبق الأصل من الشهادة التي سلمتها الى الريس محمد الذي يقود الى مرسيليا السفينة الجزائرية « موسى » حرر بالجزائر يوم فاتح جانفي سنة ١٨١٢ .

ب – « يشرفني أن أرسل لكم نسخة طبق الأصل عن الشهادة التي سلمتها اليوم فيما يخص نقل ١٦٤ حمولة من الصوف و ٨٤ من أنياب الفيلة على متن السفينة الجزائرية « المسعود » التي يقودها الريس عمر « حرر بالجزائر يوم ٣٠ جوان سنة ١٨١٣ .

— Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie", P/18 et Dictionnaire de la Biographie, P. 1133.

ولقد وقع ذلك عندما ذهب دافيد إلى قسنطينة وأغرى بايها أحمد طوبال[1] بأن يزوده بكميات من القمح يصدره إلى مرسيليا وفاء بعهد حزبه لأولي الأمر هناك[2] ، واستجاب الباي للطلب على حساب ذخائر الدولة طمعاً في الاستفادة من نفوذ اليهودي لدى صاحب الايالة وأعيانها المقربين . غير أن الربى ديران غريم بكري ومنافسه أخبر الداي بالحقيقة وحرّضه على اتخاذ تدابير صارمة في حقهما[3] لئلا يجرأ غيرهما على فعلة كهذه تمس المصالح العامة وتلحق أضراراً بسمعة الداي نفسه . وعلى هذا الأساس أمر الحاج علي بشنق الرجلين[4] .

وعندما تخلت السلطات الانكليزية عن المؤسسات ، أعيدت الامتيازات إلى فرنسا التي كانت قد أمضت عامين في عهد العودة دون أن تتوصل إلى حل نهائي فيما يخص اختيار النظام الذي يجب اتباعه في الميدانين السياسي والاقتصادي .

وعلى الرغم من أن لويس الثامن عشر فضّل النظام القديم في نهاية الأمر وأصدر ، على حساب الحريات التجارية التي كانت تعتبر من مكتسبات الثورة مرسوماً يقضي بانشاء شركة ملكية تحتكر استثمار المؤسسات الإفريقية ، فان شركة بكري وبوجناح لم تستسلم ، وظل ممثلها في عنابة ، يحتل محلات الفرنسيين بتشجيع من الانكليز ومن الدايات الذين رفضوا التدخل لارغامه على الخروج منها .

ولقد كان موقف الدايات هذا رد فعل على موقف السلطات الفرنسية السلبي تجاه قضية الديون المترتبة على خزينة الدولة الفرنسية بسبب كميات الحبوب وغيرها

---

(١) تولى الحكم سنة ١٨٠٨ بعد أن قتل أحمد الشاوش بأمر من الداي . وقد كان تقياً شجاعاً وقائداً . قتل شنقاً في فيفري سنة ١٨١١ (ابن المبارك) ، ص ٣٢

(٢) ANP, F 12 1848, "Documents divers", note n⁰ 5.

(٣) ايزنبث ، اليهود في الجزائر ، ص ١٨ ومارسي ، تاريخ قسنطينة ، ص ٣٣٧

(٤) **يرى الدكتور سعد الله أن الداي إنما أعدم اليهودي لأنه وشى به إلى السلطان ، أنظر تاريخ** الجزائر الحديث ، ص ١٣

من المواد التي صدرتها شركة بكري وبوجناح من مختلف موانئ الشرق الجزائري إلى مرسيليا . ورأينا فيما مضى أن بونبرت وعد بتسديد الديون كلها[1] ، غير أن وعوده ظلت حبراً على ورق نظراً للعجز المالي الذي كانت تتخبط فيه حكومته . ولكن اسلوب المماطلة الذي تبعته فرنسا ، في ذلك الحين ، لتنفيذ المعاهدات المبرمة بينها وبين الايالة ، جعل الشركة اليهودية تنخدع وتستمر في تزويد مخازن مرسيليا ومعاملها مقابل سندات رسمية تعترف لها بالديون .

وعندما كانت العودة الأولى[2] في فرنسا أمر الداي تانفيل بأن يصفي جميع الحسابات مع شركة بكري وبوجناح[3] ، ولكنه طلب مهلة يرجع فيها إلى حكومته . ولما كانت أحداث المائة يوم وطال الجواب ، قام رئيس الديوان بطرد الدبلوماسي الفرنسي[4] .

وفي سنة سبع عشرة وثمانمائة وألف جدد الداي يورصالي[5] مطالب سابقيه ، ولكنه لم يحظ بجواب مما جعله يوعز إلى باي قسنطينة بعرقلة التجارة الفرنسية في موانئ الشرق الجزائري ، والسماح لليهود بمواصلة المضايقة لهم هناك ، وعندما

---

(١) أنظر البند الثالث عشر من المعاهدة التي وقعها تانفيل في هذا الصدد والتي ننشرها كاملة في أحد الملاحق .

(٢) هي الفترة الممتدة ما بين أفريل ١٨١٤ ومارس ١٨١٥ والتي تفصلها عن العودة الثانية أحداث المائة يوم المشهورة .

(٣) ANP, F 80 1670, "Annuaires Historiques", P. 24.

(٤) نفس المصدر ، وتذكر الوثيقة أن فرنسا انما سكتت على هذه الاهانة لانشغالها بأوضاعها الداخلية .

(٥) هو علي بورصالي تولى سنة ١٨١٧ اشتهر بمحاربته للفساد . مات بالطاعون سنة ١٨١٨ مخلفه حسين داي

"Chronologie Algérienne", P. 11.

تأكد لويس الثامن عشر من أن سلطات الايالة مصممة على استرجاع حقوق الشركة اليهودية كلف لجنة بوضع الحسابات ، فانتهت إلى أربعة وعشرين مليوناً من الفرنكات[1] ، ثم دخلت في مفاوضات مع المعنيين ، واستطاعت أن تبرم معهم اتفاقية تم التوقيع عليها في باريس يوم الثامن والعشرين من اكتوبر سنة تسع عشرة وثمانمائة وألف . وتنص هذه الاتفاقية على أن المبلغ يخفض إلى سبعة ملايين ويدفع مشاهرة في ظرف عام ابتداء من فاتح مارس سنة عشرين وثمانمائة وألف[2] . بيد أن المادة الرابعة من هذه الاتفاقية تعطي حق الاعتراض لجميع الفرنسيين الذين لهم ديون في ذمة بكري وبوجناح ، وتكلف الحكومة الفرنسية بحجز المبالغ اللازمة لذلك إلى أن تصدر المحاكم رأيها في الموضوع . وعند التطبيق ارتفعت هذه المبالغ إلى مليونين وخمسمائة ألف فرنك[3] ، سيبقى الخلاف حولها إلى أن تكون من أسباب ضرب الحصار ثم الاحتلال .

وعلى الرغم من هذا الصراع كله ، فان الشركة اليهودية ظلت تواصل نشاطها في جميع موانئ الشرق الجزائري ، وتصدر ما تشتريه إلى مرسيليا أو ليفرنة ومالطة كما أنها كانت بحكم مكانة الانكليز ومؤازرتهم لها ، ترسل من حين لآخر شحنة من الحبوب إلى جبل طارق لتموين الحامية البريطانية هناك .

وحينما وقع الخلاف بين الجزائر وانكلترا سنة ١٨٢٤ ، أراد حسين داي أن يوجه في المجال السياسي ، ضربة لخصومه فحتم على وكيل بكري وبوجناح السيد اسكديرو أن يعيد للفرنسيين محلاتهم وأن يتوقف عن كل نشاط تجاري في عنابة[4] ، وبذلك انسحب اليهود إلى موانئ القل وجيجل وبجاية التي كانوا

---

(١) *Pellissier*, Aperçu. . ., P. 299.

(٢) ANP, F 80 1670 1, "Les causes du blocus", P. 19.

(٣) نفس المصدر

(٤) Henri GARROT, P. 637.

قد حصلوا على احتكار التجارة فيها في عهد علي داي كما أشرنا إلى ذلك في الصفحات السابقة . ثم راحوا يحرضون الداي على الانتقام من الفرنسيين الذين لم يستجيبوا لطلباته فيما يخص تسديد الديون القائمة منذ أكثر من ربع قرن ، وأشاروا عليه أن يبيح التجارة لمن أراد ذلك من الأوربيين حتى يحدث نوعاً من التنافس يعود على خزينة الايالة بأرباح طائلة . واستساغ حسين هذه الفكرة فنشر سنة ١٨٢٦ بياناً[1] يسمح فيه لجميع الأمم بصيد المرجان في ميناء شرق الايالة ، وبالتجارة في كل من القالة وعنابة وهو آخر ما تبقى لفرنسا من المؤسسات الإفريقية .

وبفضل هذا البيان الهام عادت شركة بكري وبوجناح إلى عنابة ، وصارت تعمل من جديد على تدعيم أسسها هناك . ولكن الحصار سيأتي بعد أقل من عام ليجعل حداً لجميع أنواع نشاطها .

ويجدر بنا ، قبل أن ننهي هذا الفصل ، أن نشير إلى أن جل نشاط الشركة كان محصوراً في عمليات التصدير . أما ما كان يستورده هؤلاء اليهود فقليل جداً : يجلب كله من ميناء ليفرنة وتقدر قيمته بحوالي مليون من جنيهات تور[2] . وإذا أردنا أن نعرف السبب في ذلك وجدناه في نقطتين رئيسيتين ، أولاهما أن مستوى المعيشة في المقاطعة لم يكن يسمح للسكان بمضاعفة قدرتهم الشرائية ، كما أن الحياة الريفية ـ وقد كانت هي الغالبة في شرق الايالة ـ لا تحتاج إلى كثير من المصنوعات الأوربية ، بل أنها كانت تكتفي بما ينتج محلياً ، وقليل من الواردات . وثانيهما أن السلطات الجزائرية كانت تفرض على ما يستورده اليهود من سلع ضرائب مرتفعة تبلغ ١٢ ٪ من قيمة البضاعة المجلوبة[3] ، ولذلك

---

(١) ANP, F 80 1670 1, "Les causes du blocus", P. 34.

(٢) بيليسى دورينو ، ج ٣ ، ص : ١٠١

(٣) فانتور ، رقم ٢١٩ ص ٢٩٩ . ويذكر الكاتب أن العرب والأوربيين كانوا لا يدفعون سوى ٪ ٥

كانوا يفضلون التصدير . وما من شك أن خوفهم من الضريبة هو الذي جعلهم لا يهتمون بالقيد والتسجيل ، وحرمنا من الاحصائيات والوثائق التي كان يمكن أن نعتمد عليها في القيام بالبحث والدراسة .

أما عن أهم ما كان يستورده التجار اليهود من ليفرنة ، فإن المصادر[1] تذكر الأقمشة القطنية والحريرية ، والقهوة والسكر ، والتوابل ، والخردوات ، والرخام والعطريات وغيرها من المواد الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها والتي لا تساعد في شيء ، على تصنيع المنطقة أو على تنمية مختلف الجوانب الاقتصادية فيها[2] .

---

(١) بيليسى ، وفانتور ، وفيرو ، قصر الباي ، ص ٦

(٢) لزيادة التفاصيل أنظر الفصل الثالث ، فقرة العلاقات مع ليفورنة .

خلاصة الفصل

وخلاصة القول ، فإن شركة بكري وبوجناح ، قد لعبت دوراً خطيراً في تنشيط جانب التصدير من التجارة الخارجية في الشرق الجزائري ، يحدوها في ذلك تحقيق الأرباح الطائلة على حساب جميع المصالح في جميع البلدان التي كانت ممثلة فيها .

وعلى الرغم من أنها لاقت صعوبات كثيرة منذ أن بدأت تفرض نفسها على مسرح الحياة الاقتصادية في الايالة حتى أنها أشرفت مرات على الافلاس والزوال فإن مسيريها كانوا أذكياء ومكيافليين في سلوكهم مع المسؤولين ، بحيث عرفوا كيف يستميلون أكبر الشخصيات في الجزائر وفرنسا ، ويستعملونها ، في الوقت المناسب ، لتنمية علاقاتهم التجارية الرابحة ، أو لحل كثير من المشاكل التي كان يخشى أن تحد من نفوذهم المتزايد .

ولقد استطاع هؤلاء المسيّرون ، بفضل ما كانوا يقدمونه للدايات من معلومات تتعلق بشؤون الايالة في الداخل والخارج ، والهدايا الثمينة والمساعدات المالية التي كانوا يوزوعونها بحكمة على كل من يمكن استغلاله في جميع المستويات ، ونظراً

لأوضاعهم الاجتماعية التي لم تكن تسمح لهم بالاستيلاء على مناصب الحكم ، استطاعوا ، مع عدد من الدايات ، أن يحرزوا على سلطة واسعة لم يسبق لأحد قبلهم من الاقليات أن حصل عليها في هذه البلاد ، وأن يسخروها لخدمة مصالحهم غير مبالين بما يمكن أن ينجر عن ذلك من خسارة للجزائر .

وبنفس الطريقة تمكن ممثلو الشركة في مرسيليا وباريس من السيطرة على أهم الأسواق في فرنسا ، ومن أن يحظوا بالأولوية فيما يتعلق بكثير من الصفقات التجارية كتموين الحملة الايطالية ، والحملة ضد مصر ، وجيوش الراين الخ ... وذلك على الرغم من أن أسعارهم كانت دائماً أعلى من غيرها ومن أن صادراتهم كثيراً ما تكون مغشوشة ، وعلى الرغم كذلك ، من أن التعامل معهم معناه قتل الهيئات الفرنسية التي ظلت منذ أكثر من ثلاثة قرون تستثمر ما يسمى بالمؤسسات الإفريقية .

ومن جهة أخرى ، فإن الشركة اليهودية قد عرفت كيف تستغل التنافس بين بريطانيا وفرنسا حول التمركز في شرق الايالة ، لتحتكر عمليات التصدير هناك.

وأخيراً ، فان شركة بكرى وبوجناح كانت تقوم في الشرق الجزائري ، بنشاط متزايد لا نستطيع ، مع الأسف ، أن نقيمه بالضبط ، لأن المشرفين عليها لم يتركوا لنا الاحصائيات الضرورية لذلك . ومن الممكن أنهم لم يفتحوا سجلات لهذا الغرض حتى يتمكنوا من مخادعة رجال الجمارك في ذلك الحين ، خاصة وأن الايالة كانت تفرض على بضائعهم ضريبة تزيد بكثير عن الضرائب المفروضة على البضائع الأخرى .

الخاتمة

يتضح من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن التجارة الخارجية في الشرق الجزائري كانت على نوعين : أحدهما مع أوربا والثاني مع افريقية والحجاز . وكان الأول يتم عن طريق الموانئ وبواسطة هيئات أجنبية ، وشركة يهودية أصحابها من الليفورنيين الذين فروا إلى الجزائر هروباً من الاضطهادات والفاقة ، ويكاد يقتصر على عمليات التصدير وحدها ، لأن المشرفين على هذا النوع من غير الجزائريين ، ولا يهمهم أن يكون هناك توازن ، ولا أن يعملوا على تطوير النشاط التجاري باعتباره عاملاً أساسياً من عوامل التنمية الاقتصادية بل ان أهدافهم جميعها كانت ترمي إلى استنزاف خيرات البلاد . ونظراً إلى أن القدرة الشرائية في مقاطعة قسنطينة كانت ضعيفة جداً ، فإنه لم يكن هناك أحسن من التصدير لتحقيق الأرباح الطائلة . وأهم المواد المتداولة فيه هي الحبوب على مختلف أنواعها ، والتي تنتج بكثرة في هذه المقاطعة الخصبة من الايالة ، وكذلك الأصواف والجلود والشموع والزيوت والشحوم والمرجان .

ولئن كانت فرنسا هي أكبر مستفيد من هذه الصادرات التي أنقذت في أثناء الحروب المتتالية ، سكان البروفانس والمناطق الوسطى من المجاعة القاتلة ، وساعدت على تشغيل اليد العاملة في مرسيليا ، وتنشيط تجارة الفرنسيين مع الصين والهند ، فان بريطانيا كانت هي الأخرى تعتمد عليها في جزء كبير لتموين حامياتها في مالطة ، وماهون وجبل طارق ، كما أن شركة بكري وبوجناح ، كانت تستفيد منها استفادة جمة ، وتعتمد عليها للسيطرة على كثير من الأسواق الأوربية .

وفيما يتعلق بالنقل ، فانه كان يتم على متن سفن من بلدان مختلفة تزود في كثير من الأحيان ، بجوازات سفر جزائرية لئلا تتعرض للحجز . غير أن الشركة اليهودية استطاعت ، في العقدين الأخيرين قبل الاحتلال ، أن تشتري مراكب خاصة تستعملها لحمل بضائعها أو تكتريها للهيئات الأخرى .

أما عن قيمة هذه الصادرات ، فاننا لا نستطيع أن نحدد لها أرقاماً مضبوطة لعدم توفر الاحصائيات أو لوجودها مغشوشة نتيجة التهرب من الضرائب ومن مختلف أنواع المراقبة ، ولكننا ، اعتماداً على المعلومات التي عثرنا عليها ، نستطيع القول بأن الهيئات التجارية كانت تستعمل سنوياً ، رأسمال يقدر معدله بحوالي ستة ملايين من الفرنكات .

ويتم النوع الثاني مع افريقيا والحجاز عن طريق البر ، وبواسطة تجار من الأهالي يستعملون القوافل أو النجوع لحمل بضائعهم من مكان لآخر . وتوجد في صحراء الشرق الجزائري قبائل مختصة في ريادة القوافل تعيش منها ، وهي ضرورية لقطع المسافات البعيدة عبر كثبان الرمل المتنقلة .

وعلى الرغم من أن هذا النوع يعتمد في غالب الأحيان ، على طريقة المقايضة في البيع والشراء ، فإنه لم يكن ، عكس الأول ، ذا اتجاه واحد ، وإنما كان يشتمل على عمليات التصدير من أكبر الأسواق في شرق الايالة والتوريد إليها .

وأهم المواد المتداولة في هذا النوع الثاني هي المصنوعات الأوربية المستوردة

عن طريق تونس ومدينة الجزائر ، وبعض المنتوجات المحلية مثل الحبوب ، والتمور ، و الزيوت ، والأقمشة الصوفية ، والأسلحة بالنسبة للتصدير ، والعبيد ، والتبر ، وأنياب الفيلة ، وجثث النعام ، والمسك ، وبعض المنتوجات التونسية والمغربية بالنسبة للاستيراد .

وإذا كان الخوف من الضرائب والمراقبة هو الذي منع من وضع الاحصائيات المضبوطة لتحديد عمليات النوع الأول وتقييمها ، فإن عدم تقدير هذه الاحصائيات حق قدرها ، والجهل بفوائدها ، والعجز عن اعدادها هي التي جعلت تجار الشرق الجزائري لا يتركون لنا وثائق نعتمد عليها في تقييمنا لما كانوا يقومون به من نشاط .

غير أن ذلك لا يمنعنا من تحري مختلف العمليات التجارية ، وتقديم أرقام تقريبية عنها ، فهؤلاء التجار كانوا يصدرون ويستوردون ، سنوياً ، من المواد ما قيمته حوالي خمسة عشر مليوناً من الفرنكات .

وعلى هذا الأساس نرى أن معدل الرقم العملي بالنسبة للتجارة الخارجية في الشرق الجزائري كان يقدر ، في كل سنة ، بحوالي عشرين مليوناً من الفرنكات . وما من شك أن مقاطعة قسنطينة كانت قادرة على استثمار مبالغ تفوق هذا الرقم بكثير . ولكن ذلك لم يحدث لأسباب متعددة أهمها :

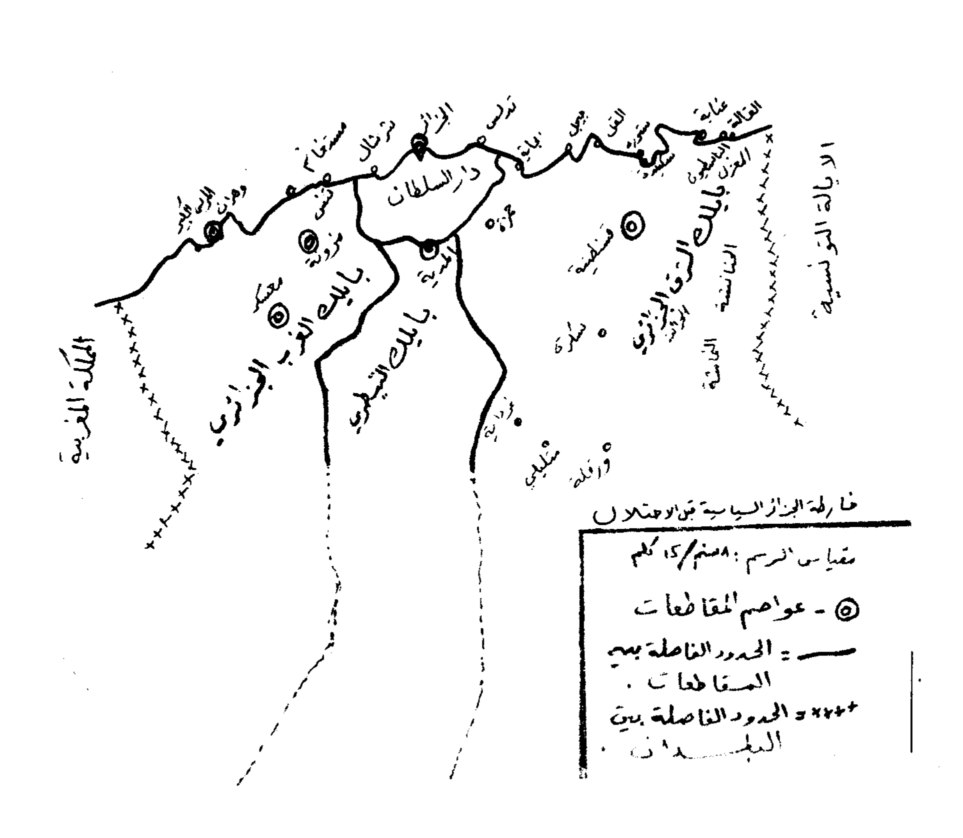
- ان السلطات المركزية والمحلية كانت تجهل الدور الذي يمكن للتجارة أن تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني ، ولذلك لم تهتم بتنظيم هذا القطاع وتدعيمه كما أنها لم تعمل على تعبئة الطاقة البشرية لاستغلال ثروات البلاد الفلاحية والصناعية قصد توفير المنتوجات والمصنوعات الضرورية للاستهلاك المحلي ، وليجد التجار فائضاً منها يصدرونه إلى الخارج .

ومن جهة أخرى ، فإن عدم الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية اهتماماً بالغاً ، لم يساعد على رفع مستوى المعيشة ، عند أغلبية سكان المنطقة على الرغم من اتساع الأراضي الخصبة ، وامكانياتها الصناعية الهائلة . وبديهي أن انخفاض مستوى الحياة يجعل صاحبه في غنى عن استعمال المنتوجات والمصنوعات

الأجنبية ، أي انه يحصر الاستهلاك في أدناه ، ولا يسمح بتطوير حركة التصدير والتوريد .

- ان الأوربين عامة كانوا في خصومة مستمرة مع دار الجهاد وسكانها ، ولذلك قاموا بمحاربة جميع المحاولات الرامية لتكوين اسطول تجاري جزائري ، ومنعوا تجار الايالة من التمركز في بلدانهم مستعملين في ذلك جميع الوسائل ابتداء من الاضطهاد والتعذيب والقتل إلى اختلاق الحجج والأسباب الكافية لطرد المعاندين وغلق محلاتهم . وقد أدت هذه الأوضاع إلى انسحاب الجزائريين من الميدان تاركين إياه للأجانب يستغلونه لمصالحهم الوطنية أو لفائدتهم الشخصية
- ان شركة بكري وبوجناح التي كانت تحظى أغلب الأحيان ، بثقة المسؤولين في الايالة ، وبمساعداتهم في اقامة وتدعيم علاقاتها مع الخارج ، وبكثير من الامتيازات التي جعلتها تحتكر جزءاً هاماً من العمليات التجارية ، لم تكن تهدف إلا لجمع الأموال ، ولم تكن تعتبر نفسها جزائرية إلا بالقدر الذي يسمح لها بحماية مصالحها . أما رؤوس أموالها ، فإنها كانت تستثمرها في مدن ليفرنة ومرسيليا أو باريس .

ولو أن السلطات الحاكمة في البلاد بذلت كل مجهوداتها للقيام بواجبها كما ينبغي ، واستعملت كل ثقلها لدى مختلف الدول لفتح الأسواق العالمية أمام التجار الجزائريين لاستطاعت التجارة الخارجية في شرق الايالة خاصة أن تكون من أهم مصادر الثروة في البلاد ، وأن تساعد على الاستفادة من الثورة الصناعية التي كانت آنذاك تقلب الأوضاع في أوربا .


المملكة المغربية
بايلك الغرب الجزائري
بايلك التيطري
دار السلطان
بايلك الشرق الجزائري
الإيالة التونسية
وهران
المرسى الكبير
مستغانم
تنس
مازونة
معسكر
شرشال
الجزائر
دلس
بجاية
جيجل
القل
سكيكدة
عنابة
القالة
المدية
حمزة
قسنطينة
بسكرة
ورقلة
خارطة الجزائر السياسية قبل الاحتلال
مقياس الرسم
عواصم المقاطعات
= الحدود الفاصلة بين المقاطعات.
= الحدود الفاصلة بين البلدان.

الملاحق

١ ـ معاهدة سنة ١٧١٤ بين سعادة باي قسنطينة والسيد دومارل حاكم مدينة القالة والممثل لأعضاء الشركة الإفريقية .

٢ ـ نموذج من الرسائل التي كان باي قسنطينة يتبادلها مع ممثلي الهيئات التجارية الفرنسية .

٣ ـ معاهدة سنة ١٨٠٢ بين الداي مصطفى باشا والسيد ديبوا تانفيل ممثل الجمهورية الفرنسية .

٤ ـ معاهدة سنة ١٨١٧ بين الداي أحمد باشا وبلانكلي الممثل لعرش بريطانيا في الجزائر .

٥ ـ اتفاقية سنة ١٨١٩ حول مطالب السيدين بكري وبوجناح .

ملحق رقم ١

معاهدة بين سعادة باي قسنطينة والسيد دومال حاكم مدينة القالة والممثل لأعضاء الشركة الافريقية

مادة ١ :

نظراً للخدمات التي قدمها صديقنا دومال Demarle للعجزائر والميليشية ، ورغبة منا في مجازاته ، يسمح له باكتيال القمح والشعير والفول من مدينة عنابة وتكوش وغيرها من المؤسسات التابعة لنا ، وذلك دون أن يتعرض لاضطهاد السكان أو غيرهم من التجار مهما كانت الأسباب .

مادة ٢ :

يدفع لسعادة الباي ، في شكل رسوم بياستر واحد عن كل خفير قمح يشحن لفرنسا ، ونصف بياستر عن كل خفير من الشعير أو الفول .

مادة ٣ :

يدفع لقائد عنابة ، كذلك ، خمسين بياستر عن كل سفينة تشحن القمح لفرنسا وخمسة وعشرين عن كل مركب صغير .

مادة ٤ :

يدفع لأتراك حصن القصبة في عنابة خمسة وعشرين بياستر عن كل سفينة

واثني عشر عن كل مركب صغير .

مادة ٥ :

يمنع ، منعاً مطلقاً ، على سكان عنابة ، من الأهالي وغيرهم ، أن ينازعوا دومال حول التجارة المذكورة مهما كانت الأسباب .

مادة ٦ :

يسمح للسيد دومال أن يدفع ثمن القمح في الميناء نفسه أو أن يكتاله هناك دون أن تطلب منه أسعار باهظة .

مادة ٧ :

لا يطالب دومال المذكور برسوم أخرى عن القمح الذي يكتاله في الميناء أو عند السكان ، وذلك لأن تلك الرسوم مفروضة على الباعة ، وان وكيلنا سيتولى جمعها بنفسه .

مادة ٨ :

لا تستطيع أية سفينة أجنبية حتى ولو كانت مسلمة أن تشحن القمح والشعير والفول من عنابة وتكوش أو غيرها من الأماكن المذكورة أعلاه ، وذلك مهما كانت الأسباب .

مادة ٩ :

يعطى للسفن الفرنسية البسكوت والكسكسي لتغذية البحارة والنوتية .

مادة ١٠ :

ونظراً لأهمية التجارة بالنسبة لنا ولفرنسا ، فإننا نأمر آغا عنابة وقائدنا فيها أن يسهرا على ألا يعرقل أحد السيد دومارل في تجارته ، وذلك مهما كانت الأسباب

بل على العكس يتحتم على الجميع أن يساعدوه بقدر المستطاع .

حرر في قسنطينة يوم ١٥ جوان سنة ١٧١٤

ملحق رقم ٤

رسالة من باي قسنطينة الحاج مصطفى كتبها إلى ممثل الوكالة الإفريقية يوم ٢٩ بليفيوز من العام السادس .

اتصلت برسالتكم وفهمت ما قلتموه فيما يخص المرجان الذي أرسلتم منه صندوقاً إلى الجزائر . وفهمت كذلك أنه لم يبق لكم الآن من هذه المادة شيء. فأنتم إذن ، تنوون عدم دفع رسوم الباشا المتفق عليها . اعلموا أنكم استعملتم في العام الماضي خمساً وستين سفينة لصيد المرجان ، ووصلني أنكم أخذتم من الصيادين كمية هامة ، حتى أنكم بعتم منها إلى الأعراب . والشهود على ذلك كثيرون . وعلى الرغم من ذلك ترفضون دفع الحقوق لأصحابها .

على هذا الأساس أريد منكم ، بمجرد اتصالكم بهذا الأمر ، أن تدفعوا ما للداي من رسوم ترتبت في ذمتكم منذ ثلاث سنوات ، وإلا فإنني ، بإذن الله ، سأقلب مؤسساتكم سافلها على عاقبها ، وأطرد جميع الفرنسيين من مقاطعتي . فمن صالحكم ، إذن ، أن تحذروا غضبي ...

....

جواب الممثل الرئيسي إلى الباي في اليوم التالي :

لقد اتصلت برسالتكم وفهمت ما جاء فيها عن الرسوم الخاصة بالسنوات الثلاث الماضية وعن العوائد والهدايا التي جرت العادة أننا نبعثها لكم .

انني اخبرتكم في رسالتي السابقة بأنني لا أستطيع دفع ما للداي من مرجان لأنني لا أملك الأنواع الجيدة اللازمة . ولم يكن في نيتي ، اطلاقاً أنني أرفض أداء الواجب ... وأؤكد لكم مرة أخرى بأنني لم آخذ أية كمية من المرجان منذ أكثر من خمس سنوات ... وإنما عندي في مخازن عنابة عدد من الصناديق من المرجان الفاسد ، وانني أضعه تحت تصرفكم ما أردتم ذلك ... أما عن السفن المذكورة ، فإنها لم تأت عن طريق الشركة ، ولذلك فإن أصحابها لم يدفعوا لي شيئاً من صيدهم . ولقد كتبت إلى الوكالة وطلبت منها أن ترغمهم على دفع الرسوم ... وهكذا ، فإن الأشخاص الذين أخبروكم لم يصدقوكم ، وانني اتحدى كل من يثبت العكس . ولكنني لا أنكر أن بعض الصيادين باعوا كمية من المرجان في عنابة ، في الساحة أو على الساحل ، ولم أكن قادراً على منعهم من ذلك كما لا يخفى عليكم ... أنهم فرنسيون مثلي ، وحاكمنا المشترك يوجد في فرنسا . فالقضية الآن عند الحكومة وما من شك أنها ستقضي بالحق ...

(المحفوظات الوطنية بباريس ، صندوق رقم ١٧٦٩ ، وثيقة رقم ١٠)

ملحق رقم ٢

نص المعاهدة النهائية التي وقع عليها الداي مصطفى باشا
والسيد ديبوا تانفيل سنة ١٨٠٢

مادة ١ :

تعود العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى ما كانت عليه قبل القطيعة .

مادة ٢ :

يقوم الداي ووكيل الجمهورية ، اليوم ، بالتوقيع على جميع المعاهدات القديمة والاتفاقيات .

مادة ٣ :

تعيد الايالة إلى الجمهورية الفرنسية جميع المؤسسات الإفريقية بنفس الطريقة ونفس الشروط التي كانت معروفة قبل القطيعة .

مادة ٤ :

ان العفش والدراهم والبضائع التي استولى عليها وكلاء الايالة في مختلف

المؤسسات تعاد إلى الجمهورية الفرنسية بعد خصم المبالغ اللازمة لدفع الضريبة المترتبة على فترة الحرب التي اندلعت يوم فاتح نيفيوز العام السابع[1] . وعلى هذا الأساس توضع حسابات يوافق عليها الجانبان .

مادة ٥ :

لا يشرع في دفع الضريبة إلا عندما يدخل الفرنسيون إلى المؤسسات .

مادة ٦ :

يقوم الداي ، ابتداء من ذلك التاريخ ، بإعفاء الشركة من دفع أتاوة عام كامل تعويضاً للخسائر التي لحقت بها .

مادة ٧ :

لا يسترق الفرنسيون ، في مملكة الجزائر ، مهما كانت الظروف والاسباب .

مادة ٨ :

لا يسترق الفرنسيون الذين يحجزون في سفن معادية للايالة ، حتى ولو قامت تلك السفن بالدفاع عن نفسها . ولكن الأمر يكون مختلفاً إذا كانوا في عداد البحارة أو الجنود ، أو ممن أولقي عليهم القبض والسلاح في أيديهم .

مادة ٩ :

يخضع الفرنسيون المقيمون بالايالة أو المارون بها لسلطة وكيل الحكومة الفرنسية ولا يحق للايالة ، ولا لممثليها ، أن يتدخلوا في شؤون فرنسا في الجزائر .

مادة ١٠ :

لا يرغم قادة السفن الفرنسية ــ الخاصة منها والدولية ــ على الشحن ، ولا يمكن ارسالهم إلى حيث لا يريدون .

مادة ١١ :

لا يضمن وكيل الحكومة الفرنسية في ديون الخواص من أبناء أمته ، إلا إذا تعهد كتابياً بذلك .

مادة ١٢ :

إذا وقع خلاف بين فرنسي وجزائري ، فإنه لا يمكن البت فيه إلا أمام محكمة عليا ، وذلك ، بالطبع ، بعد احضار المحافظ الفرنسي .

مادة ١٣ :

يتعهد الداي بإرغام رعاياه على دفع جميع المبالغ التي تكون للفرنسيين في ذمتهم ، كما أن المواطن تانفيل يتعهد باسم حكومته أن يدفع جميع المبالغ التي يطالب بها الرعايا الجزائريون بصفة شرعية .

مادة ١٤ :

توضع أملاك جميع الفرنسيين الذين يتوفون في الايالة ، تحت تصرف قنصل الجمهورية الفرنسية .

مادة ١٥ :

يقوم المكلف بالشؤون الفرنسية ، ووكـلاء الشركة الإفريقية باختيار مترجميهم والعاملين عندهم .

مادة ١٦ :

ان المكلف بشؤون الجمهورية الفرنسية والمحافظ العام لعلاقاتها التجارية يبقى مكرما ، ويظل ممتعاً بالحقوق والحصانة والصلاحيات المنصوص عليها في المعاهدات القديمة . كما أنه يحتفظ بالاسبقية على وكلاء جميع الأمم الأخرى .

مادة ١٦ :

مقر المحافظ الفرنسي مقدس ، ولا تستطيع أية قوة عمومية أن تدخله ما لم يأذن لها ذلك .

مادة ١٨ :

وفي حالة القطيعة (نرجو الله ألا يحدث ذلك أبداً) فإنه يعطى للفرنسيين أجل قدره ثلاثة أشهر لانهاء أشغالهم . ويظلون ، طيلة هذه الفترة ، يتمتعون بجميع الحريات والحماية التي تنص عليها المعاهدات في أوقات السلم .

مادة ١٩ :

ان سعادة الداي يعين صالح خوجة كسفير للايالة في باريس .

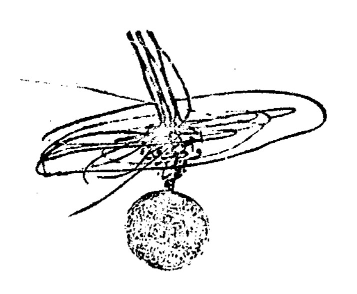
حرر يوم ٢٢ شعبان سنة ١٢١٦[1]

الموافق ٦ ابريل ١٧٩٩ م

امضاء : مصطفى باشا

ديبوا تانفيل

(١) الموافق ٦ أفريل ١٧٩٩ م .



[illegible]

Henry Stanyford Blanckley His Britannick Majesty's Agent and Consul General.

[illegible]

DEY'S FIRMAN GRANTING THE CORAL FISHERY OF LA CALLE AND THE TRADE OF BONA TO THE ENGLISH.

لم نتمكن من ترجمة هذه الوثيقة كاملة ، لما حوته من ألفاظ غريبة . ولكننا استطعنا بفضل مساعدة الأستاذ نيازي مدرس اللغة التركية في كلية الآداب بجامعة الجزائر أن نعرف بأنها عبارة عن عقد وقع عليه الداي أحمد باشا سنة ١٢٢١ هـ . (١٨١٧ م) وينص على أن الايالة تكتري للانكليز ، ولمدة عشر سنوات ، الباسطيون (حصن فرنسا) وعنابة تشتري منهما القمح والشعير والجلود والشموع والصوف والبقر والأغنام مقابل ٥٠ ٠٠٠ ريال تدفع سنوياً على قسطين .

ومن جملة الشروط الواردة في هذا النص أن الايالة تحمي التجار البريطانيين من اعتداءات الأهالي ، وتمنع تصدير الحبوب في سنوات المجاعة . كما أنها تسمح لكل سفينة انكليزية أن تشتري من موانئ قسنطينة مائة رأس من الغنم و ٣٤ من البقر لتغذية البحارة والنوتية .

ملحق رقم ٥

اتفاقية حول مطالب السيدين بكري وبوجناح من الجزائر

مادة ١ :

تدفع الحكومة الفرنسية نقداً للسيدين يعقوب كوهين بكري وميشال بوجناح بواسطة ممثلهما السيد نيكوله بلفيل مبلغ سبعة ملايين من الفرنكات .

مادة ٢ :

يجزأ هذا المبلغ الذي تدفعه الخزينة الملكية بباريس إلى اثنتي عشرة دفعة تقدر الواحدة بـ **٥٢٣ ٣٣٣,٣٣** . ويبدأ الدفع ابتداء من فاتح مارس المقبل ، ولا تدفع المبالغ التي ستحدد فيما بعد .

مادة ٣ :

كل ما لبكري وبوجناح من ديون في ذمة الحكومة الفرنسية بما في ذلك التعويضات والفوائد ، تمحى بواسطة المبلغ المذكور الذي يقدر بسبعة ملايين من الفرنكات

بحيث ان الرعايا الجزائريين الآنف ذكرهم لا يكون لهم الحق في المطالبة بأي شيء مهما كان نوعه إذا كان مرجعه إلى ما قبل امضاء هذه الاتفاقية .

مادة ٤ :

من المعلوم أن الخزينة الملكية تخصم من المبلغ الذي تسلمه للسيد بليفيل وكيل السيدين بكري وبوجناح ، مقدار الاعتراضات وما على الشخصين المذكورين من ديون ، وتحتفظ به إلى أن يحصل السيد بليفيل على رفع الحجز من المعنيين أنفسهم أو من المحاكم . أما المبالغ الأخرى فإنها تسلم في حينها .

مادة ٥ :

لقد تم الاتفاق ، كذلك ، على أن السيد يعقوب ، ايفاء منه بوعود قدمها للقنصل الفرنسي في الديوان ، يوم ٢٩ فيفري ١٨١٦ ، يدفع ديون السادة اسحاق ترنة (٣٦١ ٤٧٩ فرنك) ، وفرانسوا ايكيون ، من تولون (٢٦٩ ٣٩ فرنك) ، وجوزاف ايكيون (٥٠٠ ٤٥ فرنك) . وهي مبالغ كانت قد سلمت للقتيل داود بكري من طرف قنصلية فرنسا في الجزائر سنة ١٨١٠ .

ومن البديهي ، بمقتضى هذا الدفع ، أن الدائنين المذكورين أعلاه يوكلون السيد يعقوب بكري عن حقوقهم في ارث داود بكري ، لجمع المبالغ المذكورة أعلاه والمدفوعة عنه ، وأن هذا الواجب الخاص ، لا يمكن في أي حال من الأحوال ، أن يمدد إلى آخرين ممن لهم دين في ذمة القتيل داود كوهين بكري .

مادة ٦ :

وبالاضافة إلى ذلك تم الاتفاق على أن الدفعات المنصوص عليها في المادة السابقة وكذلك جميع الديون الأخرى المترتبة على السيدين بكري أو ميشال بوجناح ، كلها تخصم من حصة كل واحد ومنابه من السبعة ملايين .

مادة ٧ :

ونظراً إلى أن الأشياء والبضائع التي أخذها وكلاء الايالة من المؤسسات الإفريقية عندما اعلنت الحرب ضد فرنسا يوم ٢٠ ديسمبر ١٧٩٨ ، قد وضعت تحت تصرف بوجناح وبكري ، فإنه تم الاتفاق على انه يخصم من الدفعة الأخيرة التي تسلم للسيد بليفيل مقدار ٠٧٩ ١١١ فرنك تصب في صندوق الايالة لتعويض أصحاب الحقوق .

وبعد هذا الخصم الأخير تعترف الحكومة الفرنسية بأنها لن تطالب مرة اخرى بالعودة إلى تنفيذ المادة الرابعة من معاهدة فاتح ديسمبر سنة ١٨٠١ .

مادة ٨ :

لا يطبق هذا الاتفاق إلا بعد أن يصادق عليه الملك ، وأن يصرح الداي باسم الايالة ، أنه بعد تنفيذ الاتفاق لن يطالب الحكومة الفرنسية بأي شيء آخر فيما يتعلق بديون السيدين بكري وبوجناح ، وأن يعترف بالتالي ، أن فرنسا قامت بواجباتها المنصوص عليها في معاهدة فاتح ديسمبر سنة ١٨٠١ .

حرر في باريس يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٨١٩

امضاء :

Mounisr, Hely d'ɔisel, Nicolas Pleiille.

ببليوغرافية البحث .

- نبذة عن المصادر .
- المصادر العربية .
- المصادر الأجنبية .

نبذة عن المصادر

المصادر التي عدنا إليها في دراسة هذا الموضوع نوعان : مخطوطات ومطبوعات والمخطوطات قسمان ، كتب النوع الأول باللغة العربية ولكنه لا يشتمل على عدد كبير من الوثائق بالاضافة إلى أن أهميته العلمية لا تستحق الذكر ، لأن معظمه سير أو رحلات كتاريخ الأمير عبد القادر بقلم مصطفى بن تامي ، ورحلتي الورتلاني والدرعي ، أو سرد للأحداث على الطريقة القديمة حيث تتداخل الوقائع ولا نجد فيها أي تحليل كما هو الشأن بالنسبة لعمل ابن العنتري الذي يعالج في مخطوط أول يوجد في المكتبة الوطنية تحت رقم ٢٣٣٠ ، مسألة القحط والمسبغة في بلد قسنطينة في آخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي وسرد تاريخ الحاضرة المذكورة في مخطوط ثانٍ مسجل في نفس المكتبة تحت رقم ٢٣٢٠ ، وهناك أيضاً ما يسمى بسجلات البايلك في دار ولاية الجزائر العاصمة ، وهي عبارة عن دفاتر تقيد فيها المواريث للحفاظ على مكتسبات بيت المال ، ونجد فيها ، من حين لآخر ، اشارات خفيفة إلى عدد من المعاملات التجارية التي كان يقوم بها الخواص من الجزائريين مع سائر البلاد الأجنبية .

ولم نأخذ من هذا القسم الأول سوى بعض المعلومات العامة حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الايالة آنذاك ، وحول الطريق الذي كان الحجاج يسلكونه في ذهابهم إلى بيت الله الحرام .

والقسم الثاني من هذه المخطوطات ، كتب باللغة الفرنسية أو ترجم إليها من العربية ثم ضاع الأصل ، وهو موزع على أربعة مراكز رئيسية في فرنسا ، ويعالج بالتفصيل مسألة الهيئات الأجنبية التي كانت تتولى احتكار التجارة الخارجية في موانئ شرق الايالة ، كما أنه يشتمل على بعض الوثائق الخاصة بالعلاقات التجارية مع تونس ، وبنشاط شركة اليهوديين بكري وبوجناح ، ولكننا ننبه إلى أن جميعها كتب لغرض واحد هو خدمة المصالح الفرنسية ، وأن هذا التوجيه المقصود هو الذي جعلنا نعتقد بأن الأصول العربية الضائعة لم تترجم حرفياً وإنما أخذ منها فقط ما يدعم مواقف السلطات الفرنسية . وفيما يلي أهم هذه المراكز :

أ – المحفوظات الوطنية في باريس :

توجد في هذا المركز مادة غزيرة مرتبة في صناديق حسب الموضوعات ، وبقطع النظر عن الأزمنة التي كتبت فيها الوثائق . ولقد بحثنا في عدد من هذه الصناديق وكانت أخصبها بالنسبة لموضوعنا هي :

- AE B3 304 ، وفيه دراسات حول الشركة الملكية الإفريقية ، والوكالة من بعدها ، وكذلك كثير من الوثائق المختلفة التي تتعلق بالفترة المتراوحة بين سنة ١٧٨٥ وسنة ١٨٤٨ . وفيه أيضاً تقرير هام كتبه السيد تيدنه حول ايالة الجزائر في ذلك الحين ، وعدد من الرسائل المتبادلة بين مديريات الهيئات التجارية وممثليها في عنابة ، وبين هؤلاء الممثلين والبايات أو بعض الأعيان في مقاطعة الشرق الجزائري .
- AE B3 322 ، ويشتمل على وثائق بالغة الأهمية تتعلق بمختلف المعاهدات السياسية والتجارية المبرمة مع الجزائر من سنة ١٣٨٩ إلى سنة ١٨٢٧ .

- AE B3 287 ، وهو خاص بكميات القمح التي تصل إلى ميناء مرسيليا من مختلف أنحاء الايالة .

- AE B3 313 ، وفيه دراسات حول الشركة الملكية الإفريقية ، والوضع الذي كانت عليه خاصة في سنة ١٧٩٢ ، وهي بداية الفترة الخاصة بنا من جهة وبداية الشعور بالخطر الناتج عن التدابير الاقتصادية التي اتخذتها سلطات الثورة قبل ذلك بقليل .

- F12 1558 ، وتدور وثائقه حول الوكالة الإفريقية بالنسبة للسنوات ٤ و ٦ و ٥ من انشاء الجمهورية .

- F80 1670[1] ، ونجد فيه معلومات عامة أعدت لتحضير الحملة ضد الجزائر وكذلك وثائق هامة حول الأسباب التي أدت إلى حصار سنة ١٨٢٧ .

- F80 1670[2] ، ويشتمل على أهم تقارير اللجنة الإفريقية التي جاءت إلى الجزائر سنة ١٨٣٣ . وفيها مذكرات القائد ابراهيم حول تجارة الشرق الجزائري مع تونس والسودان .

ب – وفي آكسونيروفاس :

استفدنا من الملفات الخاصة بموانئ الشرق الجزائري وهي تحتوي على عدد كبيرمن الوثائق والرسائل الرسمية المتعلقة بأوضاع الايالة الاقتصادية في ذلك الحين ، وبتطور النشاط التجاري الذي كانت تقوم به مختلف الهيئات الأجنبية في مقاطعة قسنطينة ، كما أننا اطلعنا على سجلات الوكالة في عنابة والقل ، وتمكنا من استثمار الحسابات التي كانت جارية بين الوكالة وبعض البايات .

ج – وفي محفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا :

عثرنا على المذكرات التي كان يكتبها ، يومياً ، السيد كيبار في مدينة عنابة ، وفيها قيد لجميع أنواع النشاط التجاري الذي كان يتم عن طريق الميناء . وكذلك يوميات القل التي لا تحمل اسم صاحبها . كما أننا اطلعنا ، في نفس المركز ،

على ملف الجزائر قبل الاحتلال ، ووجدنا فيه مجموعة من الوثائق الخاصة بالوكالة الإفريقية ، وشركة السيد باري ، ونشاط القناصلة الفرنسيين في عاصمة الايالة ، واستفدنا أيضاً ، من سجلات المداولات التي كانت تجري في تلك الغرفة .

د – وفي محفوظات ولاية مصب الرون :

وجدنا بعض الوثائق المتعلقة بنشاط بكري وبوجناح ، وقضية الديون بصفة عامة . كما أننا اطلعنا على عدد من الوثائق المتعلقة بالمؤسسات الإفريقية وبحركة صيد المرجان في ساحل شرق الايالة .

هـ – في محفوظات رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية باسطمبول :

توجد مخطوطات كثيرة حول تاريخ الجزائر ، ولكن معظمها باللغة التركية . ولقد ساعدنا نائب مدير المركز على فهم محتوى عدد منها ، فلم نعثر على ما له علاقة بالتجارة مع مقاطعة قسنطينة وإلى جانب مركز المخطوطات هناك دار الكتب القديمة (كوبرلو كوتبهاني) غير أن عائق اللغة لم يسمح لنا بالاطلاع على ما حوته من وثائق .

أما عن المطبوعات ، فهناك دراسات متعددة قام بها السيد كاريت قبل نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر حول تجارة الجزائر مع وسط افريقيا وشمالها . وقد نشر جميعها في باريس وكان يريد من خلالها ، أن يرد على بعض البرلمانيين الفرنسيين وخاصة دولا ستري الذين انكروا وجود اتصالات مباشرة بين الايالة والسودان ، وقللوا من أهمية النشاط التجاري الذي كان يتم عن طريق الصحراء ، كما أنه كان يهدف إلى اقناع السلطات الحاكمة بضرورة الالتفات إلى طرق التجارة القديمة واحيائها من جديد ، خدمة لمختلف جوانب الاقتصاد الفرنسي .

وفي نفس الفترة كتب موروا ملخصاً عن تاريخ تجارة شمال افريقيا ، نشره في باريس أيضاً . كما أن السيد براكس نشر ، سنة ١٨٤٨ ، في (مجلة الشرق والجزائر والمستعمرات) ، سلسلة من الدراسات التحليلية حول تجارة الجنوب مع

بلاد السودان ، وكتيب ضمنه أهم المواد التي كانت القوافل تتبادلها .

وبعد ذلك بثلاث سنوات صدر في نشرات الاكاديمية الفلاحية والصناعية والتجارية الفرنسية ، مقال يتحدث فيه صاحبه السيد اوكابتان عن دور قوافل الحج في تنشيط التجارة بين افريقيا والحجاز .

وفي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر نشر شارل فيرو عدداً من الكتب والمقالات حول تاريخ أهم مدن الشرق الجزائري في ذلك الحين ، ومن جملتها مدن القالة وعنابة وجيجل وبجاية ، وكذلك حول صحراء قسنطينة وتجارة الرقيق فيها قبل الاحتلال الفرنسي . كما أنه ترجم إلى الفرنسية كتاب العدواني وكتب عن الجمعيات المهنية في عاصمة شرق الايالة .

وهناك أعمال أخرى كتبت في مطلع القرن العشرين ، وفي الخمسينات منه ، تحتم علينا أهميتها والجدية التي تمت معالجتها بها أن نعتبرها في درجة المصادر . ونعني بهذه الأعمال كتب السيد بول ماصون ومقالاته حول تطور ونشاط ما كان يسمى بالمؤسسات الإفريقية وصيد المرجان من سواحل شرق الايالة ، والمقالات التي نشرها السيد ايمريت حول المواصلات بين السودان وشمال افريقيا ، والأوضاع الاقتصادية في ايالة الجزائر سنة ١٨٣٠ ، ومحاولة انشاء اسطول تجاري جزائري .

وإلى جانب هذه المصادر التي لم نتعرض إلا لأهمها ، هناك مراجع كثيرة عدنا إليها واستعنا بها للاحاطة بموضوعنا ، وهي عبارة عن كتب ومقالات حول دراسات عامة تناولت فترتنا من قريب أو بعيد وسنوردها منظمة حسب الحروف الهجائية في بيليوغرافية البحث .

المصادر العربية

أ – المخطوطات :

– ابن العنترى (محمد الصالح) ، « القحط والمسبغة في بلد قسنطينة » ، وضعه صاحبه يوم ١٧ مارس سنة ١٨٧٢ ، ويوجد بالمكتبة الوطنية في الجزائر تحت رقم ٢٣٣٠ .

– ابن العنترى ، « تاريخ مدينة قسنطينة » يوجد في المكتبة الوطنية ، تحت رقم ٢٣٢٠ .

– ابن ثامي (الحاج مصطفى) ، « تاريخ الأمير عبد القادر » مكتوب في جزء منه بخط الأمير نفسه ، وضع سنة ١٨٤٩ .

– ابن ناصر الدرعي (أبو العباس أحمد بن محمد) ، « الرحلة الناصرية » ، المكتبة الوطنية رقم ٢٣٣٤ .

– الحشائشي (محمد) ، « رحلة محمد الحشائشي » ، دار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٠٩٨ .

– الورتلاني (الحسين بن محمد السعيد الشريف) ، « رحلة الورتلاني » ، المكتبة الوطنية رقم ٢١٧١ .

- مجموعة بالعربية والفرنسية ، تتعلق بمراسلات بايات قسنطينة مع مختلف الهيئات الفرنسية التي كانت تتمتع بالامتيازات في موانئ شرق الايالة (مركز المحفوظات الوطنية بباريس رقم ١٧٦٩) .
- مجموعة من أصول ثلاثين رسالة منها ٢٥ موجهة من الباي أحمد ، باي قسنطينة إلى الداي حسين باشا بين ١٢٤١ و ١٢٤٥ . (مركز المحفوظات الوطنية بباريس رقم ١٧٧٠) .
- سجل الضرائب المدفوعة في اقليم قسنطينة خلال السنوات ١١٧٤ و ١١٨٥ ، من خمسمائة ورقة (المحفوظات الوطنية بباريس رقم ١٨١٦) .
- سجلات المواريث والمعاملات التجارية في ايالة الجزائر (محفوظات ولاية الجزائر ملفات رقم ٧ ـ ١٠ ـ ١٦) .
- سجلات البايلك ، معاملات تجارية (محفوظات ولاية قسنطينة : ملف رقم ٣٨٢)

ب – المطبوعات :

- الأمير محمد (الجزائري) ، « تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر » ، شرح وتعليق الدكتور ممدوح حقي ، دار اليقظة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٤ .
- الجزائري (أحمد) ، « كيف دخل الفرنسيون الجزائر » ، نشره وقدم له صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٢ .
- الحاج أحمد المبارك ، « تاريخ حاضرة قسنطينة » ، اعتنى بتصيحه والتعليق عليه نور الدين عبد القادر ، الجزائر ١٩٥٢ .
- العقاد (صلاح) ، « المغرب العربي » ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦.
- بونو (سلفتور) ، « العلاقات بين الجزائر وايطاليا خلال العهد التركي » ، ترجمة أبو القاسم بن الثومي ، « الأصالة » ، مجلة ثقافية تصدرها وزارة

التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، العدد ٦ ، ذو الحجة ١٣٩١ ـ ٩٨ ـ ١٠٣ .

– حمدان (خوجة) ، « اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء » ، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٦٨ .

– سعد الله (أبو القاسم) ، « تاريخ الجزائر الحديث ، بداية الاحتلال » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

– سعد الله (أبو القاسم) ، « العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الامريكية » ، « مجلة المعرفة » ، الجزائر ، مجلد عام ١٩٦٤ .

– سعد الله (أبو القاسم) ، « الجزائر والحملة الفرنسية » ، ١٨٣٠ ، « الجيش » ، جوليت ١٩٦٨ ، ٢٩ ـ ٣٤ .

– محمد أحمد جاد المولى بك ، « المثل الكامل » ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٣٨٠هـ

– نور الدين (عبد القادر) ، « صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي » ، قسنطينة ، ١٩٦٥ .

– كورون (ارجمنت) ، « السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر » ، ترجمة عبد الجليل التميمي ، منشورات الجامعة التونسية ، ١٩٧٠ .

المصادر الأجنبية

١ – المخطوطات :

أ – في مركز المحفوظات الوطنية بباريس :

- AE B3 301, "MEMOIRES ET DOCUMENTS SUR LES CONCESSIONS FRANCAISES EN AFRIQUE DU NORD, 1793-1830."
- AE B3 304, "COMPAGNIE ET AGENCE D'AFRIQUE, DOCUMENTS DIVERS 1785-1848".
- AE B3 313, "CORRESPONDANCES DE LA COMPAGNIE ET AGENCE D'AFRIQUE 1779-1792".
- AE B3 287, "ENTREE DES BLES A MARSEILLE, 1781-1791".
- AE B3 322, "NEGOCIATIONS ET TRAITES POUR LE COMMERCE AVEC ALGER, 1689-1827",
- F12 (643-646), "MEMOIRES SUR LE COMMERCE A L'ETRANGER, 1700-1811".
- F12, 1848, "RAPPORTS CONSULAIRES".
- F12, 1558, "AGENCE D'AFRIQUE, AN IV ET VI".
- F12, 2194, "MEMOIRES SUR LE COMMERCE — FIN 18ºS. à 1820".
- F12, 1834, "MEMOIRES SUR LE COMMERCE ET LA NAVIGATION".
- F80, 1670, "RENSEIGNEMENTS GENERAUX REUNIS EN VUE

DE L'EXPEDITION".
- F80, 1670 "COMMISSION D'AFRIQUE".

ب - في مراكز اكسونبروفنس :

- S/S B16 à B35 et B371 à B2120, "DOCUMENTS RELATIFS A LA PERIODE ALLANT DE 1791 à 1827".
- S/S, AGENCE A LA CALLE, 2B5 à 2B19, "DOCUMENTS RELATIFS A LA PERIODE ALLANT DE 1785 à 1827".
- S/S, AGENCE A BONE, 3B2 à 3B28, "DOCUMENTS RELATIFS A LA PERIODE ALLANT DE 1792 à 1828".
- S/S, AGENCE A COLLO, 4B1 à 4B9, "DOCUMENTS RELATIFS A LA PERIODE ALLANT DE 1780 à 1798".

جـ - في الغرفة التجارية بمرسيليا :

- FONDS IX, "DOSSIERS D'ALGERIE AVANT 1830".
- L IV, "AGENCE D'AFRIQUE".
  "JOURNAL DE BONE".
  "JOURNAL DE COLLO".
  "FEUILLES D'ARCHIVES DE MARSEILLE".
- J. 1875, "NEGOCIATIONS, TRAITES ET CAPITULATIONS".
- J. 1880, "PRESENTS AUX PUISSANCES DE LA REGENCE D'ALGER".
- J. 1881 à 1885, "AFFAIRES DIVERSES".

د - في ولاية مصب الرون :

- ABR, C. 2464, "CORAIL DE LA COMPAGNIE D'AFRIQUE".
  ABR, C. 2457, "DEPENSES DE LA COMPAGNIES ROYALE D'AFRIQUE".
  ABR, L 50, "LETTRE D'UN COMMISSAIRE DE LA CONVENTION A LA COMPAGNIE ROYALE D'AFRIQUE".

هـ - محفوظات رئاسة الوزراء باسطمبول :

- خارجي مسائل سياسية رقم ٧٨ (فرنسا ٢ ـ ١) .

- المطبوعات :

أ - كتب ومقالات خاصة

- AHMED (BEY), "MEMOIRES D'AHMED BEY", *R.A.* 1949, PUBLIES PAR EMERIT 71-125.
- AU CAPITAINE (HENRI), "ETUDE SUR LA CARAVANE DE LA MECQUE ET LE COMMERCE DE L'INTERIEUR DE L'AFRIQUE", *PUBLICATûÇNS DE L'ACADEMIE NATIONALE, AGRICOLE, MANUFACTURIERE ET COMMERCIALE,* JUILLET ET AOUT 1861, 4 ET S.
- BERBRUGGER (A.), MEMOIRE SUR LA PESTE EN ALGERIE; ALGER, SD.
- BERBRUGGER (A.), "LA REGENCE D'ALGER SOUS LE CONSULAT ET ET L'EMPIRE", *R.A.*, T. 19, 1875; 16-115.
- BERBRUGGER (A.), "LETTRE DE LOUIS XVI A HASSAN PACHA" *R.A.*, T. IV, P. 133.
- BERBRUGGER (A.), "L'AFFAIRE BACCRI", *R.A.*, T. 13; 60 et S.
- BERBRUGGER (A.), "ALGER A L'EPOQUE DU CONSULAT", *R.A.*, T. VI; 128 et S.
- BERBRUGGER (A.), "DES FRONTIERES DE L'ALGERIE", *R.A.*, T. IV, 401 ET S.
- BERTHIER (ANDRE), *L'ALGERIE ET SON PASSE,* A ET J. PARIS 1951.
- BLOCH, *INSCRIPTIONS TUMULAIRES DES ANCIENS CIMETIERES ISRAELITES D'ALGER, PARIS, 1888.*
- BOUTIN (Abel), *ANCIENNES RELATion COMMERCIALES ET DIPLOMATIQUES DE LA FRANCE AVEC LA BARBARIE 1515-1830,* PARIS 1902.
- CARETTE (E.), *DU COMMERCE DE L'ALGERIE AVEC L'AFRIQUE CENTRALE ET LES ETATS BARBARESQUES,* PARIS 1844.
- CARETTE (E.), *ETUDE SUR LES ROUTES SUIVIES PAR LES ARABES DANS LA PARTIE MERIDIONALE DE L'ALGERIE ET DE LA REGENDE DE TUNIS,* PARIS S.D.
- CARETTE (E.), *RECHERCHES SUR LA GEOGRAPHIE COMMERCIALE DE L'ALGERIE MERIDIONALE,* PARIS 1843.

- CARETTE (E.), *EXPLORATION SCIENTIFIQUE DE L'ALGERIE PENDANT LES ANNEES 1841-42-43,* IMP. ROYALE, PARIS 1842.
- CARETTE (E.), "LA CARAVANE VERS LA MECQUE, SON
- CARRIERE, "LES ENTREES DES NAVIRES DANS LE PORT DE MARSEILLE PENDANT LA REVOLUTION", *P.H.,* REVUE TRIMESTRIELLE, T, 7. FASC. 27 AVRIL-JUIN, 1957; 200-219.
- CAILLON (Abbé), "LE COMMERCE DE MALTE AVEC MARSEILLE ET LA FRANCE", *MEMOIRES DE L'INSTITUT HISTORIQUE DE PROVENCE,* TOME 12, 1935; 173-199.
- DELAUTURE (Compte d'Escayrac), *LE DESERT ET LE SOUDAN,* LIBRARIE DUMAINE, PARIS 1853.
- DELASTEYRIC (Jules), *NOTE SUR LE COMMERCE DU SOUDAN AVEC LE NORD DE L'AFRIQUE,* PARIS 1844.
- DEVOULX (Albert), "LES PRINCIPAUX FRANCAIS QUI ONT RESIDE EN ALGERIE JUSQU'EN 1830", *R.A.,* ANNEE 1872 356 ET S — 420 ET S.
- DEVOULX (Albert), "LA MARINE DE LA REGENCE D'ALGER". *R.A,* T. 13, 1869, 384 ET S.
- DEVOULX (Albert), "QUERELLE ENTRE CONSUL ET NEGOCIANT, *R.A.,* T 15, 341 ET S.
- DONELL (H. MAC.), "LA GUERRE DE 1824 ENTRE L'ANGLETERRE ET ALGER", *R.A.,* MAI 1864.
- DE LA BORDE (Alexandre), *AU ROI ET AUX CHAMBRES SUR LES VERITABLES CAUSES DE LA RUPTURE AVEC ALGER ET SUR L'EXPEDITION QUI SE PREPARE,* CHEZ TRUCHY, PARIS 1830.
- EISENBETH (M.), "LES JUIFS EN ALGERIE ET EN TUNISIE A L'EPOQUE TURQUE, 1516-1830", *R.A.* 1er et 2ème TR. 1952.
- EISENBETH (M.), "LES JUIFS EN ALGERIE, ESQUISSE HISTORIQUE DEPUIS LES ORIGINES JUSQU'A NOS JOURS", *INSTITUT DE L'ENCYCLOPEDIE COLONIALE ET MARITIME, 1937, 18 P.*
- EMERIT (Marcel), "ESSAI D'UNE MARINE MARCHANDE BARBARESQUE AU 18e SIECLE", *C.T.* N° 11, 1955.
- EMERIT (Marcel), LA SITUATION ECONOMIQUE DE LA REGENCE D'ALGER EN 1830", *INF. HISTORIQUE,* NOV. DEC. 1952; 169-172.
- EMERIT (Marcel), LE TRAFIC SAHARIEN DANS LA REGENCE D'ALGER" *T.I.R.S.,* T. XI, 1er TR. 1954.
- EMERIT (Marcel), *LES LIAISONS ENTRE LE SOUDAN ET L'AFRIQUE DU NORD AU* 18e *ET* 19e *SIECLE,* ALGERIE 1949.

- ESQUER (Gabriel), "*MEMOIRES SUR ALGER, PAR LES CONSULS DE KERCY ET DUBOIS-THAINVILLE* HONORE CHAMPION PARIS 1927.
- ESQUER (Gabriel), *LES COMMENCEMENTS D'UN EMPIRE, LA PRISE D'ALGER*, PARIS 1929.
- FERAUD (Charles), *LE SAHARA DE CONSTANTINE, NOTES ET SOUVENIRS,* ALGER, JOURDAN, 1887.
- D'ORMOY (F.), *UN MOT SUR LE SOUDAN,* BASTIDE, CONSTANTINE, Aout 1858.
- HARRY (Neal), "GUERRE DE 1824", *R.A.*, T. VIII; 202 ET S.
- HANOUNE (J.), MEMBRE DE LA SOCIETE ASIATIQUE DE PARIS, *APERCU SUR LES ISRAELITES ET SUR LA COMMUNAUTE D'ALGER,* PREFACE DE M. L. FRIDMAN, GRAND RABBIN D'ALGER, ALGER 1922.
- HELIE (DE LA PRIMAUDAIE), *LE COMMERCE ET LA NAVIGATION DE L'ALGERIE AVANT LA CONQUETE FRANCAISE,* PARIS, 1861.
- ISNARD (H.), *LA REORGANISATION DE LA PROPRIETE RURALE DANS LA MITIDJA, ALGER 1947.*
- JULIEN (CH.A.), "MARSEILLE ET LA QUESTION D'ALGER A LA VEILLE DE LA CONQUETE", *R.A.*, 1919; 16-61.
- JULIEN (CH.A.), "LA QUESTION D'ALGER DEVANT LES CHAMBRES SOUS LA RESTAURATION", *R.A.*, 1922; 425-456.
- JULIEN (CH.A.), *LA CALLE ET SON HISTOIRE,* ALGER 1951.
- LANJOULET (Théo), *LE COMMERCE EN ALGERIE,* HACHETTE, PARIS, 1851.
- MASSON (Paul), "A LA VEILLE D'UNE CONQUETE", *B.G.H.D.*, 48-124.
- MASSON (Paul), *L'AGENCE NATIONALE D'AFRIQUE, 1794-1801,* PARIS, HACHETTE, 1921.
- MASSON (Paul), *HISTOIRE DES ETABLISSEMENTS ET DU COMMERCE FRANCAIS DANS L'AFRIQUE BARBARESQUE,* HACHETTE, PARIS, 1909.
- MASSON (Paul), *CONCESSIONS ET CIES D'AFRIQUE 1800-1830,* PARIS 1909.
- MASSON (Paul), *MARSEILLE ET LA COLONISATION, ESSAI D'HISTOIRE COLONIALE,* 2e EDITION, HACHETTE, PARIS 1912.
- MATHIEX, "LE RAVITAILLEMENT MAGHREBIN DE MALTE AU 18e SIECLE", 1954; 191-202.

- MATHIEX, "SUR LA MARINE MARCHANDE BARBARESQUE AU 18e SIECLE", *ANNALES E.S.C.*, N° 1, 1958; 87 ET S.
- MATHIEX, "TRAFIC ET PRIX DE L'HOMME AU 18e SIECLE", *ANNALES E.S.C.*, 1954; 157-164.
- MAUROY (M.), *DU COMMERCE DES PEUPLES DE L'AFRIQUE SEPTENTRIONALE*, PARIS 1858.
- MAUROY (M.), *PRECIS DE L'HISTOIRE ET DU COMMERCE DE L'AFR. SEPT.*, 4e ED., PARIS 1852.
- MAUROY (M.),*QUESTION D'ALGER EN 1844*, PARIS 1844.
- MERCIER (E.), *HISTOIRE DE CONSTANTINE*, CNE, 1903.
- MERCIER (E.), *HISTOIRE DE L'AFRIQUE SEPTENTRIONALE*, 3 VOL., LE ROUX, PARIS 1891.
- MORI (Giorgio), "LINCE E MEMENTI DELL SOLLUPPO E DEI TRAFFICA DI LIVORNO", *LA REGIONE*, N° 12, NOV. DEC. 1916.
- NETTEMENT (Alfred), *HISTOIRE DE LA CONQUETE D'ALGER*, NOUVELLE EDITION, JACQUES LE COFFRE, PARIS 1867.
- NOUSHI (André), *ENQUETTE SUR LA VIE DES POPULATIONS RURALES DE CONSTANTINE*, PARIS, 1961.
- PLAYFAIR, *THE SCOURGE OF CHRISTENDOUM, ANNALES OF BRITSH RELATION WITH ALGIERS PRIOR TO THE FRENCH CONQUEST*, LONDON, 1884.
- PRAX (M.), *"ALGERIE MARIDIONALE, OU SAHARA ALGERIEN, LE SOUF"*, *R.O.A.C.* T. 4, 1848; 193-204.
- PRAX (M.), *"ALGERIE MERIDIONALE, OU SAHARA ALGERIEN", TOUGGOURT"*, *R.O.A.C.*, T. 4, 1848, 129-138.
- PRAX (M.), *COMMERCE DE L'ALGERIE AVEC LA MECQUE ET LE SOUDAN* ROUVIER, PARIS 1849.
- RAUG (Capitaine de Corvette), *PRECIS DE L'HISTOIRE D'ALGER SOUS L'OCCUPATION TURQUE*, ALGER 1839.
- RAYNAL (G.T.), *HISTOIRE PHILOSOPHIQUE ET POLITIQUE DES ETS ET DU COMMERCE DES EUROPEENS DANS L'AFRIQUE SÈPTENTRIONALE*, PARIS 1826.
- REYNAND (Jean), *"LE COMMERCE DE MARSEILLE AVEC L'AF.N., DEPUIS 4 SIECLES", REGISTRES DE LA CHAMBRE DE COMMERCE DE MARSEILLE*, NOV. 1941.
- RINN (Louis), *"LE ROYAUME D'ALGER SOUS LE DERNIER DEY"*, *R.A.*, 2e et 3e TR. 1897; 121-152 et 2°-3° TR. 1899; 105-141.
- ROZET ET CARETTE, *ALGERIE*, DIDOT FRERES, PARIS, 1842.
- SHALER (WILLIAM), *ESQUISSE DE L'ETAT D'ALGER*, LADVOCAT, PARIS 1830.

- URBAIN ET VARNIER, *LA PROVINCE DE CONSTANTINE*, PARIS 1841. "CONSTANTINE EN 180[illegible] D'APRES UNE CHANSON
- VENTURE DE PARADIS, "*ALGER AU 18e SIECLE*", *R.A.* 4e TR. 1895, 235-314 ET 1er TR. 1897, 68-118. [illegible]ETERRE, *CENT ANNEES DE FIDELITE COLONIALE*, PERRIN ET CIE, PARIS, 1904.
- DAUMAS [illegible], *LE GRAND SAHARA*, PARIS 1845.
- DEPUY (E.), *AMERICAINS ET BARBARESQUES 1776-1824*, PARIS 1910.
- DESFEUILLES (P.), "SCANDINAVES ET BARBARESQUES A LA FIN DE L'ANCIEN REGIME", *C.T.* N° 15, 1956.
- DESPOIDS, "LES GRENIERS FORTIFIES DE L'A.F.N.", *C.T.*, 1er TR. 1953.
- DEVOULX (Albert), *LES ARCHIVES DU CONSULAT GENERAL DE FRANCE A ALGER*, BASTIDE, ALGER 1865.
- DEVOULX (Albert), *LE LIVRE DES SIGNAUX DE LA FLOTTE ALGERIENNE*, ALGER 1868.
- DEVOULX (Albert), "COOPERATION DE LA REGENCE A LA GUERRE DE L'INDEPENDANCE GRECQUE", *R.A.*, T.I, 129-267.
- DOUIN (Georges), *MOHAMED ALI ET L'EXPEDITION D'ALGER 1829-1830*, LE CAIRE, 1930.
- DOUIN (Georges), "LETTRES ADRESSEES PAR DES MARABOUTS AU PACHA D'ALGER", *R.A.* T. 18, 171 et s.
- DUREAU DE LA MALLE, *LA PROVINCE* [illegible]
- [illegible]
- [illegible] TURQUE", *R.A.* T. [illegible]
- FERAUD, [illegible] A CONSTANTINE [illegible]
- FILLIAS (Achille), [illegible] PRODUITS MARITIMES [illegible]
- FILLIAS (Achille), [illegible]
- [illegible]
- [illegible] 1951, 385-412.

ب - كتب ومقالات عامة :

- BARBIER, *ITINERAIRE HISTORIQUE ET DESCRIPTIF DE L'ALGERIE,* PARIS, 1855.
- BEN DJELLOUL (BACH KATEB D'EL HADJ AHMED), "LA PRISE D'ALGER EN 1830", TRAD. FERAUD, *RECUEIL DES NOTICES ET MEMOIRES DE LA SOCIETE ARCHEOLOGIQUE DE LA PROVINCE DE CONSTANTINE,* T. IX, 1865; 131-198-287-298.
- BERBURGGER, ' LA REGENCE D'ALGER SOUS LE CONSULAT ET L'EMPIRE *R.A.,* T. 19.
- BOUYAC (René), *HISTOIRE DE BONE,* BONE, 1891.
- BOYER (Pierre), *LA VIE QUOTIDIENNE A ALGER A LA VEILLE DE L'INTERVENTION,* PARIS 1963.
- BRAUDEL (Fernand), *LA MEDITERRANEE ET LE MONDE MEDITERRANEEN A L'EPOQUE DE PHILIPPE,* PARIS 1949.
- BRUSQUET (Raoul), *HISTOIRE DE MARSEILLE,* Robert LAFFONT, PARIS 1945.
- CHOURAQI (André), *MARCHE VERS L'OCCIDENT, LES JUIFS*

D'A.F.N. P.U.F., 1952.
- COUR (A.), "CONSTANTINE EN 1802, D'APRES UNE CHANSON POPULAIRE", *R.A.,* T. 60, 1919.
- DARCY (Jean), *FRANCE ET ANGLETERRE, CENT ANNEES DE RIVALITE COLONIALE,* PERRIN ET CIE, PARIS, 1904.
- DAUMAS (Général), *LE GRAND SAHARA,* PARIS 1845.
- DEPUY (E.), *AMERICAINS ET BARBARESQUES 1776-1826,* PARIS 1910.
- DESFEUILLES (P.), "SCANDINAVES ET BARBARESQUES A LA FIN DE L'ANCIEN REGIME", *C.T.* N⁰ 15, 1956.
- DESPOIDS, "LES GRENIERS FORTIFIES DE L'A.F.N.", *C.T.,* 1er TR. 1953.
- DEVOULX (Albert), *LES ARCHIVES DU CONSULAT GENERAL DE FRANCE A ALGER,* BASTIDE, ALGER 1865.
- DEVOULX (Albert), *LE LIVRE DES SIGNAUX DE LA FLOTTE ALGERIENNE,* ALGER 1868.
- DEVOULX (Albert), "COOPERATION DE LA REGENCE A LA GUERRE DE L'INDEPENDANCE GRECQUE", R.A., T.I, 129-207.
- DOUIN (Georges), *MOHAMED ALI ET L'EXPEDITION D'ALGER 1829-1830,* LE CAIRE, 1930.
- DOUIN (Georges), "LETTRES ADRESSEES PAR DES MARABOUTS AU PACHA D'ALGER", *R.A.* T. 18; 171 et S.
- DRIAULT (E.), *LA QUESTION D'ORIENT,* 8e ED. PARIS 1931.
- BUREAU (DE LA MALLE), *LA PROVINCE DE CONSTANTINE,* RECUEIL DE RENSEIGNEMENTS, PARIS 1837.
- EMERIT, L'ETAT INTELLECTUEL ET MORAL DE L'ALGERIE EN 1830", R.H.M.C., JUILLET — SEPT. 1954, 199-212.
- FERAUD, "LA KARASTA, OU EXPLOITATION FORESTIERE TURQUE", *R.A.,* T. XII, P. 378 ET S. ET T. XIII, P. 36 ET S. — 151 ET S.
- FERAUD, "EPOQUE DE L'ETABLISSRMENT DES TURCS A CONSTANTINE", *R.A.* T.X; P. 179 ET S.
- FILLIAS (Achille), *NOTICE SUR LES PRODUITS MARITIMES DU LITTORAL ALGERIEN, ALGER 1878.*
- FILLIAS (Achille), *HISTOIRE DE LA CONQUETE DE L'ALGERIE,* ARNAULD DE VRESSE, PARIS, 1860.
- GALLISSOT, "ESSAI DE DEFINITION DU MODE DE PRODUCTION DE L'ALGERIE PRECOLONIALE", *R.A. S-J.,* N⁰ 2, JUIN 1968; 385-412.
- GALLISSOT, *"L'ECONOMIE DE L'AFRIQUE DU NORD,* PUF,

PARIS 1961.
- GALIBERT (Léon), *L'ALGERIE ANCIENNE ET MODERNE DEPUIS LES PREMIERS ETABLISSEMENTS CARTAGINOIS JUSQU'A LA PRISE DE LA SMALA D'ABDELKADER, PARIS 1844.*
- GENTY (DEBUSSY), *DE L'ETABLISSEMENT DES FRANCAIS DANS LA REGENCE D'ALGER,* PARIS 1839.
- GRAMOUT (H.DE.), *HISTOIRE D'ALGER, SOUS LA DOMINATION TURQUE* ERNEST LE ROUX, PARIS 1887.
- GUYON (M.), "LES PRINCIPALES PESTES QUI ONT REGNE DANS LE NORD DE L'AFRIQUE", *G.M.P.* ANNEE 1838; 36 et S.
- GUYON (M.), "LA PESTE EN ALGERIE", *LE MONITEUR ALGERIEN* 1834, N° 106-116.
- HABART (Michel), *HISTOIRE D'UN PARJURE,* LES EDITIONS DE MINUIT, PARIS 1960.
- HADJI (AHMED EFENDI), "LA PRISE D'ALGER RACONTEE PAR UN ALGERIEN", TRAD. OTTOCAR, *J.A* 5° SERIE, SEPT-OCT., 1862; 319-331.
- HUBAC (Pierre), *LES BARBARESQUES,* LEVRAULT, PARIS 1949.
- JULIEN, *LA CALLE ET SON HISTOIRE,* ALGER 1951, 51 P.
- J.M.H.B., *ITINERAIRE DU ROYAUME D'ALGER,* TOULON 1830.
- KURAU (ERKUMENT), "LA LETTRE DU DERNIER DEY D'ALGER AU GRAND VIZIR DE L'EMPIRE OTTOMAN", *R.A.,* T. 96, 1952; 188-195.
- PECLERC (CH.RENE), *LE COMMERCE ET L'INDUSTRIE A FES,* PUBLICATIONS DU COMITE DU MAROC, PARIS 1905.
- LE MARCHAND (E.), *L'EUROPE ET LA CONQUETE D'ALGER,* PARIS 1913.
- MARCHIKA (J.), *LA PESTE EN AFRIQUE SEPTENTRIONALE,* ALGER 1927.
- MASSON, "MARSEILLE DEPUIS 1789", ETUDES HISTORIQUES, *ANNALES DE LA FACULTE DES LETTRES D'AIX;* T.X., 1916.
- MONTAGNE (D.J.), *AVANTAGES POUR LA FRANCE DE COLONISER LA REGENCE D'ALGER,* DELAMAY, PARIS 1831.
- NOUSCHI, "CONSTANTINE A LA VEILLE DE LA CONQUETE *C.T.,* N° 11, 3° TR. 1955; 371-387.
- PANAUTI, *RELATION D'UN SEJOUR A ALGER,* PARIS 1820.
- PARES (JACQUES), *MEMOIRES SUR L'HISTOIRE DE L'ALGERIE* AU 19° SIECLE, PARIS S.D.
- PELLISSIER (E. DE R.), *ANNALES ALGERIENNES,* NOUVEL-

LES EDITIONS AVEC UN APPENDICE CONTENANT LE RESUME DE L'HISTOIRE DE L'ALGERIE DE 1848 à 1854 ET DIVERS MEMOIRES ET DOCUMENT, 3 VOL. PARIS ET ALGER 1854.

- PELLISSIER (E. DE R.), MEMOIRES HISTORIQUES ET GEOGRAPHIQUES SUR L'ALGERIE.
- FERAUD (Charles), *KITAB EL ADOUANI, OU LE SAHARA DE CONSTANTINE ET DE TUNIS,* Cne, 1868.
- FERAUD (Charles), "LES CORPORATIONS DES METIERS A CONSTANTINE AVANT LA CONQUETE FRANCAISE", *R.A.*, T. 16, 1872; 451-454.
- FERAUD (Charles), *HISTOIRE DES VILLES DE LA PROVINCE DE CONSTANTINE, BOUGIE,* Cne, 1869.
- FERAUD (Charles), "CAUSES DE L'ABANDON DU COMPTOR DE COLLO PAR LA CIE FRANCAISE D'AFRIQUE EN 1795", *R.A.,* T. XXI, P. 124 ET S.
- FERAUD (Charles), *HISTOIRE DE JIGELLI,* Cne 1870.
- FERAUD (Charles), *HISTOIRE DE LA CALLE,* ALGER 1877.
- FERAUD (Charles), "DELIVRANCE D'ESCLAVES NEGRES DANS LE SUD DE LA PROVINCE DE CONSTANTINE", *R.A.*, MAI, JUIN 1872, 167 ET S.
- FERAUD (Charles), "DESTRUCTION DES ETABLISSEMENTS FRANCAIS DE LA CALLE EN 1827, D'APRES DES DOCUMENTS INDIGENES, *R.A.* T. 17, 1873, 421 ET S.
- FERAUD (Charles), *MONOGRAPHIE DU PALAIS DU BEY DE CONSTANTINE* CNE, 1867.
- FERAUD (Charles), "ZIBOUCHI ET OSMAN BEY", R.A. T.6; 120 ET S.
- FERAUD (Charles), DOCUMENT INEDIT SUR L'AFFAIRE BACCRI", T. XIII, 60 ET S.
- FISHER, *BARBARY PEGEND, 1415-1830,* OXFORD, 1957.
- FLYE Sainte Marie), *LE COMMERCE ET L'AGRICULTURE AU TOUAT* ORAN, 1905; 50 P.
- GALLISSOT (René) et VALENSI (Lucette), "LE MAGHREB PRECOLONIAL" LA PENSEE, N⁰ 142, DEC. 1968, 57-93
- GARROT (Henri), *HISTOIRE GLE DE L'ALGERIE,* ALGER, IMPRIM. CRESCENZO, 1910.
- GUIRAL (P.), *MARSEILLE ET L'ALGERIE EN 1830,* AIX EN PROVENCE, 1956.
- HADDEY (M.J.), LE LIVRE D'OR DES ISRAELITES ALGERIENS

ALGER, 1871.
- HAMDANE (Ben OTHMAN KHODJA), *APERCU HISTORIQUE ET STATISTIQUE SUR LA REGENCE D'ALGER,* TRAD. PAR H... D..., IMP. GOCTSCHY FILS ET CIE, PARIS 1833.
- PLAYFAIR, "EPISODES DE L'HISTOIRE DES RELATIONS DE LA GRANDE BRETAGNE AVEC LES ETATS BARBARESQUES AVANT LA CONQUETE FRANCAISE", *R.A.*, T. 24, ANNEE 1880; 22-36.
- PORRI (Vincent), *LA POLITIQUE COMMERCIALE DE L'ITALIE,* LIBRAIRIE DU RECUEIL SIREY, PARIS, 1934.
- RAYNAL (ABBE GUILLAUME THOMAS), *L'ANTICOLONIALISME AU 18⁰ SIECLE,* 3 VOL; PARIS 1951.
- RENAUDOT (MONGIE), *TABLEAU DU ROYAUME DE LA VILLE D'ALGER,* PARIS 1830.
- ROMANO (R.), *COMMERCE ET PRISE DU BLE A MARSEILLE AU 18⁰ SIECLE,* PARIS 1965.
- ROLLAND (H.), *NOTES NUMISMATIQUES SUR LA CIE ROYALE D'AFRIQUE ET NOS PREMIERS ETABLISSEMENTS DANS L'A.F.N.* PALAIS DE LA BOURSE, MARSEILLE, 1932.
- ROUX (CH.), *LES TRAVAUX D'HERCULAIS, OU UNE EXTRAORDINAIRE MISSION EN BARBARIE,* PARIS, S.D.
- ROUX (CH.), *FRANCE ET A.F.N. AVANT 1830, LES PRECURSEURS DE LA CONQUETE,* FELIX ALCAN, PARIS S.D.
- ROZET (M.), *VOYAGE DANS LA REGENCE D'ALGER,* 3 VOL, BERTRAND, PARIS 1833.
- ST GERMAIN (LE DUC), *CONSERVATION, ASSAINISSEMENT ET COMMERCE DES GRAINS,* PAULIN ET LE CHEVALIER, PARIS 1855.
- SHAW, *VOYAGE DANS LA REGENCE D'ALGER, OU DESCRIPTON GEOGRAPHIQUE ET PHILOLOGIQUE DE CET ETAT,* TRAD. DE L'ANGLAIS PAR MAC. CARTY.
- TONNERRE (CLERMONT), "RAPPORT SUR UNE LXPEDITION A ALGER (1827) "RA. 3⁰ et 4⁰ TR. 1929; 207-253.
- TEMIMI (ABDELJALIL), "DOCUMENTS TURCS INEDITS SUR LE BOMBARDEMENT D'ALGER EN 1816, *R.O.M.M.*, N⁰ 5, AIX EN PROVENCE; 111-133.
- VALENSI (LUCETTE), *LE MAGHREB AVANT LA PRISE D'ALGER* QUESTIONS D'HISTOIRE, FLAMMARION, PARIS 1969.
- VAYSSETTES, *HISTOIRE DE CONSTANTINE SOUS LES BEYS,*

DEPUIS L'INVASION TURQUE JUSQU'A L'OCCUPATION FRANCAISE, 1535-1837, ALGER ET PARIS 1869.

- YVER (GEORGES), "LES MEMOIRES DE HAMDAN KHODJA", *R.A.*, 193; 121 ET S.

مؤلفات عامة رجعنا إليها

- Histoire du Commerce, par Jacques Lacours-Gayet, 5 Vol. Editions S.P.I.D. 1950.
- Histoire de l'Humanité, par une Société de Savants et de gens de lettres sous la Direction de l'UNESCO Paris — 1968.
- La Grande Encyclopédie, Inventaire raisonné des Sciences, des lettres et des arts, par une Société de Savants et de gens de lettres, 31 Vol. Paris, Société Anonyme de la Grande Encyclopédie, S.D.
- Biographie Universelle, Ancienne et Moderne, Nouvelle Edition rédigée par une Société de Gens de Lettres et de Savants 45 Vol. Paris Juillet 1870 Avril 1872.
- Dictionnaire de la Biographie Française, sous la Direction de J. Balteau, M. Barroux et M. Prevost, 10 Vol. Paris 6⁰ — 1933.
- Biographie des contemporains, ou Dictionnaire historique et raisonné,

par A.V. Arnault, 20 Vol. Paris 1820.

- Dictionnairedes Biographies, publié sous la Direction de Pierre Grimal, 2 Vol. Paris 1
- Nouvelle Biographie générale, depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, 46 Tomes, publiée par M. Firmin Didot Frères, Paris M.D.CCC.L.XX.

فهرس الأعلام

(ن)

(و)

(ي)

فهرس الأماكن والبلدان

(ب)

(ت)

(و)

فهرس الهيئات والجماعات

مطابع الشروق ـ بيروت
ص. ب. : ٨٠٦٤ ـ ت ٣١٥٨٥٩